

ABHANDLUNGEN FÜR DIE KUNDE  
DES MORGENLANDES  
Band LVII, 4

أبو الحسين البصري

تصفح الأدلة

عني بتحقيق ما بقي منه

ويلفرد مادلنغ زايينا اشميتكه



Deutsche Morgenländische Gesellschaft

Harrassowitz Verlag



## المحتويات

5.....	I
11.....	II
17.....	III
23.....	IV
38.....	V
44.....	VI
58.....	VII
58.....	
58.....	
59.....	
74.....	
77.....	
88.....	VIII
89.....	
98.....	
115.....	IX
115.....	
123.....	
127.....	X
134.....	XI
137.....	
143.....	
143.....	
144.....	
145.....	
145.....	

أبو الحسين البصري

تصفح الأدلة

عني بتحقيق ما بقي منه

ويلفرد مادلنغ زابينا اشميته

2006

Harrassowitz Verlag · Wiesbaden

[م 32ب] ... فافترق الصورتان في صحة وجودهما في بعض الأوقات [اختصاص] [ل 48] أحدهما فيه دون الآخر. فأنتم في هذه المسألة<sup>1</sup> بين جوايين، أحدهما أن تقولوا: إن التباين في هذه الأحكام لا يعطل ولا يقتضي الاختلاف. فيقال لكم: لم<sup>2</sup> كان وجوب الوجود يقتضي المخالفة لما لم يجب وجوده، وصحة الوجود في المستقبل لا تقتضي المخالفة لما لا يصح استمرار وجوده؟ وكذلك القول في بقية المسائل. وللسائل أن يقول: ليس لكم أن تقولوا: إنما لم تعطل هذه الأحكام لأننا بأي شيء عللناها فسد إذ كنا لو عللناها بالذات لوجب التماثل لها، وقد علمنا اختلاف الأشياء الباقية، لأنه يقال لكم: فقد بطل إذن أن يكون ما ذكرتموه من تباين الأشياء في بعض الأحكام طريقاً إلى التعليل المقضي للمخالفة الذاتية. وأيضاً، فأنتم في حال الاستدلال تجوزون أن يكون القدم علماً بمعنى قديم، فما [ل 48ب] يؤممكم أن يجب لذلك المعنى الوجود وإن كان مخالفاً له، ويكون ذلك مانعاً من التعليل؟

والجواب الآخر أن تقولوا:<sup>6</sup> إن هذه الأحكام تعطل بما عليه الذات، إلا أن ما عليه هذه النوات مختلف، فتكون الأشياء الباقية، وإن اختلفت<sup>7</sup> صفات ذواتها، فكل صفة منها تقتضي صحة دوام الوجود لها. وكذلك كل ما ذكر من الأحكام. فيقال لكم: فقد بطل قولكم: إن الحكم الواحد [م 33] والصفة الواحدة إذا وجبا عن صفة الذات كانت الصفة الموجبة لهما واحدة، وما تتكرون أن يكون وجوب الوجود يجب لذاتين قديمتين عن صفتين مختلفتين كل ذات منهما<sup>8</sup> على إحدى الصفتين؟

الجواب:

أما اشتراك المحدثات في نقي وجوب وجودها فهو اشتراك في النفي، ويكتفي في نقي<sup>10</sup> الحكم انتفاء المؤثر له، فإذا اشرتكت المحدثات في أن [ل 49] لم يكن لها صفة ذات القلم لم يجب لها أحكام تلك الصفة. وليس يجب باشتراكها<sup>11</sup> في النفي تماثل لأن تماثل الذوات إنما يكون بما هي عليه مما لو أدركت لأدركت عليه. وأما اختصاص كل واحد من الصورتين بوقت فأصحابنا يذهبون إليه، وقد قلنا في غير موضع أنه ليس يظهر. وأما اشتراك الحوادث في صحة وجودها واشتراك الباقيات في

- |    |                             |
|----|-----------------------------|
| 1  | المسألة: اَلْمَسْأَلَةُ، ل. |
| 2  | م: أ، ل.                    |
| 3  | فسد: فساده، ل.              |
| 4  | إذ: -، ل.                   |
| 5  | لوجب: وجب، ل.               |
| 6  | تقولوا: يقول، ل.            |
| 7  | اختلفت: اختلف، ل.           |
| 8  | منهما: منها، ل م.           |
| 9  | فهو: وهما، ل.               |
| 10 | نقي: -، ل.                  |
| 11 | باشتراكها: باشتراكهما، ل.   |

عليه حكم ولا يجوز أن يحصل له لأن ذلك ينقض الصحة. إن قيل: صحة كونه سبحانه <sup>23</sup> علماً ترجع إلى كونه حياً، وكونه حياً لم يثبت أنه لذاته حتى يشاركه فيه ما مثله، قيل: <sup>24</sup> إن صحة كونه حياً لا بد من أن يكون لذاته فوجب أن يشاركه المعنى في صحة كونه حياً. فإذا شاركه في صحة كونه حياً وجب له ذلك، ووجب ذلك يقتضي صحة كونه علماً. وإذا صح له [الـ51] ذلك وجب له على ما بيناه.

ولتأمل أن يقول: ليس <sup>25</sup> إذا صح عليه حكم من الأحكام لصفة هو عليها وجب، بل لا يمتنع [مـ] <sup>34</sup> أن يراعى في وجوبه <sup>26</sup> أمر آخر، فالعلم يستحيل أن يتعلق به المعاني فلذلك استحالة أن يحيا، ولهذا لم يجب كون الحي لذاته جاهلاً، وإن كانت صفة الحي تصحح ذلك، لما وجب ضده <sup>27</sup>. ولم أن يقولوا: ما أنكروا أن يكون القدم مشاركا لعلمه في كونه علماً ويكون موجبا لعلمه أن يكون علماً وعلمه موجبا له أن يكون علماً، فيكون كل واحد منهما علماً للآخر؟

وقد أجاب أصحابنا حين سألهم عن ذلك بأجوبة، منها أنه لا يجوز أن يثبت <sup>29</sup> للعللة من الصفة ما يثبت للموصوف. ألا ترى أنه لا يجوز أن تكون <sup>30</sup> الحركة متحركة، ولا يكون العلم فيما يتناها الجوهر في صفة ذاته لوجب أن يكون كل واحد منهما حركة للآخر، ويكون كل واحد منهما جوهر، وليس فساد ما ذكرتموه بأولى <sup>31</sup> في العقل.

ومنها قولهم: فكان يجب أن يقع <sup>32</sup> التمتع بينه عز وجل وبين قدرته إذ كل واحد منهما قادر. ولتأمل أن يقول: دليل التمتع مبني على كون القادرين قادرين لأنفسهما ليصح أن يحيل تناهي مقدورها وتعذر الفعل عليهما. [مـ] <sup>35</sup> فإذا التزم الحاصل <sup>34</sup> أن يكون كل واحد منهما قادراً بقدرته لم يستحيل <sup>35</sup> أن يتناهى مقدورها، فلا يقهر أحدهما الآخر.

ومنها قول بعضهم: كان ينبغي أن يكون علماً مثلاً لعلمه لا لاشتراكهما في التعلق بالشئ الواحد على أخص ما يمكن. فإذا كان علماً مثل علمه وعلمه مثل قدرته لا لاشتراكهما في القدم كان علماً مثل قدرته، فيكون علماً قدرة على الأجسام [الـ52] والألوان. وهذا قريب إلا أنه رجوع

- 23 سبحانه: عز وجل، م.  
24 قيل: **أَلَمْ نَجْعَلْ**، ل.  
25 ليس: **أَلَيْسَ**، ل.  
26 وجوبه: **وَأَوْبَهُ**، ل.  
27 ضده: **ضِدُّهَا**، ل.  
28 وعلمه موجبا: وموجبا، م.  
29 يثبت: **تَوْجِبُ**، ل.  
30 تكون: **يَكُونُ**، ل.  
31 بأولى: بأول، ل م.  
32 أن يقع: **يَلْقَى**، م.  
33 عز وجل: **عَزَّ وَجَلَّ**، ل.  
34 الحاصل: **أَلْجَمُّ**، ل.  
35 يستحيل: **يُسْتَحِيلُ**، ل.  
36 كان: **بِأَنَّهُ**، ل.

صحة دوام وجودها فإنما لم نجعله طريقاً إلى التماثل لأنه ليس يقف كون تلك <sup>12</sup> الذرات ذواتاً معقولة أو كون صفاتها الذاتية معقولة على هذه الأحكام، ولا هو طريق تميزها لأن هذه الأشياء كلها تعرف إما بأدراكها وإما بما يجده الإنسان من نفسه أو بأحكام هي أخص من هذه الأحكام، وليس كذلك وجوب وجود القدم مع صفته الذاتية. وكذلك إن سألوا عن [مـ] <sup>33</sup> اشتراك الأغراض [الـ49] في كونها أعراضاً، وعنوا بذلك اشتراكها في قلة لبها بالإضافة إلى لبث الجواهر، لأن ما لا يبقى منها قد قلنا فيه ما كفى، وأما ما يبقى فإنما قل لبثه لأنه يفترق في وجوده إلى الجواهر، فإذا طرأ ضده على عمله فناه عن عمله، والكلام في اشتراكها في حاجتها في الوجود إلى الجواهر كاشتراكها في البقاء وكاشتراك الإرادة والكراهة في حلولها لا في محل على قول من أثبت ذلك. وكذلك القول، لو ثبت أن ما لا يبقى يختص بالأوقات، في أن ذلك ليس هو طريق تميزها.

إن قيل: ليس السواد والبياض قد اشتركا في كونهما لونين لذاتهما، ولم يجب تماثلهما، واشتركا في كونهما مخالفين للحمرة والجوهر، ولم يجب تماثلهما، وإن كانا مخالفاً لهما لذاتهما؟ الجواب: إن وصفنا السواد [الـ50] والبياض بالهما لوزان وصف مشترك يفيد في السواد أنه سواد وفي البياض أنه بياض، وليس يفيد هما صفة واحدة، لكن أهل اللغة وضعوا قولهم: لون، على السواد وأقالوا به أنه سواد، وعلى البياض فأقالوا به أنه بياض. ألا ترى أنه لا يعقل للسواد صفة تحت <sup>14</sup> قولنا: لون، زائدة على <sup>15</sup> كونه سواداً؟ وليس يجب التماثل بالاشتراك في الأسماء. وأما كون السواد والبياض مخالفين للحمرة فالرجوع به إلى أن كل واحد منهما لا يسد مسد الحمرة فيما عليه الحمرة في ذاتها، وأن الحمرة لا تسد مسدحها <sup>16</sup> فيما هما عليه من صفات [مـ] <sup>34</sup> الذات. فصار المرجع بذلك إلى أن السواد على صفة لا يسد مسد صفة ذات الحمرة، وكذلك البياض، فالرجوع بذلك إلى كون هذا سواداً وكون هذا بياضاً. فإن قيل: ليس من حكم هاتين الصفتين أنهما لا [الـ50] تسدان <sup>17</sup> مسد الحمرة، فهلا كانا صفة واحدة؟ قيل: الجواب ما تقدم من أن بذلك لا تتميز صفة السواد والبياض.

وعما سأل أصحابنا عنه أنفسهم أن قالوا: ليس يلزم أن يكون المعنى الذي به علم الله سبحانه <sup>19</sup> علماً لأنه لم يثبت لكم أن القدم عز وجل عالم <sup>20</sup> لذاته فيشاركه فيه ما كان مثله؟ وأجابوا عن ذلك بأن الزموا أن يشاركه في صحة كونه علماً وفي ذلك وجوب كونه علماً <sup>22</sup> لأنه يستحيل أن يصح

- 12 تلك: **تِلْكَ**، م.  
13 طريق: **طَرِيقٌ**، ل.  
14 تحت: **تَحْتَ**، ل.  
15 على: **عَلَى**، م.  
16 مسدحها: **مَسْدَحُهَا**، ل م.  
17 تسدان: **يُسَدُّانِ**، ل.  
18 كانا: **كَانَا**، ل م.  
19 سبحانه: **عَزَّ وَجَلَّ**، م.  
20 عالم: **عَالَمٌ**، ل.  
21 يشارك: **يُشَارِكُ**، ل.  
22 وفي ذلك وجوب كونه علماً: إضافة في الحاشي، ل.

إلى دلالة مبتدأة مبنية على أن العلمين المشتركين في التعلق مثلان وعلى أن المشتركين في القدم مثلان. والغرض بهذا إلزام<sup>37</sup> المخالف كون قدرتنا مثلاً لقدرة الباري سبحانه حتى يصحح بها الأجسام والألوان<sup>38</sup>، ويكون مقذور واحد لقدرتين ولقادرين. والدلالة التي نحن بسبيلها غير مبنية على أن العلمين المشتركين في التعلق مثلان، والغرض بها<sup>39</sup> إلزام المخالف كون ذات الله سبحانه<sup>40</sup> مثلاً لعلمة ولقدرته ليصحح على كل واحد منهما ما صحح على الآخر، وليس الغرض بهذا إلزامهم كون قدرته مثلاً لقدرتنا. فبان افتراق اللبيلين في مقدمتهما وثنائجهما، [م35] وينبغي أن يجاب عن السؤال بأنه إذا كانت قدرته مثله، وكانت قدرته له وهو قدرة لها، كان مقذورهما واحداً لأن كل واحد منهما يقدر بمثل ما قدر به الآخر، ويستحيل كون [م52ب] مقذور واحد لقادرين. فإن قال قائل: إنه عز وجل قادر لذاته لهذا الوجه وعالم<sup>41</sup> لمعنى لأنه لا يعترضه هذا الوجه، قيل له: يلزمك أن يكون علمه قادراً لذاته إذ هو مثله، وفي ذلك كون<sup>42</sup> مقذور واحد لقادرين، ويتوجه نحوه دليل التماثل، وقد استغنى القول في هذه الطرق، وهي مبنية على قول أصحابنا في أن الوجود صفة زائدة على كون الذات ذاتاً.

دليل آخر:

واجب كون القدم عز وجل قادراً علماً، وكل صفة وجبت للموصوف لم يجز تعليلها بأمر منفصل. والدلالة على وجوب كونه عالماً قادراً أنه لو جاز ذلك ولم يجب لاستحق ذلك لمعنى محدث وذلك فاسد. والدلالة على أن الصفة إذا وجبت لم يجز تعليلها بأمر منفصل هي أن تعليلها بأمر منفصل<sup>43</sup> ينقض وجوبها. ألا ترى أنه قد وقف حصولها على ذلك الأمر حتى لو لم يحصل لم يجب؟ ولهذا استحالة تعليل الصفة بعلّة [م53] ثانية لما وجب حصولها عند العلة الأولى. ألا ترى أنه لو جاز حصولها مع العلة الأولى، وحاز أن لا يحصل، لاشتتر [م36] حصولها إلى أمر زائد؟ ولهذا لم يطل كون القدم قديماً ولا صفات الأجسام لما وجب ذلك. ولا يلزم على ذلك تعليل الصفة بصفة ذاتية ولا تعليلها<sup>44</sup> بصفة تصحيحها لأن ذلك لا يوقفها<sup>45</sup> على أمر منفصل فينقض وجوبها.

وقد قال بعض المخالفين: لو لم يجز تعليل الصفات الواجبة بأمر منفصل لم يؤمن أن يكون الباري عز وجل<sup>46</sup> جوهرًا، ويجب حصوله في بعض المحاذيات<sup>47</sup>، فيمتنع تعليل ذلك بالكون لأنه منفصل، بل يعلل ذلك بصفة ذاتية. وهذا الذي ذكره باطل لأنه لو كان كذلك لكانت الصفة هي كونه جوهرًا لأنه لا يجوز أن يكون للذات الواحدة إلا صفة واحدة ذاتية، وهذه الصفة بعينها هي<sup>48</sup> حاصلة لجميع

- 37 إلزام: **أَلْمُتَشَابِهَاتِ**، ل.  
38 الأجسام والألوان: **أَلْمُتَشَابِهَاتِ** **وَأَلْمُتَشَابِهَاتِ**، ل.  
39 ها: **بِهَذِهِ**، ل.  
40 سبحانه: عز وجل، م.  
41 وعالم، م.  
42 وفي ذلك كون: على ذلك، م.  
43 هي أن تعليلها بأمر منفصل: مكرر في ل.  
44 تعليلها: **تَلْعِيلُهَا**، ل.  
45 يوقفها: **يُوقِفُهَا**، ل.  
46 عز وجل: سبحانه، م.  
47 المحاذيات: **أَلْمُتَشَابِهَاتِ**، ل.  
48 هي: ل.

الجواهر لأن مقتضاها واحد وهو التحيز. [م53ب] والصفة إذا اقتضت في الذوات صفة واحدة فهي واحدة. فلو اقتضت صفة الجوهر الحصول في بعض الأماكن لاقتضته صفات الجواهر كلها. فأصحابنا يجيبون<sup>49</sup> بهذا الكلام عن هذا الإلزام، ولا يمكن المخالف أن يتخلص من هذا الإلزام لأن للعلم أن يقول له: إنك وإن علكت [م36ب] الصفات الواجبة بالعلل المنفصلة فإنك قد تعالها بما عليه الذوات، نحو كون القدم قديماً، فما يؤمنك أن يكون الباري سبحانه<sup>50</sup> جوهرًا ويختص بصفة ذاتية تقتضي وجوب حصوله في بعض الأماكن، وتكون تلك الصفة مخالفة لصفة الجواهر وإن أوجب التحيز، ويكون الوجه في مخالفتها لجميع صفات الجواهر أنها توجب الحصول في ذلك المكان؟ كما قلت: إن حياة الباري سبحانه<sup>51</sup>، وإن أوجبت له من الصفة مثل ما توجه لنا حياتنا، فإنها لما اختصت بصفة تقتضي وجوب قدمها كانت مخالفة [م54] لحياتنا وكانت الصفة التي لكون الحياة عليها يجب قدمها وتوجب له<sup>52</sup> كونه حياً صفة<sup>53</sup> مخالفة لصفة حياتنا، فإذا كانت صفة ذات الباري عز وجل<sup>54</sup> مخالفة لصفة الجوهر لم يلزم إذا وجب حصول الباري سبحانه<sup>55</sup> في جهة أن يلزم مثل ذلك في جميع الجواهر.

إن قال: أنا لا أثبت<sup>57</sup> للبارئ سبحانه صفة لو كان في جهة إلا تحيزه، فلو وجب حصوله في مكان معين لتحيزه لوجب حصول كل متحيز في ذلك المكان. قيل له: ما تنكر<sup>58</sup> أن يكون تحيزه مخالفاً لتحيز الجواهر من حيث أوجب له الحصول في مكان معين؟ كما قلت: إن حياته مخالفة لحياتنا من حيث وجب قدمها وإن شاركت حياتنا في أنها تصحح الإدراك، وتوجب له من الصفة مثل ما توجب لنا حياتنا. [م37] ويقال له: لو سلم لك أنه لو كان في جهة لكان فيها يكون لكان للسائل أن يقول لك: ما تنكر أن يكون ذلك الكون مخالفاً<sup>59</sup> [م54ب] لكل كون يختص بتلك المخاداة لأنه على صفة تقتضي إيجاب الحصول في تلك المخاداة وتقتضي وجوب قدمه، كما قلت ذلك في الحياة، فلا يجب أن يكون مثلاً لغيره من الأكوام المختصة بتلك المخاداة؟ وإذا لم يجب ذلك لم يستحل<sup>61</sup> قدمه لأجل حلولها، ولا يلزم أن يتنفي بأكوام مضادة له لأن المخالف يقول لك: كان<sup>62</sup> الباري سبحانه<sup>63</sup> لا يجوز أن يوجد إلا في تلك المخاداة لأن الكون الذي يوجب ذلك له قدم يستحيل علمه

- 49 يجيبون: **تَجِيبُونَ**، ل.  
50 سبحانه: عز وجل، م.  
51 سبحانه: عز وجل، م.  
52 له: م.  
53 صفة: م.  
54 عز وجل: م.  
55 الجوهر: **أَلْمُتَشَابِهَاتِ**، ل.  
56 سبحانه: عز وجل، م.  
57 أثبت: **أَثْبَتَ**، ل.  
58 تنكر: **تَنَكَّرَ**، ل.  
59 مخالفاً: **مُخَالَفٌ**، ل.  
60 وتقتضي: **وَيُقْتَضِي**، ل.  
61 يستحل: **يُسْتَحْل**، ل.  
62 كان: **كَانَ**، ل.  
63 سبحانه: عز وجل، م.

## II

[م 39] ... فإن كان على طريقة أبي هاشم فيه أن صفات الأجناس [ل 30] وغيرها وجبت على هذا الوجه الذي يمنع من التعليل لم نعلم لأجل هذا الوجوب أنها غير معللة، بل يجب التوقف في تعليلها إلا أن يمنع من تعليلها مانع آخر، ولا ينبغي أن نصصح الطريقة لأنها إن لم تصح فسد مذهب من المذاهب، بل ينبغي إذا تم تصح الطريقة أن نتوقف في كل مذهب لا طريق إليه إلا تلك الطريقة، ولا يلزم إذا شككنا في تعليل ذلك لأن لا ينتهي التعليل إلى غاية لأنها لم نقل: إن كل صفة وجبت تعلق، فيلزم ما ذكرناه. فإذا امتنع وجود ما لا نهاية قضينا على أن هذه الأشياء التي ذكرناها ينتهي التعليل منها إلى الوجوب الذي قلنا: إنه لا يعال وإن لم نعرفه بعينه، وإن كان لنا طريق يعرف به أن هذه الصفات لا تعلل فيجب المنع منه لأجل ذلك الطريق.

فإن قيل: أفهل لكم طريق إلى النفع من تعليل هذه الصفات سوى الوجوب؟ [ل 30] قيل: نعم، أما نحن فلا ثبت هذه الصفات على ما تقدم بيانه. فلما أصحابنا فاهم أنفسهم كون السواد سواداً<sup>5</sup> لمعنى كما أقسوا<sup>6</sup> كونه سواداً بالقاعل بطريقة لا تستند إلى الوجوب، وكذلك [م 40] كون الباري سبحانه قليلاً، فلما أقسوا ذلك علماً أنها واجبة عند كون الذات ذاتاً، فصار المنع من تعليل ذلك بامر منفصل متقدماً على العلم<sup>7</sup> بالوجوب. وأما تعليل الصفة بعلة ثانية فإنما لم يصح لأنها لو وجبت عن معنى ثان مع المعنى الأول على أن يكون كل واحد منهما موجباً لبعضها انقسم ما قد فرضنا لا ينقسم، وكان كل واحد منهما قد أوجب غير ما أوجبه الآخر، وذلك لا تأباه. وإن كان كل واحد منهما موجباً لنفس ما أوجبه الآخر فقد وقع الاكتفاء بالواحد<sup>10</sup>، فلا فائدة في الثاني<sup>11</sup>، ولأن إيجابها لآخر [ل 31] واحد لا يعقل.

فإن قالوا: يلزمكم مثل ذلك في<sup>12</sup> وقوف الإيجاب على شرط، قيل لهم: قد أقصد أصحابنا ذلك بغیر الوجوب، وهو أن وقوف إيجاب العلة على شرط يؤدي إلى الشك في وجود علوم وإرادات في الجساده، ويقف إيجابها على شرط وجود الحياة. ويقال لهم: أليس قد وجب كونه عز وجل قادراً على

ويستحيل مع وجوده أن<sup>64</sup> لا يوجب الحصول في تلك المحاذة، كما تقوله<sup>65</sup> في العلم القديم أنه لا صلة له. وسأل المخالف أيضاً على الدلالة فقال: يلزمك<sup>67</sup> تجويز كون الباري عز وجل عرضاً ولا يعال ذلك. وهذا الذي ذكره خارج عما نحن بسبيله لأن كون العرض عرضاً ليس هو معال بامر منفصل يقال لنا: فلا يجب كونه عرضاً فلا يعال بامر منفصل؟ ومن [ل 55] سألنا عن ذلك سائل قلنا له: إن أردت بقولك: إنه عرض، أنه بصفة السواد والبيض، قلنا لك: لو كان كذلك لاستحال<sup>68</sup> قدمه لأن [م 37] المشتركين في صفة من صفات النفس مشتركان في جميع صفات الذات، والمخالف لا يمكنه أن يجيب بذلك. وإن عني بقوله: إنه عرض، أنه لا يدوم بقاؤه<sup>69</sup> دللنا على وجوب بقائه. وإن عني بقوله: إنه عرض، أنه ليس بجوهر ولا بجسم كان مخالفاً في عبارة.

ولمعترض أن يعترض الدلالة فيقول: إن أردتم بوجوب الصفة وجوبها متى كانت الذات ذاتاً، أو ينقض هذا الوجوب وينقض الاستثناء، إلا أنا<sup>70</sup> لا نسلم هذا الوجوب لأنها لا تقول: متى كانت ذات القلم ذاتاً محتصة بصفاتها وجب كونها عائلة وإن عدم كل شيء منفصل، وهل [ل 55] خلافنا إلا في ذلك؟ وإن أردتم أن<sup>71</sup> الصفة إذا أوجبت للذات لا عند كونها ذاتاً ومحتصة ببعض الصفات فإنه لا يجوز تعليلها، فإننا لا نسلم لكم النفع من تعليلها، ولا يمكنكم أن تقولوا لأنكم قد قررتم أنه لا يجب عند كونها ذاتاً متكاملة الصفات أن تحصل لها تلك الصفة، فكيف لا يمكن تعليلها والحال هذه بامر منفصل؟ فإن استدلوا على وجوب كونها عالماً متى كانت ذاتاً، فقالوا: نحن نعلم وجوب كون الباري سبحانه عالماً عند علمنا بذاته وما هي عليه فيجب أن تعلق<sup>72</sup> ذلك بذاته، كما أنه لما علمنا فيجب الفعل عند كونه ظلاً [م 38] علاقته به ولم نعلقه<sup>73</sup> بامر آخر، وهذا يدل على وجوب الصفة وعلى نفي المعنى<sup>74</sup> فللخصم. قلنا يقول: أتمتع تعلمون ذاته عند علمكم أن للعلم فاعلاً، وعند ذلك لا تعلمونه<sup>76</sup> عالماً فضلاً عن وجوب ....

\*\*\*

- 64: أن: لا، ل. 65: تقوله: «قولاً» ل. 66: وسأل: فساد، ل. 67: يلزمكم: «لزمهم»، ل. 68: لاستحال: «لاستحالة»، ل. 69: بقاؤه: «بماوره»، ل. 70: أنا: «لأننا»، ل. 71: أن: «أ»، ل. 72: نعلق: «نعلق»، ل. 73: نعلق: «نعلق»، ل. 74: للخصم: «للخصم»، ل. 75: فاعلاً: «فاعلاً»، ل. 76: هنا ينقطع المنع في نسخة م.

- 1: تعلم: «لعل»، ل. 2: نصصح: «يصح»، ل. 3: نتوقف: «نتوقف»، ل. 4: أن: «أ»، ل. 5: سواداً: «سواداً»، ل. 6: سبيله: «عز وجل»، م. 7: العلم: «العلم»، ل. 8: ثان: «ثان»، ل. 9: وكان: «وإن»، م. 10: بالواحد: «بالواحد»، ل. 11: الثاني: «الثاني»، ل. 12: مثل ذلك في: «...»، ل.

ما لا يبقى ومع ذلك هو موقوف على شرط، [م 40ب] وهو أن لا ينقضي وقته، فما الفرق بين وتوقف الوجود على شرط منفصل وعلى علة منفصلة؟

وربما احتج أصحابنا بوجود استحقاق الصفة من وجه آخر فيقولون: قد استحق عز وجل كونه عالماً على حد استحقاقه<sup>13</sup> كونه قديماً، وهو الوجوب<sup>14</sup> وعلى حد استحقاق صفات الأجسام، والصفهان إذا استحقنا على وجه واحد وجب أن لا نفرقاً<sup>15</sup> في جهة الاستحقاق، فكما لا يجوز أن يعزل كونه قديماً بعله فكذلك كونه عالماً. ولما قلنا أن يقول: [ل 31ب] ما استحققت هاتان الصفتان على حد واحد فإلزم ما ذكرتم لأن إحدى الصفتين تجب للذات عند كونها ذاتاً، والأخرى لا تجب لها عند كونها ذاتاً، ولا يعلم وجوبها عند كونها ذاتاً. ولو استحقنا<sup>16</sup> عند كونها ذاتاً لاستحقاق<sup>17</sup> في جهة الاستحقاق لأن تعليلها بأمر منفصل يقتض هذا الوجوب. بين ذلك أن الباري عز وجل يجب كونه على [م 41] صفته الذاتية، ويجب كونه قديماً، فقد اشتركا<sup>18</sup> في الوجوب ولم تشركا<sup>20</sup> في كيفية الاستحقاق والوجوب، فكانت إحداهما تجب متى كانت الذات ذاتاً فلم تتعلق بأمر آخر، والأخرى تجب عند كونها ذاتاً على صفة مخصوصة، فوجب لتلك الصفة وإن اشتركا<sup>21</sup> في الوجوب. يوضح ذلك أن الله عز وجل قد [ل 32] استحق صفة ذاته واستحق كونه عالماً وموجوداً على وجه الوجوب، ومع ذلك فإن كونه عالماً يقف على مصحح<sup>22</sup>، ولم يقف كونه موجوداً وكونه على الصفة الذاتية على مصحح<sup>23</sup> فإن جاز مع الاشتراك في الوجوب أن يفترقا في المصحح جاز أن يفترقا في الموجب.

ولتورد<sup>24</sup> هذه الدلالة على وجه آخر فيقال: قد علمنا كون الباري عز وجل عالماً قبل المعنى القديم فلم يجز تعليله به. ولما قلنا أن يقول: ولم إذا علمتموه قبل ذلك لم تتعلق به؟ أليس الملوات يتقدم العلم بها على العلم بتعليلها؟ فإن قالوا: قد علمنا وجوبها قبل المعنى القديم، قيل لهم: إن الوجوب المانع من التعليل لا يعلم إلا بعد إفساد [م 41ب] القول بالمعنى القديم. وأيضاً، فإنكم إنما علمتم الوجوب المحل قبل المعنى القديم لتجويزكم ثبوت الوجود<sup>25</sup> مع المعنى القديم [ل 32ب] ومع نفيه على ما تقدم بيانه، وهذا بأن يدل على جواز تعليل الصفة بمعنى قدم أولى لأنكم ما علمتم

- 13 استحقاقه: استحقاقه، ل.
- 14 الوجوب: الموجد، ل.
- 15 نفرقا: ففترقا، ل.
- 16 استحقنا: استحقنا، ل.
- 17 لاشتركا: لاشتركا، ل.
- 18 اشتركا: اشتركا، ل.
- 19 تشتركا: تشتركا، ل.
- 20 نفرقا: نفرقا، ل.
- 21 اشتركا: اشتركا، ل.
- 22 مصحح: تصحيح، ل.
- 23 وتورد: وتورد، ل.
- 24 فيقال: فيقال، ل.
- 25 الوجود: الوجود، ل.
- 26 بيانه: من بيانه، ل.

الوجوب قبل المعنى القديم إلا وثبوته لا ينقض الوجوب، فكيف كان طريقاً إلى نفيه؟ بين ذلك أنا قد علمنا ثبوت الصفة قبل المصحح لها، وهو كونه حياً، ولم يجب من ذلك أن لا تتعلق<sup>27</sup> صحتها بكونه حياً.

ونورد الدلالة على وجه آخر، وهو أن وجوب كونه عز وجل عالماً قادراً يقتضي الصفة الذاتية، وما اقتضى صفة فهو حكمها. فعلمنا أن كونه عالماً قادراً واجب عن صفة ذاتية، وفي ذلك نقض كونها عن معنى. ولما قلنا أن يقول: ومن سلم لكم أن وجوب كونه عالماً ينبئ عن هذه الصفة؟ ألسنا نقول: إنه ينبئ عن معنى واجب حصوله، وهل الخلاف إلا في ذلك؟ بين ذلك أن الوجوب على ضربين: أحدهما يقتضي نفي المعنى [ل 33ب] والآخر لا يقتضيه. فبينما<sup>30</sup> أنه قد وجب كونه عالماً عند ذاتا مختصة بالصفة [م 42] الذاتية حتى يثبت لكم أنه كاشف عن تلك الصفة، ولا فوجوب<sup>31</sup> كونه عالماً ينبئ عن وجوب حصول ما أوجه من صفة أو معنى. فإن قلتم: لو لم يكشف وجوب كونه عالماً عن هذه الصفة لم يكن إليها طريق، وذلك يقتضي نفيها، قيل لكم: يجب نفيها إن لم يكن إليها طريق، على أن الطريق إليها هو وجوب الوجود فيما لم يزل.

دليل آخر:

وهو أن طريق إثبات العلم هو استحقاق المحي كونه عالماً في حال كان يجوز أن لا يكون عالماً مع تكامل الشرائط، وهذه الطريقة غير حاصلة في كون القدم عز وجل عالماً، فلم يجوز كونه عالماً مع هذه الدلالة لتورد على وجوه: أحدها ما ذكرناه، وهو ظاهر كلام أبي هاشم، وقد اعترضه الشيخ أبو عبد الله بأن فقد الدلالة لا يقتضي<sup>33</sup> فقد [ل 33ب] الملل كما نقوله في كثير من المواضع، وجوز<sup>34</sup> الدلالة على وجه آخر، وذكر قاضي القضاة أنه مراد أبي هاشم، وهو أنه لا طريق إلى كونه عز وجل عالماً بمعنى، وما لا طريق إليه فواجب نفيه. أما أن<sup>35</sup> ما لا طريق إليه فواجب نفيه فهو أن ما لا طريق إليه لا يفصل ثبوته من نفيه، ولو جاز أن يكون ما هذه سبيله ثابتاً في نفسه لأدّى<sup>36</sup> إلى تجويز معان في الجسم غير ما عقلناه وإلى أن يكون السواد انتفى بغير [م 43] البياض، ولأن الدلالة

- 27 تتعلق: تتعلق، ل.
- 28 عز وجل: عز وجل، ل.
- 29 ومن: ومن، ل.
- 30 فيبينها: فيبينها، ل.
- 31 فوجوب: فوجوب، ل.
- 32 لم يزل: + ورثنا ذكرنا الدلالة على وجه آخر فقالوا: لا بد من أن يكون بين الصفة الذاتية والتي ليست ذاتية فرق، ويجوز أن يقع الفرق بينهما بمجرّد الصفة لأن الصفة التي ليست ذاتية صفة كما أن الذاتية صفة فلم يبق إلا كيفية الاستحقاق، إما الوجوب أو التحل. فيقال لهم: تركلهم: لا بد [من] فرق بين [الذاتية وبين التي ليست ذاتية]، ولا بد من أن تكون قائمة قولنا: ذاتية [غير قائمة قولنا] غير ذاتية، فمصحح، ونحن نفرق بينهما [إل] ذلك لأنه لا بد من طريق تفصل به بينهما بأمر، ثم لم قلتم: إنه لا طريق إلا ما ذكرتم [من أن] كون مجرد الصفة طريقة، وهلا [م 42ب] يكون مذکور الوجوب المطلق طريقاً على أن ما ذكرتم من وجوب الصفة عند علمنا بالذات أو عند علمنا [م 42] على صفة [تكيف] فيفسد كون الصفة لمة قديمة أو علة أو بالفاعل، م.
- 33 يقتضي: يقتضي، ل.
- 34 وجوز: وجوز، ل.
- 35 أن: أن، ل.
- 36 لأدّى: لأدّى، ل.



يُحْزَرُ أَنْ لَا يَعْلَمَ عَلَى بَعْضِ الوجودِ بَأَن يَنْتَفِي الْمَعْنَى الْمَوْجِبُ لكونه علماً، كَسَمَّ قَدْ أَوْجِئْتُمْ حَوَازِ عَدَمِ الْعِلْمِ، فَكَأَنْتُمْ قُلْتُمْ: لَوْ كَانَ عَلَماً لَعَلَّمْ لَصَحَّ عَدَمُهُ وَلَكَانَ لَهُ ضِدٌّ، وَهَذَا رَجُوعٌ إِلَى دَلِيلِ آخَرٍ، وَلَيْسَ هُوَ اعْتِمَادٌ عَلَى قَدَرِ الطَّرِيقِ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ هُوَ أَنْ تَكُونَ [ل 35] الثَّلَاثُ مَعَ سَائِرِ صِفَاتِهِ يَصِحُّ أَنْ تَعْلَمَ وَيَصِحُّ أَنْ لَا تَعْلَمَ، لِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مَحْجُوزٌ إِلَى أَمْرٍ مُنْفَصِلٍ، وَلَيْسَ الطَّرِيقُ إِلَى إِبْثَاتِ الْعِلْمِ هُوَ حَوَازِ عَدَمِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَنَا طَرِيقٌ إِلَى حَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَماً مَتَى لَمْ يَحْصُلْ إِلَا ذَاتُهُ، وَلَا طَرِيقٌ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَنَا وَحُوبُ كَوْنِهِ عَلَماً، وَلَا طَرِيقٌ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ ذَلِكَ لَوْحُوبِ الوجودِ الْعِلْمِ وَأَنَّ الْجَوَازِ حَاصِلٌ، أَوْ إِذَا وَجِبَ ذَلِكَ لَمَّْا هُوَ عَلَيْهِ لِذَاتِهِ، قِيلَ: وَلَا طَرِيقَ لَكُمْ فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ إِلَى تَقْيِي الْجَوَازِ مَتَى لَمْ يَكُنْ إِلَّا الذَّاتُ، وَأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ كَوْنُهُ عَلَماً لَمَّْا هُوَ عَلَيْهِ، إِلَّا لِأَمْرِ مُنْفَصِلٍ. فَإِنْ نَفَيْتُمْ <sup>49</sup> هَلَا الْجَوَازِ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَيَحِبُّ أَنْ تَنْتَبِهَ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَقْيِيهِ، إِذْ لَوْ كَانَ مَتَابِ لَكَانَ عَلَى تَقْيِيهِ دَلِيلٌ. فَإِنْ <sup>50</sup> قَالُوا: يَكْفِي فِي النَّفْيِ لَفْظُ دُونَ الْمَعْنَى، وَقَوْلُنَا فِي الْعَالَمِ: إِنَّهُ لَا يَحْزَرُ [م 44] أَنْ لَا يَعْلَمَ، الْمَرْجِعُ بِهِ إِلَى وَحُوبِ كَوْنِهِ عَلَماً وَأَنَّهُ يَعْلَمُ لَا مُحَالَةَ، وَهَذَا بَأَن يَكُونَ إِبْثَاتاً أَحْسَنَ، وَالْوَاجِبُ إِذَا عَلِمْنَا ذَاتًا مُخَالَفَةً لِجَمِيعِ الذُّوَاتِ أَنْ نَشْكُ <sup>51</sup> فِي هَلْ يَحِبُّ لَهَا أَنْ تَعْلَمَ بِمُخَالَفِ سَائِرِ الذُّوَاتِ أَوْ لَا يَحِبُّ لَهَا ذَلِكَ كَسَائِرِ الذُّوَاتِ، وَلَا تَقْطَعُ <sup>52</sup> عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِقَدَرِ الدَّلَالَةِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ فِي الْجَوَازِ عَلَى سَوَاءٍ <sup>53</sup>.

ثُمَّ يَقَالُ لَهِمْ: أَلْيَحِبُّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ حَكْمٍ طَرِيقٌ عَلَى كُلِّ وَجْهِ وَلَا يَحْزَرُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ثُبُوتِ الطَّرِيقِ مَانِعٌ، أَوْ إِذَا يَحِبُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ مَعْقُولٌ مِنْهُ؟ فَإِنْ قَالُوا بِالْأَوَّلِ، قِيلَ لَهِمْ: أَلَسْتُمْ قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ قَدْ مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ ثُبُوتِ طَرِيقٍ عَقْلِيٍّ إِلَى إِبْثَاتِ الْفَنَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ طَرِيقَ ذَلِكَ هُوَ تَجَمُّدُ عَدَمِ الْجَوَاهِرِ، وَفِي تِلْكَ الْحَالِ نَحْنُ مَعْدُومُونَ، وَالْعَدَمُ يَمْنَعُ مِنْ [ل 36] كَوْنِنَا عَالَمِينَ؟ وَقُلْتُمْ: لَيْسَ لَنَا طَرِيقٌ إِلَى إِبْثَاتِ لَوْنٍ سَائِعٍ فِي الْعَدَمِ لِأَنَّ الْعَدَمَ يَمْنَعُ مِنْ إدْرَاكِهِ. وَقُلْتُمْ أَيْضاً: إِنَّهُ لَا يَحِبُّ لَوْ كَانَ لَهْ عَزْرٌ وَحَلٌّ ثَانٍ <sup>54</sup> أَنْ يَكُونَ لَنَا طَرِيقٌ إِلَى إِبْثَاتِهِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ لَمَّْا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ. فَإِنْ قَالُوا بِالتَّقْسِيمِ الثَّانِي، قِيلَ لَهِمْ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ ثُبُوتِ مَانِعٍ فِي مَسْأَلَتِنَا؟ لِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ كَوْنُ الْبَارِئِ سِبْخَانَهُ عَلَماً، وَهَذَا لَوْحُوبُ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ وَحُوبِ ثَابِتٍ مَعَ ثُبُوتِ ذَاتِهِ مَعَ صِفَاتِهِ فَقَطْ وَبَيْنَ ثُبُوتِ مَعْنَى يَوْجِبُ <sup>55</sup> ثُبُوتَهُ، فَجَرَى هَذَا الْإِتْيَاسُ بِمَجْرَى [م 45] مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْإِتْيَاسِ فِي الثَّانِي لِتَقْدِيمِ لَأَنْتُمْ قُلْتُمْ: لَا طَرِيقَ إِلَى الثَّانِي إِلَّا قَفْلَهُ، وَفَعَلَهُ يَلْتَمِسُ فَعْمَلُ اللَّهِ سِبْخَانَهُ، فَلَمْ كَانَ الْإِتْيَاسُ يَثْبُتُ <sup>57</sup> الْمَانِعُ؟ فَمَا تَجَمُّدُ عَدَمِنَا عِنْدَ الْفَنَاءِ

48 مَحْزُورٌ: فِي مَاضٍ لَ تَصْحِيحٌ: مَحْزُورٌ.

49 تَقْيِيمٌ: بَقِيَّتُهُ، لَ.

50 فَإِنْ: وَأَمَّا: لَ.

51 تَشْكُ: تَشْهَدُ، لَ.

52 تَقْطَعُ: تَقْطَعُ، لَ.

53 عَلَى سَوَاءٍ: كَأَحَدِهِمَا، لَ.

54 ثَانٍ: ثَانِي، لَ.

55 يَوْجِبُ: يَحْبِبُ، لَ.

56 سِبْخَانَهُ: عَزْرٌ وَحَلٌّ، م.

طَرِيقٌ إِلَى مَا لَا يَعْلَمُ بِاضْطِرَارٍ كَمَا أَنَّ إدْرَاكَ طَرِيقٍ إِلَى مَا يَعْلَمُ بِالْإِدْرَاكِ. فَكَمَا لَا يَحْزَرُ إِبْثَاتِ مَدْرَاكِ لَا يَتَنَاوَلُهُ إدْرَاكِ لَمْ يَحِبُّ تَقْيِيهِ فِي نَفْسِهِ كَذَلِكَ لَا يَحْزَرُ إِبْثَاتِ ذَاتِ غَيْرِ مَعْلُومَةٍ بِاضْطِرَارٍ وَلَا دَلِيلٍ عَلَيْهَا.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى إِبْثَاتِ مَعْنَى بِهِ يَعْلَمُ اللَّهُ عَزْرٌ وَحَلٌّ يَنْبَغِي أَنْ تَذْكُرَ <sup>37</sup> هَكَذَا: وَهُوَ أَنَّ [ل 34] الطَّرِيقَ إِلَى الْمَعْنَى يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ بِهِ تَعْلُقٌ، وَلَيْسَ شَيْءٌ <sup>38</sup> لَهُ بِذَلِكَ تَعْلُقٌ إِلَّا اسْتِحْقَاقُ الصِّفَةِ أَوْ مَا دَلَّ عَلَيْهَا مِنْ الْعَمَلِ الْحَكْمِ. وَاسْتِحْقَاقُ الصِّفَةِ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ <sup>39</sup> عَلَى الْمَعْنَى بِمَجْرَدِهِ أَوْ بِكَيْفِيَةِ اسْتِحْقَاقِهَا أَوْ بِاسْتِحْقَاقِ مَنْطَلِهَا. أَمَّا مَجْرَدُهَا فَنَحْوُ <sup>40</sup> أَنْ يَقَالُ: إِنَّ كَوْنَهُ عَلَماً يَقْتَضِي الْعِلْمَ، وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُ مَنْطَلِهَا فَإِنْ يَقَالُ: إِنَّ ثُبُوتَ هَذِهِ الصِّفَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَمَعْنَى يَقْتَضِي كَوْنَهَا ثَابِتَةً فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمَعْنَى، وَإِلَّا <sup>41</sup> وَجِبَ كَوْنُ ذَاتِهِ عَلَماً. وَأَمَّا كَيْفِيَةُ اسْتِحْقَاقِهَا فَضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَقَالُ: اسْتَحَقَّتْ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَى وَجْهِ افْتَرَقَتْ مَعَهُ إِلَى مَصْحُوحٍ، فَكَانَتْ بِالْإِفْتِقَارِ إِلَى مَوْجِبٍ أَوَّلِيٍّ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَقَالُ: اسْتَحَقَّتْ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ أَوْ التَّجَمُّدِ. وَلَا يَمْتَلِ تَعْلُقُ أَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا بَيَّنَّا أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ، وَبَعْضُهَا يَدُلُّ [ل 34] عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِمَحْصُلٍ فِي الْعَائِلِ، ثَبِتَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ فِي الْعَائِلِ.

[م 43] بَ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّ مَجْرَدَ الصِّفَةِ لَا يَقْتَضِي <sup>42</sup> مَعْنَى لِأَنَّ مَجْرَدَ الصِّفَةِ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ تَعْلِيلِهَا مَانِعٌ وَجِبَ تَعْلِيلُهَا بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَا فَرْقَ فِي الْعَقُولِ بَيْنَ تَعْلِيلِهَا بِعِلَّةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا، وَلِلذَلِكَ عَلَانَا صِفَةَ الوجودِ بِالْفَاعِلِ وَلَمْ نَمَلَّ <sup>43</sup> الصِّفَةِ الَّتِي الْعِلْمُ عَلَيْهَا بِمَعْنَى. وَأَمَّا الْعَمَلُ الْحَكْمُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَا <sup>44</sup> هُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ مِنْ صِفَةٍ <sup>45</sup> الْقَادِرِ وَالْعَالَمِ، فَمَا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَاعِلُ عَلَماً قَادِراً لَا بِمَعْنَى <sup>46</sup> لَصَحَّ أَنْ يَفْعَلَ الْعَمَلُ حَكْماً إِذْ هُوَ عَالِمٌ بِتَقْدِيمِ مَا يَحِبُّ تَقْدِيمَهُ وَتَأْخِيرِ مَا يَحِبُّ تَأْخِيرَهُ؟ وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُ مَثَلِ الصِّفَةِ لَمَعْنَى وَافْتِقَارُهَا إِلَى مَصْحُوحٍ فَسَتَكَلِّمُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى شَبْهَةٍ.

وَأَمَّا حَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ [ل 35] الْعَالِمُ عَلَماً فَهُوَ طَرِيقٌ إِلَى تَعْلِيلِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْصُلٍ فِي كَوْنِهِ سِبْخَانَهُ <sup>47</sup> عَلَماً. وَلَقَالُوا أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ أَرْدَمَ بِالْجَوَازِ هَاهُنَا حَوَازِ أَنْ لَا يَسْتَحِقُّ كَوْنَهُ عَلَماً مَتَى كَانَ ذَاتًا مُخْتَصِصاً بِمَا هُوَ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ تَقُولُ لِأَنَّهُ لَا يَحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَاتَهُ، بَلْ يَصِحُّ وَيَقْبَلُ كَوْنُهُ عَلَماً كَمَا يَقْبَلُ إِلَّا يَكُونَ عَلَماً. وَإِنْ أَرْدَمَ الْجَوَازِ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَتَّى يَكُونَ الْجَوَازِ ثَابِتاً مَعَ الْمَعْنَى لَرَمَكُمُ أَنْ يَكُونَ الْعَالِمُ يَحْزَرُ أَنْ لَا يَعْلَمَ فِي [م 44] حَالِ وَجُودِ الْعِلْمِ فِي قَلْبِهِ. فَإِنْ قُلْتُمْ: يَنْبَغِي أَنْ

37 تَذْكُرُ: يَذْكُرُ، لَ.

38 شَيْءٌ: شَيْءٌ، لَ.

39 يَدُلُّ: تَدُلُّ، لَ.

40 نَحْوُ: فَيَحْزَرُ، م.

41 وَلَا: فَهَلَا، لَ.

42 تَقْتَضِي: يَقْتَضِي، لَ.

43 نَمَلَّ: تَعَلَّلَ، لَ.

44 مَا: مَقْلُ، لَ.

45 صِفَةٍ: صِفَاتِهِ، لَ.

46 مَعْنَى: لَمَعْنَى، لَ.

47 سِبْخَانَهُ: عَزْرٌ وَحَلٌّ، م.

واستحالة رؤية الفناء فإذا جاز أن يمنعنا من ثبوت طريق إلى الفناء والدلالة [أ37] المانع جاز أن يمنع مانع آخر في مسألتنا من ثبوت الطريق. فهذا الكلام لازم مع القول في هذه المسائل.

ونورد هذه الدلالة على وجه آخر، فيقال: إن جواز أن لا تستحق الصفة هو شرط في دلالتها على أنها مستحقة لمعنى، ومللولة الدلالة لا يثبت مع علم<sup>58</sup> شرطها. ألا ترى أن وقوع تصرفنا بحسب أحوالنا لا دل على أنه فعلنا لم يجوز أن يكون فعلنا ما لا يقع بحسب أحوالنا مع السلام؟ ألا ترى أنه لا يكون الفعل فعلنا إذا وقع مع كراهتنا؟ ولتأمل أن يقول: إن الجواز المخرج إلى التعليل بأمر منفصل هو أن تكون الذات لا يجب لها الصفة متى كانت ذاتاً مختصة بصفاتها وأحوالها، بل يجوز حصول الصفة، والحال هذه، ويجوز أن لا تحصل، وهذا نقوله<sup>60</sup> في كونه علماً. وأيضاً، فإن هذا الذي ذكرناه من أن المللولة لا يثبت [أ37] مع فقد الشرط أو لا يثبت مع هذا الشرط [م45] بالمثل، والمثال ليس بدلالة، فلنقاتل أن يقول: إنما استحالة أن يكون الفعل فعلنا إذا لم يقع مع إرادتنا لأن من حق القادر أن يقع فعله بحسب قصده، لا كما ذكرناه. فإن قالوا: وكذلك<sup>61</sup> من حق الوجوب الاستثناء عن العلة، كانوا قد عدلوا<sup>62</sup> إلى الدلالة الأولى.

دليل آخر:

استدل الشيخ أبو علي فقال: لو كان علماً بمعنى لم يخل إما أن يعلم ذلك المعنى أو لا يعلمه. فإن لم يعلمه جاز أن لا يعلم كثيراً من الموجودات وتعلمها نحن، وإن علمه لم يخل من أن يعلمه لذاته أو يعلم، فإن علمه لذاته لم يكن بأن يعلمه لذاته بأولى من أن يعلم غيره من المعلومات لذاته وفي ذلك كونه علماً بالأشياء كلها لذاته. وإن علمه يعلم لم يخل من أن يعلم بنفسه أو يعلم<sup>63</sup>، فإن علمه يعلم آخر أدى إلى ما لا نهاية له من العلوم...

\*\*\*

- 57 يثبت: ثبوت، ل.  
58 علم: نقيض، ل.  
59 تكون: يكون، ل.  
60 نقوله: يقوله، ل.  
61 وكذلك: كذلك، ل.  
62 عدلوا: عدلوا، ل.  
63 هنا يتقطع المن في نسخة ل وهو مستمر في نسخة م.

### III

... [أ21] ضد محقق. ولو كان له ضد محقق لصح انتفاؤه به لأن الضد المحقق هو المختص بما اخص به ضده، ولا يكون كذلك إلا وقد انتفاه، وفي ذلك انتفاء العلم مع قدمه. وإنما قلنا: إنه كان يجب أن يكون له ضد محقق، لأن له ضدًا مقدرًا وهو الجهل الموجود فيها. ألا ترى أنهما لو تعلقا بخي واحد لتناوبا؟ وما له ضد مقدر فواجب أن يكون له ضد محقق لأن خلاف ذلك يقضي صحة اختصاص بعض الجواهر ببعض المخاديات بكون قديم، ولا يكون له ضد محقق يخل في ذلك الخل فينتفيه. وفي ذلك استحالة خروج الجواهر عن تلك المخاداة. وكان لا يؤمن أن يختص بعض الأحياء ما يعلم لا ضدًا له فينتفي فيه ما دام حياً، أو يختص به علوم تتحدد فيه إن كان العلم لا يتيقن، ولا يكون لها ضد محقق، وكذلك القول في جميع الصفات.

[أ21] إن قيل: إنما لا يجوز ذلك في الجوهر والحي ما لأن الجوهر لتحيته<sup>1</sup> يصح أن يتنقل في جميع الجهات فاستحال كل قول أدى إلى خلافه، والحي المحدث يصح أن يعلم وأن مجهول واستحال كل قول أحال ذلك، قيل: وكذلك كون البارئ عز وجل حياً هو في معنى كوننا أحياء، فإن كان كوننا أحياء يصحح أن نعلم ونقدر<sup>2</sup> وجب مثله في الغائب، وإن جاز أن يقال: إن تحيز الجوهر يصحح أن يكون في المخاداة وفي غيرها، فكون البارئ عز وجل حياً يصحح أن يعلم ويصحح ضد ذلك. وإن جاز أن يقال: إن كونه حياً لا يصحح كلاً الأمرين جاز أن يقال مثله في كوننا أحياء وفي تحيز الجوهر. فإن كان تحيز الجوهر لما اقتضى صحة تنقله في الأماكن منع من القول بأنه يختص به كون ليس له ضد محقق، وكذلك كوننا أحياء، فكذلك القول في كون البارئ عز وجل حياً.

إن قيل: الذي ألتزمناه في العلم [أ22] يلزمكم مثله في الصفة لأن كل صفة لها ضد مقدر فيجب أن يكون لها ضد محقق، ولا لم تأمنوا أن يكون بعض الجواهر له صفة بكونه كائناً في بعض المخاديات فيما لم يزل، وليس لها ضد فيستحيل تنقله في الأماكن. ولا يمنع أن يكون لبعض الأحياء [م46] منا صفة بكونه علماً بعلوم معين، ولا يكون لها ضد محقق. فإن جاز أن تفرقوا بين الصفتين جاز أن تفرق<sup>7</sup> بين العلم القديم والحديث وبين العلم القديم والكون، قيل: إنه لو وجب اختصاص الجوهر ببعض المخاديات<sup>8</sup> لا يكون لكأن ذلك لما هو عليه في ذاته، ونحن يمكننا<sup>9</sup> أن نعلم<sup>10</sup> استحالة كون بعض الجواهر في بعض الأماكن لصفة هو عليها في ذاته بطريقة لا يمكننا مثلها في العلم، وهي

- 1 لتحيته: لا تحيية، ل.  
2 يصح: تصح، ل.  
3 نعلم ونقدر: نعلم ونقدر، ل.  
4 يكون: تكون، ل.  
5 كلاً: كل، ل.  
6 تنقله: تنقله، ل.  
7 تفرق: تفرق، ل.  
8 المخاديات: الجهات، م.  
9 يمكننا: يمكننا، ل.  
10 أن نعلم: أن نعلم، ل.

أنه لو كان كذلك لشاركته الجواهر كلها في تلك الصفة الذاتية ولشاركته في حصولها في ذلك المكان لأن الجواهر كلها [ل 22ب] متحدة لنفسها، والمشتراك في صفة ذاتية يجب اشتراكهما في جميع صفات الذات. وأما الحي منا فلو وجبت له صفة العالمين لوجبت له لذاته، وفي ذلك رجوع صفة العالم إلى الخلق، ولشاركت الجواهر كلها لذلك الخلق<sup>11</sup> في ذلك، وليس يلزم إذا قلنا: إن الباري عز وجل على صفة لذاته لأجلها صح أن يعلم الأشياء أن يشاركه في ذلك غيره لأنه لم يشاركه عندنا<sup>12</sup> أحد في صفة ذاته حتى يلزمنا أن يشاركه في تلك الصفة، ومثل هذه الطريقة لا يمكن ذكرها في الكون فتقربوا<sup>13</sup> بينه وبين العلم القديم.

والمخالف أن يقول: قد علمتم أن القول بأن كل ما له [م 46ب] صفة مقدر فله صفة محقق ليس بمعلوم صحته بالدينية. وإن علمتموه، فإن قلتم: لولا أن ذلك كذلك لم نأمن<sup>14</sup> أن يختص بعض الجواهر بكون لا صفة [ل 23ب] له محقق، وأن يختص بعض الأشياء بعلم لا صفة له، فأخبرونا: أعلمت استحالة ذلك باضطرار أم باستدلال؟ إن قلتم: علمناه باضطرار، قيل لكم: فما بال الجسمة تعتقد أن الله جسم، ويعتقد كثير منها أنه يختص بمكان؟<sup>16</sup> وإن قلتم: علمناه بدليل،<sup>17</sup> وهو أن التحيز يصح النقل في الأماكن فلا يصح أن يختص بالجواهر ما يحيل تنقله،<sup>18</sup> وكذلك صفة الحي منا تصح كونه علماً وجاهلاً فلم يختص بما يحيل ذلك، قيل لكم: هذه الطريقة تحيل اختصاص الجواهر بما يحيل تنقله<sup>19</sup> من علة أو صفة لا فرق بينهما، وكذلك كون الحي منا حياً يصح صفة العالم والجاهل. وإذا كان كذلك فكون الباري عز وجل<sup>21</sup> حياً كما يصح كونه علماً فقد صحح غيره، وإذا صححه لم يجوز أن يختص بما يوجب إحدى الصفتين من علة أو صفة، فما أزمتمونه في العلة قائم في [ل 23ب] الصفة. فإن قلتم: إنما علمنا استحالة اختصاص الجواهر بكون لا صفة له لعلنا بأن كل جواهر يمكننا أن نعلم عليه تنقله من مكانه إما بجملة أو بأجزائه<sup>22</sup>، وكل حي فإنه [م 47ب] يمكن فيما علمه باستدلال أن يدخل عليه فيه الشيء فينتفي علمه، قيل لكم: أفهذه الطريقة قائمة في كونه عز وجل علماً أم لا؟ فإن قلتم: إنما غير حاصله<sup>23</sup> فيه، قيل لكم: فليس يجب مشاركة علمه لكون الجواهر في حصول صفة له محقق، وإن كانت حاصله في كونه سبحانه علماً فيجب كما استحالة

- 11 ذلك الخلق: إضافة في الغامض، م.
- 12 عندنا: وجودنا، ل.
- 13 ففربوا: فيقربوا، ل.
- 14 نأمن: نؤمن، ل.
- 15 نعتقد: نعتقد، ل.
- 16 مكان: بمكان، ل.
- 17 بدليل: باستدلال، م.
- 18 تنقله: بنقله، ل.
- 19 تنقله: منقلبه بنقله، ل.
- 20 يصح: تصح، ل.
- 21 عز وجل: سبحانه، م.
- 22 بأجزائه: بأجزاءه، ل.
- 23 حاصله: قائمه، م.
- 24 قيل لكم: أفهذه... إضافة في هامش لـ: قيل: مكرر لـ.
- 25 الجواهر: ألعوالم، ل.

أن لا يكون لعلمه صفة أن يستحيل أن لا يكون لكونه علماً صفة وأن يستحيل حصوله على صفة واجبة توجب<sup>27</sup> كونه علماً.

وقد ظن بعض المخالفين بأصحابنا أنهم أوجبوا أن يكون للعلم صفة محقق بالرجوع إلى الشاهد من غير علة، فالرهم أن يسوا بين الشاهد والغائب في الجسمية وفي كون العالم محدثاً وذات قلب إلى غير ذلك. وأصحابنا لم يرتبوا الدلالة على هذا [ل 24ب] الوجه، لكن يسوا أن كل ما له صفة مقدر فله صفة محقق بأن قالوا: لو لم يكن لهذا الشيء صفة محقق مع أن له شيئاً مقديراً<sup>28</sup> لم يتفصل من سائر الأشياء التي لها أصدقاء مقدره، وذلك يقبح فيما علمنا صحته، وكل قول قدح فيما علمنا صحته فهو باطل، وليس هذا هو محض الرجوع إلى الوجود من غير اعتبار.

دليل آخر:

لو كان عز وجل<sup>30</sup> قادراً لمعنى لكان [م 47ب] ذلك المعنى حالاً فيه، ولاستحال أن يفعل الأجسام. أما وجوب حلوله فيه فلأن القدر فيما يتأ على اختلافها لا يصح أن يفعل بها إلا بأعمال عملها في الفعل، وخالف بذلك العلم والإرادة لأن الفعل يقع مرتباً وعلى وجه دون وجه بالعلم والإرادة وإن لم يعلم عملها في الفعل، ولا فرق بينهما وبين القدر إلا بكون القدر قادراً يصح الفعل بما، لأنه لا يجوز أن تكون<sup>31</sup> القدر إنما وجب لها هذا الحكم لوجه لوجودها أو حلولها لأن [ل 24ب] العلم والإرادة يشاركانها في ذلك، ومثل<sup>32</sup> هذه الطريقة تعلم<sup>33</sup> أن القدرة لا تفعل بها الجواهر إذ كانت قدرنا على اختلافها لا يصح أن يفعل بها الجواهر، فلم يستحل<sup>34</sup> ذلك فيها إلا لكونها قادراً.

ونقل أن يقول: إن القدر عندكم مختلفة غير مشتركة في صفة واحدة ولا حكم واحد فيقع التعليل به، وإذا كان كذلك لم يصح تعليلكم. فإن قلتم: نعمل<sup>35</sup> ذلك بكونها ما يصح الفعل بها، قيل لكم: وصحة الفعل أيضاً مختلفة لأن صحة هذا الفعل مخالفة لصحة هذا الفعل. ألا ترى أن اختلاف هاتين الصحتين هو الذي اقتضى اختلاف القدرتين؟ وأيضاً، كيف يجوز أن تكون صحة وقوع الفعل بالقدرة أحوال أن يقع بها حسن آخر من الأفعال، وأي تعلق لأحد الأمرين بالآخر؟ وكيف يجوز أن يكون تصحيحهما للفعل أحوال فعلاً [م 48ب] آخر بما مع أن هذين حكمان ضلّان؟ [ل 25ب] وأيضاً، فإن كثيراً من الإرادات على تماثلها وكثيراً من الكراهات على تماثلها يصح وجودها لا في

- 26 سبحانه: عز وجل، م.
- 27 توجب: وجودنا، ل.
- 28 صفا مقدراً: ضد مقدر، م.
- 29 فهو: هو، ل.
- 30 عز وجل: ل.
- 31 تكون: يكون، ل.
- 32 ومثل: ويمثل، ل.
- 33 نعلم: نعلم، ل.
- 34 يستحل: يستحيل، ل.
- 35 نعمل: نعمل، ل.

والذي يبين صحة ما ذكره أبو هاشم هو أن ما رام أن [م 49] يجد شيئاً فيجب أن يذكر ما هو المقول من معناه، ومعلوم أن وصفنا للشيء بأنه غير يعقل منه أنه غير لشيء آخر ولا يجوز أن<sup>52</sup> يتعلق بشيء آخر من حيث هو غير. ويعقل أيضاً من المغايرة المباشرة والمغايرة<sup>53</sup>، وإذا رجعنا إلى أنفسنا لم نقل أمراً سوى ذلك. ألا [م 26ب] ترى أنه لا يعقل من التغاير جواز التباين في الوجود دون التباين في غيره نحو صفة العلم والقدرة أو غير ذلك؛ بل لا يحظر اعتبار هذه الصفات على البال عند ما يعقل التباين. فإذا ثبت ذلك كان حد الغيرين بحسب ما عقلاه من ذلك أن يكون أحدهما ليس هو الآخر على الإطلاق، ولا يكون كذلك إلا إذا لم يكن هو الآخر ولا كان أحدهما جملة يدخل تحتها الآخر، لأن العشرة لما كانت جملة يدخل<sup>54</sup> تحتها الواحد لم يجوز أن يقال: إن الواحد ليس هو العشرة، على الإطلاق. وما ذكرناه يظل حد من أحدهما بأنها ما جاز وجود أحدهما مع عدم الآخر إما بالزمان أو بالمكان لأننا قد بينا أن المفهوم من التغاير ما ذكرنا من المباينة المطلقة دون المباينة بصفة مخصوصة. بين ما قلنا أنه إما [م 49ب] نعلم تغاير ما هذه سبيله يجوز [م 27ب] اختصاص أحدهما بما ليس للآخر، وهذا قائم في كل صفة، فلم قصروا التغاير على بعض التباين في بعض الأمور دون البعض؟ ويقال لهم: هلا اقتصرتم في التغاير على جواز وجود أحد الغيرين دون الآخر في الزمان دون المكان؟ فإن قالوا: لأنهما إذا جاز وجود أحدهما في المكان دون الآخر فقد كفي في تغايرهما، وجري مجرى أن يجيز<sup>55</sup> افتراقهما في الوجود في الزمان، قيل: وكذلك<sup>57</sup> افتراقهما في صفة من الصفات غير الوجود عند من ثبت الوجود صفة. فإن قالوا: إنما شرطنا في الحد جواز وجود أحدهما مع عدم الآخر في المكان لأننا رأينا الجسمين<sup>58</sup> في مكانين علمنا تغايرهما، قيل: إذا علم جواز وجود أحدهما في الزمان مع عدم الآخر قيل: ما الفرق بينكم وبين من قال: إذا علمنا أن أحدهما قد اقتص [م 27ب] بصفة دون الآخر علمنا تغايرهما لأنه لا يجوز أن تثبت<sup>61</sup> الصفة وتتفي<sup>62</sup> إلا مع تباين الموصوفين؟ وأيضاً، فإن قولهم: جواز وجود أحدهما مع عدم الآخر، [لازم] منه أن عدم الآخر لا يمنع من وجود أحدهما وأنه يمكن أن يتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر، وهذا لا يمنع من القول بأن علم الله سبحانه غيره<sup>63</sup> لأنه يتوهم [م 50] وجود أحدهما مع عدم الآخر. [ولعل الشيعين] المذكورين بذكر يروحان إلى فائدة واحدة، فإنه لا يصح عدم أحد [الشيعين] دون الآخر لأن الفائدة واحدة، وهذا غير موجود في العلم والعالم لأنه إنما امتنع فيهما لأن

- 52 أن: لا، ل. ل.  
53 والمغايرة: إضافة في الحاشي، م.  
54 يدخل: تدخل، ل.  
55 يدخل: تدخل، ل.  
56 يجيز: لا يجوز، م.  
57 فكذلك: وكذلك، م.  
58 الجسمين: الجسم، م.  
59 إذا: لا، ل.  
60 علم: يعلم، ل.  
61 تثبت: تثبت، ل.  
62 وتتفي: يوتنف، ل.  
63 غيره: م، م.

محل، وإرادتنا وكرهتنا يستحيل ذلك فيها وإن مائلتها، وإذا لم يجب أن تتفق بالأشياء المتماثلة في الحكم فبان لا يجب في الأشياء المختلفة أول.<sup>36</sup>

ويعترض بهذا السؤال على<sup>37</sup> استدلال من استدلل على أنه حي لا لمعنى بأنه<sup>38</sup> كان يجب أن تخله الحياة ليصبح الإدراك بها لأن الحياة مع تجانسها لا يصح الإدراك بها إلا بإعمال محلها. ويمكن نصرة ذلك مع القول بأن الإدراك لا يصح وجودها إلا<sup>39</sup> في محل بأن يقال: لو كان عز وجل عالماً لمعنى، ولولاه لم يكن عالماً، لكان محتاجاً إلى ذلك المعنى إذ به يحصل على صفة مدح، ولولاه لكان<sup>41</sup> على صفة نقص، ويتعالى الله عن ذلك. ولا يلزم مثل ذلك من قال: إنه مرید لمعنى، لأن كونه عز وجل غير مرید ليس بصفة نقص، وكذلك كونه [م 25ب] غير فاعل وغير متكلم. وأيضاً، يلزم عليه<sup>43</sup> أن يكون ذلك المعنى إما أن يكون هو الله عز وجل أو<sup>44</sup> غيره أو بعضه. فإذا استحال أن يكون هو لا استحالة كون اللاتين ذاتاً واحدة، واستحال أن يكون متبعضاً، [م 48ب] ثبت أنه غيره، وفي ذلك إثبات غير الله<sup>45</sup> سبحانه قديم، والاتفاق واقع على بطلان ذلك.

ونحن نذكر اختلاف الناس في حد الغيرين ليتضح توجه هذا الإلزام إذا بينا الصحيح منه. فنقول: قد حد الشيخ أبو هاشم الغيرين بألھما اللذان ليس أحدهما هو الآخر، ولا جملة يدخل<sup>46</sup> تحتها الآخر، واحتسب<sup>47</sup> بقوله: ولا جملة يدخل تحتها الآخر، من يد الإنسان ومن الواحد من العشرة لأن يد الإنسان ليست بغير الإنسان ولا هي جملة الإنسان، لكن لا كان للإنسان جملة يدخل تحتها اليد لم تكن اليد غيراً له. والواحد من العشرة لما دخل في جملة العشرة لم [م 26] يكن<sup>48</sup> غيراً للعشرة. وقد حد قاضي القضاة الغيرين بألھما اللذان يتميز كل واحد منهما من الآخر بالذكر، وحدهما من جهة المعنى بأن يخص أحدهما بصفة أو حكم ليس للآخر أو يجوز أن يتضمن أحدهما بحكم أو صفة ليس للآخر. وحدهما الشيخ أبو القاسم البلخي بألھما اللذان يجوز وجود أحدهما مع عدم الآخر إما بالزمان وإما<sup>51</sup> بالمكان، وهذا حده المخالفون فقالوا: إن علم الله سبحانه ليس هو غيره لأنه يستحيل وجود أحدهما مع عدم الآخر.

- 36 هذا: هذا، ل.  
37 على: م، ل.  
38 بأنه: فأنه، ل.  
39 إلا: لا، ل.  
40 بأن يقال: بالذات، ل.  
41 لكان: كان، ل.  
42 عز وجل: م، ل.  
43 عليه: م، ل.  
44 أو: إضافة في حاشي، ل.  
45 لله: الله، ل.  
46 يدخل: تدخل، ل.  
47 واحتسب: واحتسب، ل.  
48 يكن: تكن، ل.  
49 غيراً للمشرة: غير الملعشرة، ل.  
50 أو يجوز أن يتضمن أحدهما بحكم أو صفة ليس للآخر: م، ل.  
51 وإما: أو، م.

كل واحد منهما يجب له الوجود لا<sup>64</sup> لأن الفائدة واحدة، فكل ما يستحيل وجود أحدهما مع عدم الآخر [ل 28] لأهمها [حقيقة] واحدة وشيء واحد فلا تغاير فيه، وما لا يصح وجود أحدهما من دون الآخر لا لأهمها حقيقة واحدة لا يجب نفى التغاير عنهما، فلا ينبغي أن يخلط أحدهما بالآخر. فإن قالوا: هلا كان قولنا: الله،<sup>65</sup> يشتمل على ذاته وعلى العلم والقدرة؟

الجواب: <sup>66</sup>

إن هذا يقتضي أن يكون قولنا: الله، اسم جملة، وأن يكون دالاً على كثرة تشتمل<sup>67</sup> على أجزاء وأحاد، والكثرة التي لها آحاد فلهما كل ولها بعض لأن<sup>68</sup> البعض إنما هو جزء لجملة مخصوصة، وفي ذلك كونه سبحانه متبعضاً، وذلك يجمع على تكثير قائله.

وإنما قلنا: إن ما ذكره الشيخ أبو هاشم من المد أولى مما ذكره قاضي القضاة لأننا قد بينا أن المفهوم من التغاير هو التباين، وأن يكون أحدهما ليس هو الآخر على الإطلاق، فينبغي أن يكون هذا هو الحد لا غيره<sup>69</sup>، وما ذكره من جواز [ل 28ب] اختصاص أحدهما بصفة ليست للآخر<sup>70</sup> إنما هو طريق إلى العلم بأن إحدى اللاتين ليست هي الأخرى<sup>72</sup> وأما [ل 50ب] غيرها. ألا ترى أننا إذا علمنا اختصاص أحدهما بما ليس للآخر، أو جواز اختصاصه بما ليس للآخر، قلنا: لو كان شيئاً واحداً لم يتم ذلك فهما؟ فهذا طريق إلى التغاير، وليس هذا هو التغاير نفسه.

فأما حد الغيرين بأهمها<sup>73</sup> اللذان يتميز أحدهما بذكر دون الآخر، فلقلنا أن يقول: إن تغير أحدهما بذكر تابع للمواضعة، وحقيقة الغيرين ثابتة<sup>74</sup> قبل المواضعة، فإن قيل: الغيران هما اللذان يجوز أن يختص أحدهما بالذكر دون الآخر، قيل: إنما تعلم إمكان ذلك بعد أن تعلم أن أحدهما ليس هو الآخر وأنه غيره، فينبغي أن يكون تحديد<sup>75</sup> الغيرين بما ذكرناه أولى لأنه إذا علم ما ذكرناه<sup>76</sup> علم جواز أن يختص أحدهما بالذكر دون الآخر ...

\*\*\*

- |    |  |
|----|--|
| 64 | لا: م.   |
| 65 | الله: ملام، ل.                                 |
| 66 | الجواب: قيل: م.                                |
| 67 | تشتمل: «شتمل» ل.                               |
| 68 | لأن: ملام، ل.                                  |
| 69 | غيره: ملام، ل.                                 |
| 70 | للآخر: ملام، ل.                                |
| 71 | إنما: بمنا، ل.                                 |
| 72 | الأخرى: ملام، ل.                               |
| 73 | بأهمها: فامنا، ل.                              |
| 74 | ثابتة: تامنا، ل.                               |
| 75 | تحديد: تميز، ل.                                |
| 76 | هنا ينقطع المتن في نسخة ل وهو مستمر في نسخة م. |

... [ل 11<sup>1</sup>] والقول ... القول بشيئهما فيها ... لم يجز [نوت] فاعل لا فعل له وأسود لا سواد له. واستدل على أن حقيقة العالم ما ذكره فقال: لا يخلو حقيقة<sup>2</sup> وصف العالم إما أن يكون ذاته وإما أن له علماً، والأول [م 51ب] يقتضي أن تنفني ذاته إذا تنفني كونه علماً، وكذلك القول في مدلول الدلالة على أن الحى عالم ومعلوم العلم بأنه عالم أنه [إذا تنفني] فإن ذلك هو الذات، لزم أن يكون معلوم العلم بأنه غير عالم ومدلول الدلالة على [أنه ليس بعالم] ومختبر الخبر هو نفى ذاته، ومعلوم أننا مختبر عن زيد أنه ليس بعالم فلا تنفني ذاته وإن صدقنا، وإذا صح ذلك ولم يختلف مدلول الدلالة ومعلوم العلم في شاهد ولا غائب صح ما قلناه من إثبات العلم.

الجواب:

يقال لهم: لم زعمتم أنه ليس في النسبة [أنه حال] للذات أو معنى في الذات؟ وما أنكرتم أن [ل 11ب] فائدة وصف العالم [بأنه عالم حي] أنه على حال لكونه عليها صح منه الفعل المحكم وهو مدلول الدلالة ومعلوم العلم بذلك ومختبر الخبر عن ذلك؟ فإن قالوا: البليل على أنه لا حال للعالم بكونه علماً أريد من وجود العلم أنه يحسن من الواحد منا أن يأمر غيره بأن يعلم ويمدحه على ذلك ويذمه على تركه، فلا يخلو<sup>3</sup> إما أن يكون للأمر والمدح تعلقاً بذاته أو بذاته على حال أو بمعنى. والأول باطل لأن ذاته غير مقدورة له ولأما موحدة، والثاني باطل لأن الأمر لا يتعلق بإحداث الشيء، وفعل الحال غير معقول، فثبت القسم الثالث. وإذا كان متعلق علم ما ذكرناه فكذلك معلوم العلم ومدلول الدلالة ومختبر الخبر.

[م 152] الجواب:

يقال لهم: ولم لا يحسن الأمر بما ليس بفعل ولا مقدور؟ فإن قالوا: العقل يمنع من ذلك والسمع، تركوا قولهم لأن السمع عندهم لا يمنع من تكليف ما لا يطاق، وعلى أن هذا هو استدلال عقلي لا يصح الرجوع [ل 112] فيه إلى السمع. ثم يقال لهم: ولم لا يجوز أن يكون الحال مقدورة عندهم؟ فإن قالوا: لأن القدرة تتعلق بالإحداث، قيل لهم: ولم قلتم ذلك؟ أليس هو مذهبكم أن القدرة محدثة لا يحصل بها الإحداث ولا شيء من صفات الفعل، وإنما معنى كون الفعل حسناً لنا هو أن القدرة تتعلق بالفعل كما أن العلم يتعلق بالشيء من غير أن يحصل [الذي علم] به على صفة وإن اختلف تعلقيهما فما تنكرون أن تتعلق القدرة بالحال فنكون مكسبين لها أو تتعلق بالذات على الحال فنكون مكسبين للذات على الحال ويكون هذا معنى اكتسابنا لها؟ فإن قالوا: لو كانت الذات مكتسبة لكانت محدثة، قيل: هذا بناء منكم على أن الكسب الذي معناه تعلق القدرة لا تكون إلا بالحدوث وفيه تنازعون<sup>4</sup>، وعلى أن ذات العالم في الشاهد محدثة غير أنها ليست محدثة من جهتها، [ل 12ب]

- |   |                               |
|---|-------------------------------|
| 1 | = نسخة م 15:151.              |
| 2 | حقيقة: + אלה (ألهه مشطوب)، ل. |
| 3 | يخلو: يخلو، م.                |
| 4 | تنازعون: נתנצחון، ل.          |

وليس من شرط المكتسب عندهم أن يكون محدثاً لما يكسبه، فهذا [م 52ب] هو الجواب على ثبت ذلك فالأمر بأن نعلم

إثماً هو أمر بأن نحصل<sup>20</sup> أنفسنا على صفة العالمين، فإن أمكننا ذلك ابتداءً لم يلزمنا غيره، وإن لم يمكننا ذلك إلا بواسطة لزمنا الوساطة كالأمر بالمسب والأمر بالصعود

وأما الجواب على مذهبي فإنه يختلف بحسب مذهبين حكاها قاضي القضاة في المنى<sup>5</sup> أحدهما إذا لم يتم إلا بنصب المسلم، فإن قيل: فيجب أن يكون الأمر بأن يعلم أمراً بفعل العلم، ومعلوم [ل 114م/53ب] أن الأمر

للشيخ أبي عبد الله قال: وأظن أن الشيخ أبا علي أشار إليه، والآخر لغيره. أما طريقة الشيخ أبي عبد

الله فهي أن الأمر والإرادة إنما يتعلقان بالتحديد سواء كان التحديد صفة وجود أو غيرها من الصفات، فكون العالم عالماً إذا كان متحدياً صح أن يزيد تجده وأن نأمر بتجده وتلجج على ذلك

ونذم على تركه. فإن قالوا: كيف نأمر بما ليس بفعل حادث ونذم عليه ونعذره؟ قيل لهم: إنما حسن ذلك في الفعل

الحادث لما كان الحلو يوصف وقوعه بناءً وهذا قائم في كل صفة تجددت بناءً على سواء<sup>10</sup>، لا فرق بين صفة وبين أخرى إذا كانتا<sup>11</sup> [ل 13ب] تتحددان بنا.

فإن قيل: صفة العالم فيما يتبنا واجبة عن العلم، وذلك ينقض حصولها بنا وتعلقها باختيارنا ودواعينا، وما لم يكن متعلقاً<sup>13</sup> بدواعينا وأحوالنا فليس يواقع بنا، فجوابنا<sup>14</sup>: إن حال العلم فيما يتبنا

تتعلق بأحوالنا واختيارنا، ولا ينقض ذلك وجوهاً عن العلم لأن ما يحصل بنا ضربان: أحدهما يتعلق بنا ويقف على دواعينا من غير واسطة، والآخر يحصل كذلك بواسطة، من ذلك حال العالم، والتعلق

بالدواعي ثابت في الضربين جميعاً لأنه إذا كان العلم متعلقاً بنا وعنده [م 53ب] يجب كوننا عالين فقد صار كوننا عالين متعلقاً بنا، ويجري ذلك مجرى تعلق السبب بنا، وإن كنا كذا ففعله بواسطة، وهو السبب.

فإن قيل: فإذا جاز عندكم تعلق الأمر بالخال أو بالذات على حال فكيف استدل شيوعكم بحسن

أمر الواحد منا بأن يتحرك على أنه يتحرك<sup>15</sup> [ل 13ب] لمعنى؟ قيل: إن شيوعنا المتقدمين ما استدلوا

قط إلا على أن الحركة غير المتحرك، وأفسدوا قول نفاة الأعراض أن الحركة ليست غير الجسم، فقالوا: لا بد من تعلق الأمر بشيء إما ذات المتحرك وإما بشيء غيره، وكانوا يعنون بالشيء ما

يعنيه أصحابنا بقولهم حال، وقد يتبنا ذلك من مذهبهم في صدر هذا الكتاب. ومن استدل من شيوعنا على إثبات هذه المعاني هذه الطريقة<sup>16</sup> فإنما يسلكها<sup>18</sup> على الجواب الآخر، وسنذكره. فإذا

من

18 يسلكها: وسلكها، ل.

19 تعلم: «علم»، ل.

20 نحصل: «حصل»، ل.

21 العلم: «العلم»، ل.

22 تقول: «قول»، ل.

23 أمراً: «أمر»، ل.

24 لا: «لا»، م.

25 عز وجل: «عز»، ل.

26 زينا: «زين»، ل.

27 فقد أفتد: «افتد»، ل.

28 عالماً لا كان الواحد: إضافته في المامش، ل، الواحد: مكرر في ل.

29 يسألون: «يسألون»، ل.

30 تصورات: «تصورات»، م.

31 وتصوركم: «وتصوركم»، م.

5 المنى: «المنى»، ل.

6 للشيخ: «الشيخ»، ل.

7 الله: «الله»، م.

8 ونذم: «نذم»، ل.

9 تجددت: «تجددت»، ل.

10 على سواء: «على سواء»، ل.

11 كانتا: «كانتا»، م.

12 تتحددان: «يتحددان»، ل.

13 يكن متعلقاً: «يتعلق»، م.

14 فجوابنا: «فجوابنا»، م.

15 على أنه يتحرك: مكرر في ل.

16 يعنيه: «يعنيه»، ل.

17 هذه المعاني هذه الطريقة: «المنعاني هذه»، ل.

واستدلوا بها على أن الحركة غير الجسم، فسلك<sup>32</sup> سبيلهم في الاستدلال على إثبات المعاني أصحابنا كان متعلق الأمر في الشاهد بأن يعلم هو معنى كان ذلك متعلق الخبر، وخبر الخبر لا يختلف في شاهد القائلون بالأحوال، وقروا<sup>33</sup> على أن الأمر لا يتعلق إلا بالإحداث دون غيره من الأحوال.

والجواب عن شبهة على هذه الطريقة من وجهين: أحدهما ذكره في المعنى<sup>34</sup>، وهو أن الأمر إذا والمخالف أن يقول: إن الظاهر من قولنا لغيرنا: اعلم، إنما هو أمر بأن يعلم، لا أمر بشيء آخر، كان لا يتعلق إلا بحدوث الشيء، وجب أن يُعلم أولاً أن العالم عالم لعني حتى يحسن منا أن ثامره بأن لأنه ليس في صيغته شيء آخر فحري<sup>38</sup> بحري قولنا لغيرنا: اضرب، في أنه يفيد فعل الضرب. فإذا يعلم، وإلا لم يحسن ذلك منه. وذلك يتبع من حسن الاستدلال بالأمر على المعنى لأنه يجب تقدم العلم كان أمراً بأن يعلم وقد يتبين أن الأمر لا يتعلق [ل17] إلا بإحداث شيء فإذا أن يعلم هو إحداه

ولقاتل أن يقول: وكذلك العلم بأننا فاعلون<sup>35</sup> [م54ب] تقلمه حتى يصح أن يعلم حسن لأن حدوثه إنما استفيد من لفظة متينة للتحد، وهو الأمر، فإذا زالت زال التحد. فإذا صح أن استحقاقنا الذم والمدح وحسن أمرنا بعضنا لبعض، فلا تستدلوا بالمدح والمدح والأمر والهي على أنا فائدة عالم هو إثبات معنى، وكانت القوائد يستوي<sup>41</sup> فيها الشاهد والغائب، وجب أن يكون هذا هو فاعلون. فإن قلتم: [ل15ب] قد تقلم علماً بحسن الأمر على علماً بأننا فاعلون، ولما يحسن من فائدة كون الباري سبحانه<sup>42</sup> علماً، ولا يمكن أن يقال: نصرف<sup>43</sup> قولنا لغيرنا: اعلم، أنه أمر بشيء العامي أمر غيره بالفعل، فصح الاستدلال على أننا فاعلون، قيل لكم: وقد تقدم علماً بحسن أمرنا سوى أن يعلم، لأنه ترك الظاهر<sup>44</sup>، ولا يمكن أن يقال: إن الأمر بأن تعلم<sup>45</sup> هو أمر بأن تكون عالين غيرنا بأن يعلم، ولهذا يستحسن العامة ذلك، فيجب أن يدل ذلك على إثبات العلم على التفصيل، وبأن تفعل ما لا يتم ذلك إلا به، وهو العلم، كما أن الأمر بالصعود أمر ما لا يتم الصعود<sup>46</sup> إلا معه، ويدل على أننا كنا عالين به في الجلسة. وأيضاً، فإن المقلاء كما يستحسنون أمر الإنسان غيره بأن لأن هذا القول لا يمكن أن يقوله من يقول: إن الأمر لا يتعلق إلا بالإحداث، فينبغي أن يعدل عن يعلم فإنهم يستحسنون أمره له<sup>36</sup> بأن يتحرك. وقد قال قاضي القضاة: إن هذا الأمر يدل على أنهم يعلمون المعنى ضرورة في الجلسة، فهنا قال: إن حسن الأمر بأن يعلم يدل على أنهم يعلمون علمه ضرورة على الجملة؟

والطريقة الأخرى في الجواب هي أن يقال: إن حسن الأمر مقصور على الشاهد دون الغائب، فلا يلزمنا أن نعلمي ملوله إلى حيث لا توجد الدلالة. وللتخصم أن يقول: إذا ثبت أن متعلق الأمر في [ل16ب] الشاهد هو العلم، لا حال العالم، ثبت أنه متعلق الخبر في الشاهد، [م55ب] فيجب أن يكون هو متعلق الخبر بأن الله سبحانه عالم لأن خبر<sup>37</sup> الخبر لا يختلف في شاهد ولا غائب. وينبغي في نصرة هذا الجواب أن يقال: إذا ثبت أن الأمر لا يحسن أن يتعلق إلا بإحداث الشيء دون سائر أحواله فإن حسن أمرنا لغيرنا بأن يعلم إنما يدل على أن هناك معنى تعلق أمرنا به، ولا يدل على نفي الحال، وإن لم يحسن تعلق الأمر بها. ألا ترى أنه لا يدل على نفي ذات العالم وحسنه وإن لم يحسن تعلق الأمر بها؟ فإن كان الذي يدل على نفي الحال فيجب ذات تعلق الأمر بها فيجب أن يدل فيجب تعلق الأمر بحسره أن يكون الخبر عن كون العالم علماً هو خبر عن كونه على هذه الحال، لأن الخبر ليس من شرطه أن الذات على تفهيمها. وإذا لم يدل على نفي الحال فيجب الحال فيجب الأمر تعلق الأمر بحسره أن يكون الخبر عن كون العالم علماً هو خبر عن كونه على هذه الحال، لأن الخبر ليس من شرطه أن أن يكون الخبر عن كون العالم علماً هو خبر عن كونه على هذه الحال، لأن الخبر ليس من شرطه أن الأمر إلى العلم غير قائم [م55ب] في الخبر، فإن أوجبه ثبوت معنى في الغائب يحسن أمر الله تعالى بأن يعلم وسؤاله ذلك فإلياري عز وجل لا يحسن أمره بذلك ولا سؤاله، وإن أوجبه ذلك، لأنه إذا

- 32 فسلك: فسلك، ل.  
33 وقروا: وصاروا، م.  
34 المعنى: الملموع، ل.  
35 يجب: تاحت، ل.  
36 له: م، ل.  
37 خبر: بخبر، ل م.

- 38 فحري: فحري، ل.  
39 فإذا كان ... معنى: م.  
40 متينة: متينة، ل.  
41 يستوي: تستوي، ل.  
42 سبحانه: عز وجل، م.  
43 نصرف: نصرف، ل.  
44 هنا يتقطع المتن في نسخة م.  
45 نعلم: نعلم، ل.  
46 الصعود: للصعود، ل.  
47 تقولونه: تقولونه، ل.  
48 نعلم: نعلم، ل.

كذلك السواد لأنه نشير<sup>49</sup> به إلى هذه الطبيعة، وكل عاقل يتصورها وإنما يشك في كونها ذاتاً وغير الشيء ومعناه هو الشيء، ولأن النظر في الدليل سبب مولد للعلم، فلا ينبغي أن يختلف ما يولده إذا للحسم.

وحكى قاضي القضاة في المفتي<sup>50</sup> عن الشيخ أبي هاشم أنه قال: إن نقاة الأعراض لا يعرفون العلم بالذات، ويولد نظراً في أفعالنا المحركة العلم، بمعنى<sup>51</sup> وقع في دليل واحد على حد واحد. [م 56] فلم يجز أن يولد نظراً في أفعال الله سبحانه<sup>56</sup> المحركة الأسود أسود، وقال: إنما سموه أسود تلقياً، وعندي أنه إنما أراد به أنهم لا يعرفونه [ل 18ب] على<sup>52</sup> وينبغي أن يقال لأي علي: ليس يحلر إما أن يحمل نقاة قولنا: عالم، واحدة أو غير واحدة، بل حقيقة الأسود، أي أنه ذات حلتها ذات هي سواد، لأن هذا هو معنى الأسود عنده. ولهذا قال: سموه تجمل<sup>58</sup> من الألفاظ المشتركة. فإن قال: هي واحدة، قيل: فكيف قلت: قائدة في الشاهد العلم، وفي أسود على طريق التلقين، أي لم يشتر ذاتاً فيشتقوا<sup>51</sup> منها اسم أسود، ولا يظن بعقل فضلاً عن الغائب ذات العالم؟ وإن قال: هي غير واحدة، قيل له: فائلمها في الشاهد قد عقلناها، فأعقلنا قائدة الشيخ أبي هاشم أنه يقول: إن العاقل يحس الأسود ولا يعرفه أسود مختصاً بهذه الطبيعة الفارقة لطبيعة في الغائب. فإن قال: فإذا الفعل المحكم يدل على أن من ظهر منه ذات، وهذه القائدة أقصد ذلك قاضي القضاة، ثم سأل نفسه فقال: لو علموا ذات السواد على الجملة لا جاز أن يعلموا شيئاً على أن من ظهر منه ذات، فيجب أن لا يكون مدلول الدلالة في الغائب. فهذا<sup>59</sup> شرح الجواب صحتها على التفصيل، وأجاب عن ذلك بأنه لا يتمتع أن نعلم الصفة مفصلة ونعلم الذات جملة، عن الشبهة على طريقي شيخنا أبي علي وأبي هاشم.

وإنما المتع أن نعلم<sup>53</sup> الصفة ولا نعلم<sup>54</sup> الذات أصلاً.

ولقاتل أن يقول: ليس يلزم أبا هاشم على قوله ينبغي تعلق علم الجملة أن يكون نقاة [ل 19ب] المرجح لكونه علماً، أم<sup>60</sup> تريد به كونه علماً ومتيناً، أو تريد<sup>61</sup> بالعلم معنى ليس هو كونه متيناً ولا الأعراض لا تعلم الأسود. أقول: علم الجملة، لأنه لا يتمتع أن يعلم العالم ولا يتعلق علمه كما نقوله<sup>55</sup> موجباً لكونه متيناً ونقول<sup>62</sup>: إنه المرجح يكون العالم علماً؟ [فإن قال بالأول ناقض لأنه في أول [م في العلم ينبغي الثاني، فالذي يشبه أن يكون الشيخ أبو هاشم أراد ما قلناه. فهذه طريقة الشيخ أبي 56ب] كلامه قد جعل<sup>63</sup> كونه علماً هو العلم، وفي الثاني جعل كونه علماً أمراً سوى العلم فيجب عن هاشم وأصحابه في قائدة وصف العالم بأنه عالم وفي معلوم العلم بأنه عالم.

وأما الشيخ أبو علي فإنه قال: إن العلم بأن العالم عالم هو علم بما له كان علماً. فإن كان علماً

بعلم فالعلم بأنه عالم علم به، وإن كان علماً لذاته فالعلم بها. وكذلك مدلول الدلالة ونحو الخبر وأعلم أن أبا علي وغيره من شيوخ أصحابنا يوردون لفظ التعليل وهم يعنون الحد والحقيقة، فيقولون: المحدث كان محدثاً لأنه وجد بعد أن لم يوجد، وكان الأسود أسود لأن الأسود حله. وأما الشيخ أبو

هاشم وأصحابه فلم يوردوا ألفاظ التعليل في موضع [ل 19ب] [الحد والحقيقة] وإن كان ربما مر

ذلك [على لسانهم]، فيقولون: المتكلم إنما كان متكلماً لأنه فعل الكلام، وهم يعنون به الحقيقة. فعني

أبو علي بقوله: إن العلم بأن العالم عالم هو علم بما له كان علماً، أي علم بقائده كونه علماً. فإن كان

عالم بالعلم، يعني إن كان كونه علماً هو علم غير فالعلم علم به. وإن كان علماً لذاته، يعني إن كان

كونه متيناً غير مفارق للذات، بل ملازم لها، وليس يغير لها لأن هذا هو معنى صفة الذات عنده،

فالعلم بأنه عالم هو علم بالذات أو هو علم بالذات على هذا التبين، ونحن نعلم أنه ما كان يذهب إلى

أن العلم بأن الباري عز وجل عالم هو علم بأنه ذات. فهذا ما ينبغي أن يحمل عليه كلام أبي علي [على ظاهره

المعبرات لم تكن تلخصت قبل الشيخ أبي هاشم وأصحابه، ومن أخذ كلام أبي علي [على ظاهره

فقد رده [ل 20] أصحابنا بأن مدلول الدلالة وقائدة الصفة لا يختلف في شاهد ولا غائب لأن قائدة

49 نشير: يسير، ل.

50 المفتي: ألامعوني، ل.

51 فيشتقوا: فيشتقون، ل.

52 ونعلم: ونعلم، ل.

53 نعلم: نعلم، ل.

54 نعلم: نعلم، ل.

55 نقوله: يقول، ل.

56 سبحانه: عز وجل، م.

57 بمعنى: بالعلم، م.

58 تجمل: نعلم، ل.

59 فهذا: وهذا، ل.

60 أم: أم، ل.

61 تريد: تريد، ل.

62 ونقول: ونقول، ل.

63 جعل: جعل، م.

64 تمتع: تمتع، م.

65 شيعين: لاشيعين، ل.

66 في: في، ل.



يفيده قولنا: إثبات، في قولنا: عالم؟ فإن قالوا: يفيد أن قولنا: عالم، دالٌّ،<sup>79</sup> وموضوع الأمر ثابت، فلها قسمنه إلى [40] ذات أو معنى. قيل لهم: فقد صارت تسميتنا لهذه اللفظة بأنها إثبات معناه أنها دالة على أمر ثابت، كما أن تسميتنا للأصنام بأنها آلهة<sup>80</sup> معناه أن فيها معنى [58] الإلهية، فاحسرونا: أيلزنا<sup>81</sup> أن نتبع العرب في اعتقادها وتصورها؟ فإن قالوا: لا، قيل لهم: فلا يلزنا إذا اتبعهم في اعتقادهم أن قولنا: عالم، يفيد أمراً ثابتاً، وهو معنى كون هذه اللفظة إثباتاً. وإذا لم تتبعهم في ذلك لم يلزنا اتباعهم في تسمية قولنا: عالم، بأنه إثبات، كما أننا لا ناتبهم في ثبوت معنى الإلهية في الأصنام لم تتبعهم في تسميتهم أياها<sup>82</sup> آلهة، وإنما اتبعناهم في تسمية من يستحق العبادة بأنه آله<sup>83</sup> وفي تسمية ما وضع لأمر ثابت بالحقيقة لا بحسب تصور الواضع بأنه إثبات. وإن [40] قالوا: يلزنا اتباع العرب في اعتقادها، قيل لهم: بأي دليل يلزنا ذلك، أبالعقل أم بالسمع أم بحسب اتباعهم<sup>84</sup> معلوم باضطرابهم؟ وكل ذلك لا يمكنهم ذكره وتصحيحه. وبعد، فإن لزنا اتباعهم في اعتقادهم لزنا منه اتباعنا أياها في اعتقادها في الأصنام أمّا آلهة وغير ذلك من الشرك. فقد بان لك أنهم معولون في هذه الشبهة على اتباع أهل اللغة في الاعتقاد دون العبارة.

فأما المخالف صاحب الكتاب الذي لقيه بالهداية فقد أجهد نفسه في إقامة الدلالة على أن قولنا: عالم، يسمى إثباتاً. وقد أطلب أصحابنا في مازعة المخالفين في كون ذلك مسمى بأنه إثبات، وليس يحتاج [م 58] إلى شيء من ذلك لولا حجة أصحابنا للكلام في الشيء من جميع جهاته. وهذا الجواب الذي ذكرناه قد ذكره جملته أصحابنا، وقالوا: [41] إنهم يقولون على عبارة، وقد رام هذا المخالف الرد عليهم بما يكفي حكاية ويعني عن الجواب عنه، وأنا أحكيه بالفاظله. قال: فإن قال قائل: ما أنكرتم أنه لا يصح أن يعلم أن القول: عالم، للإثبات وموضوع لإفادة ذلك دون أن يتقدم علم واضح للغة لإفادة القول بوجوده، ولو لم يعلم وجوده لكان خاطئاً في وضع الاسم لإفادة ما لا تعلمه؟ ثم قال في آخر السؤال: فإن لم يعلم ثبوت العلم إلا بأن هذا الوصف إثبات، ولا يعلم أن هذا القول إثبات إلا بعد ثبوت العلم، أدى إلى أن لا يعلم لا هذا ولا هذا. ثم قال: يقال لهم: إننا لم نسنل على إثبات العالم بالعبرة والتسمية فقط فيلزم شيء مما ذكرتموه، وإنما تعلقنا<sup>86</sup> بالاسم والإثبات في ثبوت علم كل عالم من حيث اتفق المسلمون قاطبة وقلتم معهم: إن وضع اللغة وضع صحيح [41] حكيم وإن الله عز وجل ورسوله قد شهدا بأن ما وضعوه من الأسماء صحيح لما وضعوه، وأنه يجب الاقتداء بهم في ذلك وتصديقهم في إثبات معاني ما وضعوه له من الأسماء، وإن غلطوا في اعتقادهم ثبوت ذلك المعنى في من ليس هو له نحو غلطهم في اعتقاد كون [م 59] الأصنام

- 79 دال: دالٌّ، ل.  
80 آلهة: أملاكات، ل.  
81 أيلزنا: يلزمننا، ل.  
82 أياها: أيها، ل.  
83 آله: أملاكات، ل.  
84 اتباعها: اتبعناهم، ل.  
85 خاطبنا: خاطبنا، ل.  
86 تعلقنا: تعلقنا، ل.  
87 عز وجل: سبحانه، م.

وأن ذلك لا يتصور وينفرد بالعلم، ثم رمت أن يسمى ذلك ذاتاً، وهذا كلام في الأسماء، وهو [م 57] بمنزلة من موضع الخلاف في هذه المسألة.

وإن أراد القسم الثالث كان قد قال: إن العالم ليس هو العارف المتين، وهذا باطل.

شبهة أخرى:

قالوا: معنى العالم في الشاهد هو من له علم، فكذلك<sup>69</sup> يجب أن يكون معناه في الغالب لأن معنى الصفة لا تختلف في شاهد ولا غائب، واسدلوا على أن معنى العالم أن له علماً بأنه تصديق في وصفه لزيد بأنه عالم، وقد وصف أهل اللغة هذا الوصف بأنه إثبات، فلا<sup>70</sup> يتخلو إما أن يكون إثباتاً لذاته [ل 39] لحال عليها ذاته أو لمعنى. فلو كان إثباتاً لذاته لكان إذا قلنا: ليس بعالم، فقد نفينا ذاته، فكان يجب أن زيد ليس بعالم، ولا تكون ذاته متفية. وأبطلوا أن يكون<sup>71</sup> إثباتاً لذاته على حال بما سذكروه فيما بعد. قالوا: فيجب كونه إثباتاً لمعنى. قالوا: ولو جاز لقاتل أن يقول: إن قولنا: عالم، ليس بإثبات، لجاز لآخر أن يقول: قولنا: موجود، ليس بإثبات. قالوا: فلما كان وصف أهل اللغة القولين جميعاً بألفها إثبات على حد سواء علم أنه حقيقة فهما، ولهذا يقولون: فلان<sup>72</sup> يثبت الأعراس وفلان يثبت النبوات.<sup>73</sup>

[م 57] واعلم أن هذه الشبهة هي الشبهة المقدمة بعينها، غير أنهم في الشبهة الأولى استدلوا على أن معنى العالم هو أن له علماً بالقسم من غير رجوع إلى أهل اللغة، وفي هذه الشبهة استدلوا بقول أهل اللغة أن قولنا: عالم، إثبات، ثم قسموا ما ينشئ عنه [ل 39] قولنا: عالم، من الإثبات ليتوصلوا بذلك إلى معنى العالم أن<sup>74</sup> له علماً، والجواب الذي ذكرناه عن الشبهة المقدمة هي جواب عن هذه الشبهة، ثم يجيب عما يخص<sup>75</sup> هذه الشبهة. فنقول: إنكم ينتم هذه الشبهة على أنكم علمتم أن قولنا: عالم، إثبات لأجل أن أهل اللغة سموه إثباتاً، لا لأنكم علمتم باضطراب أو باستدلال<sup>77</sup> أن فائدة قولنا: عالم، أمر ثابت. فاحسرونا: أسمية العرب لذلك إثباتاً تسمية لقب أو تسمية مفيدة؟ فإن قالوا: غير مفيدة، قيل لهم: فإذا لم يفد قولنا: إثبات، في قولنا: عالم، أمراً من الأمور، قلتم، فلم قسمتموه الأقسام المذكورة؟ وإن قالوا: إنها تسمية مفيدة، قيل لهم: فما الذي

- 67 من هو عالم: ل + كلمات لا تقرأ بالهاشم.  
68 وإن أراد: ... قد قال: وإن أردت القسم الثالث كنت قد قلت، م.  
69 فكذلك: وكذلك، م.  
70 فلا: ولا، م.  
71 يكون: م، ل.  
72 فلان: فلان، ل.  
73 يثبت: تثبت، ل.  
74 معنى العالم أن: أن معنى العالم من: م.  
75 يخص: يخص، ل.  
76 ينتم: تثبت، ل.  
77 أو باستدلال: وباعتدلال، ل.  
78 الأقسام: للأقسام، ل.

أوجب [43] تصديقهم في إثبات معاني ما وضعوا له الأسماء وإن غلطوا في اعتقادهم بثبوت ذلك المعنى في من ليس له، نحو اعتقادهم كون الأصنام آلهة قادرة على تجديد الإنعام، فإننا نقول لك: هذا الكلام متناقض لأنك حكمت بتصديقهم في إثبات [43] ما أثبتوه من المعاني، ثم قلت: يجوز أن يخطئوا<sup>106</sup> في اعتقاد ثبوتها في من ليس له<sup>107</sup> تلك المعاني.

فإن قلت: إنما أردت أنهم مصبون في اعتقاد إثباتها في الجملة، وإن أخطأوا في التفصيل نحو أن يعتقدوا معنى الإثبات في الجملة، وإن أخطأوا في اعتقاد حصول ذلك المعنى<sup>108</sup> في شيء معين، ونحو اعتقادهم وتصويرهم معنى الألهة، وإن أخطأوا في اعتقاد ثبوت ذلك في بعض الأشياء، قيل لك: متى أوجب الله سبحانه<sup>109</sup> علينا تصويب العرب أو المعجم<sup>110</sup> في تصور الأشياء في الجملة أو التفصيل وأخبرنا عن الفرق بين الجملة والتفصيل حتى أوجبت [43] تصويرهم في الجملة دون التفصيل وأليس قد تصوروا القول<sup>111</sup> على صفات مخصوصة وعناء مُعَرَّب، ووضعوا لها هذين الاسمين، ولم يجب ثبوتهما على أنك إذا صوتيتهما في اعتقاد الجملة وجوزت خطأهم في ثبوت معنى الجملة في بعض الأشياء فقد لزمك أن تصوبهم في تصورهم معنى الإثبات وأن تجزئ<sup>112</sup> خطأهم في اعتقادهم حصول معنى الإثبات في قولهم: عالم، كما خطأهم في اعتقادهم ثبوت معنى الإلهية في الأصنام.

فأما قولك: إنهم وضعوا قولهم: عالم، وضع القول: ضارب وقائل، وإنه إثبات [43] ب[60] الضرب والقتل، فإننا نقول لك: إن من استدل على أن قولنا: قائل، إثبات بكلام العرب ليتوصل بذلك إلى ثبوت ضرب فإننا ننفس قوله كما أنفسدنا قولك: وأما قولك: فكان الله عز وجل قد أنزل كلامهم بلغتهم ووثق وضعهم وأمر [44] بحمل أسمائه وصفاته بصوب كلامه على موجب لغتهم والمعلوم من تواضعهم، فإننا نقول لك: إنما يقال: وثق وضعهم، إذا كانوا لو وضعوا الأسماء لغبر ما وضعوا له<sup>115</sup> لكانوا قد خانوا. فأما والحيانة لا تظهر<sup>116</sup> في ذلك فما معنى قولك: وثق وضعهم؟ فإن قال: عنيث بذلك أنهم إذا تصوروا معنى المعاني، فوضعوا له أسماء، فذلك المعنى ثابت صحيح، قيل لك: هذا رجوع إلى تصديقهم لا إلى الوضع، وقد بينا أنه لا دليل على عصمتهم في ذلك، ولو كانوا مصومين فيه على الجملة لا أمكنك أن تقول بعصمتهم فيه على التفصيل. وإذا لم يمكنك ذلك لم

- 104 يدل: يدل، م.  
105 دليل: م، ل.  
106 يخطئوا: «نصبه» ل.  
107 له: م، ل.  
108 معني: م، ل.  
109 سبحانه: م، ل.  
110 العرب أو المعجم: المعجم والعرب، م.  
111 القول: «القول»، ل.  
112 تجوز: «نصبه»، ل.  
113 اعتقادهم: اعتقاد، م.  
114 ليتوصل: «للتوصل»، ل.  
115 له: م، ل.  
116 تظهر: «نصبه»، ل.

آلهة قادرة على تجديد<sup>88</sup> الإنعام وكشف البلاوي والمضار مع الاتفاق على<sup>89</sup> أنهم مصبون في التسبب لتقادر على ذلك بأنه الله. وإذا كان هذا مما قد حصل به الإجماع والتوقيف، وبأن بالذي قدما أهل اللغة قد قالوا: إن القول: عالم ليس بعالم، إثبات ونفي، وأنهم قد وضعوا القول: عالم، وض القول: ضارب وقائل ودخل وخارج، وأنه إثبات للعلم والنقل والضرب وموضوع لإفاده ذلك وكان الله عز وجل قد أنزل كتابه بلغتهم ووثق وضعهم وأمر بحمل أسمائه وصفاته على موجب لغتهم والمعلوم من [42] تواضعهم، فليس لأحد فيه عليهم اختيار ولا تحكم. وجب بعد هذه الجملة العلم بأن كل من وصفه أهل اللغة ووصفه الله سبحانه<sup>91</sup> ورسوله بأنه عالم فإنما إثباته له كذلك وفائدة وصفه بذلك<sup>92</sup> إثبات علم. وإذا كان كذلك سقط ما اعترض به السائل وثبت أن أهل اللغة قد تقدم<sup>93</sup> علمهم بثبوت علم لكل عالم، وأنهم سموا قولهم: عالم، إثباتا لكونه مقيدا لوجود العلم.

يقال له: إنك أبدا تصف كلام خصومك بأنه خبط وتخليط، وحق لمن يتكلم<sup>94</sup> بهذا الكلام أن يظن بالكلام السديد أنه خبط وتخليط. أما قولك أنك لم تعتمد على الأسماء فقط في إثبات العلم وإن تعلقت بها [43] لا اتفق المسلمون قاطبة أن وضع اللغة وضع حكيمي وأن الله عز وجل<sup>95</sup> رسوله قد شهدا<sup>96</sup> بأن ما وضعوه من الأسماء صحيح لما وضعوه، فأخبرنا<sup>97</sup> كيف بوصف وضع الاسم للمعنى<sup>98</sup> بأنه [42] صحيح أو خطأ مع أن المعنى في نفسه لا يستحق<sup>99</sup> اسما مخصوصا حتى إذا وضع له ذلك الاسم كان الواضع له مصيبا، وإن وضع له غيره كان مخطئا ولهذا لو وضعوا قولهم: سواد، للبياض لما قيل: إنهم قد أصابوا ولا أخطأوا. ومع ذلك فإننا لم نقل قط، ولا ذكرنا أنت في سؤالك<sup>99</sup> نفسك عما أن وضع أهل اللغة باطل، وإنما قلنا: إنه لا يلزمنا اتباعهم في اسفادهم أن فائدة عالم هو إثبات. وأما قولك: إن الله عز وجل<sup>100</sup> قد أوجب الاقتداء بهم، إن أردت أنه ألزمنا التخطيب بالعربية فذلك غير صحيح. وإن أردت أنا نفسر كلامه على لغتهم فذلك<sup>101</sup> لا ننكره ولا نحتاج في ذلك إلى إيجاب من الله سبحانه<sup>102</sup>، بل يكفي في ذلك أن يكون كلامه عربيا فيعلم أنه قد أراد به ما أراده أهل العربية<sup>103</sup> إلا أن بدلنا<sup>104</sup> على خلافة دليل<sup>105</sup>. وأما قولك: إن الله سبحانه قد

- 88 تجديد: تعديده، م.  
89 على: م، ل.  
90 تحكم: «حكم»، ل.  
91 سبحانه: عز وجل، م.  
92 بذلك: م، ل.  
93 تقدم: + «ن»، ل.  
94 يتكلم: تكلم، م.  
95 شهدا: شهدوا، م.  
96 فأخبرنا: «فأخبرونا»، ل.  
97 للمعنى: «اللمعني»، ل.  
98 في نفسه لا يستحق: «لا يستحق في نفسه»، ل.  
99 سؤالك: سؤال، م.  
100 عز وجل: سبحانه، م.  
101 فذلك: «في ذلك»، ل.  
102 سبحانه: عز وجل، م.  
103 أراد أهل العربية: «أرادوا»، ل.

ينفعك<sup>117</sup> في غير جدل. وقولك: إن الله تعالى<sup>118</sup> أرحب حمل خطابه على لنتهم، فلعمري إنه ينبغي<sup>119</sup> ذلك لأن خطابه عربي، فما<sup>120</sup> في هذا من الدلالة على أن اعتقادهم صحيحة؟ وقد كان<sup>121</sup> ينفعك هذا الكلام لو أن الله [ل 444] عز وجل قال: إن وصفي بأي عالم هو إثبات، فكان يلزمنا أن نحمل ذلك على معنى الإثبات عند العرب، [م 61] وأنت لم تستدل بذلك ولا يمكنك أن تحكيه عن الله عز وجل.

فأما قوله: فقد وجب بعد هذه الجملة أن كل من وصفه الله سبحانه<sup>123</sup> بأنه عالم فإنما فائدة وصفه بذلك إثبات علم، فإنما نقول له: إنما يجب ذلك إذا وجب كون هذا الوصف إثباتاً، وقد قلنا في ذلك ما كفى<sup>124</sup>. فقد بان لك أن هذا الكلام الذي حكيتاه لا يتصل ببعضهم مع ظهور مفاسد<sup>125</sup> ثم قال: فإن قال: أخبروني<sup>125</sup> من أين علم أهل اللغة أن للعالم علماً حتى وضوا القول: عالم، لإفادته وجود العلم، والقول: ليس يعلم، لإفادته انتفاءه؟ يقال لهم: هذا هو القدر في اللغة والرد على الله ورسوله والتعقب لقولهما وخبرهما والحاج في نصره الباطل والخروج عن الدين. يقال له: إن كنا [145] إذا قلنا للعرب: من أين علمتم أن للعالم علماً حتى وضعت قولكم: عالم، لإفادته؟ فقد خرجنا<sup>127</sup> من الدين، فإنه يلزمك إذا قلت لهم: من أين علمتم ثبوت معنى الإلهية<sup>128</sup> في الصنم؟ أن تكون<sup>129</sup> قد خرجت من الدين وقدحت فيه وردت على الله ورسوله. ثم قال: وأول ما نقول لكم في ذلك: إنه لا يلزمنا أن نذكر من أين علموا ذلك إذا كان الله سبحانه قد صدقهم في إثبات ما وضعوا الاسم لثبوت<sup>130</sup>. [م 61] يقال له: متى صدقهم الله في ذلك؟ وبعد، فإن أردت أنهم قد أصابوا في تصور الإثبات في الجملة فذلك مسلم ولم تعلم<sup>131</sup> ذلك اتباعاً لهم، لكن من حيث تصورناه نحن، وإن أردت أنه صوهم في اعتقاد ثبوت ما تصوروه فقد لزمك أن يكون قد صوهم في اعتقادهم ثبوت ما تصوروه من معنى الإلهية في الأصنام.

ثم قال: فإن قالوا: إن كانوا يعلمون ضرورة وجب [ل 45] مناركتنا لهم، وإن كانوا علموا بدليل فليسوا<sup>132</sup> من أهل الاستدلال<sup>133</sup>، على أنهم إن كانوا علموا ذلك بدليل فاذكروه واستدلوا

- 117 ينفعك: "نفعك". ل.  
118 تعالى: عز وجل، م.  
119 ذلك: "ل"، ل.  
120 فما: "مما"، ل.  
121 ينفعك: "نفعك"، ل.  
122 ولا: "لا"، ل.  
123 سبحانه: "م"، ل.  
124 كفى: "أكفى"، ل.  
125 أخبروني: فاحصوني، م.  
126 يقال لهم: "لهم"، م.  
127 خرجنا: "خرجنا"، ل.  
128 الإلهية: "الالهية"، ل.  
129 تكون: "يكون"، ل.  
130 وقدحت: "وبدعت"، م.  
131 تعلم: "عللهم"، ل.  
132 فليسوا: "فلهم"، ل.

أنتم به أيضاً على إثبات العلم لكل عالم، يقال لهم: بل قد علموا ذلك بواضح الأدلة، وقد قدمنا منها جملة قبل ذكر هذا الدليل، وقولكم: ليسوا<sup>136</sup> من أهل البحث والنظر كانت منكم لأهم أجود أذهاناً وأثبت أنهما وأحزم آراء وأشد استدراكاً وأدق نظراً من كل مدقق من الحوز وأهل جنى<sup>137</sup> والمسكر<sup>138</sup>، وقد وصفهم الله عز وجل بذلك، ودلت عليه أمثالهم وأشعارهم ونظمهم ونثرهم وجودة قرائتهم وصحة مخازنهم<sup>139</sup> ووفور عقولهم وأحلامهم<sup>140</sup>، وأنتم بالجهل بما تظنون<sup>141</sup> جهلهم به أولى وأحق، فلا وجه لتليل أنفسكم بتصغير شأنكم والتدحج في عقولهم. يقال له: إنه لا حاجة بنا في هذا الفصل إلا القول بأن [ل 446] العرب لم يكونوا من أهل الاستدلال لأهم لو لم تكن لهم صناعة [م 62] إلا النظر والاستدلال لم يلزمنا اتباعهم في الاعتقادات. وأظنك أنك إنما حكيت عنا أننا نقول: إنهم لم يكونوا من أهل النظر، لنظهم<sup>142</sup> فنصاحتك في مدحهم ولتوصل<sup>143</sup> به إلى ثلب شيوخنا الذين لو أنصفت نفسك لمدحتهم لأهم علموك وعلموا شيوخك الكلام في الوفاق والخلاف. ثم يقال له: ليس يخلو أن تكون<sup>144</sup> إنما علمت أنهم قد استدلوا على إثبات العلم للعالم بدليل صحيح لأجل أن الله عز وجل قد عصمهم عن أن يعتقدوا الحق إلا بحجة أو لأجل أنك قد استدللت أنت بأدلة صحيحة على إثبات العلم، فعلمت أنهم في اعتقادهم له محققون أو لأهم أدق أفهاماً من الحوز وأهل جنى<sup>145</sup>. فإن قلت بالأول فمعلوم عند كل عاقل أن العرب غير [ل 46] معصومين من اعتقاد الباطل ولا من اعتقاد الحق بغير حجة. وإن قلت بالثاني فليس في استدلالك<sup>146</sup> أنت على الحق بالدليل الصحيح ما يقتضي أن يكون غيرك إنما اعتقد الحق به، لأنه ليس يجب إذا سلكت أنت إلى الحق بطريقة أن تكون<sup>147</sup> العرب قد سلكت سبيلك إلا أن تعلم عصمتها، وقد ثبت<sup>148</sup> أن الله عز وجل ما أخبرنا بعصمتهم من ذلك ولا يقول ذلك عاقل.

- 133 الاستدلال: "الاستدلال". ل.  
134 كانوا: "كانوا"، ل.  
135 يقال: "لهم"، م.  
136 ليسوا: "لا يستل"، ل.  
137 الحوز وأهل الجنى: "أهل الحوز"، ل.  
138 والمسكر: "م"، م.  
139 مخازنهم: "مخازنهم"، ل.  
140 وأحلامهم: "وأحلامهم"، ل.  
141 تظنون: "تظنون"، م.  
142 لنظهم: "لنظهم"، ل.  
143 ولتوصل: "وليتوصل"، ل.  
144 تكون: "يكون"، ل.  
145 من الحوز وأهل جنى: "من أهل الحوز وأهل جنى"، ل.  
146 استدلالك: "استدلالك"، ل.  
147 تكون: "يكون"، ل.  
148 ثبت: "ثبت"، م.

وأما ما ذكره في تضعيف الكلام من ذكر شيوخنا رحمهم الله<sup>169</sup> باللب والعض والوقية  
فطريقة له ولسلفه متادة لا نستحسنها<sup>170</sup> ولا نُغَيِّطُ عليها ونشاركه<sup>171</sup> ...

\*\*\*

- 166 وتقول: **وَيَقُولُ**، ل.  
167 قذافا: بقذافا، ل م.  
168 رحمه الله: م، ل.  
169 رحمهم الله: م، م.  
170 لا نستحسنها: **لَا نَسْتَحْسِنُهَا**، ل.  
171 هنا يقطع المتن في نسخة ل وهو مستمر في نسخة م.

فإن قال: قد دلي الله عز وجل على ذلك ما أرجب من حمل خطابه على فرائدهم، قيل له: وما  
في هذا من<sup>149</sup> الدليل على أنه قد صوّهم في [م 62ب] اعتقادهم<sup>150</sup> وأهم لا يعتقدون الشيء إلا  
بحجة؟ أليس إذا وصف الله تعالى<sup>151</sup> نفسه بأنه إله فقد أكرمنا أن نحمل ذلك على ما ترفقه العرب من  
معنى الإله، وليس في ذلك دليل على عصمتهم في اعتقادهم بربوت معنى الإلهية في الأصنام؟ وإن أردت  
[ل 47] القسم الثالث فليس في كون العرب أجود أفهاماً من الناس بأجمعهم فضلاً عن الخو<sup>152</sup>  
ز وأهل جحى<sup>153</sup> ما<sup>154</sup> يدل على أنهم لا يجوز أن يعتقدوا الشيء لشبهة، وإذا لم يمنع من ذلك  
ما<sup>155</sup> يجوز لنا القطع على أنهم قد اعتقدوا ذلك لدليل.

فإن قال: أنا لا أعلم أنهم اعتقدوا ذلك عن دليل، ولكنني أنا<sup>158</sup> قد استدللت على إثبات العلم  
لكل عالم فعلمته بدليل، قيل له: فاذكره ليصبح قولك: إن على إثبات العلم دليلاً. وفي ذلك رجوع  
إلى دليل آخر وترك اتباعهم. وأما قوله<sup>159</sup>: لهم أدق أفهاماً من أهل جحى<sup>160</sup> والخو<sup>161</sup>ز، فإننا نقول له:  
ليس وإن حار أن يكونوا أفهم وأدكى من التكلمين يجب<sup>161</sup> أن يعلموا ما علمه التكلمون لأن  
الصنائع غير موقوفة على جودة الأفهام فقط دون التعاطي لاستخراجها الدهر الأطول ووقوع الخوض  
والمفاوضة فيها عصراً بعد عصر. ولو كان [ل 47ب] ذلك للعرب لثقل، وهل هذا إلا كقول قائل:  
إني أعلم أو أجوز أن يكون في العامة من هو أدكى من التكلمين فيجب أن يعلم ما علمه التكلمون.  
أو يقول: إن العرب أدكى من الأطباء والمهندسين [م 63] والحساب، فهم لذلك<sup>162</sup> أطب من  
جالينوس وأعرف بالمهندسة من إقليدس، ويعلم<sup>163</sup> الهينة من بطليموس؟ ثم إنه لا وصف العرب  
وصفهم بما لا نأباه من الفطنة والحزم، وقال: إنه قد دل على ذلك كلامهم ونثرهم ونظمهم  
[ونسقهم] وجودة فرائدهم، وهذا هو الذي أراد أن يستدل عليه بنثرهم ونظمهم<sup>164</sup>، وأظنه سها في  
هذا الموضع لأنه كان غرضه الإسهاب والتفصيح ظناً منه أن كُتِبَ تصوير<sup>165</sup> بهذا الكلام وتقول<sup>166</sup>  
بقذافا<sup>167</sup> راصح الأدلة معدودة في عداد كتب شيخنا أبي عثمان رحمه الله<sup>168</sup>.

- 149 من: إضافة في الماشي، ل.  
150 اعتقادهم: **اعْتَقَادَهُمْ**، ل.  
151 تعالى: سبحانه، م.  
152 الخو<sup>ز</sup>: **أَلْخَوَز**، ل.  
153 جحى: **جَبْ**، ل.  
154 ما: **مَمَّا**، ل.  
155 وإذا: **إِذَا**، م.  
156 ما<sup>ز</sup>: **مَاز**، ل.  
157 لم: **لَمْ**، م.  
158 أنا: **أَنَا**، م.  
159 قوله: **قَوْلُهُمْ**، ل.  
160 جحى: **جَبْ**، ل.  
161 يجب: **فَيَجِبُ**، ل.  
162 كذلك: + أن يكونوا، م.  
163 ويعلم: **وَيَعْلَمُ**، ل.  
164 وحوده ... وظهرهم: إضافة في الماشي، ل.  
165 تصوير: **بَصِير**، ل.

أحياء وعلماء، ثم يقال لهم: أليس صفة العالم بكون زيد في الدار قد تحصل<sup>9</sup> لنا بغير هذا العلم الذي هو الآن فينا؟ أفيلزم<sup>10</sup> [م 65ب] من ذلك حصول هذه الصفة بعلة مخالفة؟ فإن قالوا: ليس تحصل تلك الصفة بعينها عن علم آخر وإنما يحصل مثلها، قيل لهم: وصفة البارئ عز وجل بكونه عالماً ليس هي الصفة الموجبة عن العلم لكن مثلها.

شبهة أخرى:  
قالوا: لو كان عز وجل عالماً لذاته لكانت ذاته عالماً لأن العلم إما كان علماً متميزاً من غيره لأنه ما يعلم به العالم ويقضي له أن يكون عالماً. [م 186] ألا ترى أن القدره لما لم يعلم بها العالم لم تكن<sup>12</sup> علماً، وإن شاركت العلم في الوجود والحدوث وكونها عرضاً<sup>13</sup> وفي حلولها في المحل وغير ذلك؟ فعلمنا باشتراكهما في هذه الصفات أنه ليس فيها صفة لها كان العلم عالماً إلا ما ذكرناه، وهو حاصل لذات البارئ عز وجل. ألا ترى أن ذاته بما كان عالماً وهي التي اقتضت له صفة العالم؟ فوجب كونها [م 166] علماً.

والكلام في هذه الشبهة من وجهين: أحدهما على أصولهم، والآخر على أصولنا. أما على أصولهم فيقال لهم: ليس يخلو<sup>14</sup> إما أن تلزمونا<sup>15</sup> أن نسمي ذاته علماً وإما أن نعطي بعض أحكام العلم وصفاته. فإن أردتم الأول كنتم مقتضرين على عبارة في استدلال عقلي، وبالعبارة لا يتوصل إلى المعاني، ولنا أن نقول لكم<sup>16</sup>: إن العلم إما سمي علماً لأنه ذات موجبة كون غيرها عالماً بإيجاب العلم، وهذا غير ثابت لذات الله عز وجل. وإن ألزمتونا أن تكون ذاته على حكم العلم وصفة من صفاته فلا يخلو<sup>17</sup> إما أن تلزمونا أن تكون ذاته مثل بعض علومنا أو مثل علم لو كان له أوجب<sup>18</sup> أن يحصل له حكم علماً نحو الحلو واستحالة كونه عالماً واستحالة إيجابه لذاته أن يكون عالماً ووجوب قيامه [م 66ب] بالغير. فإن أردتم الزمانا كونه مثلاً لعلنا لم يصح<sup>19</sup> لكم لأن عندكم أن علم البارئ سبحانه<sup>20</sup> ليس عمل لعلنا وإن اشتركا في التعلق بالشيء الواحد على أنخص ما يمكن وإن أوجبا صفتين مثليين، [م 86ب] وجزئاً أن يتفرد علم البارئ عز وجل بالتعلق بمعلومات آخر وبالقدم وإن استحال ذلك على علومنا. وكذلك حياة البارئ عندكم وحياتنا مختلفتان<sup>21</sup> وإن أوجبتا صفتين مثليين، ويجب لحياة القدم دون حياتنا. فما تنكرون أن تكون ذات البارئ سبحانه مخالفة لعلومنا وإن

- 9 تحصل: «محل» ل.
- 10 أفيلزم: «فيلزم» ل.
- 11 عز وجل: «ل».
- 12 تكن: «يكون» ل.
- 13 عرضاً: «عرضاً» ل.
- 14 يخلو: «يخلو» م.
- 15 تلزمونا: «تلزمونا» ل.
- 16 لكم: «ل».
- 17 يخلو: «يخلو» م.
- 18 أوجب: «أوجب» ل.
- 19 لم يصح: «لا يصح» م.
- 20 سبحانه: «عز وجل» م.
- 21 مختلفتان: «مختلفتان» ل.

## V

[م 84ب] [...] ولو كان كل علم بذلك الشيء قدرة [م 64] لكان العالمان بذلك العلم قادرين بقدرتين مثليين، وفي ذلك كون مقدور واحد لقادرين، ويوجب أن يكون كل من علم ذلك الشيء فقد قدر عليه لأن العلة إذا حصلت وجب حصول معلولها لأنها موجبة لمعلولها، ولا [م 85] يقف إيجابها على اختيار مختار، ففي حصولها من دون معلولها نقض لإيجابها، وليس في حصول حكمها مع عدمها نقض لإيجابها، وإنما فيه إبطال لكون حكمها مقصوراً عليها، وذلك لا يتقضى إيجابها إذا حصلت.

ومما استدلو به أن قالوا: إنما نعلم أن الشيء لا يكون علة في الحكم إذا حصلت من دونه لعلنا أن وجودها لا يؤثر في إيجابه، وهذا قائم في العلة إذا حصل الحكم مع عدمها لأنها ليست مؤثرة في الحكم. يقال لهم: أتريدون أن الحكم إذا وجد في بعض المواضع من دون العلة لا تكون العلة مؤثرة في ذلك [م 64ب] الحكم في ذلك الموضع، أو تريدون أنها لا تكون مؤثرة<sup>1</sup> في الحكم في الموضع الآخر؟ فإن قالوا بالأول قيل لهم: كذلك نقول. وإن قالوا بالثاني قيل لهم: ما معنى قولكم: إنما غير مؤثرة فيه؟ فإن قالوا: معنى ذلك أن الحكم لا يتبعها في ذلك الموضع، قيل لهم: من سلم لكم ذلك؟ [م 64ب] غرضكم إلا أن تدلوا على أن الحكم إذا حصل في بعض المواضع من دون العلة لم يجر أن يكون<sup>2</sup> علة فيه في شيء من المواضع. وإن قالوا: معنى قولنا: إنما غير مؤثرة فيه، أنه يجوز وجود جنس ذلك الحكم من دونهما، قيل لهم: هذا استدلال بالشيء على نفسه، وكأنكم قلتم: إذا حصل الحكم من دون العلة لم يجر أن تكون علة فيه في شيء من [م 85ب] المواضع لأن الحكم قد حصل من دونهما في بعض المواضع.

واستدلوا أيضاً فقالوا: لو جاز إثبات الحكم مع فقد العلة في بعض المواضع لجاز [م 165] إثباته مع علة مخالفتها لأنه في الحال قد حصل لا لملك العلة. يقال لهم: لم زعمتم أنه يلزم على ذلك جواز حصول الحكم عن علة أخرى؟ ثم يقال لهم: إنما لم يجر حصول الحكم عن علة مخالفة لتلك العلة لأن حكم العلة طريق صفة ذاتها، فحصول الحكم عن علة أخرى يقتضي<sup>4</sup> أن تكون<sup>5</sup> مثل تلك العلة، وذلك يقتضي كونها مخالفة لها. ثم يقال لهم: أستم تجيزون<sup>6</sup> حصول حكم العلة عن علة مخالفة لها لأنكم تقولون: إن كون البارئ عز وجل عالماً بكون زيد في الدار في معنى كوننا عالين بذلك، وكونه حياً في معنى كوننا أحياء. وقد وجب للبارئ سبحانه عن معنيين مختلفين لمعنيين<sup>8</sup> اللذين أوجبا لنا كوننا

- 1 إنما لا تكون مؤثرة: «ل» لا يكون مؤثر» ل.
- 2 تكون: «يكون» ل.
- 3 جواز: «ل».
- 4 يقتضي: «يتقضى» ل.
- 5 تكون: «يكون» ل.
- 6 تجيزون: «تجيزون» ل.
- 7 عز وجل: «سبحانه» م.
- 8 للمعنيين: «للمعنيين» م.

إنما يجب<sup>38</sup> إعمال عملها في الفعل لكونها قدراً. فإن قال: يبطل عندني أن يكون العلم إنما لم يتعلق بأكثر من معلوم واحد لأنه علم لأن العلة يجب انعكاسها، وليس تنعكس هذه العلة لأن إرادتنا لا تتعلق بأكثر من مراد واحد وكذلك ظننا، قيل له: فأجل<sup>39</sup> أن تعلل<sup>40</sup> استحالة كون العالم علماً بكونه علماً لأن القدرة يستحيل<sup>41</sup> كونها علة، وكذلك سائر الأعراس، وهذا هو المعكس على التحقيق لأن أربناك الحكم نفسه من دون العلة وأنت لم ترنا ذلك الحكم بعينه، بل أربنا حكماً آخر، وهو يتعلق بالإرادة والظن، ومعلوم أن تعللها تخالف لتعلق العلم.

فإن [ل 68ب] قالوا: قد علمنا أن [م 87ب] ما يوجب حكماً من الأحكام لا يجوز أن يحصل له ذلك الحكم، كالعلم لا يحصل له أن يكون علماً، قيل لهم: لم زعمتم أن هذه القضية مطلقة في كل شيء؟ هذا مع أنها منتزعة بالعلوم والقدرة، وجميع الذوات المتعلقة فإنها لذواتها<sup>42</sup> تقتضي التعلق بما يتعلق به. وهذا الحكم يحصل لها ولا يحصل لغيرها، وكذلك ذات القدم سبحانه تقتضي كونه قديماً، وهذا الحكم يحصل لها دون غيرها. فإن قالوا: إننا أردنا أن ما يوجب لذاته حكماً لغيره لا يجوز أن يحصل له ذلك الحكم، قيل لهم: هذا مسلم، وليس بمحصل في مسائلنا لأن ذات الباري سبحانه لا توجب لغيرها أن يكون علماً.

فإن قالوا: يلزمكم لو<sup>43</sup> كانت ذاته تقتضي كون العالم علماً أن يكون مثلاً لعل لو كان له حتى يستحيل أن يعلم المعلومات [ل 69ب] كما يستحيل ذلك في علم لو كان له، قيل لهم: إن لم تبنوا استحالة ذلك على كونه مثلاً لذلك العلم فيجب أن تذكروا الوجه الذي له استحالة ذلك في العلم وتوجهلونه فيما اختلفنا فيه، وقد تقدم القول عليكم في ذلك. وإن يتصوره على تماثلها فقد يتبين<sup>44</sup> أنه لا سبيل لكم إلى أن تعلموا كونه مثلاً للعلم لا اشتراكهما في إيجاب كون العالم علماً لأنكم تشرطون في الصائل أن يشترك الشيئان في كل الصفات الذاتية ويجوزون أن يشترك المختلفان في بعض الصفات الذاتية، فإن قيل: لو كان للبارئ علم لكان مثلاً لذاته لأنه يكون مشاركاً له في جميع الأمور الذاتية، فكيف في تباينهما أن يكون أحدهما [م 88ب] يصح كونه علماً قادراً، والآخر يستحيل ذلك فيه، كما قلتم: فكيف في تباين حياته وحياتها أن يجب [ل 69ب] لأحدهما من القدم ما يستحيل على الآخر<sup>45</sup>.

- 38 يجب: وجب، ل.  
39 فأجل: فأجل، ل.  
40 تعلل: تعلل، ل.  
41 يستحيل: تستحيل، ل.  
42 يحصل: تحصل، ل.  
43 لذواتها: لذواتها، ل.  
44 تتعلق: يتعلل، ل.  
45 لو: لا، ل.  
46 أنه: أن، م.  
47 الآخر: الأخر، ل.

أوجبا صفتين مثليين؟ بل القول بذلك أولى من العلمين لأن العلمين قد أوجبا لغيرهما حكمتين مثليتين<sup>22</sup> عدكم مثليين، وذات الباري سبحانه<sup>23</sup> لم توجب لغيرها كونه علماً وذات العلم قد أوجبت لغيرها كونه علماً، فهما [ل 67ب] بالاختلاف أولى من العلمين.

فإن قالوا: يلزمكم أن يكون محدثاً كملومنا، قيل لهم: إن ذلك لا يصح أن نقولوه لأنكم تقولون إن علم الباري سبحانه وعلمنا قد اشتركا في إيجاب كون العالم علماً بالشيء الواحد على أخص ما يمكن، وأحدهما قدم والآخر محدث.

فإن قالوا: يلزمكم أن يستحيل كون ذاته علة قادرة بأن نقول لكم: لو كان تعالى<sup>25</sup> في ذاته على صفة تقتضي كون العالم<sup>26</sup> علماً لما اقتضته لذاته، وإنما كانت تقتضيه لذات أخرى كالعلم، قيل لهم: إنما يلزمنا أن يشارك<sup>27</sup> الباري عز وجل<sup>28</sup> العلم في هذه الاستحالة إذا اشتركا فيما اقتضاهما فما مقتضى لها؟ فإن قالوا: المقتضي لذلك في علمنا هو ما عليه العلم<sup>30</sup> في ذاته، قيل لهم: فيجب أن تبنوا أن ذات الباري سبحانه مثل<sup>31</sup> لعلما حتى يترام اشتراكهما في [ل 67ب] هذه الاستحالة، وقد يتبين أنه لا يمكنكم ذلك. وإن قالوا: المحل لذلك في علمونا هو كونها [م 87ب] علوماً لأن العلوم على اختلافها قد اشتركت في ذلك، قيل لهم: كونها علوماً هو إشارة إلى أمور مختلفة ليس تنظمها صفة واحدة ففعل<sup>32</sup> بها، وإنما يمكن الرجوع بذلك إلى ما عليه علم علم من الصفة الذاتية المخالفة لصفة العلم الآخر، وليس يمكنكم على أصولكم أن تبنوا أن ذات الباري سبحانه على صفة من تلك الصفات لما يتبين من أنه لا سبيل لكم إلى العلم بأن الباري مثل<sup>33</sup> لعلومنا وحاصل<sup>34</sup> على مثل صفة ذواتها.

وأيضاً، فلو ساء مثل هذا التعليل لساء أن يقال لكم: إن علمنا إنما لم يتعلق بأكثر من معلوم واحد لأنه علم، فيحال تعلق علم الباري سبحانه بأكثر من معلوم واحد وأن [ل 68ب] يقال: إن قدرته<sup>35</sup> سبحانه لا يفعلها لأن قدرنا إنما لم يصح أن يفعل بها ذلك لكونها قدراً وأما

- 22 يكونا: يكن، م.  
23 سبحانه: م، ل.  
24 يمكن: يمكن، ل.  
25 تعالى: عز وجل، م.  
26 في ذاته ... كون العالم: إضافة في الماضي، م.  
27 يشارك: يشارك، ل.  
28 عز وجل: سبحانه، م.  
29 العلم: للعلم، ل.  
30 العلم: للعلم، ل.  
31 مثل: مثلاً، ل.  
32 فتعلل: فتعلل، ل.  
33 مثل: مثلاً، ل.  
34 وحاصل: وحاصل، ل.  
35 قدرته: قدرته، ل.  
36 سبحانه: عز وجل، م.  
37 يصح: تصح، ل.

فاما الكلام على الشبهة على أصول أصحابنا وهو أن قولهم: إن تماثل الموجب يدل على تماثل الموجب، لا يصح إطلاقه، بل الصحيح أن يقال: إن تماثل الموجب على طريقة واحدة وحده واحد يقتضي تماثل الموجب. ألا ترى أن الشيين لا يجب أن يمتثلوا وإن تعلقا<sup>63</sup> فتعلق العلوم بالشيء الواحد على وجه واحد إذا تعلق أحدهما به في وقت وتعلق الآخر به في وقت آخر لما كان هذا الاختلاف [م] [89] ينبى عن أن صفة أحدهما لو كانت كصفة الآخر ما اختلفت كيفية هذا التعلق؟ وكذلك أيضا لا يجب تماثل القدرة والإرادة، وإن تعلقا بالشيء الواحد على جهة الحدود، لما اختلف التعلقان، وكذلك إيجاب الذات المختصة بصفة لصفة أخرى لتلك الذات يستحيل أن توجهها<sup>65</sup> لغیرها مباين لإيجابها [ل 71ب] الصفة<sup>66</sup> لغیرها مع استحالة إيجابها لنفسها. وإذا كان هذا تبايناً<sup>67</sup> في نفس الإيجاب للصفة، كما أن تعلق الإرادة مباين لتعلق القدرة، لم يجب أن تتفق أيضاً. فإذا اعتبرنا في بين تباين الإيجابين وتباين التعلقين لأن التعلقين حكمان وأحيان عن الذات أيضاً. فإذا اعتبرنا في المسائل الاتفاق<sup>69</sup> في كيفية التعلق وحسب أن نعتبر<sup>70</sup> فيه الاتفاق في كيفية الإيجاب. ويقارن ذلك ما يقوله الخصم من أن علم البارئ سبحانه إذا تعلق بمعلوم لم يتعلق علمنا به أثر ذلك في تماثلته له، وإن اتفقا في التعلق بمعلوم آخر على أخص ما يمكن تماثلاً<sup>71</sup>، لأن تعلقه بمعلوم آخر حكم منفصل عن تعلقهما بما تعلقا به، ليس بكيفية له، فأمكن أن يقال: لولا تماثلهما لم يصدر عنهما حكم واحد تماثل<sup>72</sup> لا<sup>73</sup>.

\*\*\*

- 63 تعلقا: «تعلقا»، ل.  
64 وكذلك: «فكذلك»، ل.  
65 توجهها: «توجهها»، ل.  
66 الصفة: إضافة في الماضي، م.  
67 تبايناً: «تبايناً»، ل م.  
68 تتفق: «تتفق»، ل.  
69 الاتفاق: «للاعتناء»، ل.  
70 محتر: «محتر»، ل.  
71 تماثل: «م»، ل.  
72 متماثل: «متمماثلان»، ل.  
73 هذا ينقطع لأن في نسخة ل وهو مستمر في نسخة م.

ويقال من أثبت منهم الباقي منا باقياً ببقاء: أقول: إن القلم عز وجل باق<sup>49</sup> ببقاء لم لذاته كان باقياً؟ فإن قال: لذاته كان باقياً، لزمه أن تكون<sup>50</sup> ذاته بقاء وأن يستحيل كونها باقية كما يستحيل ذلك في بقاء الواحد منا، وأن يطول اقتضاء كون الباقي منا باقياً لبقاء<sup>51</sup> وأن يجب كون كل باق باقياً لنفسه وأن يقض ذلك كون البقاء في الشاهد علة لكون الباقي باقياً، وفي ذلك نقض هذه الشبهة<sup>52</sup> كلها. وإن قالوا: القلم إنما كان باقياً ببقاء، قيل لهم: فيقوؤه باق لذاته أم ببقاء؟ فإذا قالوا: لذاته، لزمهم انتقاض شبهتهم<sup>54</sup> كلها إلا قولهم: لو كان علماً يعلم ذاته علماً، ولزمهم أن يستحيل كون البقاء باقياً. وإن قالوا: البقاء [ل 70أ] يبقى ببقاء آخر، سئلوا<sup>55</sup> عن ذلك البقاء علة كان باقياً؟ فإن قالوا: بقاء آخر، أدى إلى ما لا نهاية له. فإن قالوا: يبقى ببقاء القلم عز وجل، قيل لهم: وكل واحد منهما باق<sup>56</sup> بالآخر لأن وجود أحدهما في الثاني موجب<sup>57</sup> لوجود الآخر في الثاني [ووجود الآخر في الثاني] موجب<sup>58</sup> لوجود الأول في الثاني، وفي ذلك حاجة وجود كل واحد منهما في الثاني إلى وجود نفسه. وأيضاً، فإذا كان بقاء القلم عز وجل قائماً بذاته كما أن بقاءه قائم بذاته وكونها باقية يصح، فلم كانت بأن تبقى بأحدهما بأول [م 88ب] من أن تبقى<sup>59</sup> بالآخر وصارت صفاته بأن تبقى ببقائه بأول من أن تبقى<sup>60</sup> ببقاء بقاءه؟

وقد ذكر هذا المخالف في كتابه أن بقاء القلم سبحانه باق ببقاء، وكل واحد منهما قائم بذاته عز وجل، فقال: إن حار أن يبقى بقاؤه [ل 70ب] مما ليس هو قائماً به فلم لا يجوز أن يريد عز وجل بإرادة غير قائمة به؟ وأجاب عن ذلك بأن ذات الله سبحانه<sup>61</sup> وإن لم تكن ذات بقاءه فليست غيراً له، فصح أن يبقى بقاؤه بما قام به، وكذلك جميع صفاته. فيقال له: فكذلك لا محل ليس هو غير الله سبحانه لأنه ليس بذات فيوصف بأنه غيره، فجوزوا أن يكون مريداً بإرادة لا في محل. وأيضاً، فإنما لم يكن البارئ سبحانه وبقاؤه غيرين لأنه يستحيل وجود أحدهما مع عدم الآخر، ومعلوم أنه إنما يستحيل وجود البارئ مع عدم البقاء لأن بقاء البقاء يقوم بذات البارئ فيوجب استمرار وجود بقاءه. فلهذا لم يكونا غيرين، فلا يصح أن يجعل ذلك تابعا لكونهما غيرين. وكذلك إنما لم يصح عدم البارئ مع بقاء البقاء لأنه إذا عدم استحالة أن [ل 71أ] يقوم به بقاء بقاءه.

- 48 أقول: «قول»، ل.  
49 باق: «باق»، ل.  
50 تكون: «يكون»، ل.  
51 لبقاء: «للبقاء»، ل؛ بقاء، م.  
52 هذه الشبهة: «الشبهة»، ل.  
53 وإن: «فإن»، م.  
54 شبهتهم: «شبهاتهم»، ل.  
55 سئلوا: «سئلوا»، ل.  
56 باق: «باق»، ل.  
57 موجب: «موجب»، ل.  
58 موجب: «موجب»، ل م.  
59 تبقى: «يبقى»، ل.  
60 تبقى: «يبقى»، ل.  
61 سبحانه: عز وجل، م.  
62 بقاء: «بقاء»، ل.

مختلفان غير ضدين، وليس كذلك السوادان. ولأنه لو نفى الشيء الواحد الخلاقين لم يكن بعض الأشياء [2] المختلفة بذلك أولى من بعض، وفي ذلك انتفاء كل خلاقين بضد واحد، وهذا هو عكس الدليل الثاني. فإذا ثبت ذلك وكان علم الله سبحانه<sup>7</sup> لو فرضناه في مثل علومنا وطرق علميهما الجهل بذلك المعلوم على ذلك الوجه لكان إما أن لا ينتفيا فيجتمع الجهل والعلم معاً [125] أو أن ينتفي أحدهما دون الآخر فيؤدي إلى ذلك أيضاً أو يفهمهما فيقتضي تماثلهما. وليس يعترض ذلك بأن يقال: لو اجتمعا في محل واحد لكان قد تكامل شرائط تماثلهما، وليس كذلك إذا لم يجلا محلاً واحداً، لما قلنا من أن تغاير ما يقوم به الشيء لا يؤثر في مخالفته لا بخالفة.

ولما قل أن يقول: إن الشئيين إذا انتفيا بشيء واحد فيجب أن يكونا متفقين في أمر ذاتي وبه بماكسان ضدهما، فمن أين أنه يجب كونهما على صفتين مثليتين للذات؟ بل ما تنكرون أن يكون هذان [3] العلمان لا اختلفا في التعلق بالشيء الواحد على أحص ما يمكن تفاهما الجهل لأن له من التعلق ما يعاكس تعلقيهما، والتناقض بينهما يكون من هذه الجهة<sup>10</sup>، فإذا زال تعلقيهما زال الوجود وبزواله تزول<sup>11</sup> صفة ذاتهما<sup>12</sup>. فإن قلنا: إنما وجب تماثل صفتي العلمين لأنه إذا اختلف العلمان في هذا الحكم الذي استحال أن تكون الصفة الموجبة له إلا صفة واحدة كما قد استدللنا على تماثل هذين العلمين بتعلقيهما بخصوص الذاتي مع أنه يجب كون الصفة الموجبة لهذا التعلق واحدة، فلا نحتاج إلى ذكر [125] انتفائهما بالضد. وفي ذلك الرجوع إلى الطريقة الأولى، اللهم إلا أن نستدل بالانتفاء بالضد الواحد على أن التعلق حكم ذاتي فتكون<sup>13</sup> قد استدللنا بذلك على أصل ومقدمة<sup>14</sup> من مقدمات الطريقة الأولى، وذلك أنا في الطريقة الأولى استدللنا [3] على أن تعلق العلم يقتضي<sup>16</sup> التماثل بشئيين، أحدهما أن العلمين المشتركين في ذلك التعلق يتفقان بضد واحد، وإن قلنا: إن هذين العلمين إذا انتفيا بضد واحد وجب أن تكون<sup>17</sup> صفتنا ذاتيهما متفقين لأن التناقض إنما يحصل بين صفات ذوات الأضداد، قيل لنا: ما تنكرون أن يكون التناقض إنما يثبت بين العلم وبين الجهل من حيث تماكس تعلقيهما؟ ألا ترى أن تناقيهما إنما يظهر من هذه الجهة؟ فنصح أن الاستدلال بالانتفاء بالضد على هذا الوجه إنما هو استدلال على مقدمة من مقدمات الدليل الأول.

- 7 سبحانه: عز وجل، م.
- 8 يقوم: "يقيم"، ل.
- 9 بماكسان: "تعاكسان"، ل.
- 10 من هذه الجهة: يعني أن يقتضي ذلك في الطفل، م.
- 11 تزول: "تزال"، ل.
- 12 ذاتهما: ذواتهما، م.
- 13 نحتاج: "نحتاج"، ل.
- 14 فتكون: "فيكون"، ل.
- 15 ومقدمة: "تقدمت"، م.
- 16 يقتضي: "يقتضي"، ل.
- 17 تكون: "يكون"، ل.
- 18 بين: "به"، م.

## VI

[م 123] ... إن قيل: ليس اختصاص الله بالصفة التي هو عليها يقتضي كون العالم علماً بمحمول، واختصاص البارئ عز وجل بصفته [11] الذاتية قد اعترض كونه علماً بذات المعلوم بعينه على ذلك الحد؟ فقولوا: إن صفة العلم مثل صفة البارئ عز وجل إذ وجههما واحد، وفي ذلك تماثل ذات البارئ عز وجل لعلنا حتى إذا وجب عن صفة ذاته صفة أو حكم وجب أن يجب عن صفة ذات العلم مثل ذلك.

الجواب:

إن اختصاص ذات البارئ سبحانه بالصفة يقتضي أن يكون هو علماً، واختصاص العلم بالصفة [124] الذاتية يقتضي أن يكون الغير علماً، وكيفية الإيجاب للحكم الواحد مختلف، فجزى مجرى أن يكون أحد العلمين متعلقاً بالشيء على وجه على طريقة الجملة والآخر على طريقة التفصيل في أنه لما اختلفت<sup>2</sup> كيفية التعلق لم يجب المماثلة والمساواة. وكيف يجب ذلك والأمر الذي به يقع المماثلة، وهو الإيجاب أو التعلق، قد اختلفت كيفيته [في الموضوعين]؟ ولزم على ما ذكرنا<sup>4</sup> أن [1] ب تماثل العلمان اللذان أحدهما علم بحدوث الشيء والآخر علم ببقائه لأفهما لم يتعلقا بالشيء الواحد على وجه واحد، إذ وجه البقاء ليس هو بعينه الحدوث إذ كان البقاء كيفية في الوجود بخالفة كيفية الحدوث التي هي الحدوث، وعلى أنها إذا حصلنا الكلام علمنا أن الإنسان إنما يعلم حدوث الشيء بعلمين: أحدهما متعلق بوجوده، والآخر متعلق بعدمه قبل وجوده إذ كان هذا هو معنى الحدوث، وإذا علم أن الشيء باقي فإما يعلمه بعلمين: أحدهما يتعلق بوجوده الآن والآخر يتعلق بأنه لم يتجدد ووجوده الآن، وهذا هو علم بوجوده من قبل بلا فصل. فاعلم بأن الشيء كان معدوماً من قبل والاعتقاد لكونه موجوداً من قبل ليس هما [م 124] اعتقادين متعلقين بوجه واحد، إذ العلم والوجود ليسا وجهاً واحداً، والعلم المتعلق بوجوده [2] الآن والاعتقاد المتعلق بوجوده الآن هما متعلقان بوجه واحد، فهما مثلاً وإنما الاختلاف واقع بين اعتقادي وجوده وعدمه من قبل.

وبما استدلل به على أن العلمين إذا تعلقا بالشيء الواحد على أحص ما يمكن تماثلاً هو أفهما إذ كان كذلك انتفياً بضد واحد مع أفهما غير ضدين، وكل شئيين غير ضدين انتفياً بضد واحد فهما مثلاً لأفهما لو كانا مختلفين لكان كل واحد منهما قد خلفه الصفة الذي نفاهما على المحل أو على الجملة ولا يتصور أن يكون المختلفان كالسواد والحموضة بخلاف كل واحد منهما البياض، ولأن البياض لا ينتفي السواد والحموضة وينفي السوادين ولا فرق بين الأمرين إلا أن السواد والحلاوة

- 1 وكيفية: وكيفية، ل. م.
- 2 اختلفت: "اختلفت"، ل.
- 3 يجب: "يجب"، ل.
- 4 ذكرنا: ذكرناه، م.
- 5 هو: "هو"، م.
- 6 الآن: "الآن"، م.



ذلك تماثلهما، إلا أن هذا أيضاً هو رجوع إلى الطريقة الأولى لأنه إن كان التعلق هو إيجاب حالة متعلقة فما فارقا للدلالة الأولى إلا بتغير عبارة. وقد استدل قاضي القضاة على أن العلمين المتعلقين بالشيء الواحد على أخص ما يمكن مثلاً بأن قال: لو كانا مختلفين لكان إلى اختلافهما طريق، إما الوجدان أو (م 127) طريق يتوصل به إلى ذلك من حكم ينبى عن اختلافهما أو غير ذلك، وليس العلمان مدركين ولا يعلم باضطراب اختلافهما ولا هما حكم يختلفان به لأن حكمهما هو التعلق بالشيء الواحد على أخص ما يمكن وقد اشتركا في ذلك.<sup>33</sup>

[ب5] ولقائل أن يقول: ما أنكرتم أن أحدهما يوجب من حال العالم<sup>34</sup> ما لا يوجهه الآخر ويتعلق بما لا يتعلق به الآخر أو يوجب الوجود لم يزل دون صفة الآخر؟ فلا بد عند ذلك من أن نبين أنهما إذا اشتركا في هذا التعلق المخصوص فلا بد من أن يشتركا في صفتيهما الذاتية فنرجع<sup>34</sup> إلى الدلالة الأولى ويصير تقدير الاستدلال أن يقال: إن اشتراك العلمين في هذا التعلق يقتضي اشتراكهما في صفة ذاتهما، وكل ما يجب لأحدهما يجب للآخر، فلا وجه يقتضي اختلافهما، ولو احتكما لكان لاختلافهما<sup>35</sup> طريق ولا طريق إلى ذلك مع تساويهما في كل أمر ذاتي.

دليل آخر:

لو علم عز وجل بمعنى لم يخل من أن يكون المعنى الذي به يعلم واحداً أو أكثر، فإن كان أكثر من واحد لم يخل إما أن يكون متناهي العدد أو غير متناهي العدد. فإن كان واحداً أو أكثر من واحد (م 127 ب) متناهي العدد [أ6] لم يخل إما أن يعلم بذلك كل المعلومات أو لا يعلم كلها، وكل هذه الأقسام باطل، فما أدى إليها باطل. أما وجود علوم بلا نهاية فقد أفسد<sup>37</sup> أصحابنا فقالوا: لو كان ما لا نهاية له موجوداً لكان الوجود قد حصره وما حصره الوجود متناهي. فقالوا: إن حصول الوجود علة في صحة الزيادة والنقصان، وصحة الزيادة والنقصان تقتضي التناهي، وينبوا أن حصر الوجود علة في صحة الزيادة، فقالوا: إنا نعلم باضطراب<sup>40</sup> أنا نضم جسماً<sup>41</sup> إلى جسم وأنه بذلك<sup>42</sup> يزيد آخر الجملة، فعلم أنهما متناهية لأن الزيادة إنما تصح على ما قد انتهى إلى غاية، والعلة التي لها صحت الزيادة على الجسم هي حصر الوجود لأجزائه. ألا ترى أن قد انتهى إلى غاية، والعلة الوجود لذلك نعلم صحة الزيادة عليها كما أن عند علمنا بكون [العالم علماً] علمنا صحة علمه؟<sup>43</sup>

فعلما أن العلة في ذلك هي ما ذكرناه. فإذا كان الوجود قد [أ6 ب] حصر هذه العلوم وجبت<sup>44</sup>

- 33 العالم: ألعلم، ل.
- 34 فرجع: فإرجع، ل.
- 35 لاختلافهما: أختلفا، ل.
- 36 فما: ممما، ل.
- 37 فقد: فقد + فك (وهو مشطوب)، ل.
- 38 أفسده: أفسد، ل.
- 39 حصول: حصر، م.
- 40 باضطراب: ضرورة، م.
- 41 جسماً: جسد، ل.
- 42 بذلك: به، ل.
- 43 لأجزائه: لأجزاء، ل.
- 44 وجبت: وجب، ل.

ويمكن أن ترتب<sup>19</sup> الاستدلال على وجه آخر، فنقول: قد ثبت أن هذين العلمين ينتفیان بالجملة الواحد فلا يجوز أن يكونا مختلفين على الإطلاق<sup>20</sup> ولا يجوز أن يكونا مختلفين في صفة ذاتهما ومتفقين في حكم ذاتي لأنه يوجب [أ4] أن ينتفيا من وجه دون وجه، وهذا إذا ذكر دليل مبتدأ<sup>21</sup>، إلا أن قد [م 126] يثبت<sup>22</sup> عدد الكلام في أن السواد سواد بالفاعل أنه<sup>23</sup> لا يلزم أن ينتفي الشيء من وجه دون وجه.

وبما استدلل به على أن العلمين المتعلقين هذا التعلق المخصوص مثلاً هو أنهما يوجبان صفتين متباينين إذ لو كانا مختلفين لكان إلى اختلافهما طريق ولا طريق إلى إيجابهما صفتين مختلفتين، فلما كانا يوجبان صفتين عبر مختلفتين علمنا تماثلهما<sup>25</sup>. والمستدل بهذه الدلالة إن كان يرى أن تعلق العلمين هو أمر سوى إيجابهما هاتين الحالتين، وهو قول أصحابنا، لم يصح له الاستدلال لأنه يقال له: ما تفرق أن يكون العلمان وإن اشتركا في هذا الإيجاب فأحدهما على صفة لمكافئ يحصل هذا الإيجاب ويكون قديماً أو يوجب صفة أخرى وتعلقاً آخر بمعلوم آخر، وليس كذلك صفة [أ4 ب] العلم الآخر فلذلك افترقا؟ فإن أفسدنا ذلك بأن الحكمين إذا تماثلا وجب تماثل الصفتين الموجهتين لهما أمكننا ذكر ذلك عند علمنا باشتراكهما في التعلق المخصوص وأنه ذاتي ولا يحتاج<sup>27</sup> أن نضم<sup>28</sup> إلى ذلك كونهما موجبين لحالين متباينين، فلا فائدة إذا في هذه الزيادة.

[م 126 ب] وإن كان المستدل بذلك يرى أن تعلق العلمين هو إيجاب الحالة للعلم لم يصح الاستدلال من وجه وصح على وجه آخر. أما الوجه الذي لا يصح منه فهو أن يقال: إن العلمين إذا تعلقا بالشيء الواحد على أخص ما يمكن وجب أن يكونا مليوناً لأفهما يوجبان حالين متباينين، وهو الذي يذكره أصحابنا، [فما عتروا] بإيجابهما للحالين المتباينين سوى تعلقهما. والوجه الذي يصح عليه الاستدلال هو أن يقال: إن العلمين المتعلقين بالشيء الواحد على أخص ما يمكن مثلاً لأن معنى تعلقهما على أخص ما يمكن هو إيجابهما حالين متعلقين على أخص ما يمكن، [أ5] وإذا اشتركا في هذا الإيجاب كانا متباينين، وينصر ذلك ما تقدم. ولنا أن لا<sup>30</sup> نذكر هذا التعلق، بل نقول: لو كان الباري سبحانه<sup>31</sup> يعلم بمعنى لكان ذلك المعنى قد أوجب له من الصفة مثل ما يوجه علمنا له، وفي

- 19 ترتب: يرتب، ل.
- 20 الإطلاق: أل ألسلام، ل.
- 21 مبتدأ: متبذأ، ل.
- 22 عتروا: ذكرنا، م.
- 23 سواد: سواداً، ل.
- 24 أنه: لأفهما، م.
- 25 تعلقهما: تعلقا، ل.
- 26 يرى: يدر، ل.
- 27 يحتاج: تحتاج، ل.
- 28 نضم: يجمع، ل.
- 29 ما: عتروا، م.
- 30 لا: لا، ل.
- 31 سبحانه: عز وجل، م.
- 32 يوجهه: توجهه، ل.

[ل 8] إلى أول، نرم صحة وجود الحادث<sup>56</sup> الواحد في ما لم يزل. وإن قالوا: يجوز<sup>57</sup> تقديره ما لم يصر وجوده لا إلى أول، وجب مثله [م 129] في الحوادث التي لا نهاية لها لأن كل واحد منها لا يجوز وجوده في ما لم يزل، فلم يصح في شيء منها أن يفعل في ما لم يزل سواء كان معه غيره يوجد بعده أو قبله أو لم يوجد قبله ولا بعده غيره، وإنما كان يلزم ما ذكرناه لو صح تقدم ما يبقى لا إلى أول. فبان أن صحة وجود ما لا نهاية له معاً لا يلزم منه وجودها في الماضي لا إلى أول لأنه إنما يلزم ذلك على جواز تقدم ما يبقى، وهذه القضية ليست مطلقة، بل جواز التقدم مقيد<sup>58</sup>.

وما استدلو به قولهم: لو صح حدوث ما لا نهاية له معاً لكان إذا فعله قد خرجت<sup>59</sup> مقدرات القادر بجمعها إلى الوجود، وفي ذلك كونه قادراً ولا يصح أن يفعل في الزمان الثاني شيئاً من ذلك الجنس، [ل 8] وهذا ينقض حقيقة كونه قادراً. إن قيل: إن فرضتم هذا الدليل في القادر بقدرة لم يصح لأن القادر بقدرة لا يتعلق بقدرته في الوقت الواحد من الجنس الواحد في الحقل الواحد إلا جزء واحد، فكيف<sup>60</sup> يوجد منه ما لا نهاية له؟ وإن أوجد ما لا نهاية له من الأجناس المختلفة كأفعال القلوب فإنما<sup>61</sup> يوجد من كل جنس منها جزء واحد<sup>62</sup> في الوقت الواحد، فيبقى في مقدوره ما لا يتناهي من كل جنس يصح أن يفعل منه في [م 129] الثاني. وإن فرضتم ذلك في القادر لنفسه لم يصح لأنه لم يثبت بعد أن<sup>63</sup> في الوجود قادراً لنفسه،

الجواب:

إننا نفرض ذلك في القادر لنفسه، ونستدل على إثبات قادر لنفسه بدلالة تخصصه، وهي أنه لو كان قادراً بقدرة لوجب أن تحله<sup>64</sup> لأنه لا بد من أن يعمل عملها في الفعل. ويصح فرض الدلالة في القادر بقدرة أيضاً، وذلك أجاز بما [ل 9] [أحالوا أن] تتعلق القدرة بأكثر من جزء واحد من الجنس الواحد<sup>65</sup> في الوقت والحقل. وأحلنا تقدم مقدورها لأنه يؤدي إلى وجود ما لا نهاية له حتى يؤدي إلى ممانعة الفهم وحمل الجبال<sup>66</sup>، فإذا كان وجود ما لا نهاية له غير مستحيل وجب صحة تعلفها بما لا نهاية فيؤدي إلى كل ما ذكرناه.

- 56 الحادث: **أَلْوَاحِدَات**، ل.  
57 يجوز: **أَيُّوْز**، ل.  
58 يصر: **يَصْرِ**، ل.  
59 مقيد: **مَقْيَد**، ل م.  
60 خرجت: **خَرَجَتْ**، ل.  
61 يتعلق: **تَتَعَلَّقُ**، ل.  
62 إلا جزء: **أَلْأَجْزَاءُ**، ل.  
63 فكيف: **وَكَيْفَ**، م.  
64 فإنما: **وَأَمَّا**، ل.  
65 جزء واحد: **جُزْءٌ وَاحِدٌ**، ل.  
66 أن: **أَنْ**، م.  
67 تحله: **تَحْلُهَا**، ل.  
68 الواحد: **وَاحِدٌ**، ل.  
69 الجبال: **أَلْجِبَالُ**، ل.

صحة الزيادة عليها وتوهم ذلك فيها، وما توهم فيه صحة الزيادة فهو متناه، وقد تقدم عند الكلام في تناهي الحوادث الاعتراض على ذلك. فأما قول المستدل: إن العلة في صحة الزيادة على [م 128] الأجسام هي حصول الوجود لها<sup>45</sup>، فإنه إن أراد محصر الوجود إثبات الوجود على أطراف الأجزاء أو ثمايتها فهذه العلة غير موجودة فيما يزعم المخالف أنه غير متناه إذ ليس له أطراف وثمانيات. وإن أراد محصر الوجود كون كل واحد منها له صفة الوجود وجعل ذلك علة في الزيادة التي هي بمعنى حصول ما لم يكن حصلاً فليس ذلك موقوفاً على كونها موجودة، بل موقوف على كونها ذاتاً. ألا ترى أن المعلوم عنده يشارك<sup>46</sup> الوجود في ذلك؟ وإن جعل ذلك علة في الزيادة التي معناها تجاوز الغاية التي انتهت إليها المرید عليها فمعلوم أن ذلك موقوف على حصول النهاية لا على [ل 7] الوجود لأن عند علمنا بحصول الغاية نعلم<sup>47</sup> صحة المجاوزة، إذ المجاوزة إنما تكون من شيء محدد، وليس ذلك بموقوف على صفة الوجود لأننا لو علمنا كون الأشياء لها صفة الوجود ولم نعلم ما ذكرناه لم نعلم صحة الزيادة التي هي المجاوزة.

تبين ذلك أن وجود الشيء عند أصحابنا صفة له، فما<sup>48</sup> الفرق بين أن يحصل للذوات<sup>49</sup> بلا نهاية لكل واحد منها صفة تسمى وجوداً أو صفة تسمى جوهر؟ وكيف أحالت صفة الوجود الزيادة وأوجبت التناهي ولم يكن شمول صفة<sup>50</sup> الجوهر للذوات<sup>51</sup> الجوهر موجبة لصحة الزيادة والتناهي؟ [م 128] وقولهم: إن عند علمنا بأن الوجود قد شمل أجزاء الجسم نعلم<sup>52</sup> صحة الزيادة عليها، غير مسلم، بل الأمر فيه على ما ذكرناها.

وما استدل به أصحابنا على ذلك قولهم: لو صح وجود ما لا نهاية له معاً لصح وجوده في الأوقات [ل 7] المستقبل إذ تفريق الأفعال أمكن من إيجادها معاً. ولتأمل أن يقول: إن أردت أن يوحدها في المستقبل في زمان لا نهاية له، لم يصح لأن فرضكم وجودها كلها شيئاً فشيئاً قد اقتضى تكامل الزمان وانقضاءه، وكف لا يكون لها انقضاء؟ وإن فرضتم وجودها شيئاً فشيئاً في زمان متناه اقتضى أن يكون ما وجد منها متناهياً لأن الزمان متناه وكل جزء من أجزائه قد صحبه جزء من أجزاء الحوادث فقط، وليس هذا قائماً في ما وجد دفعة.

وما استدلو به قولهم: لو صح وجود ما لا نهاية له دفعة لجاز من القادر أن يفرقه<sup>53</sup> في ما مضى شيئاً فشيئاً لأن ما يبقى<sup>54</sup> لا يخص في الوجود، بل يصح فيه التقلص والتأخير، وفي ذلك وجود حوادث لا ابتداء لها. ولتأمل أن يقول: يجوز تقدم ما يبقى إلى أول أو لا إلى<sup>55</sup> أول؟ فإن قلتم: لا

- 45 لها: **إِصَافَةٌ** في الخامس، ل.  
46 يشارك: **تَشَارَكَ**، ل.  
47 نسم: **بَعَلَسَ**، ل.  
48 فما: **مِمَّا**، ل.  
49 للذوات: **أَلْذَوَاتُ**، ل.  
50 صفة: **إِصَافَةٌ** في الخامس، ل.  
51 للذوات: **لِلذَوَاتِ**، ل.  
52 نعلم: **نَعْلَمُ**، ل.  
53 يفرقه: **يَفْرُقُهَا**، ل.  
54 يبقى: **يَبْقَى**، ل.  
55 لا إلى: **أَلَّا**، ل.

سفينده، وإن جاز ذلك جاز أن يعلم كل المعلومات بذلك العلم. وإن علمها بعلوم محدثة لم تخل من أن يفعلها هو أو غيره. فإن فعلها هو وجب أن تكون علوماً إما لأنه عالم [ل 29]، معتقدها وهذا لا يصح ها هنا، وإما لأنه ناظر، وذلك مستحيل لأنه ليس [م 131] للمحاورات المستقبلة ما يدل على وجودها لأنه ليس قبل وجودها<sup>76</sup> بدهر طويل ما يوجبها فيستدل به، ولا هي تابعة لصفة فندخل تحت جملة كالفتح مع الظلم، ولا أن يكون فعلها وهو ذاكر للنظر لأن ذلك يستند إلى النظر، ولا يجوز أن يكون الفاعل لها غيره لأن غيره يجب أن يكون محدثاً، ولا يجوز أن يفعلها علماً إلا لأحد هذه الوجوه. فلا بد إذا كانت مكسبة أن تستند إلى علوم ضرورية قد فعلها الله فيه، فيجب أن يكون علماً معتقدها.

ولقاتل أن يقول: إن الذوات من حقها أن يصح العلم بها إذا تكاملت<sup>77</sup> شرائط العلم بها. فاما إذا لم يتكامل<sup>78</sup> ذلك فلا يجب ما ذكرتم. وإنما يجب ما ذكرتم<sup>79</sup> لو كان لا شك بصفة العلم بها إلا كونهما ذواتاً، وليس الأمر كذلك، [ل 29] بل كونهما ذواتاً يصحح العلم بها لأمر يرجع إليها بمعنى أنها تقبل تعلق العلم بها، ثم لا بد من أن تعتبر شرائط ترجع إلى غيرها. وكذلك أيضاً فالعلمي يصح أن يعلم من حيث هو حي، بمعنى أن هذه الصفة تقبل صفة العالم وإن احتاجت صفة العالم إلى أمور أخرى ربما استحال. ألا ترى أن كون الحي حياً لا اختصاص له بصفة العالم دون صفة الجاهل إذ الجاهل والعالم يعتقدان الشيء على صفة، وإنما ينفصل أحدهما من الآخر بأن الصفة التي يتناولها الاعتقاد حاصلة مع العلم [م 131] ليست حاصلة مع الجهل، ومع ذلك فقد استحال أن يجهل العالم لذاته ولم ينقض ذلك كون صفة الحي مصححة له، وتجيز الجوهر يصحح حلول سواد جوهر مصححاً لحلول جميع أجزاء السواد، فليس في صحة أن [ل 156] يعلم الحي المعلومات لما يرجع إليه ما يوجب أن يعلمها.

وقد [أوما] قاضي النضاه في المغني<sup>81</sup> في بعض الأصول إلى دليل آخر، وهو أننا يصح أن نعلم المعلومات باضطراب، ولا يصح ذلك إلا والبارئ سبحانه<sup>82</sup> عالم بمعتقداتها لأن علوماً لا تكون علوماً إلا وفاعلها عالم بمعتقداتها. ولقاتل أن يقول في صحة كوننا عالين ما ذكرناه في صحة كون الحي علماً. فإن قالوا: نحن تعلم أنه أي شيء أخبرنا عنه خبراً متواتراً فإننا نعلمه باضطراب، فيجب كون البراء سبحانه علماً بذلك، قيل: فما لا يصح أن يعلم بالثوات نحو ما لا يدرك كالعلوم وغيره من الموجودات ما قولكم فيه؟ فإن قلتم: يصح أن ننظر<sup>84</sup> إلى العلم به، قيل: ما دليلكم عليه<sup>85</sup>؟

- 76 وجودها: سوادها، ل.  
77 تكاملت: تكامل، ل.  
78 يتكامل: تتكامل، ل.  
79 وإنما يجب ما ذكرتم: إضافة في الملامن، ل.  
80 يصح: تصح، ل.  
81 المغني: العلم، ل.  
82 سبحانه: عز وجل، م.  
83 فإن: وأن، ل.  
84 ننظر: نصبر، ل.

إن قيل: ما أنكرتم من صحة وجود ما لا نهاية له من الجنس الواحد من جهة القادر ويبقى منه ما لا نهاية له أيضاً، وليس يتبع ذلك في الجنس الواحد؟ ألا ترى أن مقدور إحدى القادرتين من الجنس الواحد غير مقدور الأخرى، وإن كان كل واحد منهما بلا نهاية، والجاهر لا نهاية لها وكذلك ذوات السواد؟

الجواب:

إنه إذا صح وجود ما لا نهاية له لم ينفصل بعض منه من بعض، بل كان ينبغي أن يصح وجود جميع ما تعلق به [القدرة] من الجنس الواحد لأنه [م 130] إن أحال [ل 9] ذلك شيء فليس إلا أنه لا نهاية له، لا أنه يؤدي إلى أن يستحيل أن يفعل في المستقبل لأن ذلك أمر متقرب والمحيل للشيء يجب أن يكون في حال الإحالة.

إن قيل: ليس ينقض وجود ما لا نهاية له حقيقة القادر والقدرة لأنه إذا وجد القادرات صح إيجادها لها في الثالث بأن يعلمها في الثاني بصلها، ثم يوجد؟ قيل: هذا لا يصح في القادرات التي لا تبقى عند أصحابها لأنه لا يصح إعادتها، فاما القادرات الباقية فإنه يستحيل والحال هذه وجود الجنس في الثاني. ونحن نعلم في كل قادر انفتحت عنه الموانع المقولة أنه يصح أن يوجد في الثاني من كل رقت مقدوراً، والقول بوجود ما لا نهاية له يستحيل. إن قيل: هلا جعلتم وجود ما لا نهاية له منعا من الفعل الثاني وجارياً<sup>71</sup> بجري وجود [ل 10] الفعل فيما لم يزل؟ قيل: هذا يؤدي إلى أن يكون الواحد مناه، وهو على ما هو عليه من القدرة والصحة، لا يصح منه أن يفعل في الثاني [إذا] كان قد فعل جميع ما يقدر عليه، وذلك معلوم خلافه. وهذا ما يمكن أن ينصر به الدليل.

فاما الدلالة على أنه عالم بكل المعلومات فهي أنه لو لم يكن علماً بكلها لم يخل من أن يكون علماً بواحد [منها أو بعدد محصور]، ولا يجوز أن يكون علماً [بمعلوم واحد فقط] [م 130] لأنه خلق فيها العلوم الضرورية، معلومات كثيرة، ولا تكون علوماً عند أصحابها إلا وهو عالم بمعتقدها، فهو إذا عالم بمعلومات كثيرة، وأنه قد فعل أفعالاً كثيرة محكمة. وما [يفسد] كونه علماً بمعلوم واحد ومعلومات محصورة أنه لا يخلو<sup>72</sup> إما أن يصح أن يعلم ما زاد عليها أو لا يصح، فإن [لم يصح أن يعلم] لم يصح أن نعلمه [ل 110] نحن لأن ما لا يصح أن يعلمه بعض العالمين لا يصح أن يعلمه<sup>73</sup> الباقيون لأن العالمين يصح أن يمتزكوا في العلوم الواحد، ولو لم يصح أن يعلمه العالمون<sup>75</sup> لم يكن ذاتاً لأن الذات هي ما يصح العلم به، وما علمناه من أن القادر يصح أن يفعل الفعل ما دام موجوداً يدل على أن الذوات لا نهاية لها. وإن صح أن يعلمها لم يخل من أن يصح أن يعلمها لذاته أو لعلوم محدثة أو قديمة، فلو علمها لذاته لعلم جميع المعلومات لذاته لأنه لا اختصاص لذاته ببعضها دون بعض. وإن علمها يعلم فقدم دخل ذلك في القسم الآخر، وهو أن يعلم ما لا نهاية له يعلم، وهذا

- 70 والمحل: العلم، ل.  
71 جارياً: جاراً، م.  
72 يخلو: يخلو، م.  
73 يعلمه: يعلمها، ل.  
74 يعلمه: يعلم، ل.  
75 العالمون: العلم، ل.

لحاجة له إذ لا مقتضي للحصر ولا يلزم عليه علم الجملة لأن للحصر<sup>98</sup> فيه مقتضى، وهو أنه إنما يتعلق بالصفة فقط، فذلك كالمعلوم الواحد. وأيضاً، فلو تعلق في الشاهد علم بمعلومات على طريق التفصيل<sup>99</sup> لا تنفي من وجه دون وجه.

إن قيل: العلم بالضافين واحد وهما معلومات مفضلان، قيل: العلم، إن<sup>100</sup> كان واحداً، فالمعلوم [الـ 58] واحد ليس باتنين<sup>102</sup> لأن العلم بريد أنه أبو عمرو هو<sup>103</sup> علم بأنه خلق من ماله أو ولد. على فراضه، وهذا هو معنى كون عمرو<sup>105</sup> ابناً لزيد، وكذلك القول في البين والسمال. فثبت أن ما يتعلق من علومنا بمعلومات فيها علمان، ويجب أن يكونا مختلفين لأن أحدهما لا يسد مسد الآخر ولا ينوب منابه، [الـ 133] فلو كان علم الله سبحانه<sup>106</sup> متعلقاً بكلاً<sup>107</sup> المعلومات على التفصيل لكان في ذاته على صفتين مختلفتين<sup>108</sup>، ولجاز أن يكون علمه قدرة.

سأل أصحابنا أنفسهم فقالوا: أليس القدرة تتعلق بمقدورين ولم يلزم من ذلك كونها مختلفة لنفسها وأن يجوز كونها علماً قدرة<sup>109</sup>؟ وأجابوا: بأنها لم تلزم في العلم ما ألزمت لأجل أن له حكمتين مختلفتين وهما التعلق بمعلومات. وكيف تلزم<sup>110</sup> ذلك وعدنا أنه يجوز أن تثبت للصفة الواحدة وللذات الواحدة أحكام [الـ 58] كثيرة؟ ألا ترى أن كون الحي حياً يصحح كونه علماً ونصح كونه قادراً ويصحح كونه مدرراً، وهذه الأحكام كثيرة، وذات الجائر عز وجل لها صفات كثيرة؟ وإنما ألزمت ذلك من حيث ثبت للعلم الواحد حكم يختلف به علمان، وهو التعلق بشيئين على ما يتبين من أن ذلك طريق اختلاف العلمين، فنظر ما ذكرناه في العلم<sup>111</sup> أن تثبت قدرتان متعلقتان بمقدورين وثبتت اختلافهما لأحد هذين التعلقين، ثم تثبت قدرة أخرى متعلقة هما قيارنا أن تكون هذه القدرة على مثل صفتيهما<sup>112</sup>، فتكون مختلفة لنفسها وأن يصح كونها علماً قدرة<sup>113</sup>.

إن قيل: ما تريدون بقولكم: إنه يلزم أن يكون العلم مختلفاً لنفسه؟ قيل: [الـ 133] نريد بذلك أنه يكون في ذاته على مثل صفتي العلمين، ولا تكون إحداها موحية عن الأخرى، وليس يجوز [الـ 59] أن تكون الذات على صفتين، وإنما لزم ذلك لما يتبين من أن تعلق العلم بالمعلوم الواحد على

- 98 للحصر: الماحض، ل.  
99 لا تنفي: لا يبعد، ل.  
100 قيل: كقول، ل.  
101 إيد: وإد، ل. م.  
102 باتنين: شيئين، ل.  
103 عمرو هو: عمر ووه، ل.  
104 أو ولد: وولد، م.  
105 عمرو: عمر، م. عمر، ل.  
106 سبحانه: عز وجل، م.  
107 بكلاً: بـ، ل.  
108 مختلفين: شيئين مختلفتين، ل.  
109 قدرة: وقدر، م.  
110 يلزم: يلزم، ل.  
111 العلم: العلم، ل.  
112 صفتيهما: صفتيهما، ل.  
113 قدرة: وقدر، ل.

والبغداديون يخالفون في صحة الاضطراب إلى ما علم بالاستدلال. على أن قد يتبين أن<sup>86</sup> [الـ 56] العلم الواقع بالخبر المتواتر واقع دستدلال، ذكرنا ذلك في أصول الفقه، فهذا هو القول في هذه المقدمة.

وأما الدلالة على أنه لا يجوز أن يعلم ما لا نهاية له<sup>87</sup> بعلم [الـ 132] واحد ولا<sup>88</sup> بعلوم محصورة فهي أن العلم الواحد لا يجوز أن يتعلق بمعلومات على طريق التفصيل لأنه لو تعلق بها لكان مختلفاً لنفسه، ويجاز أن يكون العلم علماً قدرة لأن مختلفية العلم بالشيء الواحد<sup>89</sup> للعلم بغيره ليس بأكثر من مختلفية العلم للقدرة. وإنما لزم ما ذكرناه لأن كل معلومات إما ضرورية أو مكتسبة أو بعضها ضرورية التفصيل في الشاهد، وإنما يتعلق بها علمان لأن المعلومات إما ضرورية أو مكتسبة أو بعضها ضرورية وبعضها مكتسب، فالضرورية منها ما يقع على طريق هو الإدراك، ومنها ما يقع لا عن طريق كأوائل القول، فالواقعة منها بالإدراك [الـ 57] يصح حصول العلم عما يتناوله الإدراك منها دون ما لم يتناوله الإدراك. وأما<sup>91</sup> التي لا يتناولها الإدراك فهي علوم على الجملة وليست مفصلة نحو العلم بقبح الظلم ووجوب شكر النعم، وقد يحظر ببال الماقل أحدهما فعلمه ولا يحظر بباله الآخر فلا يعلمه، فلو كان العلم أحدهما هو العلم بالآخر لا محالة لكان إذا علم أحدهما وجب أن يعلم الآخر.

فإن قيل: أليس قد قال بعض شيوخكم: إن الإنسان قد يعلم باضطراب قبح كذب معين إذا علم باضطراب وجوده وأن فاعله قد فصل الإخبار عن خلاف ما يعلمه من المشاهدة، والعلم يقبح هذا الخبر إذا حصل، وحصل [الـ 132] معه علم بشيء آخر، لم يمنع أن يكونا واحداً ويتعلقا بالمعلومات؟ قيل: ليس يجب إذا حصل هذا العلم أن يعلم العالم به معلوماً آخر فيقال ما قاله [الـ 57] السابق، بل قد يجوز أن يسمح ذلك الخبر ولا يسمح بخبر آخر ولا يحظر بباله معلوم آخر، فيتحدد علمه به عند مجرد علمه بقبح هذا الخبر. وأما<sup>93</sup> المعلومات المكتسبة فإنما يحصل<sup>94</sup> العلم منها بما استدلل عليه دون ما لم يستدل عليه. وأما المعلومات الضرورية والمكتسبة<sup>95</sup> فإن العلم بالضرورية منها أسبق من العلم بالمكتسبة. وأيضاً، لو تعلق علم بشيئين على طريق التفصيل لتعدى إلى ما لا

- 85 دليكم عليه: الدليل على ذلك، م.  
86 أن: أله، ل.  
87 له: ل.  
88 ولا: أن، ل.  
89 الواحد: ل.  
90 هو: أن، ل.  
91 وأما: أنما، ل.  
92 ل: ل.  
93 وأما: فاما، م.  
94 يحصل: تحصل، ل.  
95 والكسبة: المكمته، ل.  
96 بالضرورية: بالضرورة، ل.  
97 علم: علمان، ل. م.

صفة الفعل المحكم. فإذا صدر هذان الحكمان عن الله سبحانه وجب أن يدل 129 على اختصاصه بصفتين لأن مدلول الدلالة لا يختلف 130 في شاهد ولا 131 غائب، وليس كذلك 132 كوننا عالين بالشيء وبغيره لأننا لا نجد من أنفسنا اختلافهما وتغايرهما، [ال 60 ب] وإنما نعلم 133 تغايرهما بأن نعلم 134 صفة علمه بأحدهما دون الآخر، وليس ذلك بممات في الله سبحانه 135، فلم يجب اختلاف صفته، وكان الأمر [م 134 ب] موقوفاً على الدلالة، فما دلت عليه قضى به.

ولما قلنا أن يقول: أما صفتنا بكوننا عالين وقادرين الراجعة إلى الجملة فلا نجد من أنفسنا، وإنما الذي نجد من أنفسنا تعلّق 136 بيننا وبين العلوم في ناحية الصلوة، فما أن نجد أمراً واحداً يرجع إلى الجملة فنذلك لا نعلم 137. وكذلك نعلم تألّي الفعل منا ونجد ذلك، وإن لم نعلم صفة ترجع إلى الجملة، فهما شيان. ولو سلم ما ذكرتموه 138 لم يصح الجواب أيضاً لأن ظهور الفعل من زيد إنما يدل على كونه قادراً، وظهور فعل آخر منه يدل على أنه عالم، وليس يدل ذلك على أن إحدى الصفتين غير الأخرى، ولا يدل على ذلك أيضاً قولهم: إن كوننا معتقلين نعلمه 139 [ال 61 ب] باضطراب وكوننا قادرين لا نعلمه باضطراب، ولا يجوز أن يكون ما علمناه باضطراب هو الذي لم نعلمه 140 باضطراب لأن من يتنازع في هذا الدليل أن يقول: أنا أعلم صفة القادر فيما يتنا اضطراب 141 لأنها عندي صفة المعقد. فإذا علمت صفة المعقد باضطراب فقد علمت صفة القادر باضطراب 142 وأعلمها باستدلال، وإنما أعلم باستدلال أن صفة الفعل من أحكامها، وليس يمتنع أن أعلم الصفة باضطراب وأعلم أنها تقتضي بعض الأحكام باستدلال. فإن قيل: حكم كون القادر قادراً تخالف لحكم كونه معتقداً، فيجب تغاير الصفتين [م 135 ب] لتغاير الحكمين واختلافهما، قيل: وحكم كوننا عالين بهذا العلوم تخالف لحكم كوننا عالين بمعلوم آخر، فيجب اختلاف الصفتين واختلاف 146 الحكمين. ألا ترى أن صفة إنقاع هذا الفعل محكّاف لمصلحة إنقاع فعل آخر

- 129 يدل: تدلّ، ل.  
130 يخلف: كتحلّل، ل.  
131 ولا: في، ل.  
132 كذلك: دق، ل.  
133 نعلم: «لعل»، ل.  
134 نعلم: «لعل»، ل.  
135 سبحانه: عز وجل، م.  
136 تغلّق: تدلّل، ل.  
137 نعلم: نعلم، ل.  
138 ذكرتموه: ذكرتم، ل.  
139 نعلمه: «لعل»، ل.  
140 نعلمه: «لعل»، ل.  
141 باضطراب: ضرورة، م.  
142 فقد علمت صفة القادر باضطراب: إضافة في الهامش، ل.  
143 لحكم: بحكم، ل.  
144 معتقداً: معتقداً، ل.  
145 لحكم: بحكم، ل.  
146 الصفتين: لاختلاف: م، ل.

أخصّ ما يمكن يبيّن عن كون العلم على صفة مخصوصة لأجلها وجب هذا التغلّق، وتغلّق العلم بالمعلوم الآخر يبيّن عن صفة أخرى ذاتية، فلو تغلّق علم واحد بكلاً 114 المولمين على حد تغلّقهما لكنت ذاته على كلاً 115 الصفتين.

وقد التزم بعض المخالفين أن كون الذات الواحدة علماً قدرة إرادة حياة 117 غير مستحيل في العقل. قال: إلا أنه 118 ليس إذا لم يستحل 119 اجتماع هذه الصفات للذات الواحدة يجب أن نسلّم 120 في ذلك لأنه لا يمتنع أن تدل دلالة على أنها غير مجتمعة للذات الواحدة. قال: وليس في الناس 121 من يقول: إن الله سبحانه 122 عالم لعني وإن ذلك المعنى قدرة حياة، ولا في الأمة من يسلّم في ذلك. قال 123: ولو تركنا مع العقل لجوزنا ذلك [ال 59 ب] وشككنا فيه. فيقال له: إن من لم يثبت الله سبحانه علماً لا يمكنه أن يعلمه علماً بكل شيء، وإذا لم يعلم ذلك لم يمتنع أن يكون 124 الأمة تجتمع على خطأ وتذهب عن الصواب، ولكنه لم يعلم ذلك من حالها، بل ظلّ أنها لا تجتمع على خطأ وبوهم ذلك، فأخبر على حسب ما اعتقده، أو علم أنها تجتمع على خطأ ولم يعلم قبح الإخبار بأنها لا تجتمع على خطأ.

وسأل أصحابنا أنفسهم فقالوا: ليس صفة [م 134 ب] الواحد منا بكونه علماً بالشيء على التفصيل ليست هي صفته بكونه علماً بغيره على التفصيل، بل مخالفة لها، كما أن صفته بكونه علماً ليست هي صفته بكونه قادراً، بل مخالفة لها 125 ثم لم يلزمكم على قولكم: إن صفة الله سبحانه بكونه علماً بالمعلومات كلها صفة واحدة، أن تجوزوا أن تكون صفته بكونه قادراً [ال 60 ب] علماً صفة واحدة. فما أنكرتم أن لا يلزمنا أن يكون ما به قدر 126 علم، وإن قلنا: إن ما به علم أحد المولمين به علم الآخر، وإن كان العلمان هما في الشاهد متغايرين ومختلفين؟ أجاب أصحابنا عن ذلك بأن الواحد منا يعلم كونه معتقداً باضطراب، ولا يعلم كونه قادراً إلا باستدلال. فما علمناه باضطراب من أنفسنا ومن غيرنا 127 ليس هو ما لم نعلمه باضطراب. قالوا: ولكنا 128 الصفتين حكم يظهر به في الغير، فكون غيرنا قادراً يظهر وتدل عليه صفة الفعل، وكونه علماً يظهر وتدل عليه

- 114 بكلاً: بكلي، ل م.  
115 كلاً: كلي، ل م.  
116 الغلظ: لظ، ل.  
117 قدرة إرادة حياة: وقدره وإرادته، م.  
118 إلا أنه: لا لأنا، ل.  
119 يستحل: يستحل، ل م.  
120 قال: قالوا، ل م.  
121 الناس: «لأنا»، ل.  
122 سبحانه: عز وجل، م.  
123 قال: م، ل.  
124 تكون: يكون، ل.  
125 قدره: قدرته، ل.  
126 به: م، ل.  
127 ومن غيرنا: «وغيرنا»، ل.  
128 ولكنا: ولكني، ل م.

وقد تقدم القول في أن البارئ عز وجل يخالف الأشياء بكونه قديماً على مذهب أبي علي عند الكلام في المالية، وينبغي أن تكلم الآن في أن ما به يخالف<sup>160</sup> الشيء ما يخالف به يوافق ما يوافق، وأن المشتركين فيما به يقع الموافقة مثلاً [لـ 163] [مشتري كان] في جميع الأحكام الذاتية. والقول في أن ما به يخالف الشيء ما يخالف به يوافق ما يوافق ينبغي أن يتقدمه سؤال، ثم تجعل الدلالة عليه في ضمن الجواب عن السؤال، وهو أن يقول قائل: إن أردتم بقولكم ما يخالف به الشيء ما يخالف به يوافق ما يوافق، أنه يوافقه من جميع الجهات حتى يكون مثله من كل جهة، فهذا إنما تتكلمون<sup>161</sup> فيه في الفصل الذي يلي هذا الفصل، وهو قولكم: إن المشتركين فيما به يقع الخلاف يجب<sup>162</sup> كونهما مثليين، وشيوخكم قد ميزوا بين هذين الفصلين. وإن أردتم أنه يوافق به ما يوافق من تلك الجهة فهذا تكرار ولنعم لأنه يكون محمول الكلام أن المشتركين في القدم يجب اتفاقهما في القدم. وإن أردتم أن ما به يخالف الشيء ما يخالف لا بد من اعتباره في التسائل حتى لا يقع التسائل من دونه، وإن وقع [لـ 163] الاشتراك في أمور [أخرى] نحو أن يشترك الشيئان في كونهما عالمين ولا يشتركان في كونهما قديمين، فإنهما لا يكونان مثليين لأنهما لو كانا مثليين مع تباينهما في القدم انتقض<sup>163</sup> القول بأن القدم يخالف به الشيء ما يخالف، قيل لكم: هذا التفسير، وإن لم يفهم كلامكم [لا على ضرب من التصسف، فإنه لا حاجة بكم إليه في هذه الدلالة لأنه إذا ثبت لكم أن الذات تخالف ما تخالف<sup>164</sup> بكونها قديمة، ثم بان بما تذكرونه<sup>165</sup> أن المشتركين فيما به يخالف الشيء غيره يجب أن يكونا مثليين ومتفقين في جميع أحكام الذات ثم لكم غرضكم، وإن شككتكم في هل يجب أن يكون ما به وقع الخلاف به وقع الوفاق.

الجواب:

إننا نريد بذلك أن اشتراك الشيئين فيما به يخالف الشيء غيره ليس يجري مجرى الاشتراك في صفات المعاني وصفات العال<sup>166</sup> ...

\*\*\*

- 160 يخالف: كماله، ل.  
161 تتكلمون: يتكلمون، ل.  
162 يجب: توجب، ل.  
163 انتقض: إضافة في الماضي، ل.  
164 تخالف: كماله، ل.  
165 تذكرونه: تذكرونه، ل.  
166 هنا ينقطع المتن في نسخة ل وهو مستمر في نسخة م.

محكما؟ [لـ 161] وأما قولكم: لو تعلق علم واحد بمعلومين مفصلين لكان في ذاته على صفتين مختلفتين للذات، فإنه يلزمكم عليه أن تكون صفة البارئ عز وجل<sup>147</sup> بكونه عالماً بالشيئين المفصلين في معنى صفتين، وذلك لكم لأن كون الواحد منا متعلقاً بالشيء تعلق العالمين إنما يجب عن صفة مخالفة للصفة الموجبة لتعلقه بمعلوم آخر. فلو اجتمع التعلقان بشيئين لعالم واحد، وكانت<sup>148</sup> الصفة واحدة، وجب أن تكون<sup>149</sup> مع أهما واحدة صفتين.

وأصحابنا على أن يقولوا: إذا استحال تعلق علمين في الشاهد بمعلومين مفصلين وربما اقتصر<sup>150</sup> أصحابنا على أن يقولوا: إذا استحال تعلق علمين في كمال علمين، ولا يلزم عليه فلا علة لاستحالة ذلك إلا كونه متعلقاً بتعلق<sup>151</sup> الاعتمادات، وهذا قائم في كل علمين، ولا يلزم عليه تعلق العالمين لأن العالم الواحد يتعلق بالمعلومين المفصلين. واقتال أن يقول: إن جاز لكم مثل هذا التعليل فلم لا يجوز [لـ 162] لعيركم أن يعطل استحالة تعلق صفة العالم الواحد بمعلومين مفصلين بأنها صفة العالم؟

[م 135] دليل آخر: عالماً بمعنى قدم لوجب كونه مثلاً له. وهذه الدلالة تختص بحسب اختلاف لو كان عز وجل<sup>153</sup> عالماً بمعنى قدم لوجب كونه مثلاً له. وهذه الدلالة تختص بحسب اختلاف الشيئين أبي علي وأبي هاشم في كون القدم قديماً، هل هو صفة ذاتية وهما يخالف ما يخالف، أو هو موجب عن صفة ذاتية، وبذلك الصفة يخالف ما يخالف، فالأول مذهب أبي علي، والثاني مذهب أبي هاشم. وترتيب الدلالة على مذهب أبي علي يكون من وجهين، أحدهما هكذا: كون القدم قديماً صفة ذاتية، والمشتري كان في صفة ذاتية يجب كونهما مثليين. فلو كان البارئ سبحانه<sup>154</sup> عالماً بمعنى قدم لكان قد اشتركا في صفة ذاتية ولكانا مثليين. والدليل<sup>155</sup> على أن كونه قديماً صفة ذاتية أنه لا مانع يمنع من تعليل ذلك [بذاته]، وقد [لـ 162] فسد تعليل ذلك<sup>157</sup> بعله وبغافل وبصفة ذاتية لأنه لا طريق إلى إثبات هذه الصفة لأنه يمكن تعليل كونه قديماً بذاته، وفي ذلك كونه قديماً لذاته. والوجه الآخر في ترتيب الدلالة هو أن البارئ عز وجل<sup>158</sup> يخالف ما يخالف بكونه قديماً، وما به يخالف الشيء ما يخالف به يوافق ما يوافق، وما هذه سبيله فهو صفة ذات، والمشتري كان في صفة من صفات الذات مثلاً. وفي ذلك كون البارئ عز وجل عالماً<sup>159</sup> وكون علمه [م 136] مما يصحح أن يعلم وكون قدرته علماً وكون علمه قدرة، وفي ذلك الاستغناء ببعضها عن بعض.

- 147 عز وجل: سبحانه، م.  
148 وكات: كماله، ل.  
149 تكون: كماله، ل.  
150 اقتصر: اقتصر، م.  
151 تعلق: بعلقه، ل.  
152 تعلق: بعلقه، ل.  
153 عز وجل: م.  
154 سبحانه: عز وجل، م.  
155 والدليل: والذات، ل.  
156 يجب: م.  
157 وقد فسد تعليل ذلك: إضافته في الماضي، م.  
158 عز وجل: م.  
159 علماً: عالماً، م.

في كونه قديماً. فإن استدلنا على الأول فقد دللنا عليه حين دللنا على قدمه. وإن استدلنا على الثاني فقد بينا أن ذات الباري عز وجل متميزة لا بصفة وشيء انضمام إليها فننظر هل ذلك الشيء أو تلك الصفة قد انضمت إليها فيما لم يزل أم لا، بل إنما تميزت بنفسها، فإذا كانت ذاتاً ونفساً فيما لم يزل فهي إذا متميزة فيما لم يزل. وإن استدلنا على الثالث فقد دللنا في قبل على أنه يصح أن يفعل لذاته المتميزة بنفسها من سائر الذوات. وإن استدلنا على الرابع فلسنا نصحيح كونه فاعلاً فيما لم يزل حتى يكون [الفعل] قديماً، فنل عليه. فإن قال لنا: أحمي بقولي: إنه غير قادر فيما لم يزل، هذا المعنى، قيل: قد أصبت في المعنى وأخطأت في العبارة، لأن الحكي إذا كان ممن يصح منه الفعل على وجه لا يستحيل في نفسه، ولم يصح منه الفعل على الوجه الذي يستحيل في نفسه، [أن 2ب] فإنه لا يتمتع وصفه بأنه قادر عليه. ألا ترى أن الممنوع، لما كان ممن يصح منه الفعل على بعض الوجوه وإن تعذر مع المنع، لم يتمتع وصفه بأنه قادر؟

وإن استدلنا على الوجه الخامس فقال: لم قلتم: إنه يصح منه الفعل ما لم يدخل في كونه قديماً، وإن ذلك لا يقف على حد؟ دللناه على ذلك بأن مقتضى لصحة الفعل منه هو ذاته، وليس يعقل شرط لصحته<sup>3</sup> منه أكثر من أن يكون معدوماً ليصبح فيه معنى الخلو، ولا شرط سوى ذلك من آلة وأداة لاستثناء<sup>4</sup> الله عز وجل عن كل ذلك. فإذا كل حال كان الفعل فيها معدوماً فالله عز وجل قادر عليه ويصح أن يفعله.

فأما أصحابنا فإنهم إذا استدلوا على أن الله عز وجل قادر فيما لم يزل فإثماً يستدلون على أن صفة كونه قادراً حاصلة فيما لم يزل. ودليلهم على ذلك هو أن الموجب لهذه الصفة والشرط في إيجادها حاصلان فيما لم يزل، والموجب للصفة والشرط إذا اجتماعا وجبت الصفة، وإلا انتقض كون الموجب موجباً وانتقض كون ذلك الشرط شرطاً وحده. قالوا: والموجب لهذه الصفة هي ذاته وهي حاصلة فيما لم يزل، وليس هاهنا شرط يقف عليها إيجادها إلا أن يقال: إن شرط ذلك هو أن يصح كون القادور موجوداً على بعض الوجوه بأن يكون معدوماً ولم يحضر وقت وجوده ولا تقضي، ولا حضر وقت سببه ولا تقضي، وكل ذلك حاصل فيما لم يزل. فإن قيل: الشرط في حصول هذه الصفة هو أن يصح الفعل في تلك الحال، قيل: هذا باطل، فإن المقيد يستحيل منه الفعل في حال تقيله، ولا يخرج عن صفة القادر [أن 13] التي يتميز بها من العاجز لما صح منه الفعل على بعض الوجوه.

### باب الدلالة على أن الله عز وجل عالم حي فيما لم يزل

ذهب جمهور المسلمين إلى القول بأن الله سبحانه عالم فيما لم يزل، وحكي عن شيخنا أبي القاسم البلخي أن جهماً كان يحيل العلم بالمعدوم، فقال لذلك: إن الله عز وجل لا يعلم الشيء إلا في حال

- 3 لصحته: لصحة الفعل، حاضر، د.
- 4 لاستثناء: لاستغني، د.
- 5 شرط: شرطاً، د.

## VII

### الجزء الثالث من كتاب تصفح الأدلة

تصنيف الشيخ أبي الحسين محمد بن علي البصري رحمه الله

[1ب] بسم الله الرحمن الرحيم

### باب في حكاية مذهب شيخنا أبي الهذيل في العلم<sup>1</sup>

حكى عنه أنه كان يقول: إن علم الله عز وجل هو الله، وكان لا يقول: إن الله عز وجل هو علمه. والزم بعض أصحابنا ذلك، وقال أبو هاشم: إنه يخالف في عبارة وعنى بذلك كونه عالماً، وسمي كونه عالماً علماً بالرجوع إلى السمع. واحتج أبو الهذيل لإثبات العلم بقول الله سبحانه ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾<sup>2</sup>، والصحيح أنه يخالف في عبارة لأنه لو أثبت ذاتاً هي علم وقال: إنه الله سبحانه، وقال: إن الله ليس هو علمه، لكان قد قال: إن الله عز وجل ذات وإن علمه ذات وإن أحدهما هو الآخر والآخر ليس هو أحدهما، وهذا لا يذهب إليه عاقل فضلاً عن شيخ الفلكيين، فيبغي أن يكون عي بقوله علم الله كونه عالماً. وقال: هو الله، لأن كونه عالماً يدخل فيه ذاته، ولم يقل: إن الله عز وجل هو علمه، لأن لا يكون الله عز وجل مضافاً إلى الحال التي له بكونه عالماً، فعلى هذا يخرج قوله: فإن جعل ذاته علماً على معنى أنه يتعلق بتعلق العلوم لزمه أن يكون جنس علومنا وأن يكون في الوجود عالم به، وإن قال: إنه علم، على معنى أن ذاته يجب لها أن تكون عاللة اختصاصها بالصفة الذاتية، فهو مخالف في عبارة، وقوله بالكل من جهة العبارة لأن قولنا: علم، إما أن يقع على حال العالم أو على ما به يكون العالم عالماً، [أن 12] وما ذكره غير معروف عند أهل اللغة فيضعون له اسم عالم. وإذا قد بينا أن الله سبحانه حي قادر عالم لذاته فليبين أنه كذلك فيما لم يزل ولا يزال وأنه قادر على ما لا نهاية له وأنه عالم بكل معلوم.

### باب الدلالة على أن الله عز وجل لم يزل قادراً

اعلم أن الله عز وجل لم يزل قادراً، ومعنى ذلك أنه لا أول لكونه ذاتاً متميزة يصح منها الفعل ما لم يدخل الفعل في كونه قديماً. ومن استدلنا على ذلك إما أن يستدلنا على أنه ذات فيما لم يزل أو على أنه ذات متميزة فيما لم يزل أو على أنه يصح أن يفعل لهذا التميز أو عسى أنه يصح أن يفعل فيما لم يزل حتى يكون الفعل قديماً أو على أنه لذاته الموجودة فيما لم يزل يصح منه الفعل ما لم يدخل الفعل

- 1 م 100ب: 12، وانقطع المتن في هذه النسخة بعد هذه الورقة.
- 2 سورة النساء (4): 166.

حدوثه. وعن هشام بن الحكم أنه قال: لو كان عز وجل عالماً<sup>6</sup> فيما لم يزل لكان عالماً بأن الجسم يتحرك وأن السماء موجودة. وعن هشام بن عمرو أنه يستحيل أن يقال: إن الله عز وجل عالم بالأشياء، لأن ذلك يقتضي كونها أشياء وهي معدومة، والمعلوم عنده ليس بشيء، فلم يمنع من كون البارئ عز وجل عالماً فيما لم يزل، وإنما منع من أن بوصف معلومه بأنه شيء، وظاهر الحكاية عن جهم وهشام أنهما أحالا أن يعلم الله سبحانه فيما لم يزل، ويحجز أن يكون هشام لم يُحل أن يعلم الله عز وجل فيما لم يزل عدم الأشياء، وإنما أحال أن يعلم وجودها فيما لم يزل لأن العلم بوجودها عنده يقتضي كونها موجودة فيما لم يزل. وصحت من يحكي عنه أنه منع من تقدم العلم لأنه لو تقدم لم يحجز التكليف. فإن كانت الحكاية صحيحة فقد منع من العلم بأن الأشياء مستحدث.

والدليل على أن الله عز وجل عارف فيما لم يزل لا يقتضي عليه خافية هو أن المعرفة فيما لم يزل غير مستحيلة والموجب لكونه عارفاً حاصل فيما لم يزل، والحكم إذا صح وحصل موجه وجب حصوله. أما الدلالة على حصول الموجب فيما لم يزل فهي أنه قد ثبت أن الموجب لذلك ذاته [أن] وهي ذات فيما لم يزل. وأما الدلالة على صحة حصول المعرفة فيما لم يزل فهي أن المعرفة إما أن تكون معرفة بالفردات كالعرفة بحقيقة الجوهر وحقيقة الحركة والسواد وغير ذلك، وأما معرفة بإضافة حكم معقول إلى شيء معقول كالعرفة بأن الجوهر يحدث وأن السواد يبقى أو سيحدث إلى غير ذلك، والعرفة بكيفية الأفعال وترتيبها، وكل هذه المعارف لا يستحيل حصولها فيما لم يزل لأنه لو استحال ذلك فيما لم يزل لم يستحل الآن والأشياء موجودة لكان الخيل لذلك عدم الأشياء المعروفة. ولو منع عدمها من المعرفة بما لكان إما أن يمنع من ذلك بنفسه بأن يقال: إن المعلوم لا يصح المعرفة به كما لا يصح أن يحس، وإما أن يمنع من ذلك بواسطة بأن يقال: إن المعرفة لا بد فيها من حسن والمعلوم يستحيل أن يحس.

والذي يفسد القول الأول هو أن الواحد منا يعرف حقيقة الحركة قبل أن يفعلها، وأن القيامة ستقوم، وأما غوت، وأن الشمس ستغيب اليوم وستطلع غداً، والبارئ عز وجل يعلم كيفية أفعاله قبل أن يفعلها، ولذلك صح أن يفعلها محكماً، ويعلم أن اعتقادنا أننا نموت علم لأنه عالم بالأمور الحاضرة، وعلمنا هو من الأمور الحاضرة، وعلمه بأن ذلك علم يتضمن العلم بأن معلوم علمنا على ما تناوله علمنا. وفي ذلك كونه عز وجل عالماً بأننا نموت، فصح العلم بالمعلوم. إن قيل: لو علم المعلوم لكان شيئاً وذاتاً معلوماً في نفسه لأن العلم من المضاف إلى المعلوم وأحد المضافين إذا حصل حصل الآخر،

الجواب:

إن المعرفة بالمعلوم إما أن تكون معرفة بعدمه ونفي كونه ذاتاً، وإما أن تكون معرفة بأن الجوهر أو غيره سيحدث، وإما أن تكون معرفة بحقيقة السواد أو غيره. أما المعرفة بعدم الشيء ونفي كونه ذاتاً فذلك [أن] يمنع من ثبوته، بل يجب من أجل كون المعرفة من المضاف أن يكون معرفتها الحاصل هو نفي الذات، وهكذا<sup>9</sup> نقول لأننا نقول: إن الحاصل في الحال هو نفي كونها ذاتاً. وأما

6 علماً: عالم، د.

7 هشام بن عمرو: هشام بن عمرو، د.

8 يحجز: يحس + (حاشية) يحجز، د.

9 وهكذا: كلمة لا تقرأ لامخام الوردية، د.

المعرفة بأن الجوهر سيحدث فذلك يقتضي أن يكون معنى سيحدث حاصل في الحال، وكذلك نقول. فإن قيل: فما الذي علم أنه سيحدث؟ قيل: ما تصوره الغير وعرفه من حقيقة الجوهر وهو حاصل للعالم، وللعلم تعلق بأن ما يطابقه هذه المعرفة سيحصل. وأما المعرفة بحقيقة الجوهر أو حقيقة السواد فذلك لا يقتضي حصول السواد لعلنا أن السواد كله، لو بطل وخرجت ذواته عن كونها ذواتاً، لا بطل تصورنا لمعناه كما يبطل إدراكنا له إذا عدم السواد. وقد مضى هذا الكلام في عدة مواضع عند الكلام في المعلوم، فعلينا أن نشير معنى السواد للعالم ليس هو من المضاف إلى السواد، إذ لو كان مضافاً إلى السواد لبطل إذا بطل جميع السواد كما يبطل كون الأب أباً إذا بطل الابن.

وأما الدلالة على أن المعرفة لا تقتصر على الإحاطة إلى حسن فهي أن البارئ سبحانه قد فعل الأفعال المحككة، وفي ذلك كونه عارفاً بما وبكيفية ترتيبها وإحكامها قبل أن فعلها من غير إحساس تقدم، ولا فرق في العقل بين استغناء ذلك عن حسن وبين استغناء المعرفة بأن الشيء سيحدث عن حسن وطريق، فصح أن عدم لا يمنع من صحة المعرفة بالشيء ولا عدم الحس، إذ كان البارئ عز وجل عارفاً بالشيء قبل وجوده فلا فصل من غير حسن وإدراك. وإذا صح ذلك صح فيما لم يزل لأنه لو استحال فيما لم يزل لم يستحل إلا لأن المعلوم معلوم غير محسوس.

فإن قيل: ما يؤتمكم أن يكون البارئ [أن] ب4 عز وجل فعل الأشياء مضطربة فلما أدر كها عرف بعد إدراكها كيفية صنعها على صحة؟ قيل: من لا يعرف الصناعة لا يعرف كيفيةها بما ذكرت. ألا ترى أن من لا يعرف الصناعة منا لا يعرفها إلا بالتعلم أو بالإلهام من الله عز وجل دون ما ذكرت؟ وأيضاً، فلو كان ما ذكرت لكان لا بد من أن يعرف الذوات وأنواعها وأجاسها ومعاني الصفات، ويعرف المنافع والغايات التي إذا لم توافقها الصنعة علم أنها مضطربة. وإذا صح أن يعرف بعض الأمور لم يكن بعض الأمور بذلك أولى من بعض. وعلى أن هذا السؤال لا يلزم من قال: إن المرجع بكونه عز وجل مدركا إلى كونه عالماً.

الجواب:

إنه لا يجب إذا كان الحس طريقاً إلى معارفنا أن يكون طريقاً يقف عليه معرفة غيرنا. ألا ترى أن الاستدلال طريق<sup>11</sup> إلى المعرفة، ولا يجب أن نكون طريقاً لكل أحد، والإنسان المشاهد لنار يستغي

عن الاستدلال عليها باللحان، ولا يستغي عن ذلك من لا يشاهدها؟ .  
وقد قال بعضهم: لو جاز أن يختلف حكم البارئ عز وجل وحكماً في ذلك لجاز أن يختلفنا فنعلم الأمور على خلاف ما عرفناها، فعرف أن واحد وواحد أربعة ويعرف هو أن واحد وواحد اثنا.

10 فذلك: وذلك، د.

11 طريق: طريقاً، د.



الجواب:

يقال لهم: وبأي علة جتمع بين الأمرين؟ ثم يقال له: إن الحس طريق وقد يجوز أن يحتاج بعض العالمين إلى طريق ولا يحتاج غيره إليه، ولا يجوز أن يكون الحق هو أن واحد وواحد اثنان والحق أيضاً أهما أربعة لأن الحق لا يكون الشيء ومقابله. ألا ترى أن من شاهد النار يستغني عن الاستدلال عليها، ويحتاج من لم يشاهدها إلى الاستدلال عليها، ولا يجوز أن يكون كون النار حارة وكونها غير حارة كل واحد منهما هو الحق؟ فصح أن البارئ عز وجل عارف بالأشياء فيما لم يزل [15] وعالم بما سيحدث منها أنه يحدث، وبما لا يحدث أنه لا يحدث، وهذه الطريقة تعلم أنه لا يزال عالماً.

دليل:

وقد استدلل على المسألة قاضي القضاة فقال: لو علم بعد أن لم يعلم لكان قد علم مع جواز أن لا يعلم ولكن قد علم بعلم محدث، وذلك محال. ونقائل أن يقول: إنه وإن علم بعد أن لم يعلم فإنه علم مع وجوب أن يعلم ومن قبل كان يستحيل أن يعلم، فلا يلزم أن يكون عالماً بعلم محدث كما لا يلزم إذا أدرك بعد أن لم يدرك أن يكون مدرّكاً مع جواز أن لا يدرك ولا أن يكون مدرّكاً لمعنى لا لذاته أو لما هو عليه في ذاته، فلا يقف تصحيح الدلالة على ما<sup>12</sup> ذكرناه من كونه عالماً لذاته. ونسلك في تصحيح ذلك بأن نبطل كونه عالماً بعلم محدث ونبين صحة كونه عالماً فيما لم يزل.

دليل:

وقد استدلل على ذلك وفيل: لو علم عز وجل بعد أن لم يعلم لكان قيل أن علم موصوفاً بضد العلم كالجهل أو الشك، وكان يستحق ذلك لذاته<sup>13</sup> والحق ذلك لذاته، فكان يستحيل حروجه عنه لاستحالة خروج الموصوف عن صفته الذاتية، وفي ذلك استحالة كونه عالماً. وقد اعترض ذلك أصحابنا فقالوا: ليس يجب إذا لم يكن الحق عالماً أن يكون على صفة مضادة لكونه عالماً. ألا ترى أن الواحد منا يحيط بياله عدد أجزاء البحار ولا يكون عالماً بذلك ولا جاهلاً به، أعني معتقداً له لا على ما هو به؟ وإنما يكون شاكاً، والشك ليس بمعنى ولا صفة وإنما هو نفي الاعتقادات والظنون لما خطر بالبال، ولا يستحيل خروجه عن هذا النفي إلى صفة العالم كما لا يستحيل أن يخرج عن كونه غير فاعل إلى أن يكون فاعلاً. ولا يمتنع أيضاً أن يقول المخالف: إنه يستحيل كونه عالماً فيما لم يزل لعدم المعلومات كما يستحيل كونه مدرّكاً، فإذا وجدت المعلومات علمها.

دليل:

واستدل أبو بكر بن الإخشيد فقال: لو لم يعلم فيما لم يزل [إن 5ب] لعلم بعلم<sup>14</sup> محدث ولاستحالة أن يفعل لنفسه علماً لأن فعل العلوم متعلقة بمقتضاها ومطابقة لما على صحة أبلغ من كل فعل حكيم، فكما تستحيل الأفعال الحكيمة من دون تقدم العلم يستحيل فعل العلم أيضاً من دون تقدم العلم. ونقائل أن يقول: قولك<sup>15</sup>: أحدثها متعلقة ومطابقة، يؤهم أن تعلقها بالعلوم ومطابقتها له

12 على ما: عا + (جانبه) على، د.

13 وكان يستحق ذلك لذاته: إضافة في الخامس، د.

14 لعلم بعلم: أعني بعينه في د.

15 قولك: قولكم، د.

يجوز أن يحصل لها وهي موجودة، ويجوز أن لا يحصل لها وهي موجودة. وهذا باطل لأن تعلقها بالعلوم هو كونها علوماً وموجودة ليس بأمر زائد عليه. وعند زائد عليها. وعند زائد عليها أن تعلقها صادر عن ذاتها، فلا يصح أن توجد غير متعلقة بما تتعلق به. فإن قال المستدل: لم أعن ذلك، وإنما عني أن العلم لا يصدر ممن لا يعرف شيئاً أصلاً، كان عادلاً عن ذلك الدليل، ولا يصح الاقتصاد عليه لأن لقائل أن يقول: يجب كونه عالماً إذا وجد المعلوم من غير علم محدث لأنه عالم لذاته. فعنى صح أن يعلم الشيء علماً، وليس يصح أن يعلمه إلا في حال وجوده كما يقولونه في المذرك: إنه يدرك لكونه حياً متى صح أن يكون الشيء مدرّكاً.

دليل:

قول الله عز وجل ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالْغَهَاتِ﴾<sup>16</sup> وقوله ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>17</sup> وقوله سبحانه ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ إلى قوله ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>18</sup> فاحصر أنه يعلم من مستقبل أمر آدم وذريته ما لا يعلمونه، وقوله سبحانه ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَنُفَسِّنَ فِي الْأَرْضِ مَرْثِيًّا﴾<sup>19</sup> وقوله عز وجل ﴿أَلَمْ غَلَبْتَ الرُّومَ﴾<sup>20</sup> فحي أدب الأرض وهم من بعد عليهم سيفلون في بضع سنين<sup>21</sup> وقوله عز وجل في آي لهب ﴿يَسْأَلُنِي تَارَا ذَاتَ لَيْفٍ﴾<sup>22</sup> وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾<sup>[16]</sup> وتعلم ما في الأرحام<sup>23</sup> وقوله عز وجل ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا إِنَّمَا هُمْ ظُفُرُهَا عُنْتُهُ﴾<sup>24</sup> وقال عز وجل ﴿لَوْ نَشَاءُ لَمَمَسُوا نَارًا﴾<sup>25</sup> ما زادهم إلا اختيلاً ولا وضوءاً يخافونكم<sup>26</sup>، وكل ما في القرآن من الأخبار عن الغيوب دليل على أن الله عز وجل يعلم الشيء قبل كونه.

إن قيل: أصبح الاستدلال بالسبع في هذه المسألة؟ قيل: يصح الاستدلال على قول من يقول: إن العلم بالأمور المستقبلية يستحيل ويصح بالأمور الحاضرة، فيكون قد سلم أن الله سبحانه عالم بفتح القبيح وعالم باستغفائه عيه لأن ذلك ليس بمستقبل، وذلك يدل على أن أخباره كلها يعلمها تماماً صدق، ولا يجوز كونها كذباً.

إن قيل: إن من يقول: إنه لا يعلم الأمور المستقبلية، يجوز أن لا يعلم أنه غني فيما بعد، بل يجوز حاجته في المستقبل إلى الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به، فيخير بذلك خوفاً من أن يفوته حاجته، قيل: إنه لا يصح أن يجوز عز وجل ذلك لأنه يعلم أنه غني لذاته وأنه يستحيل أن يخرج ذاته عن

16 سورة الأنعام (6): 73.

17 سورة الأنعام (6): 59.

18 سورة البقرة (2): 30.

19 سورة الإسراء (17): 4.

20 سورة الروم (30): 4-1.

21 سورة المد (111): 3.

22 سورة لقمان (31): 34.

23 سورة الأنعام (6): 28.

24 أخرجا: لا يقرأ لقطع بعض الصفحة، د.

25 سورة التوبة (9): 47.

26 وعالم: عالم، د.

عالم أنه الان غير موجود، وإن علم أنه بعدم وجوده فذلك علم أن له حالة عدم وجوده، فإذا كانت هذه فكأنه عالم بعدم الشيء، إلا أن له حالة وجود فيما بعد وحالة عدم بعد وجوده. فإذا كانت هذه الأمور الثلاثة معلومة للعالم، وهي مرتبة بعضها على بعض، وهكذا غُلبت، لم يلزم من علمه بوجود الشيء خروجه من كونه عالماً بعلمه من قبل لأن أحد هذين العلمين لا ينقض الآخر، فلم يدفع الاعتقاد لأحدهما اعتقاد الآخر، فلا يلزم من كونه عالماً بوجوده في حال وجوده بطلان علمه بأنه سيحدث لأنه لم يعلم أنه أبداً موصوف بأنه مما سيحدث، بل عَلمه بأنه سيحدث هو علم بعدم يعقبه الوجود الذي يزول معه أنه سيحدث، فقد علم إذا من قبل أنه يخرج عن كونه مما سيحدث لأنه لو لم يخرج عن ذلك مطلق معنى سيحدث، وكذلك لا يلزم من علمه بأن الشيء قد علم بعد وجوده بطلان علمه بوجوده لأنه لم يعلم أنه أبداً يكون موجوداً حتى إذا علمه أنه قد علم حرج من علمه الأول، بل قد علمه من قبل أنه يعلم بعد الوجود. فالعلم بعدمه بعد ذلك لا ينقض العلم بالوجود المتعمد لأن أحد المعلومين لا ينقض الآخر فيتناقى الاعتقادان المتعلقان هما، فلم يخرج من كونه عالماً بأنه كانت له حالة وجود قبل العلم. فصحح أن القول بأن الله عز وجل يعلم الأُشياء بأنها ستكون لا يلزم عليه خروج البراءة سبحانه [ن 7-] من كونه عالماً بما كان عالماً به، فلم يمنع منه كونه عالماً لذاته علافاً ما يؤمنونه.<sup>34</sup>

فإن قيل: ليس إذا وجد الشيء يقال: إنه عالم بأنه كان معدوماً، ومن قبل يقال: إنه عالم بأنه معلوم؟ قيل: نعم، ولا خلاف العبارتين وجه سوى عدم العلم وهو حضور العلم ثم تفضيه. فإن قيل: أفقنوني: إن العلم بأن الشيء سيوجد هو علم بوجوده إذا وجد؟ قيل: مذهب الشيخ أبي هاشم وقاضي القضاة وغيره من أصحاب أبي هاشم أنه علم بوجوده إذا وجد، وظاهر مذهب أبي علي هاشم القاسم خلاف ذلك وإن كانا لم يصرحا في ذلك بشيء. أما الشيخ أبو علي فإن قاضي القضاة حكى في المغني في جملة شبه المخالف في هذه المسألة ما هذا لفظه: قالوا: ولو جاز أن يكون الصفة في كونه عالماً قد تغيرت وتجددت ولا يكون عالماً بعلم محدث حار منته في كونه مريداً ولأذى ذلك إلى إفساد طريقكم في إثبات الأعراض، قالوا: ولا يصح لكم دفع ما أُرْسِمَاكم، بما ذكره شيخكم أبو علي من أنه، وإن كان عالماً لنفسه، فإنه إما يوصف بأنه عالم بوجود زيد عند وجوده من حيث يتعلق علمه بوجوده كما أنه، وإن كان مدرَكاً لنفسه، فإنه إما يدرك المدرَكات عند وجودها لتعلق كونه مدرَكاً بوجودها. ثم إن قاضي القضاة لم ينكر الحكاية وإنما فصل بين كون المدرَك مدرَك في ذلك وبين كونه عالماً، وحكى عن أبي هاشم الفصل بينهما. وظاهر هذا الكلام من أبي علي يقتضي أنه جعل التعلق بوجود الشيء متعلداً عند وجوده من غير أن يكون قد تجدد ذات هو علم كما يقوله أصحاب أبي هاشم في المدرَك، والقول في ذلك مع القول في كون المدرَك مدرَكاً يضيّق على قول أبي علي ومن لا يقول بالأحوال ويقول: إن الصفات هي قول الواصف، لأنه إذا لم يكن إلا الذات فما معنى أدراك [ن 8] بعد أن لم يدرك والذات لم تتحدد ولا ذات أخرى هو الإدراك ولا صفة وحال؟ وما معنى القول بأن كونه مدرَكاً زائد على كونه عالماً وليس إلا الذات؟

33 من كونه: لا يقرأ لأعلام الصفة، د.

34 يؤمنونه: يؤمنونه، د.

كونها ذاتاً، فما دامت ذاتاً فهي غنية. فإن قيل: هذا استدلال، والبارئ عز وجل يستحيل عليه ذلك، قيل: إنما يستحيل عندنا ذلك لأنه عالم بكل شيء، فإذا قال الخصم: إنه لا يعلم الأمور المستقبلية، لزمه أن يصح منه الاستدلال، وكأنا نقول: إن لم يعلم الباري عز وجل الأمور المستقبلية من غير استدلال فإنه يصح منه الاستدلال عليها، ولو صح ذلك لعلم كونه مستغنياً في المستقبل كما يعلمه في الحال، وإذا علم ذلك لم يحرج إلا بما يعلم صدقاً، وقد أحضر بأنه يعلم الغيب والأمور المستقبلية، فإذا هو عالم بما والأولى أن يذكر هذه الآيات على طريق الإلزام لا على سبيل الاستدلال [ن 6ب] لأن<sup>27</sup> المخالف في هذه المسألة من أهل السنة يتر بصحة الكتاب، إلا الآيات التي قد علم صدقها عننا كقولهم **﴿يَعْلَمُ مَنْ يَخْتَفِي عَنْهُمْ سَتَابُهُمْ﴾**<sup>28</sup> وقوله **﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾**<sup>29</sup> وقوله تعالى **﴿سَتَجِدُهُمُ الْخَائِفِينَ﴾**<sup>30</sup> وغير ذلك، فهذه الاستدلال بما لعلمنا بصدقها وأنها على كثرتها لا تصدق إلا وقد أحضر بما من يعلم المواقب.

واحتج المخالف بأشياء، منها أنه لو علم الأمور المستقبلية لعلم أنه سيكلف قوماً فيموتون كفاراً فيخندهم النار، ولو علم ذلك لما حسن أن يكلفهم، ولو لم يحسن ذلك لما كلفهم، وقد علمنا أنه كلفهم.

الجواب:

إن تكليف من المعلوم أنه يد القيامة مستحقاً للعقاب حسن على ما سنبينه في موضعه. وأيضاً، فلو قبح تكليف من يعلم المكلف أنه يرد القيامة مستحقاً للعقاب لقيح تكليف من يحجز المكلف هذا من حاله.

ومنها قولهم: لو كان عالماً لذاته بأد الشيء سيحدث لكان عالماً لذاته أمداً أنه سيحدث وإن وجد ثم عدم بعد وجوده لأن صفة الذات لا تزول. وهذا استدلال ربما أوهم أنه استدلال على أنه ليس بعالم لذاته، ولسنا نتكلم في ذلك في هذا الموضع، وإنما نتكلم في أنه مع أنه عالم لذاته يجب أن يعلم الأمور المستقبلية، فينبغي أن نورد الشبهة هكذا: قالوا: لو كان عالماً بأن الشيء سيحدث لكان إذا حدث ذلك الشيء ثم تفضى إما أن يكون عالماً بأنه سيحدث في حال حدوثه وفي حال تفضيه أو لا يعلم أنه سيحدث في هذين الحالين. فإن علم ذلك في هذين الحالين كان العلم جهلاً، وإن لم يعلم ذلك كان قد خرج عما علمه لذاته لأنه قد ثبت أن كل ما [ن 7] يعلمه يعلمه لذاته، وكلاهما القسمين فاسدان، فما أدى إليهما فاسد.

الجواب:

إن ما<sup>32</sup> نقوله في ذلك لا يخرج به القدم عز وجل عما هو عليه لذاته، وذلك أن قولنا: إن الحي عالم بأن الشيء سيوجد، يفيد أنه عالم بأن للشيء حالة وجود فيما بعد، ويعيد بصريحه أو بفحواه أنه

27 لأن: لا يقرأ لا يقطع بعض الصفة، د.

28 سورة الروم (30): 3.

29 سورة البور (24): 55.

30 سورة القمر (54): 45.

31 وكلا: وكلي، د.

32 إن ما: أمداً، د.

فإن قيل: أفيجب إذا تجددت الأزمنة زماناً بعد زمان أن يتجدد كون العالم عالماً يتجدده شيئاً فشيئاً؟  
قيل: بلى، كما يتجدد كون المدرك مدرَكًا يجب تجدد المدرك.

فإن قيل: فيجب إذا استمر عدم الزمان أن يتجدد العلم باستمرار عدمه، قيل: إن عدم الزمان ليس هو أمراً يتحدد بحسب استمرار شيء آخر، لأنه ليس للزمان زمان فليس هناك أمر يتحدد. فأما استمرار عدم الشيء بحسب اتصال الزمان، فإن العالم لذاته يعلم بتجدد الزمان ويعلم استمرار عدم ذلك الشيء حالاً فحالاً. فإن قيل: فإذا وجد ذلك الشيء، أيتجدد كون العالم عالماً بأنه قد كان قبل وجوده معلوماً؟ قيل: لا، لأن كونه عالماً باستمرار عدم الشيء إلى أن وجد هو علم بعلمه من قبل وجوده، فلا افتقار إلى علم بذلك آخر والعلم به حاصل، ولا يخرج من كونه عالماً بما كان عالماً به من عدمه المتقدم لوجوده لأن العلم بوجوده لا ينافي ذلك، ولو تجدد علم بالعدم لكان إنما يتجدد علم بأن عدمه تقدم الوجود، وهذا العلم حاصل وإنما يختلف العبارة عنه بكان ويكون.

واستدل أصحابنا على أن العلم بأن الشيء سيوجد هو علم بوجوده إذا وجد بأشياء، منها أنه لو كان العلم بأن زيداً سيموت غداً ليس هو علماً بموته إذا مات لكان الخبر عن أنه سيموت غداً ليس هو خبراً عن موته إذا مات في غدا، ولو كان كذلك حاز الشك في موته إذا جاء الغد وأن لا يصح الاستدلال بالخبر وإن علمنا أنه خبر من لا يكذب.

الجواب:

إن هذا المستدل إما أن يلزم الشك في موت زيد إذا جاء الغد مع جهله بمجيء الغد أو مع علمه بمجيء الغد. فإن أزم مع جهله بمجيء الغد فكذلك نقول وهو الصحيح، ولا يكون الخبر عن موته [إن دلالة عليه والحال هذه. ألا ترى أنه لا يمكن أن يستدل عليه مع الجهل بمجيء الغد؟] كما أن من علم بخبر نبي أن زيداً يقدم بغداد في سقينة بعينها فإن زيداً إن وصل بغداد في تلك السقينة يعلم المصدق للخبر بمجيء السقينة، فإنه لا يعلم بالخبر وصول زيد وإن كان زيد واصل. وإن أزم أن يتشكك في موت زيد مع علمه بمجيء الغد لم يلزم ذلك لأن العلم باقتراح موت زيد بمجيء الغد والعلم بمحضور الغد يقتضيان العلم بمحضور الموت، والخبر يكون دلالة على موته بشرط أن يعلم المخبر بوجود الغد، وليس كل ما يعلم عند علمين فقد علم بأحد العلمين. ألا ترى أن من علم أن كل ظلم قبيح وعلم أن هذا الظلم فواحش أن يعلم أنه قبيح؟ وليس العلم بأن كل ظلم قبيح هو العلم بأن هذا الظلم قبيح ولا العلم بأن هذا الظلم هو علم بأنه قبيح، فكذلك إذا علم الإنسان بخبر النبي أنه إذا جاء غداً مات زيد وعلم وجود غداً فإنه يعلم أنه قد مات، وذلك استدلال موجب لحصول العلم بموته.

فإن قيل: ولم يجب أن يتحدد علم بموته؟ وهلا كفى العلم بأنه إذا جاء الغد حدث الموت؟  
قيل: لأن العلم بأنه إذا جاء غداً حدث الموت هو علم بتعلق الموت بالغدا، فهو جار مجرى تعلق القبح بكون الظلم ظلاماً. فاما الله سبحانه فإنه يعلم بمجيء الغد وموت زيد لذاته لا على طريق الاستدلال

37 كل ما: كلاً، ن.

38 كفى: كلاً، ن.

وأما الشيخ أبو القاسم فقال في هذه المسألة من عبود المسائل والجوابات: فإن قالوا: هذا كقولكم: إنه قيل أن يوجد لم يكن عالماً بأنه قد وجد، فلما وجد علم أنه قد وجد، قلنا: ذلك لأنه قيل أن يوجد لم يكن موجوداً فكان مستحيلاً أن يعلم أنه موجود، ولكنه قد علم أنه غير موجود، وعلم أنه موجود إذا وجد. وأنت تزعمون أنه إذا كان غير موجود لم يعلم أنه غير موجود ولا أنه سيوجد حتى إذا وجد علم أنه موجود. فإن قالوا: فإننا نزع أنه قيل أن يوجد الشيء قد كان عالماً بأنه غير موجود، وإنما تنكر أن يكون عالماً بأنه موجود، قلنا: هذا إقرار منكم بأنه يعلم الشيء قبل وجوده، ونحن لم نستكم قط أن يعلم الشيء موجوداً وليس بموجود، وليس يسوم خصصه هذا إلا جاهل. وتأول أبو القاسم قول الله عز وجل ﴿لَعَلَّ الْمُحَاجِلِينَ يَتُكَلَّمُونَ﴾ فقال: حتى نعلم الجهاد منكم موجوداً، وظاهر هذا الكلام بوجه ما ذكرناه من أنه إنما يعلم الشيء موجوداً إذا وجد وإن لم يفصح بذلك، بل قد قال من قبل: إن العبارات تتغير دون العلم.

والذي صرح بالكلام في هذا المعنى شيوعنا، فإنهم قالوا: إن العلم بأن الشيء سيوجد هو علم بوجوده إذا وجد. فإذا قيل: ما قولكم أنتم في ذلك؟ قيل: إن أراد الخصم أن العلم بأن الشيء سيوجد هو علم بأن له حالة وجود في الجملة فيما بعد فذلك صحيح، وإن أراد أنه إذا وجد الشيء كان كون العالم عالماً بأن الشيء سيوجد هو كونه عالماً بأنه موجود إذا وجد حتى يكفي بذلك العلم في هذا العلوم [ن 8] بطل لأنه لو كان عالماً به إذا وجد لوجب إذا علمنا في وقتنا هذا أن زماناً من الأزمنة سيوجد، نحو أن نعلم أن الليل سيوجد ثم وجد الليل ونحن في مكان لا نغير فيه بين الليل والنهار، أن نكون عالين بوجود الليل إذ فيما علم بذلك، وكذلك لو علمنا في وقتنا هذا أن الشمس ستكون لما طلوع بعد وقتنا هذا ثم طلعت، أن نكون عالين بطلوعها وإن لم نشاهده ولا أخبرنا به ولا عرفنا ضياعها إذ فيما علم بذلك، ولوجب إذا علمنا في وقتنا هذا أن زيداً سيدخل الدار عند أول ما تطلع الشمس فطلعت الشمس ودخل زيد أن نعلم كلا الأمرين وإن لم نشاهد طلوع الشمس ولا أخبرنا بذلك ولا بدخول زيد لأن الذي فيما هو علم بذلك، وليس يجوز أن يختلف في ذلك العالم لذاته والعالم يعلم محذات لأن الحقيقة إذا كانت في نفسها واحدة لم يختلف المشاهد فيها والغائب. ألا ترى أن العلم بالحدوث لما كان هو العلم بالوجود بعد العلم لم يختلف في ذلك العالم لذاته والعالم يعلم محذات؟ وليس لأحد أن يقول: إن علمكم بأن زيداً سيدخل الدار ينتفي إذا دخلها زيد ولو بقي لكان عالماً به، لأنه إذا كان لو بقي لكان عالماً به فما الموجب لانتفائه إن كان مما يجوز عليه البقاء؟ وإن كان مما لا يجوز عليه البقاء فلم لا جاز أن يوجد قبله فنكون عالين بما كنا عالين به من أن لدخول زيد الدار حالة وجود عند طلوع الشمس، ونكون مع ذلك عالين بأنه قد دخل الدار إذا كان قد دخلها؟ يبين ذلك أن من علم ذلك ثم طلعت الشمس ودخل زيد الدار وهو لا يشعر بطلوعها أو كان يشعر بذلك فإنه لا يخرج من كونه عالماً بأن لطلوع الشمس ولدخول زيد الدار حالة وجود بعد الوقت الذي علم ذلك فيه. فصح أنه لا يخرج من كونه عالماً بما كان عالماً به، [ن 63] فلو كان هذا العلم هو العلم بوجود الدخول لكان العالم قد علم الدخول وإن لم يشاهده.

35 سورة محمد (47): 31.

36 بطل: كلمة لا تقرأ لأغلام الصفحة، ن.

زائد، سيما ونحن قد يتنا أن هذا الخبر يدل على أن النبي عليه السلام قد بعث مع علمنا بحصول الصلوات فيه.

واضح قاضي القضاة فقال: العلم بأن الشيء سيوجد في غد هو علم بوجوده لا غير، لأنه لو كان علماً بصفة غير وجوده لصح أن يجهل وجوده مع هذا العلم ولما صح أن يجهل مع هذا العلم بعض صفاته. فلما صح أن يجهل جميع صفاته إلا وجوده علماً أنه علم بوجوده، وإذا وجد فالعلم بأنه موجود هو علم بوجوده أيضاً. فإذا كان معلوم العلمين هو وجود ذلك الشيء في غد وقد تناول العلم من قبل ثبت أن العلم بأن الشيء [سيوجد هو علم] بوجوده إذا وجد وأنه لا افتقار بالعلم إلى علم آخر.

الجواب:

إن العلم [بأن] الشيء [سيوجد] [إن 37] هو علم بأن وجوده غير حاصل وأن له حصولاً<sup>42</sup> فيما بعد هذا العلم. والعلـم بأنه موجود هو علم بأن الوجود حاصل، وقرئ بين كون الشيء حاصلًا وبين كونه مما يحصل بعد كونه معدومًا، والمقول من أحدهما غير المقول من الآخر. ولهذا لم يقيم العلم بأحدهما مقام العلم بالآخر على ما بيناه. ثم يقال أيضاً: إنه ليس يكفي في عمائل العلمين أن يتعلقا بالوجود إلا بعد أن تبين أن الجهة التي تتعلق بها العلمان واحدة. ألا ترى أن العلم بأن زيد سيصير إلى هذا المكان ليس هو العلم بأنه فيه لأن كونه فيه مفارق لكونه سيحصل فيه؟ فالزعمان في ذلك كالمكان، وقد يتنا ذلك فيما سلف. فلم زعم أن العلم بأن الشيء سيوجد إذا كان علماً بالوجود لا بصفة أخرى أغنى ذلك عن العلم بأنه موجود إذا وجد؟

ومنها قولهم: لو كان العلم بأن الشيء سيوجد ليس هو علماً بوجوده إذا وجد لصح مع بقاء العلم إلى وجوده أن يجهل وجوده، إذ وجوده إذا وجد ليس هو معلوم علمنا بأنه سيوجد.

الجواب:

إنه إن كنا علمنا بأن الشيء سيوجد مطلقاً من غير تخصص بوقت فإنه يصح مع بقاء العلم بأن الشيء حالة وجود فيما بعد أن لا نعلمه موجوداً إذا لم نشاهده ولم نحتر بوجوده، وهذه حجتنا عليكم. وإن علمنا أنه سيوجد في غد فإنه إذا وجد ولم نعلم وجود غد فإننا لا نعلمه موجوداً، وإن علمنا وجود غد علمناه موجوداً بعلم آخر، كما أننا إذا علمنا أن كل ظلم قبيح، ثم علمنا أن هذا الفعل ظلم، علمناه قبيحاً بعلم [آخر].

ومنها قولهم أن العلم بأن الشيء سيحدث لو لم يكن علماً بحدوثه إذا حدث [لوجب بعد أن يحدث] الشيء إما أن يكون علماً بحدوثه وإما أن يكون علماً بأنه سيحدث، فهو كان علماً بأنه سيحدث انقلب جنسه، والشيء لا ينقلب جنسه إذا بقي، فثبت أنه يكون علماً بحدوثه [إن 37] قبل أن يحدث الشيء لأن مرور الأوقات لا يغير تعلق الشيء بغيره. وسأل قاضي القضاة نفسه في المعنى عن الإرادة، فقال: أليس بقاؤها إلى حين تقضي المراد يستحيل لأنها لو بقيت انقلب جنسها؟

42 - حصولاً: حصول، ن.

بأحدهما على الآخر. وأما الواحد منا فيستدل هكذا<sup>39</sup>: موت زيد يقارن وجود الغد، والغد قد وجد، فموت زيد قد قارنه. والمستدل بهذه الدلالة التي تقدم ذكرها هو الشيخ أبو هاشم، وطرهه أن يقول في ذلك: إن العلم بأن زيداً سيـموت غداً يتعلق له تعلقاً بأنه قد مات [إن 36] إذا جاء الغد، كما يقوله في علم الجملة: إنه متعلق بالمفصل، والعلم بأن كل ظلم قبيح يتعلق عنده بقبـح ما يعلمه، وليس يقول ذلك في موت زيد لأنه أنه لم يمكنه أن يوجب سيموت في غد، لا فصل بينهما إلا في العبارة. وإذا كان المعلوم عنده واحداً على وجه واحد لم يمكنه أن يوجب تجدد تعلق فإن أوجب تجدد تعلق فلذلك التعلق هو كون العالم عالماً عنده، وليس هو أمراً زائداً على العلم على ما بيناه من قبل. وأما قول المستدل: إن الخبر عن أن زيداً سيموت غداً هو خبر عن موته، وإنما أصفه بأنه خبر عن أنه سيموت، فيقال له: ما معنى قولك: إنه خبر عن موته إذا مات؟ فإن قال: معنى ذلك أنه ينشئ السامع ويدله على موت زيد إذا مات، قيل: قد تقدم قولنا في ذلك. وإن قال: معنى ذلك أن غرض التكلم به الإخبار عن موته إذا مات، قيل: وما معنى الإخبار به؟ فإن قال: معنى ذلك أنه أراد الاستدلال به على موت زيد، قيل: إن أراد ذلك على الشرط الذي ذكرناه فهو غرض صحيح، وإلا فهو غرض فاسد.

ومنها قولهم: إن بشارة الأنبياء بالنبي صلى الله عليه وسلم دلالة على أنه سيعيـث وعلى ما يعيـث إذا بعث لأنه يصح أن يستدل بذلك على نبوته إذا بعث. ولو لم تكن دلالة على نبوته إذا بعث لم يمكن الاستدلال بذلك على [أنه سيعيـث]، وإذا كانت الدلالة على أن الشيء سيوجد هي دلالة على وجوده إذا وجد [فلا فرق بين العلم والدلالة].

والجواب:

إن هذه الدلالة هي قريبة من [التي سبقت] وما تقدم من أننا نسوي بين الدلالة والعلم. فنقول: إن بشارة الأنبياء بأنه سيعيـث من [صفته كيت وكيت] دلالة بمجرد ما على أنه سيعيـث، وليس هي بمجرد دلالة على أنه قد بعث، [إن 36] إنما نقول: إن العلم بأنه سيعيـث ليس هو العلم بأنه قد بعث. بيان ذلك أن بشارة الأنبياء بأنه سيعيـث من صفته كيت وكيت يكفي في العلم بأنه سيعيـث من هذه صفته، ولا يكفي بمجرد في العلم بأنه قد بعث حتى يعلم اختصاصه صلى الله عليه وسلم بتلك الصفات، فالخبر مع هذه الشريطة دلالة على أنه قد بعث، وهو بمجرد دلالة على أنه سيعيـث. فلم نقل: إن الخبر بأنه سيعيـث يعينه من غير شرط زائد دلالة على أنه قد بعث. فإذا لم نسو بينهما لم يترتب النسوية بين العلم بأن الشيء سيوجد والعلم بأنه قد وجد. وقولهم: لو لم تكن البشارة دلالة على نبوته إذا بعث لم يصح الاستدلال بها، إن أرادوا أنها ليست دلالة أصلاً على نبوته فلنسنا قول ذلك، وإن أرادوا أنها ليست دلالة بمجرد ما على نبوته إذا بعث فكذلك نقول. وقولهم: يجب أن لا يصح الاستدلال بها، إن أرادوا: لا يصح الاستدلال بمجرد ما، فكذلك نقول، وإن أرادوا: لا يصح الاستدلال بها مع شرط، لم يلزم ذلك لأنه ليس يلزم إذا لم يدل مجرد الشيء أن لا يدل هو مع شرط

39 - هكذا: هاكذا، ن.

40 - إذا جاء الغد: مكرر في ن.

41 - زيداً: زيد، ن.

فأما ما استدل به المخالف من جهة السمع فأشياء منها: قول الله عز وجل ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>44</sup>، قالوا: "ولعل" للترجي والترجي للشيء شاكاً فيه. [إن 38ب]

والجواب:

إن قوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾ معناه راجع إلى موسى وهارون، أي: قولاً له قول راجح أن يتذكر أو يحسن. وكذلك قول الله سبحانه ﴿هَٰذَا أَنَّهُمُ اتَّخَذُوا رَبَّهُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>45</sup> معناه اعبدوه عبادة راجح أن يقتضي، لأن الإنسان راجح بعبادته أن يقتضي ما النار غير قاطع على ذلك لتجويره أن تحيط عبادته بالمستقبل. وهذا التأويل لا يصحح في قوله عز وجل ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>46</sup> عتبتكم بعد ذلك لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وإذا أتينا موسى الكتاب والقرآن لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ<sup>47</sup> وقد تقول ذلك وما جرى مجراه بوجهين: أحدهما أن قيل: "لعل" بمعنى لكي، كأنه قال: لكي تتقون، وهو قول قطرب وأبي علي، فقال الشاعر:

وَقَدْ أَتَانَا كُفُورًا<sup>49</sup> الْحُرُوبُ لَعَلَّنَا  
نَكْفُ وَوَقَفْتُمْ لَنَا كُلُّ مَوْثِقٍ  
كَلَّمْعٍ سَرَابٍ فِي الْمَلَأِ يَتَأَلَّقُ

ولا يجوز أن يكون لعل هاملاً للترجي لأنه قال: ووقفت لينا كل موثق، ولأن الناس لا يكونون غيرهم عن حرهم فيقولون: نحن نرجو<sup>50</sup> أن نكف عن حربكم إن كففتُمْ ولنا نعيم على الكف قطعاً. ويمكن أن يستشهد على ذلك أيضاً بقول الله سبحانه ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>51</sup> لأن ذلك أمر بعبادته على الإطلاق، وعبادته على الإطلاق فيما أمر به وهي عنه يقطع معها على إلقاء النار، فلما أن المراد به: لكي تتقون، والوجه الآخر من التأويل هو أنه عز وجل لما تعبدتهم تعبد من يطعم في صلاحهم ويرجوه قال ذلك، وإن كان علماً بخلهم، تشبيهاً لهذه الحال بحالة من يرجو، وقد يقع على الشيء اسم ما يشبهه. ألا ترى إلى قوله عز وجل ﴿اتَّبِعُونِمْ كُلَّ رِبِّعٍ أَتَيْتُكُمْ وَتَتَّبِعُونِمْ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>52</sup>، أي إنكم تتبؤون بناء من يرجو الخلود حتى لو طمعوا في ذلك ما زاد على ما فعلوه وإن كانوا [إن 39] غير راجحين للخلود على الحقيقة.

ومنها قول الله سبحانه ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مِنْ يَوْمِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>53</sup>، وقوله ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْفِيلَةَ الْبَاقِيَةَ إِلَّا لِنَعْلَمَ مِنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾<sup>54</sup>، وقوله ﴿وَلِنَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِنَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾<sup>55</sup>.

44. سورة طه: (20).

45. سورة البقرة: (2).

46. سورة البقرة: (2).

47. توران: ثارل، د.

48. زلها: وأبو، د.

49. كفو: كفو، د.

50. نرجو: نرجو، د.

51. سورة البقرة: (2).

52. سورة الشعراء: (26).

53. سورة سبا: (34).

فهذا علمه مثل ذلك في العلم بأن الشيء سيحدث؟ فأجاب بأن الإرادة لو بقيت إلى تقضي المراد لانقلب جسدها، وفي هذا تحقيق السؤال وتقضي القول بأن بقاء الشيء لا يقتضي قلب جسده.

وجوابنا عن الاستدلال هو أن العلم بأن الشيء سيحدث يتضمن العلم بعلمه في الحال وأن له حالة وجود فيما بعد تلك الحال من غير تعيين، ولهذا لا يكون هذا العلم في الزمان الثاني علماً بأن الشيء سيحدث، بل يكون الإنسان العالم بذلك شاكاً في الزمان الثاني في وجود ذلك الشيء، لأنه إنما علم أن له حالة وجود فيما بعد ذلك الوقت من غير تعيين، فهو يجوز في الزمان الثاني أن يكون قد وجد الشيء. فإن علم أن له حالة وجود في وقت معين من الأوقات المستقبلية فإنه متى حوز وجود الوقت فإنه يجوز وجود الشيء، ولا يكون علماً مع هذا التحيز بأن ذلك الشيء سيحدث فيما بعد. فأما العالم لذاته فإنه يعلم استمرار عدم الشيء بحسب استمرار الزمان لأنه عز وجل لا يخفى عليه عاقبة، إلا أن العلم بأن الشيء سيحدث لو بقي إلى وقت وجود الشيء لم يخرج من كونه علماً بعلم الشيء في تلك الحال وأن له حالة وجود فيما بعد تلك الحال. ويصح وجود هذا العلم مع الشك في وجوده، كما يصح وجود العلم بأن الشيء موجود في مكان هو أمام هذا المكان مع الشك في وجوده في المكان الذي هو [أمامه والاعتقاد] بأنه غير موجود في المكان الذي هو فيه، لأن أحدهما علم جملة والآخر شك على التفصيل، [وإن طرأ على علم جملة جهل] على التفصيل فلم يناف. <sup>43</sup>

العلم على الجملة. ومنها قولهم: إن النظر في الدليل الواحد في وجه [إن 38] واحد لا يجوز أن يولد إلا علماً واحداً، ومعلوم أن النظر في قول النبي عليه السلام: إن زيدا سيموت، يمكننا أن نستدل به قبل موته على أنه سيموت ويمكننا أن نستدل به إذا مات على أنه قد مات، والنظر في ذلك واحد. فلو كان العلم بأنه سيموت والعلم بأنه قد مات مختلفين لكنا قد تولدنا عن نظر واحد في دليل واحد، وذلك فاسد.

الجواب:

إن الخير إذا كان خيراً بأن زيدا سيموت مطلقاً غير معلق بزمان فإنه لا يصح أن نستدل به على أنه قد مات، لأنه لو لم نعلم إلا ذلك الخير لم نعلم أنه قد مات لأننا لا ننتهي إلى زمان إلا ونحجز أنه يموت فيما بعده. وإن علق موته بزمان معين فإننا نستدل بمجرد الخير على أن موته يقارن ذلك الوقت، ولا يكفي الاستدلال بمجرد الخير في العلم بتوقع موته دون أن نعلم أن الوقت قد حضر، فيكون الاستدلال واقعاً بالخير مع هذا الشرط. وليس الاستدلال عندنا إلا بالنظر في ترتيب علوم إلى علم ما لم نعلمه. وقد بان أن في أحد المطلوبين محتاج إلى ما لا محتاج إليه في المطلوب الآخر، لأننا محتاج في أحدهما إلى أن نعلم حضور الوقت، ولا محتاج إلى ذلك في المطلوب الآخر. ولو جعلنا النظر معني رافداً على ترتيب العلوم لكأن قد حصل في اختر على جهتين لأنه حصل في أحد المطلوبين متعلقاً بمجرد الخير وفي المطلوب الآخر متعلق بالخير مع شرط آخر، فلم يتعلق النظر بدليل واحد على وجه واحد فيستحيل أن يولد علمين. وعلم أن أكثر هذه الاستدلالات يرجع بعضها إلى بعض فذكرناها هكذا لأن أصحابنا يذكرونها كذلك.

القادر يصح أن يؤثر في مقدوره ويستحيل أن يؤثر فيه. وليس يؤثر العالم في معلومه، فلم يستحل أن يعلم العالمان المعلوم الواحد.

وإنما قلنا: إن العالم لذاته يجب أن يعرف كل ما يصح أن يعرفه لأنه لا اختصاص لذاته ببعض دون بعض. ألا ترى أنه عرف ما يعرفه من غير تعرّف ولا تطرق لأنه عارف بما فعله وبكيفية فعله قبل أن فعله أو فعل نظيره مع غير إدراك سلف ولا طريق إلى المعرفة؟ فلم يكن بعض الأمور بأن يعرفها أولى من بعض، ولا بعض وجوه المعلومات من استقبال وتقدم وحضور أولى بأن يعرفه من بعض، والعقل قاض بذلك. ألا ترى أن قاتلاً لو قال: أنا أعلم ما في هذا البيت من عدد الدراهم من غير تعرّف، بل ذلك واجب لي، فإن كل عاقل يقول له: فينبغي أن تعرف ما فيه من عدد الدنانير؟ فإن قال: لا أعرف ذلك، كذبه العقلاء في أحد قوليّه.

فإن قيل: أليس الإنسان إذا كملت صحته واعتدلت أمرجه قلبه وتكاملت قواه فإنه يجب أن يعرف ما يعرفه العقلاء في بديهية عقولهم، ولا يجب أن يعرف غير ذلك؟ فليس يمتنع أن يعرف المعارف شيئاً ولا يعرف غيره.

الجواب:

أما أصحابنا فإلهم يقولون: لا يجب أن يعرف الإنسان البديان، وإنما عرفها بأن اختار الله عز وجل خلق المعارف فيه، وقد اختار ذلك ولم يختار خلق المعارف الأخرى فيه، فلم يقولوا: إنه قد وجب أن يعرف الواحد منا شيئاً من غير تطرق ولم يعرف شيئاً آخر. وأما نحن فإنا نقول: إنه يجب أن يعرف ما يعرفه العقلاء، لأنه يستحيل أن يكون الإنسان على كمال صحته لا آفة به وهو لا يعرف المراكات ولا يعرف [أن 41] أن الشيء لا يخلو<sup>74</sup> من الإيجاب والسلب، إلا أن الإنسان لما<sup>75</sup> وجب مع تكامله أن يعرف ذلك لما توصل إليه بنوع من أنواع التوصل اختص بتلك المعلومات دون غيرها، وذلك أن معرفتنا بصفات الأمور وأحكامها تقتصر إلى المعرفة بدواتها، ومعرفتنا بدواتها تقتصر إلى الإحساس بها، وتفتقر المعرفة بأحكام الصفات من إيجاب وسلب إلى المعرفة بماهية تلك الصفات، وكثير من هذه الأمور تحصل المعرفة بها بالاستقراء والاختيار والممارسة الحاصلة على طول الشؤء، وليس يمتنع أن تفتقر هذه المعرفة بهذه الأمور إلى ما ذكرناه فقط وما عداها من الأشياء المستدل عليها تفتقر المعرفة بها إلى أدلة، كما لا يمتنع أن تختلف الأمور المستدل عليها في أنواع الأدلة، فبعض يدل عليه دليل وبعض يدل عليه دليل آخر. فإذا حصل لنا الإحساس مع تكامل الآلات والصحة وقوة العقل أوجبت قوة العقل العلم بهذه الأمور إذا تكاملت الشرائط، ولا يجب أن نعرف غيرها لأن غيرها تحتاج إلى طرق آخر، كما لا يجب إذا عرفنا شيئاً بدليل أن نعرف غيره لأنه قد تحتاج المعرفة بغيره إلى دليل آخر. والبراء عز وجل يعرف الأمور من غير إحساس لأنه قد عرف ما خلق و كيفية خلقه له قبل أن خلقه، والإدراك يستحيل عليها قبل أن خلقها فلم يكن بأن يعرف بعضها أولى من بعض.

73 يكن: يكون، د.

74 يخلو: يخلو، د.

75 لا: إنما، د.

ومنها قول الله سبحانه ﴿فَقَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَّ بِالْقَاسِ وَأَوَّاهٌ مِّنْ عَذَابِهِ﴾<sup>70</sup>، قالوا: إن هذا يدل على [الشك].

والجواب:

إن مثل هذا الكلام يخرج على طريق الإيهام على السامع، فإن الإنسان قد [يسأله سائل] فيقول له: أدخل الدار فيقول له: عسى أدخل، إذا لم يرد أن بين له ذلك على سبيل القطع، ويكون معنى ذلك: أي جوز أيها السائل دخولي. وكذلك قول الله عز وجل ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادُ عَنِّي أَنِ أَنبِئْهُمْ بِمَا كَانُوا فَعَلُوا فَقُلْ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>71</sup>، [أن 40ب] إن ذلك على جهة الإيهام على السامع، فإنه قد يقول لك الإنسان: أريد أن قال لك هذا الكلام فتقول في الجواب: قاله لي إما زيد أو غيره، تريد أن يحصل الأمر في ذلك مبهماً عنده وإن كان شيئاً عندك. فالله عز وجل عالم ببلد من أرسل يونس إليهم، وإنما أراد أن يهيم ذلك علينا مبالغة في الكثرة لما علم في ذلك من المصلحة. وحكي [علي] بن عيسى في تفسيره عن الكافرين أن "أو" هاهنا بمعنى الواو، أي ويريدون، وأنشدوا بيت جرير:

نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا  
كَمَا أَنَّ رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

أي: وكانت له قدرًا<sup>72</sup>.

فأما الدلالة على أن الله عز وجل حيّ فيما لم يزل فهو أنه عز وجل عالم قادر فيما لم يزل، وكل عالم قادر فيما لم يزل فإنه لا يستحيل كونه كذلك لم يزل، وهذا هو معنى كونه عز وجل حيّا.

### باب القول في أن الله عز وجل عالم بكل معلوم

يدل على ذلك أنه عز وجل عارف بما يعرفه لذاته، ويصح أن يعرف الأمور كلها، ومن كان عارفاً بما يعرفه لذاته ويصح أن يعرف الأمور كلها فإنه يجب أن يعرفها كلها. أما الدلالة على أنه عارف بما يعرفه لذاته فقد تقدمت. وأما الدلالة على أنه يصح أن يعرف كل الأمور فهي أن المعرفة إما أن تكون مفردة كالمعرفة بماهية الجوهر وماهية السواد وحقيقة القلم والحديث وما أشبه ذلك، وإما أن تكون معرفة بإضافة حكم من الأحكام وصفة من الصفات إلى حقيقة من الحقائق كالعلم بأن الجوهر محدث وأنه سيوجد وأنه قد عدم وما أشبه ذلك. وقد صح كون البراء عارفاً ببعض المعلومات بدلالة أفعاله المحككة، وكل من يصح أن يعرف شيئاً من الأشياء فإنه يصح أن يعرف غيره لا فرق في العقل بين بعض الأمور وبين بعض في صحة المعرفة به في كل من يصح أن يعرف شيئاً [أن 41] من الأشياء، وإنما يتعذر علينا المعرفة ببعض الأشياء لطيفة، والعقل يقضي بأنه لا مانع من معرفتنا به إلا فقد طريقه، وأنه لو كان لنا إليه طريق لكان في صحة معرفتنا كغيره. ويغارق ذلك القصور على قول من لا يجيز مقولواً واحداً لقادرين لأنه يستحيل أن يقدر القادران على مقصور واحد إذ كان

70 سورة المائدة (5): 52.

71 سورة الصافات (37): 147.

72 قدراً: قدراً، د.

أبدنيا يقتضي أن يكون حصوله في تلك الجهة هو الأصل لمسألة أبدينا ولاعتمادها، وفي ذلك كون كل واحد من الأمرين تابعا للآخر.

وقد أحال الشيخ أبو هاشم أن يفعل الواحد منا المعنى الذي هو كون الجوهر في حال خلق الله عز وجل الجوهر فيكون الجوهر في بعض الجهات بكونه من فعل الواحد منا، وصحح ذلك قاضي القضاة ثم أحاله، ويمكن الاستدلال على إحالته بما ذكرناه. وأما الاعتماد فانقل منه<sup>77</sup> تابع للكثافة، ولهذا يتعذر وجود كَيْفٍ غير ثَبَتٍ، وهو يُقَالُ بقله ويكثر بكثرته، والاعتماد إلى فروق تابع للتخلخل، والكثافة والتخلخل من فعل الله عز وجل إما مبتدأ وإما متولداً عن البرودة والحرارة، فما يولد عن الكثافة والتخلخل هو من فعله عز وجل، وهو قادر عليه، لأن القدرة عليه هي القدرة على سببه على ما سنبينه في موضعه. فأما أصحابنا فإهم يقولون: إن الاعتماد من فعله، لأنه لا يصح خلق شيء إلا وفيه اعتماد ليصح أن يكون فيه رطوبة.

وأما التأليف فليس بمعنى، ولو كان معنى على ما يقول شيوخنا لكان إما متولداً عن الاعتماد أو عن الأكران، وهما في مقدوره، والقادر على السبب قادر على المسبب. وأما ما يلتذ الإنسان به وما يتألم به فإنه إن كان غير الافتراق كالحرارة والبرودة وأنواع الطعوم وما أشبه ذلك فإنه عز وجل هو القادر عليه. وأما الأصوات فالإنسان وإن قدر عليها فإنه سبحانه قادر على جنسها لأنه عز وجل قد أحدث كلامه وهو أصوات. وأما تفريق أجزاء الحي فهو راجع إلى الأكران، وقد بينا أنها من مقدوره عز وجل، فإن كان [44] الألم متولداً عن ذلك فإبائ عز وجل قادر عليه إذ هو قادر على التفريق الذي هو سببه.

وأما العلوم فكثير منها موجهة عن العقل، ولا يقدر على فعل العقل إلا الله عز وجل، فهو إذاً قادر على ما يجب عنه، فإذا قدر على بعض العلوم قدر على جميع أنواعها، لا فرق في العقول بين نوع ونوع من ذلك. وأصحابنا يقولون: إن العقل هو علوم مخصوصة، والله عز وجل هو الفاعل لها في الإنسان لأن الإنسان لا يتمكن من فعل العلم ابتداءً، وغيره من العباد لا يقدر على توليد العلم لها. وأما الظن فإن كان من قبيل الاعتقادات فهو كقول من أنواعها، وإن كان غيرها فهو مقابل للعلم لما يتضمنه من معنى التحيز، والقادر على الشيء قادر على ما يقابله. وأما الشك والسهو فليس معنيين، وأما النظر فهو التطرق بترتيب الاعتقادات والظنون إلى اعتقادات وظنون أخرى، والبارئ عز وجل قادر على اعتقادات وظنون، غير أنه يستحيل عليه التوصل إلى علم شيء لأنه عالم بكل شيء. وأما أصحابنا فإهم يحملون النظر معنى زائداً على ما ذكرناه. وكان الشيخ أبو هاشم يقول: إن الناظر هو من فعل النظر، فالزومه الشيخ أبو عبد الله أن يستحيل من الله عز وجل فعل النظر لاستحالة كونه ناظراً، وانصهر له قاضي القضاة فقال: إن كونه ناظراً لا تنافي فيه، لأن الناظر طالب للعلم أو الظن، والبارئ عز وجل عالم بكل شيء، وهذا يقتضي أن لا يفعل النظر لأنه لا داعي إليه، ولا يقتضي كونه غير قادر عليه، كما نقوله في الظلم. فأما أصحاب أبي هاشم فإهم يقولون: إن فاعل النظر ليس بناظر من حيث كان فاعلاً للنظر، لكن الناظر هو من [يقدر على جنس ما يوجها] النظر، ويستدلون على قدرة البارئ سبحانه عليه بأنه قادر على العلم، ومن قدر على الشيء قدر على ما يولد جنسه،

وهذا أحد ما استدلوا به على قدرته على الاعتماد، لأنه قادر على الأكران، [ن 44ب] ومن قدر على الشيء قدر على جنس ما يولد مثل ذلك الشيء.

دليل آخر:

البارئ عز وجل قادر لذاته، وكل جنس يصح أن يقدر عليه، والقادر لذاته يجب أن يقدر على كل ما يصح أن يقدر عليه. وإثما قلنا: إن كل جنس يصح أن يقدر عليه، لأن من يصح أن يقدر في الجملة فإنه لا يقف كونه قادراً على الشيء إلا على حصول الموجب لكونه قادراً عليه، لأن العقل لا يفرق بين مقدور ومقدور في صحة كونه قادراً عليه. ألا ترى أنه لو كان الجسم يُقدر عليه لمعنى، وصح اختصاص ذلك المعنى بنا، لما استحال في العقل أن يقدر على الجوهر، وكذلك الأكران؟ فعلمنا أن القادر من حيث هو قادر لا يتمتع أن يقدر على كل جنس يشار إليه من المقدورات، وإثما يتمتع عليه أن يقدر على بعض الأشياء لفقد اختصاصه بالموجب لذلك، فيفارق الجماد ومن يستحيل أن يقدر أصلاً لأن العقل إنما قضى باستحالة كونه قادراً على بعض المقدورات لأنه في ذاته يستحيل كونه قادراً أصلاً، وليس يقتصر العقل في سلب كونه قادراً على سلب الموجب فقط، وإثما لم يقدر القادر على مقدور غيره لأنه غير مختص بما يوجب كون القادر قادراً عليه، لأنه لو صح أن يختص به ما يوجب كونه قادراً عليه لقدر عليه. وإثما قلنا: إنه إذا كان قادراً لذاته، وصح أن يقدر على كل جنس، وجب أن يقدر عليه لأنه لا اختصاص لذاته ببعض الأجناس دون بعض، فوجب أن يقدر على الكل. ألا ترى أن من قال: أنا أقدر على الحركة من غير أمر خصصني بذلك، فإنه يترجمه أن يقدر على غيرها لأن الطريقة واحدة؟

فإن قيل: ما أنكرتم أن ذاته تختص ببعض المقدورات كما تختص القدرة ببعض المقدورات، سواء جعلتم القدرة معنى زائداً على الصحة أو قلتم: إنما الصحة؟

الجواب:

إنه قد ثبت أن ذات الله عز وجل تقتضي أن يقدر عز وجل على ما يضعف عنه قوانا، فعلمنا أنها تفرق كل قادر، فكانت [ن 45] بأن يقدر على جنس ما تقدر عليه أولاً، وهذا قريب ذاك (ق) 78، وهو يتم على قول من قال: إنه سبحانه يقدر على مقدور العباد، والدليل الأول أظهر.

واستدل أصحابنا على أن الله عز وجل قادر على كل جنس بأنه قادر لذاته، فقدر على كل جنس لأن القدرة إنما اختصت ببعض الأجناس دون بعض لأنها قدرة كما أنها لم تتعلق في الجنس الواحد في الوقت الواحد في المحل الواحد إلا بجزء واحد لأنها قدرة. ألا ترى أن القدر مشترك في هذين الحكمين مع اختلافهما كلاًهما؟ فكانت العلة في ذلك كونها قدراً، والقادر لذاته قد فارقها في هذه العلة. فكما وجب أن يكون قادراً على ما لا نهاية له من كل جنس لمفارقة لها في العلة التي لها لم تتعلق القدرة بما لا نهاية له من كل جنس، فكذلك يجب أن يقدر على كل جنس لمفارقة القدرة في العلة التي لها اختصت القدرة ببعض الأجناس دون بعض.

أوقات متفرقة وأن تكون الكواكب إنما كانت حركتها سريعة لقلة الوقتات في حركاتها، والوجود في كل جزء منها جزء من الحركة على ما يذهبون إليه، وليس فيها ثقل<sup>81</sup> فيحتاج إلى أن يفعل في كل جزء منها أكثر من جزء واحد من الحركة، والرياح العواصف وما فيها من الاعتمادات إنما حدثت جزءاً جزءاً، وولد الأول منها فاجتمعت، أو إنما صارت سريعة الحركة لقلة الوقتات فيها، والأشياء المقرطة السواد إنما كانت كذلك لكثرة أجزائها التي فيها السواد وقلة ما فيها من الأجزاء التي لا سواد فيها؟

الجواب:

إن هذا لا يمكن أن يقال في الأرض، لأن عند أصحابنا أنها واقعة بما يفعله الله عز وجل من السكون في كل جزء منها، ولا يمكن ذلك مع ثقلها إلا بكثرة ما يفعله الله عز وجل من أجزاء السكون والاعتمادات في كل جزء من أجزاء صفحتها السفلى.

إن قيل: ما تنكرون أن الوجه في تناعي مقدوراته من الجواهر هو أنه ليس في العدم من الجواهر إلا ما أوجده؟

الجواب:

إننا لا نقول: إن العدم ذات وشيء، فيقال: إنه متناه أو غير متناه، ومن يقول بذلك من أصحابنا فإنه يجب عن ذلك بأن الطريق إلى حصول ذلك في العدم هو قدرة القادر. ألا ترى أننا نعلم أنه لو دام كون الواحد منا قادراً [أن 46ب] أبداً لكان يتأني منه في كل وقت أن يفعل فعلاً، ففعلنا بذلك أن في العدم ما لا نهاية من المقصورات في المستقبل، فمقدورات القادر لذاته بذلك أحق.

فأما القائلون بأن الله عز وجل قادر لمعنى أوجب كونه قادراً، وعالم لمعنى أوجب كونه عالماً، فلا سبيل لهم إلى العلم بأنه عز وجل عالم بكل شيء وقادر على ما لا نهاية، لأنه يقال لهم: ليس العلم فيما يتينا قد يتعلق بجزء واحد؟ فما أنكرتم من مثله في العلم القدم وأن يكون الله عز وجل عالماً بعلوم محصورة بعلوم محصورة؟ وكذلك القول في القدرة. فإن قالوا: حكم العلم القدم بخلاف حكم العلم المحدث في ذلك، قيل: ولم زعمتم أنهما مختلفان في هذا الحكم؟ فإن قالوا: لأنهما مختلفان في جميع أحكامهما، قيل لهم: قولكم أنهما قد اختلفا في جميع أحكامهما قد تسلمتم فيه السائل. فإن قالوا: قد اختلفا في كل حكم غير هذا الحكم فيجب الحكم، فقد تسلمتم ما خالفكم فيه السائل. فإن قالوا: قد اختلفا في كل حكم غير هذا الحكم؟ بل إن اختلفا في هذا الحكم أيضاً، قيل لهم: وبأي علة جعتم على أنهما لم يختلفا فيما عدا هذا الحكم؟ بل قد اتفقا عندكم في أحكام كثيرة. ألا ترى أن كل واحد منهما لا بد من أن يوجب كون الحي عالماً، وكل واحد منهما له صفة العلم، وهو متعلق بالمعلوم متعلق بالعلوم، ولا بد من أن يقوم بذات أخرى ويحتاج إلى حياة؟

وتعلق من لم يصف القدم عز وجل بالقدرة على مثل مقدور العبد بأن مقدور العبد تنزل وعبادة، ويستحيل أن يفعل الله عز وجل التذلل. وقالوا أيضاً: لو قدر عز وجل على مثل مقدور العبد لكان مثلاً لعبيده لأن اشتباه الفعلين يدل على اشتباه الفاعلين. واعلم أن الخلاف معهم خلاف في

ولقائل أن يقول: لم زعمتم أن القدرة إذا اشتركت في أن لا يشيع تعلقها بجميع الأجناس يجب أن يكون ذلك لكونها قدراً؟ وأيضاً، فإن كونها قدراً أمر يختلف ليس هو حكماً واحداً، ولو ثبت أن العلة في ذلك كونها قدراً لم يلزم أن يفارقها في هذا الحكم كل ما فارقها في كونها قدراً إلا أن يشتر أن لا علة لذلك إلا ما ذكره، لأن الحكم الواحد يجوز ثبوته بأكثر من علة واحدة. ألا ترى أن القدر مشتركة في استحالة تعلق الاثنين فيها بمقدور واحد، ولم يلزم من ذلك أن يستحيل ذلك فيها لكونها قدراً وأن يفارقها في هذا الحكم ما ليس بقدر حتى يصبح تعلق القادر لذاته مع قدرة غيره بمقدور واحد؟ فالوجه في الاستدلال على ذلك ما قدمناه أولاً.

وأما الدلالة على أن الله سبحانه قادر من كل جنس على ما لا نهاية له ولا يقف ما يقدر عليه على حد فهي أنه عز وجل قادر لذاته، ولا وجه تخصيص ذاته [أن 45ب] بقدر دون قدر من المقدورات، بقدر على كل ما يصح أن يُقدر عليه. ألا ترى أن ما يصح أن يفعله إنما صح أن يفعله لأنه عز وجل ذات مخصوصة، وقد أراد الفعل فقط من غير آلة وأداة وواسطة فيقال: إنه يخص بقدر من الأفعال دون قدر؟ ألا ترى أن قائلًا لو قال: أنا إذا أردت أن يتحرك الجبل تحرك من غير إعمال أداة وآلة، بل لأني صحيح وقد أردت ذلك، فإن كل عاقل يقول: هلا قدرت على تحريك الجبل الآخر معه؟ وإنما يقال له ذلك لفقد المخصص. فصح أنه عز وجل قادر على ما لا نهاية له من الجواهر، وقادر من التحريك والاعتمادات والأصوات على كل ما يمكن وتصور في ذلك من الشدة. وبفارق كوننا قادرين على خلق الأفعال دون ما زاد عليه وتفاضلنا في ذلك، فيقدر بعضنا من التحريك على أزيد مما يقدر عليه غيره لأننا نخصص بوجه يقتضي هذا التخصص، وذلك لأن الواحد منا يقدر لإخصاصه بأدوات وأعضاء تخصص ببنية وتأليف مخصوص تتفاضل في نفسها فكون بنية أشد اعتدالاً وأشد إحكاماً من بنية قادر آخر، فلذلك تفاضلوا في شدة الأفعال وتزايدها. يبين ما قلنا أن الواحد منا لو قدر على حمل جبل أو دفعه أو جلبه لكان قد امتنع أن يولد ثقله وقوته تفريق يده مع أن صلاحية ذلك العضو أنقص من ثقل ذلك الجبل ومن صلاحته، والعقل يحيل ذلك، ففعلنا أن ما يفعله الواحد منا يجب كونه مقدراً بحسب بنيته. وإنما احتج إلى هذه البنية وتزايدها لما بينها وبين مجال الأفعال من التماثل الواقع بين ثقل المفعول فيه وصلاحته وبين قوة تأليف العضو والإرادة التي يفعل بها. والبراء عز وجل يستحيل ذلك عليه، فلم يكن بينه وبين الأفعال ومجالها ما يوجب هذا الاعتبار، فصح أنه لا وجه يخصص كونه قادراً ببعض المقدورات دون بعض<sup>79</sup>.

[أن 46] فأما أصحابنا فأنهم لما قالوا: إن الواحد منا قادر لمعنى، وقالوا: إن ذلك المعنى لا يتعلق إلا بجزء واحد من جنس واحد في محل واحد في<sup>80</sup> وقت واحد، فضلوا بين تعلق القدرة وبين تعلق القادر، فقالوا: القادر لذاته قدر على أكثر من جزء واحد، فخرج تعلقه عن المحصر لفقد المخصص، وليس كذلك القدرة، لأنها لم تعتمد في التعلق الجزء الواحد، فلم يسع تعلقها بما لا نهاية له.

فإن قيل: ومن أين لهم أنه يقدر من كل جنس في محل واحد في وقت واحد على أكثر من جزء واحد؟ فما ينكرون أنه خلق الأجسام جزءاً جزءاً، ثم ألفها وخلق الأفعال الكثيرة في كل محل في



الجسم من العدم والوجود ولغيره مما يجري مجراه، فمن ليس بعالم بذلك ليس فيه عقل، ومن ليس فيه العقل لا يصبح منه الاستدلال لو كان هناك دليل لأن بالعقل يقوى على ترتيب العصور، ولأن العقل إذا لم يكن لم تكن المعارف التي ترتيبها يقضي إلى المعارف المكتسبة، فمن لم يكن فيه معرفة من هذه المعارف فقد فقد المعارف التي ترتيبها يقضي إلى العلوم المكتسبة وقد فقد القوة على ترتيب هذه المعارف.

وأما ما نعرف عن طريق نحو كون زيد في الدار فإننا نعرفه إذا شاهدناه فيها، وإن لم يحصل الحس لذلك صح أن نعرفه باستدلال بخبر نبي، فأما مع حصول الحس فإنه لا يصح أن لا نعرف [الشيء] إلا مع فقد [أن] السلامة، ومع فقد السلامة لا يصح الاستدلال. فإن عرف ذلك بالحس أو خبر نبي أنه في الدار، فإنه لا يصح الاستدلال عليه، لأن الاستدلال هو تطلب المعرفة بما لم يُعرف، فالمعارف بالشيء لا يصح أن يطلب المعرفة بذلك الشيء. على أن هذا خارج عما نحن بسبيله لأن الذي نحن بسبيله هو أن يعرف الإنسان في حالة واحدة شيئا واحدا باضطراب وبدلا من معرفته باضطراب، والذي نحن فيه الآن هو أن يعرف الإنسان في حالة واحدة شيئا واحدا باضطراب وباستدلال. فأما معرفة الإنسان بنفسه فيما أن تكون حاصلة عن إدراك نفسه بحاسة من الحواس أو حاصلة ابتداء، وليس يخلو من هذين القسمين، وقد تكلمنا عليهما. وما ذكرناه من هذه الأمور غير حاصل فيما يعرف باستدلال، فإن الفرق بينهما.

وما يمكن أن يستدلوا به هو أن يقولوا: لو صح أن يفعل فيما المعرفة بما نعرفه باضطراب صح أن يفعل فيما المعرفة بصفة الشيء مع أننا علمون به باستدلال حتى نعرف وجود زيد استدلالا بخبر نبي، ونعرف أنه قادر باضطراب، لأن الحل محتمل وليس بين العلمين تناقض، والقادر قادر عليهما، ولو صح ذلك لم يمتنع أن يدخل علينا شبهة في نبوة ذلك النبي، فنخرج عن كوننا عالمين بوجود زيد مع كوننا عالمين باضطراب بأنه قادر، وذلك محال، فما أدى إليه محال.

والشيخ أبو هاشم يقول: لا يجوز أن نعلم باضطراب صفة ما نعلمه باستدلال لأنه يؤدي إلى جواز أن نعلم صفة باضطراب مع الشك في ذاته. ولقاتل أن يقول: ليس يصح أن لا تلتزموا القول على مذهبكم لأنه يؤدي إلى فاسد، وإنما ينبغي أن لا تلتزموه إذا بستم أن قولكم لا يؤدي إليه، فبينوا ذلك، وليس بين ذلك بأن تقولوا: إنه يؤدي إلى فساد، كما لا بين أن حدوث القلم لا يلزمه على كونه جسما لأن حدوثه يؤدي إلى فساد.

وحكي عن قاضي النضاة أنه [أن 27] قال: لو علمنا باستدلال ذات زيد، وعلمنا باضطراب كونه قادرا، لم يصح أن ينتفي العلم بذاته بدخول الشبهة على الدليل، وإنما لم يصح ذلك لأجل مقارنة العلم الضروري بالصفة، كما أن العلمين بالمعلوم الواحد إذا كان أحدهما ضرورياً والآخر مكتسبا لا يصح إذا دخلت الشبهة على دليل المكتسب أن ينتفي أو يمنع من وجوده، ومنع من أن يعلم باضطراب صفة الشيء مع العلم المكتسب بالذات. فقال: العلم الضروري أحلى<sup>87</sup> من المكتسب، والدوات هي الأصل والصفة فرع، والعلم بالأصل لا يجوز أن يكون أخفى من العلم بالفرع، فلو

85 أو خبر: وأخبر، د.

86 يخلو: يخلوا، د.

87 أحلى: أحلا، د.

عبارة، لأننا نقول لهم: أقدر الله سبحانه على تحريك الجسم إلى المكان الذي حركناه إليه؟ فمن قولهم: هو قادر على ذلك لكن يستحيل عليه التلذل، وإنما يفعل حركة ليست بتلذل، [أن 26] فيقال لهم: هذا صحيح لأن التلذل هي حالة منخفضة للنفس لطلب النفع ودفع الضرر، وذلك مستحيل على القدم عز وجل. فأما قولهم: إن الحركة التي ليست بتلذل مخالفة للحركة إذا كانت تلذلا، وإن اختصا بمكان واحد، فباطل لأن الشيء لا يخالف ولا يتماثل لأمر لا ترجع إليه، وكونه تلذلا المرجع به إلى نفس الفاعل، وليس تراجع إلى الحركة من حيث هي حركة.

فإن قالوا: لا يقدر على تحريك الجسم إلى المكان الذي حركناه إليه، وليس ذلك من قولهم، قيل لهم: فقد تكون الحركة إلى ذلك المكان غير تلذل، فما المانع من كونه قادرا عليها؟ فإن قالوا: لأنه لو قدر عليها لكان مثلاً للعبد لتمام فعلهما، قيل لهم: إنما يكون عندكم الحركة مثلاً للحركة التي هي تلذل لو كانت تلذلا كالحركة الأخرى، فإذا لم تكن تلذلا لم تكن مثلها، وإذا لم تكن مثلها لم يلزم ما ذكرتموه على أصولكم. ولا يلزمنا أيضاً على قولنا: إن الحركتين إلى المكان الواحد متلازمين، أن يكون فاعلها مثلين، لأنه لا يلزم من تماثل التأثيرين تماثل المؤثرين، لأن الاعتماد إلى فوق مخالف للاعتماد إلى أسفل وهما يوجبان حصول الجوهر في مكان متوسط، وكذلك الحركة تولد الحرارة، والحرارة تولد الحرارة على قول أصحاب الطابع، وهما مختلفان، وإنما جاز ذلك لأنه ليس الطريق إلى ذات الحركة وذات الحرارة هو هذا التأثير، وكذلك القول في الذوات والأحكام للصادرة عنها.

واحتج من لم يصف الله عز وجل بالقدرية على خلق مثل المعرفة المكتسبة فيما بأمر، منها: أنه لو قدر على مثل المعرفة المكتسبة فيما لصح أن نعلم باضطراب ما علمناه باكتساب، لأنه لو فعل فيما المعرفة لكننا مضطربين إليها، ولو صح ذلك لصح أن نعلم باكتساب ما علمناه الآن باضطراب، وفي ذلك كوننا عالمين بأنفسنا باستدلال وعالمين بنبوة الأنبياء باضطراب.

الجواب:

يقال لهم: [أن 26] لم زعمتم أنه لو صح أن نعلم باضطراب ما علمناه باستدلال لصح أن نعلم باستدلال ما علمناه باضطراب؟ وما أنكرتم أن كون الشيء معلوماً باستدلال موقوف<sup>82</sup> على أن يكون عليه دليل وأن يصح منا النظر فيه؟ فلم زعمتم أن كل ما يُعلم باضطراب لو لم يعلم باضطراب لكان هذه حاله؟ ثم يقال لهم: إن ما<sup>83</sup> يعرف باضطراب ضربان: أحدهما يعرف عن طريق كالإدراك والآخر يعرف ابتداء كبداهة العقول كالمعرفة باستحالة خلق الشيء من كونه موجوداً ومعدوماً وما أشبه ذلك. والعلم بذلك من كمال العقل لأن العقل عند أصحابنا هو حكمة من علوم منها هذا العلم، فمن لا يعلم ذلك لم يكمل عقله لا يصح منه الاستدلال على الشيء إذا كان هذا العلم هو من أصول الأدلة الذي لا بد منه. فلو أمكن<sup>84</sup> أن يكون على هذا العلم دليل لم يصح أن يستدل به من لم يحصل له هذه المعرفة. فكيف، ولا يعقل شيء له تغلق بذلك حتى إذا سبق العلم به صح أن يكون دليلاً عليه؟ والصحيح أن العقل أمر من الأمور يقتضي وبوجوب المعرفة باستحالة خلق

82 موقوف: موقوف، د.

83 إن ما: إنما، د.

84 أمكن: يمكن + (حاشية) أمكن، د.

مؤوف: مؤوف، ن. 91

90 ظلعلم: العدم، ن.

جهتين؟ فإن قال بالأول، قيل له: فالإنسان قادر على الحركة وضدّها عندك، ولا يلزم على ذلك صحة إيجادهما معاً. وإن قال بالثاني، وهو أن الجهل بوجود الشيء لا ينافي العلم الضروري بوجوده، وما هذه سبيله لا يستحيل اجتماعهما، قيل له: [إذا لم يكن اجتماعهما] بحال فلم يجب عليهم أن يتركوا ما أكّاهم إليه؟ فإن قال: لأنه محال أن يكون الواحد [منا في حال واحدة علماً بشيء وجاهلاً به، قيل: قد حكمت بأن ذلك غير محال إذا كان من جهتين، فإن قلت: بل هو محال على كل حال، قيل لك: فقد رجعت عن الذي حكمت به وبطل إلزامك لأنك إنما ألزمتهم ذلك [ن 30ب] بأن قلت: إنه لا تنافي بين هذا العلم وهذا الجهل، فإن قلت: بل بينهما تنافٍ، قال مخالفاً: فلتنافٍ لا يمتنعان وإن قدر القادر عليهما، كما لا يجمع الحركة وضدّها وإن قدر الواحد منا عليهما.

وأما قوله: فإن قالوا: فقد يدل على وجود الشيء الواحد دليلاً، فاجعلوا كل واحد منهما جهة وصححو أن يعلم الشيء من أحدهما ويجهل من الآخر، قيل: لا يلزمنا ذلك لأن جهة العلم بالشيء هي الاستدلال الصحيح، وجهة الجهل الاستدلال الفاسد، فإنه يقال له: فإذا جعلت الاستدلال الصحيح جهة والاستدلال الفاسد جهة، وأجرت أن يعلم الشيء ويجهل من جهتين، فحجز أن نستدل بأحد الدليلين استدلالاً صحيحاً فنعلم مدلوله، وأن نستدل بالشبه أو نستدل بالأدلة استدلالاً فاسداً بأن ترتبها ترتيباً رديئاً، فنجهل ذلك الشيء بعينه، فما ذكرته في الجواب يحقق لزوم السؤال لك. ثم يقال له: إن قعنت بذلك فاقنع من تخصصك أن يقول: العلم الضروري جهة صحيحة وحاصل من جهة صحيحة من فعل حكيم، والجهل الذي يكسبه الإنسان إنما يكسبه باستدلال فاسد، فقد جرى مجرى ما ذكرته من الاستدلال الصحيح أو الاستدلال الفاسد على أن العاقل يعلم استحالة كونه في حالة واحدة معتقداً أن الله عز وجل يستحيل أن يُرى ولا يستحيل أن يُرى، سواء كان ذلك عن طريق واحد أو عن طريقين.

وأما قوله: ويقال لهم: ولم كان الجهل بأن ينفي المعرفة الضرورية بأولى من أن تكون المعرفة تنفي الجهل؟ فإن قالوا: كذلك نقول: إن المعرفة الضرورية تنفي الجهل، قيل لهم: فإذا لم يجوز أن يكسب الجهل لم يجوز أن يكسب المعرفة مع أنه صحيح عاقل غير مؤوف<sup>97</sup> قد حضرته الأدلة، فإنه يقال له: ولم لو جاز أن يكسب المعرفة بما عرفه ضرورة جاز أن يكسب الجهل بدلاً من ذلك؟ [فإن قال:] إذا جاز أحد الضدين جاز الآخر، قيل: ليس كذلك لأنه لا يمتنع أن يختص أحدهما بمنع دون الآخر كما...

\*\*\*

96 فتشاف: فلتنافي، د.

97 مؤوف: مأوروف، د.

29ب] ذكرناه من أنه لم يتوجه لوضوح ذلك المعلوم لأن العلم الضروري كالمتوعد بالجهات<sup>92</sup> التبيين والوضوح.

فأما قاضي القضاة فإنه أجاز أن ينظر الناظر في الدليل الثاني فيعلمه دليلاً، فلم يجوز أن يتولد عن نظره العلم بالمعلوم، فسألته وقلت: إذا عرف أنه دليل فقد استكمل النظر المولد للعلم، وقلبه محتمل له، والعلم الضروري مثل المكسب، والشيء لا يمتنع من مثله عند أصحابنا، فما بال نظره مع أنه سبب موجب لا يولد العلم؟ فقال: إنه يعلم أن الدليل الثاني دليل قبل استكماله النظر المولد للعلم بالمعلوم، وهذا لا يستمر عندي لأن إنما يعلم أنه دليل إذا عرف جميع مقدماته ورتب جمعها. ولو فعل ذلك ولم يتقدم نظره في الدليل الأول لتولد له العلم بالمدلول عليه. يبين ذلك أن الإنسان لا يعرف أن قول النبي: صلوا، دليل على وجوب الصلاة إلا إذا علم أن ذلك قوله وأنه نبي وأن الأمر على الوجوب وأن النبي لا يأتي بقول متحرد موضوع للوجوب إلا وما يتناوله القول واجب، ومتى لم يستكمل ذلك لم يعلم أن أمره دليل على وجوب الصلاة. ومتى عرف جميع ذلك واستكمل النظر فيه ولم يتقدم له دليل قبله عرف وجوب الصلاة سواء قلنا: إن النظر هو ترتيب العلوم أو أمر زائد عليه. فهذا هو الكلام على إلزام الشيخ أبي القاسم إيانا القول بصحة أن تكسب العلم بما علمناه ضرورة. فأما قوله: ولو جاز أن تكسب العلم بما عرفناه ضرورة جاز أن تكسب الجهل بدلاً منه حتى نكون عالين به ضرورة وجاهلين به باكتساب، فغير لازم لو صح منا اكتساب العلم بما علمناه ضرورة لأننا، وإن قدرنا على فعل الجهل بذلك المعلوم، فغير ممتنع أن يستحيل منا لوجود منع يختص، كما لا [يستحيل أن تكون لنا] قدرة على فعل الحركة بمنته وبسرة، وبتنوع علينا فعل الحركة بمنته إذا كان عن أيماننا جبل [يتمع الحركة بمنته ولا يمتنع] [ن 30] الحركة بسرة. فكذلك إيجاد الله سبحانه فينا العلوم التي هي أشد وأقوى مما نقدر عليه من الجهل أو أكثر مما نقدر عليه من الجهل يكون منعاً من فعل ضدّه من الجهل. فإن لم يجوز الله عز وجل أن يوجد فينا من العلم ما هو أكثر وأشد وأقوى من الجهل الذي توجد، بل كان ما توجد من الجهل أكثر، لم يوجد الله عز وجل العلوم، وهذا كما تقول أنت: إن الله عز وجل إذا أراد أن يحرك جسماً في حال ما أراد الإنسان تسكينه فإنه يفعل الحركة على وجه يمنع من فعل السكون. فإن قلت: إن ذلك الوجه لا يرجع إلى كثرة الأجزاء، قيل لك مثله في العلم.

وأما قوله: إن قالوا: إن جهله ينفي علمه الضروري، قيل لهم: ولم ذلك؟ أوليس قد يجوز أن يعلم الشيء الواحد ويجهل من جهتين؟ وأنتم قد يثبت جهتين يعلم منهما هذا المعلوم، فيلزمكم جواز أن يعلم من أحدهما ويجهل من الآخر. ونحن فلو جعلنا للعلم بوجود الشيء جهتين لصح أن يعلم العالم أنه موجود من أحدهما ويجهل من الجهة الأخرى، فإنه يقال له: أليزم تخصصك جواز أن يفعل العالم بالشيء ضرورة الجهل بما علمه حتى يكون عالماً به جاهلاً به لأنه قادر على الجهل فقط، أو لأنه قادر على الجهل غير ممنوع منه وليس له صارف عنه، أو لأن الجهل والعلم لا يتناقضان إذا كانا من

92 التبيين: التبيين + (حاشية) التبيين، د.

93 دليل: دليلاً، د.

94 لله: الله، د.

95 نو لأن الجهل: والجهل + (حاشية) نو لأن الجهل، د.

المعلوم لما لم يكن المعلوم شيئاً فنتطبع صورته في الحاسة. ولو حصلت في الحاسة صورة مع عدم المرمي لكانت غير منتظمة على شيء، فلو كان الشيء في خلاف جهة المحاذاة وانطبعت صورته في الحاسة لكان إما أن يكون المرمي طبع صورته في الحاسة، أو البارئ عز وجل فعل ذلك، والأول يقتضي أن نرى أبداً ما وراءنا، والثاني لا يتخلو<sup>6</sup> إما أن يتبدع ذلك ابتداءً أو يسوق الصور المنطبعة في الهواء إلى الحاسة. فإن ابتداء ذلك لم يكن المرمي هو الذي طبع الصورة في الحاسة، وليس تلك الصورة جسماً فيمكن أن تساق نفسها ويعمل بها إلى الحاسة. وليس معنى: علمت الشيء، هو أن المعلوم طبع في نفسي صورته، ولا يجب ذلك [لأن] العلم هو اعتقاد من النفس وحكم في الشيء المعلوم، وقد يحصل ذلك والمعلوم معدوم، فبان [بذلك أنه لا] يتمتع كما أحصل العلم لنفسه أن يحصله لي غيري. فإذا كان الله عز وجل قادراً لذاته وحب أن [يقدر على ذلك ولا] يمنع مانع [أن]<sup>7</sup> من كونه قادراً عليه. فقد بان أن هذا الوجه ليس بوجه تحيل لكونه قادراً على المعرفة فوجب كونه قادراً عليها.

### باب القول بأن الله عز وجل قادر على القبيح

قال أبو إسحاق النظام وأبو عثمان الجاحظ والأسواري: محال وصف الله عز وجل بالقدره على القبيح، وحكي ذلك عن أكثر الجحرة والرحنة. وقال جمهور شيوخنا أبو المليل وأبو علي وأبو هاشم وأبو القاسم: إن الله عز وجل قادر على ذلك، واختلفوا فقال أبو علي وأبو هاشم [وإن كان قادراً يصح منه فعل القبيح، وقال أبو المليل: مستحيل أن يفعل الله عز وجل القبيح] وإن كان قادراً عليه<sup>8</sup>، واستبعد قاضي القضاة هذا القول من أبي المليل. ونحن نذكر ما استدلل به شيوخنا على القدرة على القبيح، ثم نذكر طريقنا في ذلك، ثم ندلل على أنه يستحيل أن يفعل الله عز وجل القبيح قبل استدلال المخالف على نفي القدرة على القبيح لأن الجواب عنها يفتر إلى ذلك.

استدل شيوخنا على أن الله عز وجل قادر على القبيح بأشياء منها: أن من قدر على الكون فهو قادر على جنس مثله، قبيحاً كان مثله أو حسناً، والبارئ سبحانه قادر على الكون، فكان قادراً على جنس مثله وإن كان قبيحاً. وإثماً قلنا: إن من جنس الكون ما هو قبيح، لأن تفریق جسم الحي وقد تقلدت منه العصبية من جنس تفريقه إذا لم يتقدم منه العصبية، بل قد يكون هو ذلك التفریق بعينه. وإثماً قلنا: إنه يجب أن يقلر على جنس مثله، قبيحاً كان أو حسناً، لأنه لا تأثير لكونه قبيحاً أو

5 المرمي: المرامي، د.  
6 يتجو: يتجود، د.  
7 المرمي: المرامي، د.  
8 قارن المعنى في أبواب التوحيد والعدل لقاضي القضاة عبد الجبار، الجزء السادس، 1 - التعديل والتجوير، تحقيق إ.ف. الأهرابي، القاهرة 1382/1962، ص. 127.  
9 قارن المعنى 1/6، ص. 128.  
10 وإن كان قادراً عليه: الإضافة عن المعنى ج 1/6، ص. 128.  
11 قارن المعنى 1/6، ص. 129-132.

## VIII

... [أن 31] ويمكن أن يحتجوا فيقولوا: إن القلب الصحيح كالعين الصحيحة في أنه يجب أن يعلم به المعلوم، كما أن العين الصحيحة يجب أن يرى بها المرمي، وكما أن العين الصحيحة يدرك بها أشياء من غير توسط<sup>1</sup> آلة، ويدرك بها أشياء بتوسط آلة كالمرآة التي بتوسطها يدرك الإنسان وجهه ويدرك ما يتخلف ظهره ويدرك ظهره بمرآة، كذلك القلب الصحيح يعلم به الإنسان بوجهين، أحدهما بنفسه لا بتوسط كالبصائر، والآخر يعلم به بتوسط الاستدلال، فالاستدلال معه كالمرآة مع العين الصحيحة. فلو جاز أن يتخرج في الإنسان معاني الأمور الغائبة واعتقاد كونها على صفاتها الخفية، سواء قيل: إن ذلك ذات، أو قيل: ليس بذات، حاز أن يجعل الله عز وجل الإنسان مدركاً لوجهه ولما وراء ظهره ولظهره من غير آلة، ولجاز مثل ذلك في البعيد والمحجوب، سواء قلتم: إن المدرك [مدرك] لمعنى، أو قلتم: إنه مدرك لا لمعنى، أو أثبتتم حالاً للمدرك، أو قلتم: كون الإنسان مدركاً للشيء هو أن يثبت في حاشيته صورة المدرك على تمميز لأنه إذا جاز تحصيله عالمًا جاز تحصيله مدركاً. وليس ينبغي من ذلك أن تقولوا: إن المدرك يدرك لا لمعنى، لأن هذا الإلزام يتوجه على قولكم أتم: إنه لا فرق بين كون الواحد منا مدركاً وعالمًا في نفي المعاني، ويتوجه إلى أصحاب شيخكم أبي هاشم أيضاً لأنهم قد أئزموا القائلين بالإدراك صحة أن يفعل الله عز وجل فينا الإدراك لما في خلاف جهة محاذاتنا، فإن جاز ذلك فهلا جاز أن يحصل لنا صفة المدرك إذ الصفات الحاصلة بالفاعل لا تحصل بالفاعل إلا الصفات عندهم؟ وليس لهم أن يقولوا: إن الصفات الحاصلة بالفاعل لا تحصل [لفاعل] إلا في حال حدوثه، لأنه لا دليل على ذلك إلا أتمته غير مقنعة. وبزعمهم أن يجوزوا أن يحدث الله عز وجل [فينا] صحيح الحاسة ويجمعه في حال ما يحدثه مدركاً لما وراء ظهره من غير مرآة.

الجواب:

إن من استدلل هذا الكلام قاس إحدى المسائلين على الأخرى من غير علة مع علمنا بانفراق [أن 31] حال الحاسة والقلب في وجه كثيرة. ألا ترى أن من شرط الرؤية بالعين نفسها المتفاعلة وحضور المدرك، وليس ذلك من شرط العلم بالقلب لأنه يدرك المعلوم والغائب؟ وإذا لم يتمتع ذلك لم يتمتع أن لا يمكن تحصيل حال المدرك للإنسان بلا آلة ويمكن ذلك في العلم من غير استدلال. وإذا لم يتمتع ذلك لم يصح القطع على التسوية بينهما. فإن قالوا: فاذكروا أتمم العلة الفارقة بينهما حتى يصححكم القطع على الفرق بينهما، قيل: الفرق بينهما هو أن العلة التي لها لم يصح ما ذكره في المراتب<sup>2</sup> هي أن معنى رؤية الإنسان الشيء هو حصول صورته في حاشيته المطابقة لذلك الشيء مع تمميز، ويجب أن يكون المرمي<sup>3</sup> هو الذي تطيع صورته في حاشية الراي لأنه إن حصلت مثل صورته في الحاسة لا من قبل المرمي<sup>4</sup> كانت تلك الصورة متبدلة فلم تكن رؤية له، ولهذا لا يجوز أن يرى الإنسان

1 يجب أن يرى ... من غير توسط: إضافة في الخامس، د.  
2 المراتب: المراتب، د.  
3 المرمي: المرامي، د.  
4 المرمي: المرامي، د.

وقائل أن يقول: من أين لكم أن نفس أن يوجد حسناً هو الذي يوجد قبيحاً؟ وما يؤمن البغداديين أن يكون تعذيب النائب ليس هو تعذيب المصّر والخبر عن زيد بن عبد الله إذا كان في الدار ليس هو الخبر عنه إذا لم يكن في الدار، كما قالوا: إن قول القائل: زيد في الدار، إذا كان خبراً عن زيد بن عبد الله لا يجوز أن يكون هو قوله: زيد في الدار، إذا كان خبراً عن زيد بن خالد وإن كانت صورتهما واحدة؟ وما يؤمن البصريين من مثل ذلك كما قالوا: إن ما يوجد من أفعالنا في وقت ليس هو ما يوجد في وقت آخر وإن كان مثله في صورته، وما يوجد من أفعال الله سبحانه ومن أفعالنا في عمل ليس هو ما يوجد في عمل آخر وإن كان مثله؟ فإذا لم يعملوا أن ما يوجد حسناً هو بعينه يصح وجوده غير حسن بطل الأصل الذي هو عليه الدلالة.

فإن قالوا: إننا [33ب] لا نبي دليلاً على أن القادر على الشيء قادر على حسن مثله وأن القبيح من حسن الحسن، ولا على أن القادر على الشيء قادر على كل وجه يقع عليه، وأن الحسن يجوز أن يقع على وجه فيكون قبيحاً، ولكننا نقول: إن البارئ عز وجل قادر على تعذيب المصّر، فيجب إذا تاب أن يكون قادراً على تعذيبه، وذلك قبيح، وقادر أن يقول: زيد في الدار، إذا كان زيد فيها، فيجب كونه قادراً على ذلك وإن لم يكن فيها. وإنما يجب أن يقدر على ذلك في هذين الحالين لأن القدرة إنما تتعلق بحسن الفعل لا بوجه القبيح، فلا تأثير لوجه القبيح في ذلك لأن تقدم التوبة وكون زيد خارج الدار ليسا مما تتعلق به القدرة على الخير والقدرة على العذاب، فلم يغيرا تعلق القدرة لأن ذلك لو أثر في تعلق القادر لذاته كان بأن يؤثر في تعلق القدرة أولى، قيل لهم: قد تقدم الكلام على ذلك من قبل حين اعتراضه بكونه غير قادر على مقدورنا وعلى تقدم الفعل على وقته. فإن استدلوا على أنه قادر على تعذيب النائب بأنه قادر على تعذيبه قبل التوبة، ومن كان قادراً على شيء، ثم خرج من كونه قادراً عليه، فإنما يخرج من ذلك لأن ذلك الشيء يضاه ما هو قادر عليه فلا يقدر على أن يفعل معه، أو ينبغي ما يحتاج للقدور إليه، أو يضاد القدرة وصفه الماد، أو ينبغي ما يحتاجنا إليه، والتوبة لا تضاد العقاب ولا تنفي ما يحتاج إليه العقاب لأنها لو كانت كذلك لاستحال منا عقاب النائب. وأيضاً، فالتوبة متقدمة، فكيف تنافي العقاب؟ وكيف يحتاج العقاب في المستقبل إلى ما تنافيه التوبة من قبل؟ ولا يجوز أن تكون التوبة تضاد القدرة وصفه القادر، ولا تحيل ما يحتاج القدرة وصفه القادر إليه، وهو الحياة، لأنه لا اختصاص لها بالقادر، ولأنه كان ينبغي أن تحيل قدرتنا على تعذيبه، فصح أنه قادر على [34] تعذيبه.

فلقائل أن يقول: ليس عندكم أن القبيح إنما يكون قبيحاً لوقوعه على وجه؟ فما تذكرون أن يكون ذلك الوجه يحيل بحد ذاته قدرة العالم الغني به، لا كما ذكرتم من الوجوه؟ كما تقولون: إن الفعل لا يقدر القادر على إيجاده في غير وقته وإن قدر على إيجاد من قبل لا كما ذكرتموه، لأن الصوت غير محتاج إلى الوقت الذي يوجد فيه، ولا يضاده الوقت الآخر لأن الوقت عبارة عن حركة الفلك عندكم ومحل غير محل الصوت، ولأنه لو احتاج إليه أو ضاده الوقت الآخر لوجب ذلك في صوت مثله لأن احتاج إليه محتاج إلى مثل المحتاج، وضد الشيء ضد لثله. ولا يجوز أن يحتاج قدرة القادر إلى الوقت ولا يتأفها الوقت الآخر لأنها لا يختصان بالقادر. وكذلك القول في اختصاص مقدورنا بوقت

14 أن يكون: إضافة في الخامس، ن.

حسناً في الوجه الذي تناوله القدرة، لأن القادر إنما يقدر على إيجاد [الفعل الحسن]، وقد دلت الدلالة على أن من قدر على الشيء قدر على حسن نفسه.

وقائل أن يقول: إن أردتم بقولكم: لا تأثير للقبيح فيما تناوله القدرة، أن القبيح لا يقتضي المنع من قدرة كل القادرين على القبيح، [32ب] فهو موضع الخلاف. وإن أردتم أن القدرة إنما تتعلق بحسن الفعل لا بوجه قبحه لأن وجه قبحه ربما كان فعل المعاقب، وهو توبته، وربما كان فقد تقدم المعصية، قيل لكم: ولم إذا كان كذلك لا يمنع القبيح من تعلق القدرة به؟ ليس كون القادر قادراً يتعلق بحسن الفعل ولا يتعلق بكون الفعل مختصاً بوقت معين، ولا بكونه مقدوراً لبعض القادرين؟ ومع ذلك فإن تقضي وقته وكونه مقدوراً لبعض القادرين يحيل تعلق القادر به، فإن قيل: لو كان قبح الفعل يحيل كون القادر لذاته قادراً عليه لكان بأن يحيل كوننا قادرين عليه أولى لأن كون القادر لذاته قادراً أو كد من كوننا قادرين،

الجواب:

إن هذا دليل مستأنف يدل على أن القادر على الشيء يقدر على مثله وإن كان قبيحاً. ثم يقال لهم: ليس كون البارئ عز وجل قادراً أكد من كوننا قادرين ولم يوصف بالقدرة على مقدورنا، ونحن قد قدرنا عليه؟ ونحن يمكننا<sup>12</sup> أن نذكر في القبيح وجهاً لا يمكنكم مثله في كوننا قادرين على عين ما يستحيل أن يقدر الله سبحانه عليه، وهو أن البارئ عز وجل يستحيل كونه غير عالم وغير غني، والقبيح يدل على أحد هذين: ثم يقال للبغداديين: ليس عندكم أن قول القائل: زيد في الدار، إذا كان خبراً عن زيد بن عمر ليس هو مثلاً لقوله: زيد في الدار، إذا كان خبراً عن زيد بن خالد، وإن كان على صورته؟ فهنا قلتم: إن الفعل القبيح ليس هو مثل الحسن، وإن كان على مثل صورته؟

دليل آخر: 13

البارئ عز وجل قادر على حسن كان يجوز أن يقع قبيحاً، ومن قدر على شيء فإنه يقدر على إيقاعه على جميع وجوه سواء كانت وجوه قبيح أو كانت وجوه حسن. وإنما قلنا: إن في مقدوره حسن يجوز أن يقع قبيحاً لأنه [33] لو قال: زيد في الدار، وهو فيها لكان حسناً، ولو لم يكن فيها لكان قبيحاً، وعقابه المصّر حسن، ولو كان قد تاب كان قبيحاً. وإنما قلنا: إن من قدر على الفعل قدر على إيجادها على كل وجوه، وإن كانت وجوه قبيح، لأن القدرة تتعلق بحسن الفعل لا بوجه قبحه، فلا تأثير لذلك فيما يتعلق به القدرة. وأيضاً، فالوجه المقيح للفعل قد لا يرجع إلى الفعل نحو كون زيد خارج الدار يقتضي قبح الإخبار بأنه في الدار، وليس تغير صورة الخبر. فإذا كانت القدرة تتعلق بحسن الفعل، وحسنه على ما كان عليه وإن كان قبيحاً، فيجب أن يبقى تعلق القدرة به. وأيضاً، فإنه لو لم يكن القادر قادراً على ذلك الفعل على وجه القبح لكان إما أن لا يقدر عليه لتغير صفته في كونه قادراً أو لخروج الفعل عن صحة الإيجاد، ومعلوم أن صفة القادر على ما كانت عليه، وصحة إيجاد الفعل على ما كانت عليه لأنه مقدور، ولم يحضر وقته ولا تقضي ولا حضر وقت سببه ولا تقضي. فلو أحال قبحه صفة القادر لكان بأن يحيل ذلك فيما أولى.

12 يمكننا: يمكننا، ن.

13 قارن الغني 1/6، ص. 132-133.

ضده، بل قلتم: <sup>17</sup> [إن 35] إنها قدرة على جنس ضده. فكل ذلك تقول نحن: إن القادر على الشيء قادر على جنس ضده إذا لم يكن في ذلك وجه إحالة، بل يكون ضده قبيحاً والقادر حكيماً. فإن قلتم: ليس في ذلك وجه إحالة، قيل لكم: ينبروا ذلك، فقد تم غرضكم وهو موضع الخلاف.

دليل: 18

وقد استدل في المسألة بأن الله عز وجل قادر لذاته، فقدر على كل جنس من المقصورات. وقد اعترض ذلك بأن القادر لذاته يجب أن يقدر على كل ما يصح أن يقدر عليه، والخصم يقول: إن القبيح لا يصح أن يقدر عليه الحكيم.

والذي غصه نحن في ذلك هو أن الباري عز وجل قادر على القبيح، وزيد بذلك أنه ذات لو كان لها إلى القبيح داع لوقع منه من غير أن تتغير ذاته بأكثر من تغير الداعي، بخلاف من ليس بقادر. والدليل على ما قلناه هو أن الله عز وجل قادر على تعذيب المصرّ على الذنب، فالقول بأنه لا يقدر على تعذيبه إذا تاب إما أن نعي به أنه لا يصح منه فعله لكان هذا الداعي على ما يقوله أبو الهذيل، أو يراد به أن صفته بكونه قادراً قد بطلت، أو أن تعلق صفته بالقدر قد بطل، أو أن ذاته بطلت، أو يقال: ما بطلت ذاته، ولكن لا يصح منها فعل القبيح ولو خرج من كونه عالماً بقبحه وباستغناؤه عنه، تعالى الله عن ذلك. والقسم الأول صحيح في المعنى على ما سنذكره، وأما العبارة عنه فمفسدة لأن من لا يصح أن يفعل لفقد الداعي لا يوصف بأنه لا يقدر. ألا ترى أن الإنسان يصح أن يسوء نفسه ويلقيها في النار مع خلوص صوارفه عن ذلك وانتفاء دواعيه، ولا يجري انتفاء دواعيه إلى ذلك ووجود صوارفه مجرد زمانته في وصفه بأنه غير <sup>19</sup> قادراً؟ وأما انتفاء صفته بكونه قادراً أو انتفاء التعلق فإنه لا يتوجه علينا القول في ذلك لأننا لا نثبت هذه الحال ولا نثبت تعلقاً [إن 35] بين القادر والقصور أكثر من صحته منه. وأما القول بانتفاء ذاته فمحال لتقديم الدلالة على استحالة عدمه، وكان ينبغي لو علمت ذاته أن يستحيل أن يثيب التائب وأن يفعل الأجار الحسنة.

وأما استحالة القبيح منه لو تغير دواعيه فباطل، لأن كونه قادراً لذاته يقتضي أن يصح منه ما لا يختص بوجه إحالة، لأنه ليس بعض ما هذه حاله بأن يصح منه فعله أولى من بعض. فإذا ما صح منه الحسن ولم يصح منه الفعل القبيح فلا بد من وجه لأجله لا يصح فعل القبيح، فلا يخلو إما أن يكون جنسه <sup>20</sup> يحيل أن يفعله، أو قبحه، أو فقد الداعي ووجود الصارف، فلو أحال جنسه <sup>21</sup> أن يفعله لاستحال منه فعل الحسن الذي هو من جنس القبيح، ولكان بأن يحيل منا أن نفعله أولى، واستحال منه عز وجل أن يعقب هذا التائب لو لم يثيب، ولأنه لا جنس أولى من جنس، فلم كان بأن يقدر على العلم بأولى من الجهل وإن لم يكن. وجه يحيل إلا الجنس؟ ولو كان الوجه إيجيل هو قبح الفعل لكان بأن يحيل منا فعل القبيح أولى، ولم أحال قبح الشيء أن يفعله الله عز وجل دوننا؟ ولم أحال

17 بل قلتم: مكرر في د.

18 فإن المعنى 1/6، ص. 157-158.

19 غير: إضافة في الهامش، د.

20 جنسه: حسنة + (جائبة) في نسخة هاتين اللطيفتين، جنسه، د.

21 جنسه: حسنة + (جائبة) في نسخة هاتين اللطيفتين، جنسه، د.

22 يمكن: إضافة في الهامش، د.

دون وقت عندكم. فإن قالوا: اختصاص الفعل بالأوقات لا يطل، قال لهم المخالف: وكون عذاب التائب غير مقدور لا يطل، وإن كان قبل التوبة مقدوراً. ويقال لبيغدادين: أليس المريد للإخبار بأن زيد بن عبد الله في الدار لا يصح منه أن يوجد الخير الذي هو خيراً عن زيد بن خالد، وإن كان على مثل صورته؟ ومع ذلك فالإرادة للإخبار عن زيد الذي هو زيد بن عبد الله لا يضاد الخبر عن زيد بن خالد.

دليل:

البارئ عز وجل يقدر أن يقول: زيد ليس في الدار، إذا لم يكن فيها. فلو لم يكن قادراً أن يقول: زيد في الدار، إذا لم يكن فيها لكانت لفظة: زيد، ولفظة: في الدار، قد احتاجا إلى لفظة: ليس، لأن كل من قدر على أشياء فهو قادر على بعضها دون بعض إلا أن يكون بعضها محتاجاً إلى بعض. ولو احتاجت هذه الكلمات إلى لفظة: ليس، لوجب وجودها معها ولاستحال أن توجدنا نحن من دون لفظة: ليس، ولاستحال إذا كان زيد في الدار أن يقول القائل: زيد في الدار. فصيح [أن 34] أنه قادر أن يقول: زيد في الدار، وذلك قبيح إذا لم يكن فيها. وليس يجوز أن يكون قول القائل: زيد في الدار، محتاجاً إلى كون زيد فيها لأن ذلك يقتضي حاجته من فعلنا إلى كون زيد في الدار، لأن الحاجة ترجع إلى الجنس وكان يلزم أن يوجد أحدهما في محل الآخر، ويلزم أن يستحيل منا أن نقول: زيد سيدخل الدار، لأن المخبر عنه غير موجود الآن. فإن قالوا: إن الخير لا يكون كذباً إلا مع الإرادة للإخبار، وإرادة الإخبار على وجوه موكذب <sup>15</sup> غير مقدورة، قيل: ليس يخرج الخير من كونه قبيحاً إذا لم توجد الإرادة لأنه يصير فعلاً لا غرض فيه. فقد صح القدرة على القبيح على كل حال، ولأن إرادة الإخبار عن زيد الذي ليس في الدار هي مقدورة لو كان زيد في الدار، فيجب كونها مقدورة وإن لم يكن في الدار، لأنه لا وجه يحيل كون القادر قادراً عليها.

وهذه الدلالة والتي قبلها تصح على قول من لم يجعل القبيح وجهاً ولا جعل الفعل مختصاً بالأوقات. وأما من قال بذلك فللقائل أن يقول له: إن الخير إذا كان كذباً اختص بوجه يستحيل معه تعلق قدرة الحكيم به، كما يستحيل أن يقدر القادر على ما تقتضي وقته، وإن كان الفعل لا يحتاج جسسه إلى ذلك الوقت المقتضي.

دليل:

البارئ عز وجل قادر على العلم، والعلم ضد الجهل، ومن قدر على شيء قدر على جنس ضده، فإذا <sup>16</sup> هو قادر على الجهل، والجهل قبيح، وأيضاً هو قادر على كرامة القبيح وإرادة الحسن، فيجب أن يقدر على جنس ضدهما، وضدهما إرادة القبيح وكرامة الحسن، وذلك قبيح، فصيح كونه قادراً على القبيح.

وللقائل أن يقول: أليس القادر على الشيء لا يجب كونه قادراً على ضده الذي هو مقدور غيره؟ لأنه لما كان في ذلك وجه إحالة لم تطلقوا هذه القضية فتقولوا: إن القدرة على الشيء قدرة على

15 الكذب: إضافة في الهامش، د.

16 فإذا: فاذن، د.

لفرط حكمته وتكامل عدله ونزاهة نفسه، وكما<sup>29</sup> قويت صوارفه وحكمته ونزاهته كان المدح أكمل. وأيضاً، فإن من يستحيل عليه الحاجة والجهل إذا تمدح بأنه لا يظلم معناه أنه لا يظلم لاستغناؤه عن الظلم وعلمه بيقبه وارتفاعه عن الظلم، وذلك يحقق المدح ولا يجمع منه كما نجده في الشاهد.

وأما الدلالة على استحالة إيجاد القبيح فهي أن إيجاد القبيح يؤدي إلى محال، وما أدى إلى المحال محال. وإنما قلنا: إنه يؤدي إلى محال، لأنه لو أوجده لكان إما أن يدل على الجهل أو على الحاجة، أو لا يدل على ذلك، أو يكون القول بأنه يدل خطأ والقول بأنه لا يدل خطأ حتى يخلو من كونه دالا وغير دال، أو يجمع فيه أن يدل على ذلك ولا يدل، ولا يمكن ذكر قسم آخر، وكلها محال. أما القول بأنه يدل على الجهل أو الحاجة فمحال لأنه إذا دل على ذلك فلذلك حاصل، وكونه جاهلاً أو محتاجاً محال.

فإن قيل: ليس يصح أن يفعل الله عز وجل ما علم أنه لا يفعله، ولو فعله لكان عالماً بأنه يفعله بدلاً من كونه عالماً بأنه لا يفعله؟ فهلا جاز أن يقال: يصح أن يفعل الحكيم القبيح ولو فعله لكان غير عالم بيقبه بدلاً من كونه عالماً بيقبه؟ قيل: ليس هذا من قولكم لأنكم تقولون: إنه يصح من الحكيم فعل القبيح مع أنه لو فعله لم يكن جاهلاً بدلاً من كونه عالماً. وأيضاً، فإنما [يصح أن] يقال: لو أقام الله عز وجل القيامة اليوم لكان عالماً فيما لم يزل أنه يقيمها اليوم بدلاً من كونه عالماً بأنه لا يقيمها اليوم لأن معلوم علمه بأنه لا يقيمها اليوم هو أنه لا يقيمها اليوم، وفرض كونه مقيماً لها اليوم هو فرض معلومه على صفة أخرى. فإذا كان العلم تابعاً للمعلوم وجب أن يتبع فرض إقامتها فرض علمه بأنه يقيمها اليوم وفرض [أن] نفي علمه بأنه لا يقيمها اليوم، وليس معلوم علم الباري عز وجل بيقب القبيح هو كونه غير فاعل القبيح حتى إذا فرض كونه فاعلاً للقبيح تبعه فرض علم آخر ورفع هذا العلم، بل معلوم ذلك هو قبح الفعل، وقبح الفعل لم يتغير ولا فرض تغيره، فيستحيل أن لا يعلمه من يجب أن يعلم كل ما يصح أن يعلم. فإن كان يتبع فعله للقبيح أن لا يعلم القبيح فقد تبعه أمر مستحيل، وهو الذي نريد بيانه.

وما يدل على استحالة كون القبيح دالاً على الجهل أو الحاجة لو وقع من الباري عز وجل أنه ليس بأن يقال: يدل على ذلك لثبوت كون القبيح دليلاً على الجهل أو الحاجة، بأولى من أن يقال: لا يدل على ذلك لثبوت كون الباري عز وجل عالماً غنياً. فإذا يجب كونه دليلاً على ذلك وغير دليل عليه، واحتماع التقيض محال. وأيضاً، لو صح وقوع القبيح منه ويدل على الجهل أو الحاجة لم يؤمن وقوعه منه ويدل على الجهل أو الحاجة.

وأما القول بأن القبيح لو وقع من العالم الغني لم يدل على الجهل والحاجة فمحال أيضاً لأنه ليس بأن يقال: لا يدل لثبوت كون فاعله عالماً غنياً، بأولى من أن يقال: يدل على ذلك لثبوت كون القبيح دليلاً على الجهل أو الحاجة. وفي ذلك كونه دليلاً وغير دليل على شيء واحد بعينه، ولأنه إذا

29 وكلما: وكل ما، ن.

30 إلى: إليه، ن.

31 يخبر: يخلو، ن.

32 [يصح أن]: انتهى الص في ن.

القبيح أن يفعل الله عز وجل القبيح ولم يخل حسن الشيء أن يفعله لولا أمر يفصل بينه عز وجل وبيننا وبين الحسن وبين القبيح؟ ولا فصل بين الأمرين إلا أن الحكيم لا داعي له إلى فعل القبيح وله عنه صارف وأن في صحة فعله القبيح صحة ما هو مستحيل من حصول الداعي إلى القبيح، وهو الجهل أو الحاجة.

فإن كان كذلك ففرض حصول هذا الداعي هو فرض زوال ما لا يحيل للقبيح من القادر لذاته سواء، وذلك يقتضي رفع الإحالة وحصول الصحة لحصول مقتضي لها مع زوال الخيل. ولنا أن تقتصر في مكاملة الخصم على أن تقول له: أنت أحلت وجود القبيح من الله عز وجل بأن قلت: لو صح منه لصح كونه جاهلاً أو محتاجاً وذلك مستحيل فيه [أن] 99 وغير مستحيل فيه، فقلت: فيجب أن يستحيل منه القبيح ويصح منه، وهذا يقتضي أن تقول: لو كان هذه الصفة المستحيلة عليه، أعني الجهل أو الحاجة، لكان كالواحد منا في صحة فعل القبيح، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

دليل:

البارئ عز وجل قادر أن يقول: زيد ليس في الدار، إذا لم يكن فيها، فهو قادر على كل كلمة في هذه الكلمات، فلا يخلو<sup>23</sup> إما أن يصح أن يفرد قوله: زيد في الدار، من لفظه ليس أو لا يصح ذلك. فإن صح ذلك فقد ثبت كونه قادراً على القبيح ورياده، وإن لم يصح فيما أن لا يصح الحاجة بعض هذه الكلمات إلى بعض، وذلك محال لوجود بعض الكلمات مع عدم بعض ولأنه يصح منا أفراد بعضها من بعض، أو لأجل القبيح فقط، وقد أفسدنا ذلك، أو لأجل فقد الداعي، وذلك يقتضي لو وجد الداعي أن يصح منه.

دليل:

قد تمدح الله عز وجل بقوله [إن الله لا يظلم الناس شيئاً]<sup>25</sup>، ولا فرق بين ذلك وبين قوله: لا يفعل الظلم، لأن كل واحدة من العبارتين تفيد ما تفيد الأخرى، ولا يحسن أن يمدح الحكيم بأنه لا يفعل ما لا يقدر على فعله، كما لا يحسن أن يمدح الواحد منا بأنه لا يقتل الجن والملائكة ولا يخرج [من] الموت في البأس. وليس لأحد أن يقول: إن ذلك تمدح بأنه لا يقدر على الظلم، لأنه لم يخرج للقدرة ذكر في الآية، فعلق المدح بما عدول عن الظاهر بغير دلالة. وأيضاً، لو كان نفي القدرة على القبيح مدحاً لكان إثباتاً نقصاً ولوجب كون الأنبياء والملائكة على صفات ذوي نقص لأنهم قادرون على القبيح.

إن قيل: يلزمكم أنتم إن زعمتم أن<sup>28</sup> يمدح بأنه لا يفعل الظلم لأنكم تقولون: إنه لا يصح منه فعله، ومن لا يصح منه الفعل لا يحسن أن يمدح بفعله، قيل: ليس كذلك إذا كان نفي الصحة راجعاً إلى نفي الدواعي. ألا ترى أنه يمدح الإنسان [أن] 9ب بأنه لا يظلم وإن علمنا بعده عن الظلم

23 يخلو: يخلو، ن.

24 قارن المعنى 1/6، ص، 134.

25 سورة يونس (10): 44.

26 ولوجب: كلمة غير مقرونة في ن.

27 ذوي: ذوي، ن.

28 زعمتم أن: كلام لا نقرأ في ن.

محال. أما أنه نقض لحقيقة القادر فلاّن القادر هو الذي يصح أن يفعل وأن لا يفعل، ومعنى ذلك هو أن فعله يحصل بحسب دواعيه ويجب انتفاؤه بحسب صوارفه إذا لم يتخلقه قادر آخر على قول من قال بمقدور واحد لقادرين، ففوق القبيح من العالم بقبحه الغني من فعله هو وقوعه مع انتفاء الدواعي ووجود الصوارف فلا يكون الفعل واقعاً على حسب دواعيه ولا انتفاؤه واجباً بحسب صوارفه. وأما نقض حقيقة الفاعل فلاّن الفاعل هو المؤثر على طريق الصحة، ومعنى المؤثر على طريق الصحة هو الذي حصل التأثير بحسب محكمه ودواعيه، فالقول بأن الفعل يحصل مع فقد الدواعي ووجود الصوارف ويكون من ليس له إليه داعٍ<sup>37</sup> فاعلاً يقتضي ثبوت فاعل لم يحصل التأثير بحسب داعيه، فتنتقض حقيقة الفاعل وتلبس بحسب ليس بفاعل. فأما أصحابنا فإنهم، وإن لم يحملوا هذا معني<sup>38</sup> الفاعل، فإنهم يقولون: الفعل يجب وقوعه بحسب داعي القادر ويجب انتفاؤه بحسب صوارفه، فإذا وقع مع وجود الصوارف وانتفاء الدواعي محال. فبيان أن القول بأن القبيح لا يدل على الجهل ولا على الحاجة قول محال.

وأما القول بأنه خطأ أن يقال: لو أوجد العالم الغني القبيح لدل على الجهل أو الحاجة، وخطأ أن يقال: لا يدل، فإنه يقال لثقل ذلك: أذلك خطأ لأنه لو وجد لخلا من كونه دليلاً وغير دليل، أو هو خطأ وإن كان لا يتخلو<sup>40</sup> من ذلك؟ فإن قال: [إن] ليس يتخلو<sup>41</sup> من ذلك، قيل له: فلم كان كلاماً<sup>42</sup> القولين خطأ مع حصول الظلم على فائدة أحد القولين، وليس في القول إيهام؟ وقيل لهم: فقد أقرم بأن الظلم لا يتخلو من كونه دليلاً وغير دليل، وقد يتناحرن استحالة كل واحد منهما. فإن قالوا: لو وجد القبيح منه خلا من كونه دليلاً وغير دليل، قيل: فقد لزم وجود القبيح من العالم الغني خلوه من التقيضين، وذلك نهاية في المحال. على أنه ليس يلزم من وجود القبيح من العالم الغني أن يتخلو<sup>43</sup> من أن يدل على الجهل أو الحاجة ومن أن لا يدل على ذلك، بل يلزم أن يدل ولا يدل لأن فرض وجوده من عالم غني يقتضي أن لا يدل، وفرض وجوده منه مع ثبوت دلالة القبيح على الجهل أو الحاجة يقتضي أن يدل.

فأما القول بأنه لو وجد القبيح من العالم الغني لدل ولم يدل ففيه<sup>44</sup> اجتماع التقيضين في القبيح واجتماع التقيضين لفاعله، وهو أن يكون عالماً وغير عالم بقبح القبيح أو غنياً وغير غني، وذلك محال. فقد بان أن وجود القبيح من العالم الغني يؤدي إلى محال.

فأما الدلالة على أن ما لزم وجوده محال فوجوده محال فهي أنه لو وجد<sup>45</sup> لم يتخل ما قيل: إنه يلزمه، إما أن يلزمه وإما أن لا يلزمه. فإن لم يلزمه تنتقض القول بأنه يلزمه، وإن لزمه ووجد معه صار

37 داغ: داع، د.

38 معني: إضافة في الماضي، د.

39 فإذا: فإذا، د.

40 يتخلو: يتخلو، د.

41 يتخلو: يتخلو، د.

42 كلام: كلي، د.

43 يتخلو: يتخلو، د.

44 ففيه: وفيه، د.

45 وجد: كلمة لا تتراً في د.

صح أن يوجده فإذا أوجده لم يدل على الجهل أو الحاجة صح كونه غير دليل على الجهل ولا على الحاجة لأن كونه غير دال قد وقف على أمر صحيح. ولو صح أن لا يدل على الجهل ولا على الحاجة لم يكن بأن يدل أول من أن لا يدل. وفي ذلك خروج موجه من كونه دالاً على ذلك على كل حال.

ويقال لهم: أتميزون وقوع القبيح من القدم عز وجل وتشكرون فيه أم تقتطعون على أنه لا يوجد منه؟ فإن قالوا: نجتز ذلك ونشك فيه. قيل لهم: ليس هذا قولكم، وقد أخرجتم علمه بفتح الفعل وبغائه عنه من كونه دليلاً على أنه لا يفعله، ومعلوم كون ذلك دليلاً على أنه لا يفعله القبيح على [أن] 10 [ب] الإطلاق، فنفي كونه دليلاً على ذلك مع ثبوت كونه دليلاً على ذلك محال، ويلزم نفي علمنا بأن الحكم لا يفعل القبيح مع ثبوت علمنا بذلك، وذلك محال. فإن قالوا: نقطع على أن القبيح لا يوجد من العالم الغني أصلاً، قيل لهم: فوجوده إذا دليل على رفع ما لو لم يرتفع لم يوجد معه القبيح. يبين ذلك أننا إذا قلنا: كل عالم بفتح الفعل وبغائه عنه لا يفعله، فإنه يلزم أن الفاعل له ليس بعالم بقبحه وبغائه عنه وإلا، فإن كان فاعلاً له وهو عالم بقبحه وبغائه عنه، انتقض القول بأن العالم الغني لا يفعله، فصحح أنه دليل. فالقول بأنه الآن غير دليل هو قول بنفي كونه دليلاً في حال هو فيها دليل.

وأيضاً، لو صح أن يفعل العالم الغني القبيح وهو عالم غني، ولم يكن في ذلك وجه إحالة، لم يكن العلم بالقبيح والغني طريقاً إلى نفي القبيح لأن من علم شيئاً وأنه يصرف عن غيره وضح أن لا يصرف عنه وأن يوجد معه، فإنه إذا علمه لم يعلم بذلك ما يصرف عنه. ألا ترى أي إذا علمت أن نحى زيدا عن الفعل يؤثر في صرفه عنه ويصح أن لا يصرفه، فإنه إذا لم أعلم إلا ذلك لم أعلم نفي ذلك الفعل، وإذا علمت أن القيد يصحح أن لا يمنع من الفعل لم أعلم بوجود القيد أن الفعل لا يوجد أصلاً.

فإن قالوا: صحة وقوع القبيح من العالم الغني لا يمنع من الاستدلال بالعلم والغني على نفي القبيح. ألا ترى أننا نستدل بإخبار الله عز وجل عن أن زيدا لا يفعله الشيء على أنه لا يفعله وإن صح أن يفعله إذا كان الداعي إليه متردداً؟ قيل: إنا لا نمنع من أن يدل الدلالة على عدم ما يصح وجوده إذا كشف سبب خلق به [عن] تعلق الأدلة، والإخبار من الله عز وجل بأن زيدا لا يفعله الشيء يكشف عن ذلك. وإنما أنكرنا أن يكون طريقاً إلى عدم الشيء وجود صارف عنه، ونحن نعتقد أنه ليس بمحال أن يوجد معه فأحلنا بذلك ثبوت تعلق الأدلة، وإخبار [أن] 11 [الله عز وجل] عن أن زيدا لا يفعل الفعل ليس هو الصارف عن فعله لأن زيدا قد لا يصرف بإخبار الله عز وجل ولو شعر بذلك لم يكن صارفاً له.

وأيضاً، لو صح وجود القبيح ولا يدل على الجهل ولا على الحاجة، بل يوجد مع العلم والغني، لنقض ذلك حقيقة القادر وحقيقة الفاعل واقتضى التباس الفاعل بحسب ليس بفاعل، ونقض الحقائق

33 معه: إضافة في الماضي، د.

34 فإن: فاي، د.

35 إذا: إذ، د.

36 قد لا يشعر: كلمات غير واضحة في د.



وأنا أورد الشبهة على رأسها<sup>49</sup> مستوفاة مشتملة على جميع ما قيل في جوابها، وتخبرها يكون على هذا: لو كان القلم عزّ وجلّ قادراً على القبيح لصح أن يفعله، ولو صح أن يفعله لصح ما يتبع فعله له، وما يتبع فعله له محال، فما أدّى إلى صحته محال، والذي أدّى إلى صحته هو كونه قادراً على القبيح، فكونه قادراً على القبيح محال. وإما قلنا: إنه لو قدر على القبيح لصح أن يفعله، لأن القادر هو أن يصح أن يفعل ولا يفعل إذا انتفت عنه الموانع، فالقول بأنه يستحيل أن يفعل القبيح ينقض القول بأنه قادر عليه. فإن قيل: وما الذي يتبع فعله القبيح؟ قيل: الذي يتبعه هو أن يدل على الجهل أو على الحاجة أو لا يدل على ذلك أو يخلو<sup>50</sup> من [أن 113] أن يدل على ذلك ومن أن لا يدل عليه، أو يدل عليه ولا يدل عليه معاً، ولا يمكن ذكر قسم آخر. فإن قيل: ولم قلتم: إنه إذا صح أن يفعل القبيح صح قسم من هذه الأقسام؟ قيل: لا يبيّنه من أن ما تبع الصحيح صحيح. فإن قيل: ولم قلتم: إن كل واحد من هذه الأقسام محال؟ قيل: لا يبيّنه عند الكلام في استحالة فعل الله عزّ وجلّ القبيح. فإن قيل: لم قلتم: إن ما أدّى إلى المحال محال؟ قيل: لا يبيّنه من قبل. فإن قيل: لم قلتم: إن القدرة على القبيح أدّى إلى هذا المحال؟ قيل: لأنها أدت إلى صحة فعل القبيح المؤدّي إلى صحة هذه الأقسام المستحيلة، وما أدّى إلى الشيء بواسطة فقد أدّى إليه.

الجواب:

أما قولهم: لو كان قادراً على القبيح لصح منه إيجادها، فإنه لا يصح إطلاقه، بل إن أرادوا به صحة ترجع إلى كونه قادراً حتى لو كان داعياً إلى القبيح لوقع منه من غير أن تتغير ذاته سبحانه فصحيح، وإن أرادوا أنه يصح منه إيجادها على الإطلاق فلا، بل يستحيل الأمر يرجع إلى الصوارف عنه لأن وقوع الفعل من العالم إنما يفعله مع وجود الصوارف عنه وانقضاء الدواعي كلها، وقد بينّا ذلك فيما سلف، فإذا كان المحصن إنما أزم على القول بالقدرة على الظلم أن يصح كون الظلم دليلاً على جهل من ثبت علمه أو حاجة من ثبت غناه أو يصح خروجه من كونه دليلاً على الجهل أو الحاجة بتوسط كون الظلم صحيحاً وقوعه<sup>51</sup> من القادر عليه العالم العبي، ونحن قد بينّا أنه غير صحيح، فقد سقط ما لزّم بتوسط هذا المحال، فسم يلزم المحال.

إن قيل: قولكم: إن القبيح يستحيل وقوعه من الباري عزّ وجلّ، ينقض قولكم: إنه يقدر على فعله، إذ [أن 113] القادر هو الذي يصح أن يفعل وأن لا يفعل إذا انتفت عنه الموانع، قيل: ليس ينقض استحالة ذلك كون القدر عزّ وجلّ قادراً عليه لأنه إنما استحالة ذلك من قبل الصوارف وانقضاء الدواعي، لا من حيث هو قادر. ومعنى ذلك أن الفعل يفتقر وقوعه من العالم به إلى داع، ويفتقر كونه محكماً إلى علم، ويفتقر وقوع بعض الأفعال منا إلى آلة كالخياط يحتاج إلى الإبرة مع كونه قادراً والكاتب المنقتر مع القدرة إلى القلم في صحة وقوع الكتابة، فصول القدرة على الإطلاق، أو على الخياطة من دون الإبرة والقلم لا يحصل معها الصحة لوجود الكتابة والخياطة على الإطلاق، ولا يمنع ذلك من وجود القدرة فيه وحصول الصحة الراجعة إلى القدرة وحصول الاستحالة الراجعة إلى

49 رأسها: كلمة لا تقرأ في ن.

50 يخلو: يخلو، ن.

51 وقوعه: ووقوعه، ن.

وجوده صحيحاً لوقوعه على وجود ما يصح وجوده. ألا ترى أنه إذا حصل المتبوع حصل التابع، والمتبوع صحيح غير مستحيل؟ وأيضاً، إذا ثبت أن المتبوع إذا حصل حصل التابع لا محالة، فكأن التابع عملاً يقتضي إحالة المتبوع لأنه إن حصل المتبوع فلم يحصل التابع انتقض كونه تابعاً له، وإن حصل معه انتقض كونه عملاً على الإطلاق. وبالجملة [أن 112] فكأن الثاني تابعاً للأول يقتضي إن كان الثاني عملاً أن يستحيل الأول، وإن كان الأول صحيحاً أن يصح الثاني، ولا انتقض كون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً. ولو جاز أن يتبع الخال الصحيح لم نأمن أن يتبع دخول زيد الدار اجتماع الضيقين وكون المحدث قديماً والقديم محدثاً، ولما استحالت المذاهب المؤدية إلى محال.

إن قيل: ليس وجود ما علم الله سبحانه أن لا يكون صحيحاً، وقد أدّى إلى محال وهو انقلاب علم الله عزّ وجلّ؟ قيل: ليس يؤدي إلى محال لأن العالم إذا علم أن يؤمن فإن فرض الإيمان منه يقتضي أن ما تعلق به من علم أو غير ما كان حاصله، وإما الحاصل علم بأنه يؤمن، وليس بمحال أن يعلم العالم من يؤمن أنه يؤمن، بل الواجب هو هذا. فإن فرض الإنسان أنه يؤمن وفرض أن العالم عالم بأنه لا يؤمن من غير أن يفرض كونه عالمًا بأنه يؤمن كان قد فرض أنه يؤمن مع أنه لا يؤمن، وهذا محال، ما تناوله التكليف لأنه ما قيل للمكلف: ينبغي أن تؤمن وتعمل العالم عالمًا بأنك لا تؤمن. وإما قلنا: إن هذا الفرض يتضمن الإيمان وعلمه، لأن العلم بأنه لا يؤمن يتضمن أنه لا يؤمن إذ العلم يتعلق بالشيء على ما هو به، وقوله: إنه يؤمن، هو صريح في أنه يؤمن، فكأنه قال: يؤمن ولا يؤمن. وكذلك القول فيما أخبر الله عزّ وجلّ أنه لا يكون، لأنه إن فرض أنه يكون تبعه أن لا يكون الله عزّ وجلّ مخبراً بأنه لا يكون، وإن فرض أنه يكون ولا يفرض رفع الخبر بأنه لا يكون، بل قال: إن الخبر يكون حاصله، كان قد فرض وجود الشيء وعدمه. [أن 12ب]

#### باب ذكر شبه المخالف في نفي القدرة على القبيح<sup>47</sup>

قد حكيت عنهم شبه كثيرة، منها قولهم: لو كان الحكيم عزّ وجلّ قادراً<sup>48</sup> على القبيح لفعله. وهذا لا طائل في ذكره لأن القادر قد لا يفعل ما يقدر عليه لصارف، ولهذا يقدر القادر على الضدين فيفعل أحدهما دون الآخر، ويقدر الأنبياء عليهم السلام على القبيح ولا يفعلونه. فإن قالوا: إنهم يفعلون ما هو من جنسه من الحسن، قيل هم: والقدم عزّ وجلّ يفعل من جنس القبيح ما هو حسن.

ومنها شبه حكيت متشرة يرجع كثير منها إلى شبهة واحدة، نحو قولهم: لو قدر على القبيح لصح أن يدل على الجهل أو الحاجة، ونحو القول بأنه لو قدر على القبيح لصح أن يفعله، ولو قلناه أكتسب تقولون: إنه يدل على الجهل أو الحاجة أو لا يدل؟ ومعلوم أنه لو قيل للمستدل بالشبهة الأولى: ليم تلزم صحة أن تدل على الجهل أو الحاجة؟ فقال: لأنه لو أوجد القبيح لدل على الجهل أو الحاجة.

46 فكون: فيكون، ن.

47 قارن المغني 1/6، ص. 135-156.

48 قادراً: قادر، ن.



الضدّين، بل يقال في ذلك: إنه مما يستحيل ثبوت القدرة عليه، ولا يقال مثل ذلك فيمن لا داعي له إلى الفعل؛ فإنه لا يقال فيمن لا داعي له إلى قتل نفسه وولده الشديد الإشفاق عليه أنه لا يقدر على ذلك وأنه كالزمن، وكالإنسان في كونه غير ممكّن من الجمع بين الضدّين.

فإن قيل: إنما صح وصف الإنسان بأنه قادر على قتل نفسه وولده لأنه ممن يصح أن يكون له إلى ذلك داع، وليس كذلك الحكيم عزّ وجلّ لأنه لا يجوز أن يكون له إلى القبيح داع،<sup>54</sup> فينبغي أن لا يوصف بالقدرة قبل تعيين الداعي كما لا يوصف بالقدرة قبل ارتفاع الزمانة وإن جاز ارتفاعها لأن ما منع من القدرة يمنع منها إذا وجد وإن كان يجوز ارتفاعها.

فإن قيل: أفقد على أن يفعل ما لا داعي له إليه وله عنه صارف في حال ما لا داعي له [إلى شيء]<sup>56</sup> من الفعل وقد الدواعي ووجود الصوارف؟ قيل: القدرة تتعلق بحسب الفعل لا بما ذكرتم، على أن قد قلنا: إن الفعل في هذه الحال محال. فإن أردت أنه لو صح ذلك ولم يكن مستحيلاً في نفسه لصح ذلك من ذاته، فنعـم.

فإن قيل: ففعل أبا إسحاق إنما أراد بقوله: إنه لا يقدر على القبيح، لأنه لا يصح أن يوجهه مع هذه الصوارف، [أن 15] ولو تغير الداعي بصرح منه، قيل: إن كان أراد ذلك فقد أصاب، ونحن إنما أفسدنا القول بأن ذات القلم عزّ وجلّ ذات لا يصح منها الفعل القبيح ولو تعين الداعي إلى ذلك، قال به قائل أو لم يقل به أحد، فهذا هو الجواب الصحيح. وقد رأيت بعد أن أجبت به الشيخ أبا القاسم البلخي رحمه الله حكى في المقالات أن الشيخ أبا الهليل كان يقول: إن الله عزّ وجلّ يستحيل أن يفعل القبيح، ولم يحك عنه زيادة على مذهبه في ذلك. فأما قاضي القضاة فإنه ذكر شبه الخصم هكذا: لو قدر القلم عزّ وجلّ على القبيح لصح إيجاد له، ولو صح إيجاد له لصح أن يدل على الجهل أو الحاجة لأن القبيح دليل على ذلك، وسلم أن القبيح يصح من القلم عزّ وجلّ إيجاد، وعند قول أبي الهليل: إنه يستحيل منه إيجاد، مناقضاً لقوله: إنه قادر عليه، وأبو القاسم استبعد قول أبي الهليل أيضاً. واعتمد قاضي القضاة على جواب أبي علي، ومعناه هو أن الخصم إنما ألزماً صحة أن يدلنا الله عزّ وجلّ على الجهل أو الحاجة لأنه لو أوجد الظلم لدل الظلم على الجهل أو الحاجة، ونحن لا نقول ذلك، فلم يلزم على صحة فعله له صحة أن يدلنا على الجهل أو الحاجة، ولا أن يكون محال قد لزم الصحيح، لأننا نقول: لو فعل الظلم لكان خطأ أن نقول: يدل على الجهل أو الحاجة، لثبوت كونه عزّ وجلّ عالماً غنياً، وخطأ أن نقول: إنه لا يدل، لثبوت كون الظلم دالاً على الجهل أو الحاجة. قال: والكلام يصح ويفسد، فيجب الامتناع في كلا<sup>57</sup> هذين الكلامين لفساد كل واحد منهما والمقام على القول بأنه قادر على الظلم وأنه يصح منه لقيام الدلالة على كلا<sup>58</sup> الأمرين. ألا ترى أن الله عزّ وجلّ لو فعل ما علم أنه لا يفعله لامتنتنا من القول بأنه يكون عالماً بأنه يفعله، وامتنتنا من القول بأنه يكون عالماً بأنه لا يفعله، ولا تترك القول بأنه يقدر على ما علم أنه لا يفعله؟ [أن 15] ولو أخبر

54 داع: داعياً، د.

55 داع: داعياً، د.

56 [إلى شيء]: كلمات لا تقرأ في د.

57 كلا: كلي، د.

58 كلا: كلي، د.

فقد الآلة أو العلم أو وجود الصارف، ويكون الفرق بين القادر الذي لا داعي له إلى الفعل وله عنه صارف أو آلة له وبين العاجز، وإن اختلف كما في الاستحالة، أن القادر لو تغير داعيه أو حضرته الآلة الداعي إلى الفعل وانتفت عنه الصوارف والعاجز لو حضرته الآلات ووجد فيه العلم بالإحكام ودعاه وتعدّر الفعل على ذلك لفقد آلة أو فقد داع لا لكونه غير قادر لأنه لو حضرته الآلات أو دعت الدواعي ووجوه الحكمة لفعل من دون أن تتغير ذاته أو قدرته. وأما قولنا: إن القادر هو الذي يصح أن يفعل ولا يفعل إذا انتفت عنه الموانع، فليس يمنع من استحالة القبيح من القادر عليه لأن معنى قولنا: يصح أن يفعل وأن لا يفعل، هو أن فعله موقوف على دواعيه، إذا ارتفعت الموانع صح أنه إذا دعاه الداعي وجد، وإن لم يدعه لم يوجد، وإذا دعاه داع [أن 14] آخر إلى فعل آخر وجد ذلك الفعل، وهذا حاصل في القبيح لأن وجوده موقوف على دواعي الحكم حتى لو دعاه داع وجد من دون أن تتغير ذاته، إلا أن الداعي إلى وجوده يستحيل على القلم عزّ وجلّ، وليس ذلك بمنع من أن وجود القبيح منه ونفي وجوده موقوفان على دواعيه. ولنا أن نقول: إن القادر هو المتميز تميزاً لأجله يقف فعله على دواعيه إذا حصلت، فنصرح بذلك في الحد.

فإن قيل: إن جاز وصف الحي بأنه قادر على الخال بمعنى أنه ذات يصح منها الفعل على تقدير زوال وجه الإحالة جاز كون القادر قادراً على الموجود على معنى أن ذاته ذات يصح منها إيجاد إن عدم، قيل: لا يلزمنا ذلك لأن الشيء إذا عدم لم يكن ذاتاً وحقيقة في نفسها فيقصد بالإيجاد دون غيرها.

فإن قيل: قولنا: إنه قادر على إيجاد لأنه ذات يصح منه إيجاد لو كان معدوماً أو لو صح إيجاد الموجود، وقولنا: إنه قادر على الجمع بين الضدّين وأن يجعل القدم عدماً وأنه ذات يصح منه ذلك لو كانت هذه الأمور صحيحة، وإن استحال الآن أن تكون صحيحة، كما يستحيل أن يتغير داعي العالم الغني لذاته، قيل: ليس بخلو<sup>52</sup> إزمنا القدرة على ذلك إما أن يكون إزمنا لمعنى أو لعبارة، فإن كان إزمنا لمعنى وهو أن يكون عزّ وجلّ الآن ذاتاً<sup>53</sup> يصح منها إيجاد هذه الأمور لو كانت صحيحة في نفسها أو كان الموجود معدوماً فهذا المعنى نقول به نحن ومخالفاً لأنه لا أحد إلا ويقول: إن كل جنس من الأفعال صحيح في نفسه فالبارئ عزّ وجلّ قادر على جنسه، والسائل قد فرض صحة هذه الأمور وأنها جارية بحرى جميع أجناس من الأفعال، فليس للسائل أن يظن أن التزم ذلك مستحيل وهو عندنا وعندنا من الأمور الواجبة. وإن ألزمت العبارة وهو أن نقول: إنه الآن قادر على ذلك، فنطلق الوصف بالقدرة [أن 14] على ذلك، فليس كلامنا في العبارات، وإنما كلامنا في المعاني وليست العبارات وصلة إليها. على أنه لا يلزمنا إطلاق الوصف بالقدرة على ذلك وإن أطلقنا الوصف بالقدرة على ما لا داعي إليه، لأن قولنا: إن الذات غير قادرة على الشيء، يفهم منه أنه يتعدّر الشيء عليها إما لقصور في تلك الذات أو لفقد موافاة في ذلك الشيء، ألا ترى أنه يوصف الإنسان بأنه لا يقدر للزمانة ويوصف مع كونه غير زمن بأنه لا يقدر على الخال كالجمع بين

52 بخلو: بخلاً، د.

53 ذات: ذات، د.

المسؤول أن يجيب بأحدهما، ومثال الثاني قولك: لو كانت الجواهر كلها قديمة، أكانت فيما لم يزل في مكان أم لا؟ فإنه لا يمكن أن يقال: كانت فيما لم يزل في مكان، لأن كونها قديمة يمنع من ذلك، ولا يمكن أن يقال: ما كانت في مكان، لأن كونها أحسام يمنع من ذلك. وكذلك إذا قيل لنا: لو فعل الله عز وجل القبيح مع أنه عالم غني، لم يمكن أن يقال: كان يدل على الجهل أو الحاجة، لأنه قد ثبت كونه علما غنيا، ولم يمكن أن يقال: لا يدل، لأنه قد ثبت أن الظلم دليل على جهل فاعله أو حاجته.

فهذا حصول هذا الجواب وما أوردته في نصرته.

ولنقتل أن [ن 16ب] يقول: إنكم تكثرون من القول بأن قول القائل: لو فعل الله سبحانه القبيح لكان يدل على الجهل أو الحاجة، أو قوله: لا يدل، هو عبارة فاسدة لا ينبغي إطلاقها لأن الكلام يصح ويفسد، ولا ينبغي لأجل ذلك أن يترك ما ثبت بالدليل. فإن أردتم أن ذلك عبارة تحتها معنى، وإنما أترتم معناها، فصحيح، وفسادها وصحتها هو فساد معناها وصحتها، ولهذا أحسن كل واحدة من العبارتين لاستحالة معناها عندهم، كما أن استدلالكم على أنه قادر على القبيح عبارة تحتها معنى، وغرضكم بها إزرام خصصكم ذلك المعنى، وذلك لا يمنع من صحة دليل الخصم. وإن أردتم أنها عبارة ليس تحتها معنى فغير صحيح، لأن تحت ذلك معنى صحيح، ومخالفكم إنما يلزمكم معنى قوله: لو صح منه فعل الظلم لصح أن يدل على الجهل أو الحاجة، ويسألكم عن معنى قوله: لو فعل الظلم أكان يدل على الجهل أو الحاجة أو لا يدل؟ ومعنى ذلك: أكان النظر في الظلم مولد للعلم بالجهل أو الحاجة أو لا يولد ذلك، فلا يكون فاعله جاهلا ولا محتاجا؟ وليس غرضه أن يلزمكم أن تطلقوا العبارة بذلك، بل ما يذكره يمكن الفكر فيه والزمام. ولو لم تكن العبارات موجودة، فالخصم يقول لكم: هيكم استعتم من إطلاق العبارة، أخرج الظلم في نفسه من أن يكون النظر فيه مفضيا إلى العلم بجهل فاعله أو حاجته أو لا يفضي النظر فيه إلى ذلك؟ فقد بان أن سؤال الخصم سؤال عن معنى بجهل فاعله أو حاجته أو لا يفضي النظر فيه إلى ذلك؟ فقد بان أن سؤال الخصم سؤال عن معنى والزامه الإزرام لمعنى، وقولكم: إنه خطأ أن يقال: لو فعل القبيح لدل على الجهل أو الحاجة، لأنه قد ثبت كون الله عز وجل غنيا علما، وخطأ أن يقال: لا يدل، لثبوت كون الظلم دليلا على ذلك، هو إقرار منكم باستحالة معنى كل واحد من القسمين. ونحن نسألكم فتقول: هل يصح أن يخلو القبيح من كلا القسمين مع تناقضهما حتى يخلو<sup>66</sup> الشيء الواحد من كلا<sup>67</sup> القبيحين، وهل يصح أن يخلو البارئ [ن 25] خلو كل دليل من أن يدل أو لا يدل لأن للدليل تعلقا<sup>68</sup> بالمدلول؟ وبعد، فإن استحالة خلو الشيء من التقيضين قضية مطلقة لا تخصيص فيها، وقولنا: إن كل واحد من الأشياء قديم وكل واحد منها ليس بقديم، ليس بتقيضين، فلذلك أمكن أن يكون بينهما متوسط، وهو الأشياء قديم وقديم بعضها غير قديمة. فلما كون الظلم دليلا على الجهل أو الحاجة أو غير دليل

64 والزام: الزمام + (حاشية) إزرام، ن.

65 يخلو: يخلوا، ن.

66 القبيح: أي بعض الكلمة في ن.

67 كلا: كلي، ن.

68 يخلو: يخلوا، ن.

69 كلا: كلي، ن.

70 تعلقا: تعلق، ن.

عز وجل أو رسوله بأن زيدا القرشي لا يدخل اليوم هذه الدار لم يخرج زيد من كونه قادرا على الدخول إليها، ولا يمكن أن يقال: لو دخلها زيد لكان غير قرشي، ولا أن يقال: إن النبي يخرج من كونه نبيا، ولا أن الخبر عن أنه لا يدخلها يكون صدقا ولا أنه يكون غير صدق، لأنه إن كان صدقا كان مع أنه صدق قد تناول الشيء لا على ما هو به، وإن كان غير صدق كان النبي قد فعل الكذب مع علما بأنه صادق.

قال: وكل كلامين يقرن الثاني منهما بالأول على سبيل التقدير ما لوجود الأول فإنه، إن كان الثاني منهما هو الأول أو كان الأول موجبا للثاني أو مصححا له، أو كان الثاني موجبا للأول أو مصححا له، فإنه لا يصح الامتناع فيه من الجواب. فلما لم يكن كذلك فإنه يصح الامتناع فيه من الجواب بكلا<sup>59</sup> الوصفين إذا دل الدليل على فسادهما، فمثال كون الثاني هو الأول قولنا: لو كان زيد فاعلا للظلم أكان<sup>60</sup> ظلما؟ ومثال كون الأول موجبا للثاني قولنا: لو وجد العلم في قلب زيد أكان زيد علما بمعلومه أم لا، ولو فعل الظلم أكان يستحق اللوم أم لا؟ فمثال كونه مصححا للثاني قولنا: لو كان زيد قادرا أكان يصح منه الفعل أم لا؟ ومثال كون الثاني موجبا للأول قولنا: لو علم زيد أكان فيه علم أم لا؟ ومثال كون الثاني مصححا للأول قولنا: لو منع زيد عمرا أكان أقدر منه أم لا؟ لأن كونه أقدر منه مصحح لمنعه، وقولنا: لو كان زيد علما أكان حيا أم لا؟ قال: وأما قولنا: لو فعل الحكيم الظلم أكان يدل على الجهل أو الحاجة؟ فليس من هذه الأقسام لأن الظلم لا يوجب الجهل ولا الحاجة ولا يصححهما ولأنهما يوجبانه ولا يصححانه، لأن الظلم يفعلها الفاعل على طريق الصحة، والمصحح لذلك كونه قادرا لا غير. فإذا لم يكن من ذلك القبول، ودل الدليل على بطلان القول [ن 16] بأنه دليل أو غير دليل، وجب الامتناع منه لأن هذا تقدير قصد به الإخبار لا الاعتبار ولا التبعيد، فلا يحسن الإخبار فيه ما يعلم أنه كذب. قال: وليس لأحد أن يقول: قولكم: يدل ولا يدل، نفي وإثبات، والنفي والإثبات المطلقان لا يخلو<sup>62</sup> الشيء منهما. قال: لأن النفي والإثبات إذا رجعا وتعلقا بشيء واحد هذه سبيله، وإذا تعلقا ورجعا إلى غير ذلك الشيء لم يصح الجواب بواحد منهما. مثال الأول قولنا: هل هذا الشيء قديم أو محدث؟ لا بد من الجواب بأحدهما. ومثال الثاني قولنا: هل الأشياء قديمة أم لا؟ لا يصح الجواب بلا ولا بنعم، لأننا إن قلنا: نعم، أثبتنا قديم جميعها. وإن قلنا: لا، نفينا القديم عن كل واحد منها<sup>63</sup>، وكلاهما باطل. وكون الظلم دالا أو غير دال يرجع إلى غيره، لأن كونه دالا على جهل فاعله أو حاجته يقتضي نفي علمه أو إثبات حاجته، وكونه غير دال لا يقتضي ذلك فيه.

وقال أيضا: إن النفي والإثبات الواردين على أمر مقدر إن وردا مجردين وجب الجواب بأحدهما، وإن قرن بالأمر المقدر ما يؤثر فيما أثبت السائل أو نفاه وجب الامتناع من النفي والإثبات. مثال الأول قولك: لو كانت الموجودات كلها جواهر، هل كانت تكون في مكان أم لا؟ واجب على

59 بكلا: بكلي، ن.

60 أكان: لكان، ن.

61 طريق: أي بعض الكلمة في ن.

62 يخلو: يخلوا، ن.

63 منها: منها، ن.

وربما قالوا: الظلم الحق يقرب كونه دالا على جهل فاعله، فأما الظلم القدر الذي لم يوجد ولا يوجد فإنه لا يلزم من دلالته واستحالة خلوه كونه دالا وغير دال ما يلزم في الحق. فيقال لهم: فكان الخصم الزمكم في ظلم لم يوجد أن يدل على الجهل أو الحاجة فتقولوا [أن 64] ما قلتم، إنما قال الخصم: لو كان هذا الظلم الذي لا يوجد قد فعله فاعله فصار محققا بدلا من كونه مقدرا،<sup>77</sup> أكان دالا أو غير دال؟ ففرض هذا التقدير كون الظلم محققا للوجود، فتقولكم: بخلو<sup>78</sup> من أن يدل ولا يدل، حكمكم منكم بخلو الظلم الحق من كونه دالا وغير دال، وقد أثبتتم ذلك في كلامكم. بين ذلك أن كل شيء لزم شيئا فإنه إذا فرض وجود الشئ، فقل: لو وجد، فإنه يجب أن يتبعه التابع لأنه إن قيل: يوجد ولا يتبعه، نقض القول بأنه يتبعه لأنه قد سلب عنه مع الحكم بوجود الشئ. ولها إذا قيل: الإضاعة تابعة لطوع الشمس، وقيل: إن علمنا بوجود الليل لم يحصل الإضاعة، ولو أخبر الله وحل بوجوده علينا، فإنه متى قيل: إن الشمس لو طلعت نصف الليل لم يحصل الإضاعة، ولو أخبر الله سبحانه عن وجوب بعض الأفعال لاستحالة أن يُعلم وجوبه، نقض ما قيل من أن التابع لازم للمتبع وإن كان ذلك مقدرا غير موجود. وقولنا: لو كان مع الله إله آخر، هو تقدير ولا يتبع ذلك من لزوم صحة التمتع له، ولو جاز أن يجبروا عما قُدر وجوده بما يستحيل في نفسه مما علم أنه لا يتبع وجود ذلك المقدر لجاز أن يقول قائل: إن الظلم الموجود يدل على الجهل أو الحاجة، فأما المقدر فلو وجد ما دل على ذلك.

وقد نقض أصحابنا دليل أبي إسحاق بقدره الواحد منا على الكذب مع علمه بقيقه وبغائه عنه لأن من هذه سبيله قادر على الكذب عند شيوخنا، فيجب أن يصح منه فعله، ولو صح منه فعله في تلك الحال لصح في تلك الحال أن يدل على جهله أو حاجته ولصح في تلك الحال أن يكون جاهلا أو محتاجا مع علمنا أنه عالم غني، وهذا لازم. [أن 64ب] فإن قال لهم أبو إسحاق: الواحد منا قادر على ما هو عالم بقيقه ومستغنى عن فعله، ويستحيل منه فعله مع هذه الحال، قيل له: هلا قلت: إن الله عز وجل قادر على القبيح ويستحيل منه؟

وأما الشيخ أبو هاشم فإنه أجاب عن الشبهة فقال: قول القائل: لو أوجد الله عز وجل القبيح كان يدل على الجهل أو الحاجة، أو قوله: كان لا يدل، هو تعليق الخال بالخاص، فلا ينبغي أن يقال واحد منهما. والخال هو دلالته على ذلك أو فقد دلالته، والخاص الممكن هو إيجاد الظلم، ولا يجوز تعليق الخال بالخاص على جهة الإيجاب، وإنما يجوز على سبيل الاعتبار، وليس يجوز أن يختار هذا الاعتبار في نفي القدرة على الظلم ولا في استحالة وقوع الظلم من الحكيم لأنه قد ثبت بالدليل كون الباري عز وجل قادرا على ذلك وأنه صحيح منه، هكذا حكى عنه.

ولقائل أن يقول له: أمتنع من أن يتلفظ خصمك بتعليق الخال بالخاص ولزومه له، أو تمتع من أن يكون الخال في نفسه متعلقا بالخاص ولازما له وإن لم يتلفظ به متلفظا؟ فإن قال: أمتنع من أن يتلفظ خصمي بذلك، قيل له: أمتنع الخال بالخاص في نفسه أم لا؟ فإن قال: قد يتعلق به، قيل له: فلم

77 مقدرا: مضمونا + (حاشية) مقدرا، د.

78 بخلو: بخلا، د.

79 دال: دال، د.

80 ومستغنى: مستغنى، د.

فإنه لا يعقل بينهما متوسط كما يعقل بين أن يكون كل الأشياء قديمة وكلها غير قديمة متوسط، وهو البض.

وأما قوله: إن الشيء إذا قُدر وجوده مع صفة تؤثر فيها وقع السؤال عنه بالنفي والإثبات، فإنه ينبغي أن يمتنع فيه من النفي والإثبات، وتحيله ذلك بقول القائل: لو كان الجسم قديما أكان يكون في مكان أم لا؟ وأنه يمتنع أن تقول: نعم، لأن قدمه يمنع من كونه في مكان، ويمتنع أن تقول: لا، لأن كونه جساما يمنع من ذلك، فللقائل أن يقول: إنا لا ننكر أن يؤدي الشيء إلى فساد القبيض، ولكن إذا أدى<sup>71</sup> إلى ذلك وجب فساد الشيء. أليس لا استحالة كلا القسمين في الجوهر مع تناقضهما استحالة قدم الجوهر وإن دل دليل على قدمه، لأنه يؤدي إلى خلوه من القبيضين؟ فينبغي إذا أدى فعل الحكيم إلى خلو القبيح من القبيضين، وكان ذلك مستحيلا،<sup>72</sup> أن يستحيل ما أدى إليه وهو القدرة على القبيح. ولو كان ما أدى إلى المستحيل غير مستحيل فلم يمتنع أن يكون قدم الجسم غير مستحيل، وإن أدى إلى أمور مستحيلة، وكذلك كل ما يؤدي إلى أمور مستحيلة. وأما تفرقة بين ما يوجب الشيء وبين ما يدل عليه في الامتناع من النفي والإثبات فباطل لأن العقل لا يفرق بينهما، فإنه لا فرق في العقل بين أن يخلو الشيء من أن يدل على كون الجاهل جاهلا أو لا يدل عليه، وبين أن يوجب كونه جاهلا [أن 25ب] أو لا يوجه، فليس بأن يخلوا ذلك في الموجب دون الدال بأولى من أن يخلو خصمهم<sup>75</sup> ذلك في الدال دون الموجب.

فإن قالوا: فرضنا الجهل غير موجب كون الجاهل جاهلا فيه قلب لجنسه لأنه لذاته يوجب هذه الصفة، قيل: والظلم أيضا لكونه ظلما يدل على كون فاعله جاهلا أو محتاجا، ففرضه غير دال على ذلك فيه إخراجا من كونه ظلما. فإن قالوا: فنحن لم نقول: إنه دال، بل خطأنا من قال: يدل، وخطأنا من قال: لا يدل، قيل لهم: وخصمكم لم يقل: إن الجهل لا يوجب كون الجاهل جاهلا، وإنما ألزمتكم أن تخطئوا قول من قال: يوجب، وتقول من قال: لا يوجب. على أننا قد بينا فيما تقدم أن تقدير وجود القبيح من العالم الغني مع أن الظلم دليل على الجهل أو الحاجة يقضي أن يدل ولا يدل، ولا يقتضي خلوه من أن يدل ولا يدل. ثم يقال لهم: لو فعل الباري سبحانه الظلم أكسم تخطئون من وصفه بأنه عالم غني وتخطئون من وصفه بخلاف ذلك؟ فإن قالوا: لا، بل تخطئ من وصفه بخلاف ذلك ونصح وصفه بأنه عالم غني، قيل لهم: فقد أقررتم بأن الظلم لو فعله ما دل على الجهل أو الحاجة لأنكم قد قطعتم على حصول نقيض مدلوله. وإن قالوا: نخطئ كلا<sup>76</sup> الوصفين، قيل لهم: أليس لذاته استحق أن يكون عالما وغنيا، كما أن الجهل لذاته يوجب كون الجاهل جاهلا؟ فإن كان الامتناع من إيجاب الجهل كون الحى جاهلا قلبا لذاته فكذلك في خروج العالم لذاته من كونه عالما.

71 أدى: واد، د.

72 مستحيلا: مستحيل، د.

73 كل ما: كلما، د.

74 يخلو: يخلوا، د.

75 خصمهم: الخصم + (حاشية) خصمهم، د.

76 كلا: كئي، د.

ولقاتل أن يقول: إن كان الظلم لو وقع منه لم يدل على الجهل ولا على الحاجة فإذا لو وقع لكان علماً غنياً، ولو كان كذلك لكان وقوع القبيح مع كونه علماً غنياً كوقوع الحسن مع كونه علماً غنياً، فكما أن الحسن لا يقطع على أنه لا يقع منه كذلك ينبغي أن لا يقطعوا على أن القبيح لا يقع منه. فإن قالوا: ليس كذلك، لأن العلم بالقبيح والغنى يصرف عن القبيح لا محالة، ولا يصرف عن الحسن، قيل: لو صرف عنه لا محالة لكان وجود القبيح يدل على نفيه لأن الشيء يدل على نفي ما لو حصل لصرف عنه لا محالة، فبطل قولكم: لو وجد القبيح منه ما دل على الجهل ولا على الحاجة. فإن قالوا: لو وقع القبيح منه لم يكن علماً غنياً، قيل: فقد دل على الجهل والحاجة، لأننا إذا علمنا أنه لا يحصل إلا مع الجهل أو الحاجة، ثم سبق علمنا بمحصله، فإنه دلينا على الجهل أو الحاجة.

ويقال لهم: ما تتنون بقولكم: إذا كان الفاعل ممن يجوز عليه الجهل أو الحاجة؟ فإن قالوا: نعي بالجواز هاهنا الشك، قيل لهم: أمحال اشتراط هذا الشرط أم غير محال؟ فإن قالوا: هو محال، قيل لهم: فأحيلوا ما أدى إلى اشتراطه وهو وقوع القبيح من العالم الغني، وإن قالوا: اشتراط الشك [ن 66] صحيح، بل واجب في كون القبيح دليلاً على الجهل، قيل لهم: الدليل إنما يدل على ما له به تعلق الأدلة، وشك المستدل ليس برافع إلى الدليل، ولا هو من تعلق الأدلة بسبيل. بين ذلك أن القبيح إنما دل على جهل فاعله لأجل أن العلم بالقبيح والغنى يصرف عنه على كل حال، وأن الفاعل لا يفعل ما لا داعي له إليه وله عنه صارف، ومعلوم أن العلم والغنى يصرفان عن القبيح وأن الفاعل لا يفعل مع الصارف وانقضاء الدواعي، سواء شك أحد في جهل الفاعل أو لم يشك. فذلك كان القبيح إنما يدل انقضاء العلم الصارف عن القبيح، شك في جهل الفاعل شاكاً أو لم يشك. ولو كان القبيح إنما يدل على جهل فاعله إذا شككنا في جهله لكان العلم بالقبيح والغنى إنما يصرف العالم عن القبيح إذا شككنا في جهله ولا يصرفه إذا لم يوجد من يشك في جهله أو وجد الناس غير أنهم لم يشكوا في ذلك، وفي ذلك وقوعه منه مع عدم الشك ولا يقع مع وجود شك غيره في جهله، فيكون الصارف عن القبيح هو شك غير الفاعل في جهل الفاعل، ومعلوم أن شك غيره في ذلك لا يصرف الفاعل عن القبيح.

ومما يوضح ما قلناه أننا نقول لهذا القائل: أبوجد القبيح ممن لا تشكون في جهله أو حاجته، بل تعلمون أنه عالم غني؟ فإن قالوا: لا يوجد منه أصلاً، قيل لهم: فتقدير وجوده منه يقتضي رفع العلم الذي لا يوجد معه القبيح أصلاً، وإن لم يرتفع هذا العلم واستحال ارتقاعه فأحيلوا ما أدى إليه من فعل العالم الغني القبيح. وإن قالوا: قد يوجد القبيح ممن لا تشك في جهله، كانوا قد شكوا في وقوع القبيح ممن يقطعون على علمه وغناه، وقيل لهم: أفبوجد أيضاً ممن تشكون في جهله؟ فإن قالوا: بلى، قد يوجد منه، أخرجوا القبيح من [ن 66] أن يدل على الجهل أو الحاجة أصلاً. فإن قالوا: لا يقع ممن نشك في جهله، كانوا قد جعلوا شكنا في جهل غيرنا هو صارفة عن فعل القبيح، و[ن 66] أن يكون ممن يقطعون على علمه وغناه أسوأ حالاً في وقوع القبيح منه ممن يشكون في علمه وغناه، ويلزمهم أن توصلوا إلى أن الفاعل لا يفعل القبيح بشك غيره في جهله وحاجته، وإن لم نعلم ذلك لم نعلم أنه لا يفعل القبيح وإن كان الصارف عن القبيح هو شك الغير، ويلزمهم إذا شك زيد في جهل عمرو ولم يشك خالد في ذلك أن يقع منه القبيح وأن لا يقع، وأن يدل القبيح الواقع منه على الجهل أو الحاجة ولا يدل معاً.

منعت خصصك من أن يتلفظ بذلك مع أن تلفظه بذلك هو خير عن الشيء على ما هو به؟ وإن قال: إنه لا يتعلق به في نفسه، فذلك رجوع إلى القسم الآخر، وقيل له: وما في قولك: الخال لا يتعلق بالجائز، من الجواب عن الشبهة؟ فإن قال: لأنه إذا كان كون الظلم دالاً على جهل الحكيم أو حاجته محالاً، وكان كونه غير دال على ذلك محالاً، وكان وجوده من الحكيم جائزاً، علمت أنه لا يلزم هذا المحال على وجه ولا يتعلق<sup>81</sup> لأن الخال لا يتعلق بالجائز ولا يلزمه، قيل له: فإذا قد لزم وجود الظلم الجائز من الحكيم خلوه من كونه دالاً على الجهل أو على الحاجة ومن كونه غير دال لأن استحالة خلوه من ذلك أظهر إحالة من كونه دالاً على الجهل أو على الحاجة، فقد ألزمت محال الخال الجائز. من ذلك يعلم باضطراب، وليس كذلك استحالة كونه دالاً أو غير دال، فقد ألزمت محال الخال الجائز. ويقال له: إن الخصم يقول: إن قصدي أن أئين أن وجود الظلم من الحكيم محال لأنه يلزمه أحد نقيضين مستحيلين، فجوأبكم لي بأن وجود الظلم منه جائز، هو جواب بموضع الخلاف.

فإن قال: قد ثبت بالدليل أن وجود الظلم من الحكيم صحيح جائز، وبت أن كونه دالاً أو غير دال مستحيل، فعلمت أنه لا يلزم أن وجود الظلم من الحكيم صحيح علمي بصحة الظلم، وإن لم أعرف من أي وجه لا يلزم ذلك على وجود الظلم، قيل له: الخصم يقول لك: أننا قد بينت أن وجود الظلم لا يخلو<sup>82</sup> من واحد من هذين النقيضين المستحيلين، فوجب كونه محالاً لأن الخال لا يلزم إلا المحال، وبهذا أعلم أن ما دللتم به على صحة وجود الظلم من الحكيم مدخولاً لمرقم وجه الدخول فيه، قلت فإن قلتم: ولو كان دليلاً على صحة وجود الظلم من الحكيم مدخولاً لمرقم وجه الدخول فيه، قلت لكم: ولو كان هذا المحال لا يلزم وجود الظلم لمرقم من أي وجه لا يلزمه، ولو عرفتم ذلك لكان هو الجواب. فاما إن تقتصروا على أن تقولوا: مذنبنا جائز وما ألزمت عليه محال فلم يلزمه، فما يعجز أحداً لزم على قوله محال من أن يجيب به؟ وفي ذلك إبطال الإلزامات وأن لا يقطع بإحالة مذاهب خصوصاً وإن لزمتها المحال.

ثم يقال له: ما مثال تعلق الخال بالجائز على سبيل الاعتبار؟ فإن قال: مثاله قولنا: لو فعل البارئ القبيح لاستحق الدم، فيعتبر بذلك في أنه لا يفعل القبيح لأن استحقاقه الدم محال وفعله القبيح جائز، قيل: فإذا قد تعلق الخال بالجائز دل على أنه لا يقع ولا يدل على إحالته فقل: لو فعل [ن 65] القبيح لدل على الجهل أو الحاجة، واعتبر بذلك في أنه لا يقع ولا تمتنع من كلا الجوابين، وفي ذلك إقرار بأن الخال قد تعلق بالجائز، وقد ثبتاً فساداً من قبل.

جواب آخر عن الشبهة: وهو أن الظلم لو وقع من الحكيم عز وجل لما دل على الجهل ولا على الحاجة، وذلك غير محال لأن شرط دلالاته على ذلك أن يقع ممن يجوز عليه الجهل أو الحاجة، فلم يلزم على صحة إيجاد عز وجل صحة أن يدلنا على الجهل أو الحاجة.

81 على وجه ولا يتعلق: + (حاشية) في نسخة أخرى على وجوده ولا يقع به، صح، ن.

82 يخلو: يخلو، ن.

83 كلا: كلي، ن.

تكون دلالة على جهل من يستحيل عليه الجهل محالاً<sup>86</sup>، قيل: هو محال، ولذلك أحلنا وجوده من عالم غني، فما لزم عليه محال.

فأما إن قالوا: قد يوجد القبيح من العالم الغني إذا لم يصح عليه الجهل ولا يوجد منه إذا صح عليه الجهل، فإنه يقال لهم: إن العالم يتبع القبيح وبغناه إنما لم يفعل على الإطلاق لعله ببقية وبغناه لا لغیر ذلك لأنما عند العلم بذلك نعلم أنه لا يفعل القبيح أصلاً، ولو كان جهه استحقاق العلم بالقبيح تؤثر في قوة الصرف لكان وجوب حصول هذا العلم بأن يؤثر في قوة الصرف عن القبيح أولى من جواز. ومما بين أن صحة الجهل على فاعل القبيح ليس بشرط في دلالة على الجهل هو أن استدلالنا بالقبيح على جهل زيد لا يقف على معرفتنا بصحة جهله، بل لا يحظر ذلك بئانه، وإن خطر لم يحظر بئانه اعتقاده، بل نستدل بذلك على جهله أو حاجته من حيث علمنا أن العلم بالقبيح والغني يصرف عن القبيح، ولا تحتاج إلى زيادة. فإذا استدللنا بذلك على جهل الفاعل أو حاجته تبع ذلك علمنا بأفهاما يصحان عليه، ويلزمهم لو وقع القبيح من الواحد منا وهو عالم ببقية وبغناه عن فعله أن يدل على جهه [ن 68] أو حاجته لأنه كان يصح عليه الجهل والحاجة.

فإن قالوا: لا يلزمنا ذلك لأن شرط دلالة القبيح على الجهل والحاجة أن يكون فاعله جاهلاً أو محتاجاً، كانوا قد جعلوا الشيء شرطاً في نفسه لأنه كائهم قالوا: إنما نعلم بالقبيح أن فاعله جاهل أو محتاج إذا علمنا أنه جاهل أو محتاج، فيجعلون العلم بذلك شرطاً في نفسه. ثم يقال لهم: لم زعمتم أن شرط كون الظلم دليلاً على الجهل أو الحاجة ما ذكرتم حتى لو وقع من العالم الغني ما دل على الجهل أو الحاجة؟ فإن قالوا: إنما قلنا ذلك بحسب فرض المخالف لأنه فرض وقوع الظلم من العالم الغني، فاقضى ذلك أن لا يدل على الجهل ولا الحاجة وأن يكون شرط دلالة ما ذكرناه، قيل لهم: أفكون الظلم غير دال على الجهل ولا على الحاجة صحيح في نفسه عدكم أم محال؟ فإن قالوا: محال، قيل، قيل فكأنكم قلتم: لو وجد الظلم من الباري عز وجل لزمه محال، وهذا هو المطلوب خصصكم لأنه قال: إذا لزمه محال استحالة كونه قادراً عليه، إذ كان ما يقدر عليه القادر صحيحاً<sup>87</sup> غير محال على ما سلمتموه له، وإن قالوا: ليس بمحال، بل هو صحيح، قيل: فبطل قولكم أنكم إنما شرطتم جواز الجهل والغني لا لأنه شرط في نفسه، بل لأن فرض المخالف اقتضاه. ثم إن كان كونه غير دال على الجهل أو الحاجة صحيحاً لو وقع من العالم الغني لم يؤمن من وقوعه منه لأنهم، إن آمنوا ووقعه منه وقالوا: لا يقع من عالم غني، فقد جعلوا وقوعه دليلاً على الجهل أو الحاجة، وبطل قولهم أن صحة الجهل أو الحاجة شرط في دلالة.

ثم يقال لهم: إن وجب أن تقولوا: إن الظلم لو وقع من العالم الغني ما كان يدل على الجهل أو الحاجة، لأنه قد فرض وقوعه من عالم غني فاقضى ذلك أن لا يكفي مجردة في الدلالة على جهل فاعله، فقد فرض أيضاً وقوعه مع [ن 68] أنه دلالة على الجهل أو الحاجة على الإطلاق. فلمست بأن تقولوا: لا يدل على الجهل أو الحاجة، لأن المخالف فرض وجوده مع العلم والغني بأولى من أن تقولوا: يدل على الجهل أو على الحاجة، لأنه فرض المخالف وجود الظلم مع ما<sup>88</sup> ثبت من كونه

86 محال: محال، ن.

87 صحيحاً: صحيح، ن.

88 مع ما: مع ما، ن.

فإن قالوا: ليس الناظر في الدليل يجب أن يكون شاكاً في المدلول؟ قيل: يجب ذلك لأن شكك فيه شرط في طلبه للعلم به، وليس بشرط في كون الدليل دليلاً، ولذلك صح لمن علم المدلول أن ينظر في الدليل فيعلمه دليلاً. فإن قالوا: نعني بالجواز الصحة فتقول: شرط دلالة القبيح على جهل فاعله أن يصح عليه الجهل، فلو وقع من لا يصح عليه الجهل لم يدل على الجهل، قيل لهم: أشرط<sup>84</sup> هذا الشرط وكون القبيح غير دال على جهل فاعله أو حاجته إذا كان ممن لا يصح عليه ذلك صحيح أم مستحيل؟ فإن قالوا: مستحيل، قيل لهم: فيجب أن يكون فعل العالم الغني له مستحيلاً<sup>85</sup> لأنه قد لزم عليه أمر مستحيل، وإن قالوا: اشترط ذلك صحيح، قيل لهم: أوجد القبيح من عالم غني يستحيل عليه الجهل والحاجة أو لا يوجد أصلاً؟ فإن قالوا: لا يوجد منه أصلاً، قيل لهم: فقد لزم أن يكون وجوده منه يدل على وقوع ما [إن] لم يقع لم يوجد. فإن قالوا: كيف يدل على ذلك وفاعله عالم غني؟ قيل: إذا لم يوجد أصلاً من العالم الغني لزم أن يكون وجوده دليلاً [ن 67] على الجهل أو الحاجة، فإذا استحال أن يدل على ذلك لأن فاعله عالم غني، بان أنه قد لزم وجود القبيح من العالم الغني أن يدل على ما يستحيل أن يدل عليه من الجهل والحاجة، وذلك محال، فما أدى إليه محال. فإن قالوا: قد يوجد القبيح من العالم الغني إذا استحال عليه الجهل أو الحاجة، كانوا قد شكوا في كون الباري سبحانه فاعلاً للقبيح، تعال عن ذلك، وقيل لهم: أيجاد أيضاً من عالم غني يصح عليه الجهل أو الحاجة أم لا؟ فإن قالوا: يوجد منه أيضاً كما قد يوجد ممن لا يصح عليه الجهل والحاجة، أخرجوا القبيح من كونه دليلاً على الجهل أو الحاجة لأنه لو وقع ممن علموا كونه عالماً غنياً لم يدل على الجهل ولا على الحاجة سواء صح كونه جاهلاً أو محتاجاً لم يصح ذلك عليه، وإن وقع ممن لم يقدم عليهم بأنه عالم غني لم يمكنهم أن يستدلوا بالقبيح على جهله أو حاجته لأنهم لا يأمون كونه عالماً غنياً، ولا يدل على الجهل أو الحاجة لأنهم قد جوزوا ما لو علموه لم يكن القبيح دليلاً على الجهل أو الحاجة.

فإن قالوا: ليس يخرج القبيح من كونه دليلاً على الجهل أو الحاجة لأننا نستدل به على جهل فاعله أو حاجته إذا تقدم علمنا بكون فاعله جاهلاً أو محتاجاً، قيل لهم: فكأنكم تقولون إذا علمتم أن القبيح صادر من زيد: علمنا أنه جاهل أو محتاج إن كان قد تقدم علمنا بأنه جاهل أو محتاج، وهذا محال، وقيل لهم: إذا علمتم أن الفاعل جاهل أو محتاج [أ] علمتم بفعله القبيح أنه جاهل أو محتاج ذلك العلم الأول أو علماً ثانياً؟ فإن قالوا: ذلك العلم الأول، كانوا قد جعلوا العلم الأول شرطاً في نفسه، وإن قالوا: علماً ثانياً، قيل لهم: إن صح تزايد العلم بالشيء الواحد فقد أغناكم العلم [ن 67] الأول. وأيضاً، فإن صح تزايد هذا العلم فعلمكم بأن الفاعل هو جاهل أو محتاج هو الذي اقتضى تزايد علمكم بجهله وحاجته، وخروج القبيح من كونه مؤثراً في ذلك. فإن قيل: فكأنكم أنتم تقولون: إن القبيح يدل على جهل من ليس بجاهل، قيل: لا نقول بذلك، بل نقول: يدل على جهل من هو جاهل، لكن لا نشترط في دلالة على ذلك تقدم علمنا بجهله، وأنتم في هذا السؤال قد شرطتم تقدم علمكم بالجهل في دلالة القبيح على الجهل. فإن قالوا: فإذا دل على جهل من هو جاهل فيجب أن

84 اشترط: اشترطه، ن.

85 مستحيلاً: مستحيل، ن.

جواب آخر:

قال بشر بن المعمّر: <sup>94</sup> إن الباري عزّ وجلّ وإن كان يقدر على تعذيب الطفل فإنه لو عذبه لكان بالغاً كافراً مستحقاً للعقاب، ولتقاتل أن يقول: أ يكون بالغاً مع وصول العذاب إليه وهو طفل أو يكون بالغاً ولا يكون طفلاً؟ فإن قال بالأول كان ذلك عملاً متناقضاً، والحال لا يلزم إلا على الحال، فوجود القبيح من العالم الغني إذن محال. فإن قال: هو محال، ولكن ذلك لا يمنع من القدرة، قيل: فكان ينبغي أن تبين ذلك ولا يقع الاختصار على ما ذكرت، وإن قال: يكون بالغاً، فلما كان من قبل وصول العقاب إليه بلا فصل طفلاً كان قد أجاب عن وصول العقاب إلى بالغ مستحق، ولم يسأل عن ذلك، فقد أجاب [ن 69ب] عما لم يسأل عنه وترك الجواب عما سئل عنه، وموضع الخلاف هو القدرة على تعذيب الطفل، لا تعذيب البالغ.

جواب آخر:

قال أبو موسى على ما حكاه عنه أبو القاسم البخعي: <sup>95</sup> لو ظلم الله سبحانه مع وجود الدلائل على أنه لا يظلم لدلت إذ ذاك على أنه يظلم، وما كان الظلم يقتضي الحدث كما لا يوجب العمل الحدث. ولتقاتل أن يقول: ظاهر هذا الكلام منه يدل على أنه يصحح فعله الظلم ويصحح هذا الجواب وأن فعل الظلم يؤدي إليه. فيقال له: أفصح انقلاب الدليل مع حصوله على الوجه الذي يدل حتى يدل علم العالم بالقبيح وبالغني على وجود القبيح؟ فإن قال: لا، قيل: فقد أدى القبيح إلى الحال، فينبغي أن يستحيل وجوده، فإن كان ذلك لا يمنع من القدرة على القبيح فبين ذلك ولا تقتصر على ما ذكرت، وإن قال: انقلاب الدليل غير محال، لم يأمن أن يكون علم العالم بالغني وبالقبيح يدعوه في وقت من الأوقات إلى فعل القبيح، ولزمه صفة انقلاب جميع الأدلة وأن لا يتنحى مدلول دلالة أصلاً.

جواب آخر:

قال أبو جعفر الإسكافي: <sup>97</sup> إنه عزّ وجلّ، وإن قدر على فعل الظلم، فالأجسام بما فيها تدل على أنه لا يظلم، فلو وقع منه الظلم لكانت الأجسام معارة من العقول التي دلت بأنفسها على أنه لا يظلم. ولتقاتل أن يقول: لو عدمت العقول كلها لم يخرج العالم الغني من أن لا يفعل القبيح، فسواء وجدت العقول أو لم توجد، القبيح لا يوجد من العالم الغني. فإن قال: ما كانت العقول دالة على أنه لا يفعل القبيح، فقد تقدم القول في ذلك عند الكلام على أبي موسى رحمه الله.

شبهة:

قالوا: الظلم في الأصل دليل على جهل فاعله أو [ن 70] حاجته، كما أن الخبر الصادق بأن الذات جاهلة أو محتاجة دليل على الجهل أو الحاجة، فلو قدر على فعل الظلم لتدبر على أن يختر خبراً صديقاً بأنه جاهل أو محتاج.

94. قارن المعنى 1/6، ص. 128.

95. قارن المعنى 1/6، ص. 128.

96. يدعوه: يدعوه. ن.

97. قارن المعنى 1/6، ص. 128.

دليلاً على الجهل أو الحاجة. فإن قسم لأبي إسحاق: فلم فرضتم وقومعه مع كلام <sup>89</sup> الأمرين؟ قال لكم: لأنكم قلتم: هو مقدور للبارئ عزّ وجلّ وصحيح منه مع ثبوت كونه دليلاً على الجهل أو الحاجة ومع كون الباري عزّ وجلّ عالماً غنياً، فأريكم استحالة مع كلام الأمرين.

جواب آخر:

وكان أبو عبد الله البصري النحوي المعروف بابن الجمهوري يجيب عن الشبهة فيقول: قول القائل: لو فعل الله سبحانه الظلم مع أنه عالم غني ومع أن العالم الغني لا يفعل الظلم، هو جمع بين قول: لو فعل الظلم مع أنه لا يفعله، لأنه قد جمع بين قول: لو فعل الظلم، وبين قول: مع أنه لا يفعله، وكان يقتصر على هذا المقدار في الجواب. ولتقاتل أن تقول: ليس يجوز الاختصار على ما ذكره لأن الشبهة مبنية على استحالة وجود الظلم من العالم الغني وعلى أن المستحيل لا يجوز كونه مقدوراً، وأصحابنا يسلمون هذا الأخير إلا أبو الهذيل، فلا يجوز أن يبين في الجواب أن فرض ذلك مستحيل وعملك على ذلك لأن في ذلك تحقيقاً <sup>91</sup> لبعض ما رآه صاحب الشبهة، ولكن ينبغي أن يبين أنه لا يمتنع كونه مقدوراً وإن كان مستحيلاً إذا كانت استحالة لأجل الداعي، ويبين أن استحالة لأجل الداعي، ثم يبين أنه إذا كان ذلك مستحيلاً لم يلزم جمع ما قاله النظام في شبهته، ولا فللظلم أن يقول له: أنتقول أن وجود الظلم من العالم الغني مع أن العالم الغني لا يفعل الظلم مستحيل أو صحيح؟ فإن قال: صحيح، قال له: فكيف قلت الآن أن تقديره هو تقدير لوجود الظلم مع أنه لا يوجد؟ وإن قال: هو مستحيل، قال له: فكيف يكون المستحيل مقدوراً؟ فإن قال: ذلك لا يجوز، فقد لزمه أن لا يكون الله عزّ وجلّ [ن 69] قادراً على الظلم، وإن قال: لا يمتنع ذلك، لزمه أن يبين ذلك حتى يصحح كلامه. على أن ما ذكره لا يدل على أن فرض وجود الظلم من العالم الغني فرض شحال لأن لتقاتل أن يقول: أنا أفرض وجود الظلم من العالم الغني بدلاً من أن لا يوجد منه ولا أفرض اجتماع وجوده وأن لا يوجد معاً، كما أنا نفرض وجود ما علم الله عزّ وجلّ عدمه بدلاً من عدمه، وكذلك قول الله سبحانه ﴿وَلَوْ كُنَّا زُجْراً لَأَنذَرُوهُمْ﴾ <sup>93</sup> وإن علم أنهم لا يردون. فإن قال: إنما يجوز أن يفرض وجود الظلم من العالم الغني إذا فرض نفي الصارف عن وجوده، أو فرض نفي كونه صارفاً، ولم يفعل المستدل بالشبهة ذلك، بل فرض ثبوت الصارف وهو كون فاعله عالماً غنياً، وفرض ذلك صارفاً عن وجوده، وفرض مع ذلك وجود الظلم، فكان فرضاً لأمر مستحيل، قيل: إنما يكون مستحيلاً إذا ثبت أن هذا الصارف يحيل وجود الظلم. فأما إذا لم يبين ذلك فللخصم أن يقول: أنا أفرض ثبوت الصارف وأفرض كونه صارفاً وأفرض وجود الظلم بدلاً من عدمه، لأنه لا يستحيل أن يوجد الظلم مع وجود الصارف، وهو قول أكثر أصحابكم.

89. كلام: كلي. ن.

90. كلام: كلي. ن.

91. تحقيقاً: تحقيق. ن.

92. فرض وجود الظلم من العالم الغني فرض شحال لأن لتقاتل أن تقول: أنا: إضافة في الخامس. ن.

93. سورة الأنعام (6): 28.

تغير الداعي بأن يكون الفاعل جاهلاً أو محتاجاً أو مع أن الداعي لم يتغير؟ فإن أردتم الأول، قيل لكم: فإذا هو قادر على ما لو تغير الداعي إليه لدل على الجهل والحاجة وقادر على أن يدل على الجهل أو [171] الحاجة لو تغير الداعي وإن كان تغير الداعي مستحيلاً، ومعنى ذلك أنه ذات لو كان لها إلى الظلم داعٍ 100 لصح أن يدلنا عليه. وإن أرادوا الوجه الثاني، وهو أن يوجد الظلم مع كون الفاعل عالماً غنياً ومع أن الظلم دليل على الجهل أو الحاجة، فالجواب أن وجوده والحال هذه مستحيل لأجل الداعي، وليس يلزم على وجوده كونه دليلاً، بل يلزم على ذلك كونه دليلاً وغير دليل. أما كونه دليلاً فلازم فرض كونه دليلاً، وأما كونه غير دليل فلازم فرض فاعله عالماً وغنياً. ولسنا نقول: لو فعل الظلم والحال هذه لكان الظلم دليلاً فقط على الجهل أو الحاجة، فيلزم أن نصفه بالقدرة على الجهل أو الحاجة.

فإن قالوا: أيقدر على إيجاد ما يكون دليلاً وغير دليل؟ قيل: إن القدرة تتعلق بمحس الفعل لا بكونه دليلاً أو غير دليل، وكون الفعل دليلاً وغير دليل إنما يلزم بحسب الفرض، فنحن نقول: إنه يقدر على ما لو وجد على الوجه المستحيل لكان دليلاً وغير دليل، وذلك مستحيل لزم على فرض مستحيل. وبالجمله، فإننا نقول في ذلك ما نقوله في القدرة على الظلم من أنه ذات لو تغير داعيها لوقع الظلم، كذلك نقول: هو ذات لو تغير داعيها لصح أن يدل على الجهل أو الحاجة. فإن قال: أنقولون أنه يقدر على جعل الظلم غير دليل؟ قيل: لا يصح ذلك لأنه لو وجد مع وجود الصوارف ومع كونه دليلاً لما كان غير دليل فقط، بل كان دليلاً وغير دليل، ولو وجد مع تغير الصوارف لكان دليلاً، فليست له حالة يكون فيها غير دليل فيوصف بالقدرة عليه، وذلك مما نقول نحن [71ب] غير دليل وكان ذلك مما يتعلق به القادرون لكانت ذاته قادرة عليه، وذلك مما نقول نحن [71ب] والمخالف به. فإن قالوا: للظلم حالة يكون فيها غير دليل وهو أن يفرض وجوده مع فرض كونه فاعله عالماً غنياً ولا يفرضه دليلاً، قيل: إنما يفرض كون فاعل عالماً غنياً لأنه كذلك في نفسه، وهذا يقتضي أن يفرض كون الظلم دليلاً لأنه كذلك في نفسه. وبعد، فالقدرة تتعلق بمحس الفعل، لا بكون الفعل دليلاً، ولا بكونه غير دليل، وإنما يلزم كونه دليلاً أو غير دليل بحسب ما يفرض من تعلقه بالمدلول.

فإن قالوا: فإذا كان الظلم مستحيلاً منه أفقدت على المستحيل؟ قيل: إن أردت أنه يقدر على إيجاده على الوجه المستحيل فلا، وذلك مما يتعلق به القدرة، وإن أردت أنه يقدر على إيجاد المستحيل على معنى أنه لو تغير وجه استحالة الذي هو الصارف لكانت ذاته ذاتاً يصح منها ذلك الفعل وإن لم يتغير شيء إلا الصارف، فنعم، كما يقدر القادر منا على الكتابة المستعجلة مع فقد العلم حتى لو لم يخلق الله سبحانه قلماً وآلة لقدر عليها على معنى أنه على صفة لو حضر القلم وجميع الآلات لصح وجود الكتابة وإن لم تتغير ذاته.

وأما قاضي القضاة وأصحابنا فإنهم نقضوا الشبهة بأن الله عز وجل قادر على إيجاد ما أخبر وعلم أنه لا يوجد، ويكون المكلفين قادرين على ما أخبر الله وعلم أنهم لا يفعلونه، ولا يكون ذلك قدرة على تجهله وتكذيبه. ونحن قد بينّا أن القدرة على ذلك لا تكون قدرة على التكذيب والتجهيل بما لا يمكن

100 داع: داعياً، ن.

101 مستحيل: مستحيلاً، ن.

الجواب:

إن الخبر الصديق بأن الذات جاهلة أو محتاجة معناه هو أن يخبره على ما تناوله، وهو أن الذات جاهلة أو محتاجة. فالقدرة على كون الخبر بذلك صدقاً إذا كانت الذات عائلة غنية هي قدرة على جعل الذات جاهلة أو محتاجة، وذلك مستحيل في نفسه لا لداع. فإن أراد المستدل بهذه الشبهة أن يلزماً صحة جملة ذاته جاهلة أو محتاجة أو تغير داعيه، كما قلنا: إنه يصح لأجل ذاته المخصوصة أن يوجد الظلم لو كان له إليه داعٍ، لم يصح إلزامه لأن كونه عالماً غنياً واجب في نفسه، ولم يستحل لأجل الداعي حتى إذا تغير صح. وأما الظلم فإنما استحالة إيجاد الداعي، فلو تغير فقط صح إيجاد وجوده. وإن أراد إلزاماً صحة جملة ذاته جاهلة أو محتاجة لمكان ذاته المخصوصة لو كان كونه كذلك صحيحاً فنحن وهو نقول بذلك، فإن قال: صفه الآن بالقدرة على ذلك كما تصفونه الآن بالقدرة على الظلم وإن استحالة تغير الصارف عن الظلم، قيل: هذا إلزام عبارة، وقد تكلمنا على ذلك من قبل. فإن قيل: فإذا كان معنى كون الخبر صدقاً هو أن يخبره على ما هو عليه فينبغي أن لا يصح أن يستدل بكون الخبر صدقاً على أن يخبره على ما تناوله، قيل: كذلك نقول، لأن ذلك هو استدلال بالشئ على نفسه، وإنما نستدل بأخبار الله عز وجل على خبرنا بأن يُعلم أن حكيمه تقتضي صدق أخباره، أي أن خبرنا على ما تناولته. فإذا علمنا أن الخبر هو من جملة أخبار الله سبحانه دخل في تلك الجملة، فعلمنا أن خبره [70ب] على ما تناوله.

وأجاب قاضي القضاة عن الشبهة، فقال: لا يجوز وصف بالقدرة عل أن يخبر بخبر صدق عن أنه جاهل أو محتاج لأن ذلك يوجب كونه على هاتين الصفتين في الحال. ولتقابل أن يقول: وكذلك وصفه بالقدرة على أن يفعل الظلم في الحال مع ما ثبت من كون الظلم دليلاً على الجهل أو الحاجة يقتضي على طريق الدلالة كونه باحداً أصحابنا أن يفرق بين الموضعين، فيقال: قولنا: إن الخبر عن أن الذات جاهلة أو محتاجة صدق، معناه هو أن يخبره على ما تناوله، ومعنى ذلك أنه جاهل أو محتاج، وأما الظلم فليس معنى قولنا: إنه موجود، هو أن يوجده جاهل أو محتاج، وإنما الظلم دليل على ذلك إذا كان محققاً. فأما المقدر فخطأ أن يقال: إنه يدل، وخطأ أن يقال: إنه لا يدل، على ما تقدم من قولهم.

شبهة:

قالوا: القبيح يدل على جهل فاعله أو حاجته، فلو قدر عليه لقدر على أن يدلنا على جهله أو حاجته سواء قلتم أن وقوع الظلم منه صحيح أو مستحيل.

الجواب:

يقال لهم: لم زعمتم أنه يلزماً على قولنا: إنه يقدر على القبيح، أن يقدر أن يدلنا على الجهل أو الحاجة؟ فإن قالوا: لأنه لو وقع الظلم لدل على الجهل أو الحاجة، قيل: أتريدون أنه [دل] ولو وقع مع

98 داع: داعياً، ن.

99 قارن المتي 1/6، ص. 147-149.



ذكره في الظلم. وأجاب في المعنى على الشبهة بما هذا معناه، وهو أنه يثبت بالدليل بالعقل أن الله عز وجل قادر على القبيح وأنه عالم غيبي وأن الظلم دليل على الجهل أو الحاجة، فكل عبارة تنقض أصلاً من هذه الأصول وجب الامتناع منها لأن الأدلة لا تترك بالعبارات، وكل عبارة لم تنقض أصلاً لم يمتنع منها، فلا يمتنع من القول بأنه لو فعل الظلم لكان ظالماً مستحقاً للذم، وفتنع من القول بأنه يقدر أن يدل شيء ...

\*\*\*

## IX

... [ن 161] أن يفسه.

شبهة:  
قالوا: لو قدر الله عز وجل على القبيح لقدر على أن يجعل ذاته جاهلة أو محتاجة.<sup>1</sup> وهذا باطل لأنه إنما كان يلزم ذلك لو كان الظلم يوجب كونه جاهلاً أو محتاجاً، وليس كذلك، ولا يلزم ما ذكره على ما هو دلالة، فلو ثبت أن الظلم دلالة على الجهل أو الحاجة لو فرض وقوعه من العالم الغيبي لم يلزم ذلك، فكيف وقد بينّا أنه ليس بدلالة والحال ههنا؟ بين ما قلنا في الدلالة أن النبي قادر أن يدل على إيمان زيد وكفر عمرو، وليس هو الذي يجعل زيداً مؤمناً وعمراً كافراً. فإن قالوا: نعي بقولنا: يجعل، أي يدل، فقد تقدم الجواب عن ذلك.

شبهة:  
قالوا: القدرة على القبيح نقص.<sup>2</sup> الجواب: إن ذلك دعوى، والنقص هو فعل القبيح لا القدرة عليه، كما أن فعلنا القبيح نقص لا القدرة عليه. ألا ترى أن الأنبياء والملائكة لا يلحقهم النقص بقدرتهم على القبيح؟ ولو لم يكن القسم عز وجل قادراً على القبيح لم يكن قادراً على الحسن، فيلزم النقص من حيث لم يقدر على القبيح ومن حيث لم يقدر على الحسن، ويلزمهم أن تكون قدرته على خلاف ما علم أنه يكون نقصاً.

باب القول في أن الله عز وجل قادر على ما علم أنه لا يفعله وعلى ما أخبر أنه لا يفعله<sup>3</sup>

حكى عن بعض من قال: إن الله عز وجل لا يقدر على القبيح، أنه لا يقدر على تكوين ما علم أنه لا يكونه، وقال عبيد: إن ما علم الله عز وجل أنه يكون يقدر على تكوينه، ولا يقال: يقدر على أن لا يكونه، وما يعلم أنه لا يكون لا يقال: يقدر على أن يكونه، وإن قيل: إنه يقدر عليه. وقال علي الأسواري: إذا قرن القول بأنه عز وجل [ن 61ب] عالم بأن الشيء لا يكون مع القول بأنه يقدر على تكوينه كان<sup>5</sup> ذلك محالاً متناقضاً، وإذا أورد كل قول من هذين عن صاحبه صح الكلام. وقال أبو الخليل وأبو علي وأبو هاشم وأبو القاسم: إن الله عز وجل قادر على تكوين ما علم وأخبر أنه لا يكون.

- 1 قارن للنبي ج 1/6، ص 143.
- 2 قارن للنبي ج 1/6، ص 154.
- 3 قارن ابن اللاتحي، المتمدن في أصول الدين، ص 607-599.
- 4 قارن للنبي ج 1/6، ص 127.
- 5 كاد: فانه، د.

اعتقاد فقط وإنما يوجه من حيث هو علم فإنما يوجه من حيث أن معلومه على ما هو به [ن 53ب] وأنه يقتضي سكوت النفس إلى حصول المعلوم على ما هو به. وفي ذلك كون معلومه على ما هو به لأنه على ما هو به، وذلك أنه كان على ما هو به لأجل اعتقاد من حيث أن معتقده على ما هو به وأن النفس ساكنة إلى أنه على ما هو به. وأيضاً، فالعلم هو الوقوف على الشيء كما أن الحسن هو الوقوف على الشيء، وكما أن إحساس الجسم بيدي هو وقوف على الجسم وكثافته، وليس هو علة موجبة لكثافته، فكذلك العلم، لأن المفهوم منه هو أنه وقوف على الشيء لا أنه موجب له.

وأيضاً، لو كان العلم موجباً للمعلوم لم يخل العلم إما أن يتبع اختيار العالم وإما أن يجب عن ذاته وإما أن يتبع طريقة كالإدراك والدليل. فلو تتبع اختيار العالم لكان إذا أردنا أن يوجد الشيء نختار أن نعلم وجوده فيلزم من ذلك وجوده، ويلزم إذا اختار زيد أن يعلم وجود شيء في هذا الوقت، واختار عمرو أن يعلم أنه بعينه لا يوجد في ذلك الوقت، أن يعلم كل واحد منهما ما أراد أن يعلمه، لأنه ليس بأن يكون علم زيد مانعاً من علم عمرو بأولى من العكس، وفي ذلك ثبوت العلمين بوجود الشيء وأن لا يوجد في وقت واحد معاً ووجوده وعدمه في وقت واحد معاً لأجل إيجاب العلمين.

وإن تتبع العلم الدليل فمعلوم أنه ليس كل علم حاصلًا عن دليل، بل كثير من المعارف تتبع الإدراك، وعلم البارئ عز وجل لا يتبع الدليل. وأيضاً، فالدليل ضربان: أحدهما لولا المدلول ما كان الدليل، كالقادر لولاه ما كان دليله وهو صفة الفعل، والآخر لولا الدليل ما كان المدلول، كاستلانتا يكون القادر علماً غنياً على أنه لا يفعل القبيح. فالضرب الأول الدليل [فيه] تابع للمدلول، فإن كان العلم تابعاً للدليل والدليل تابعاً للمدلول وهو المعلوم فالعلم إذن تابع للمعلوم. وأما الضرب الثاني فإنه يلزم منه ذلك أيضاً، لأنه إن كان العلم تابعاً [ن 54] للدليل حتى أنه يحصل من حيث علم الدليل أن الدليل قد اقتضى المدلول فقد حصل العلم تابعاً لحصول المدلول في نفسه عن ذلك الدليل.

وإن كان العلم يحصل تبعاً للإدراك فالكلام على هذا القول من وجوه، منها أن العلم بما ليس بمحرك لا يتبع الإدراك، ومنها أن كون البارئ عز وجل علماً لا يتبع الإدراك لأنه عالم فيما لم يزل، ومنها أن يقال: فالإدراك لماذا يتبع؟ فإن قالوا: يتبع كون المدرك على ما هو به، لزم كون العلم تابعاً للمعلوم على ما هو به بواسطة الإدراك، وإن كان الإدراك تابعاً للاختيار لزم إذا أحيينا أن يكون الشيء مدركاً أن نختار إدراكه فنصير مدركين له ويصير هو في نفسه مدركاً، ولزم إذا أراد زيد إدراك الجسم حاراً في وقت وأراد عمر إدراكه بارداً في ذلك الوقت أن يدركاه على الصفتين وأن يكون الجسم على الصفتين في حالة واحدة. وأيضاً، فإن الإدراك للشيء على صفة هو متناول له على صفة، وفي ضمن ذلك كون ما تناوله الإدراك على ما تناوله، فتناول الإدراك له على تلك الصفة تابع لحصول الصفة، فلو تتبع حصول الصفة للإدراك لكان كل واحد منهما تابعاً للآخر. وأيضاً، فإن إدراك الجسم بأدبينا ولسنا له ليس به يحصل حساً كثيراً.

وإن كان العلم يحصل بحسب اقتضاء الذات له وبالعلم يحصل المعلوم لم تكن الذات بأن تقتضي العلم بأن الشيء سيوجد وغيره لا يوجد بأولى من أن يقتضي العلم بالعكس، إذ ليس يتخصص

واعلم أن الله سبحانه قادر على ما علم وأخبر أنه لا يفعله، وزيد بذلك أن ذاته يصبح منها فعل ما علم أو أخبر أنه لا يفعله. يدل على ذلك أنه سبحانه قادر لذاته، ولا مانع من كونه قادراً على ما علم أنه لا يفعله، والقادر لذاته يجب أن يقدر على ما هذه سبيله كما يجب أن يقدر على تكوّن ما علم أنه يكونه، إذ كان كونه علماً بأن الشيء لا يكون لا يحيل القدرة على كونه، كما لا يحيلها العلم بأنه يكون، فكان عز وجل قادراً على ذلك. وأيضاً، فهو قادر على ضد ما علم أنه لا يكون، ولا مانع من كونه قادراً على ما علم أنه لا يكون، والقادر على الشيء قادر على ضده ما لم يمنع مانع من ذلك.

وإنما قلنا: إن علمه بأن الشيء لا يكون ليس يوجه يحيل القدرة عليه، لأنه لو أحوّل القدرة لأحوّلها من وجه معقول، ولا وجه في ذلك إلا أن يقال: إن العلم بأن الشيء لا يوجد يوجب أن لا يوجد، فالقدرة على إيجاد قدرة على إخراج العلم من كونه موجياً، وذلك محال، وإما أن يقال: إن العلم لا يوجد وقلب حقيقته، وكلا الأمرين باطل، فإذا لم يكن في العلم بذلك وجه إحالة.

وإنما قلنا: إن العلم لا يوجب معلومه، لأنه لو أوجه لكان إما أن يوجه من حيث هو اعتقاد أو من حيث أن معلومه على ما هو به أو من حيث أنه ثقة أو لجمع ذلك، وهو أنه علم. فإن أوجه موجياً لعدله، فيلزم إذا اعتقد زيد أن الشيء يوجد، واعتقد عمرو أن ذلك الشيء بعينه لا يوجد أصلاً، أن يوجد ذلك الشيء ولا يوجد معاً، ويلزم إذا أردنا أن يوجد الشيء في المستقبل أن نعتقد وجوده فيوجد، وأن لا يوجد المعاد لاعتقاد منكر به أنه لا يوجد، وأن يكون اعتقادنا أن الله عز وجل يفعل فعلاً من الأفعال موجياً لذلك. وإن كان الاعتقاد موجب معتقده بشرط حصول معتقده على ما تناوله وجب أن يكون لحصول معتقده تأثير في حصوله لأن له تأثيراً في وجوب حصوله، فوجوب الحصول هو الحصول وزيادة، ويلزم أن يكون اعتقادنا أن الله عز وجل يقيم القيامة موجياً لذلك. وإن أوجه من حيث هو ثقة لم يصح لأن كونه ثقة لا يعقل إلا مضافاً، وهو أنه ثقة بحصول معتقده، فيلزم أن يكون لحصول معتقده تأثير في حصوله، فيكون للشيء تأثير في نفسه.

وأيضاً، لو كان كونه اعتقاداً أو ثقة موجياً للمعتقد لكان إما أن يوجه إيجاب العلة أو إيجاب الدواعي، فإن أوجه إيجاب العلة أو الأسباب لم يكن تصرفاً فعلنا لأنه موجب فينا وقبح أمرنا وفيها ومدحنا ودمنا، وإن أوجه إيجاب الدواعي والإلحاء لزم كون الإنسان ملجأً غير مختار، وقبح أمره وخفيه ودمه ومدحه، ولزم في أفعال الله عز وجل قبح مدحه عليها لأنه عالم بها، ونحن نعلم أنه يفعل كثيراً منها.

وأما كون الاعتقاد موجباً لذلك من حيث هو علم فباطل، لأننا قد بينا أن كونه اعتقاداً لا يوجب ذلك ولا كونه اعتقاداً بشرط حصول معلومه على ما تناوله ولا كونه ثقة وسكون نفس، وما أقصد ذلك يفسد كونها موجبة على انفرادها وعلى اجتماعها لأنه إذا لم يوجب معلومه من حيث هو

من هذا العلم لأنكم فرضتم وجود المعلوم بدلاً من عدمه، فلم ذلك أن يتبعه خلاف ما يتبع العلم، ومن تراجيع العلوم العلم، فينبغي أن يتبع ما فرضتم من<sup>11</sup> خلاف المعلوم خلاف ما كان تابعاً من العلم. ألا ترى أنه لو قيل لنا: أرايتم فرعون المستحق للعلم على مصيبته لو لم يكن عاصياً، بل كان مطيعاً، ما الذي كان يستحق؟ قلنا: كان يستحق المدح بدلاً من الذم، وليس ذلك بانقلاب الذات الذم مدحاً، لأننا لم نقل: إنه لو أطاع بدلاً من المعصية لاستحق الذم ثم يصير الذم مدحاً، كذلك لم نقل: إنه لو وجد الإيمان من فرعون لكان الله عز وجل عالماً فيما لم يزل إلى أن وجد الإيمان منه بأنه لا يؤمن، فلما آمن صار علم الله بأنه لا يؤمن هو بعينه علماً وتبيناً بأنه يؤمن، فتكون قد حكمتنا بانقلاب العلم لأن هذا هو انقلاب الشيء، أي أن يصير الشيء نفسه حقيقة أخرى وشيئاً آخر. فلما أن يحصل شيء [ن 55ب] بدلاً من شيء فليس ذلك بانقلاب، فإن قالوا: إنا نسمي هذا انقلاباً، قل: فنحن نقول بمعناه، ولا يضربنا تسميتكم للمعنى الصحيح بعبارة فاسدة. فإن قالوا: أفحصل هذا العلم بدلاً من هذا العلم ليس هو بحال؟ قل: حصول علم بدلاً من علم إذا فرض أن معلوم العلم الأول لم يحصل، بل حصل معلوم العلم الثاني، غير محال، بل محال هو أن يفرض حصول معلوم العلم الثاني، ويكون الحاصل هو العلم الأول دون الثاني.

والطريقة الأخرى هي أن يقولوا: لو وجد ما علم الله عز وجل أنه لا يوجد له لم يخل علمه بأنه لا يوجد له إما أن يكون علماً بأنه لا يوجد له وإما أن يكون علماً بأنه يوجد له، فإن كان علماً بأنه لا يوجد له كان علمه متعلقاً بالشيء لا على ما هو به، لأنه تعلق بأنه لا يوجد له وهو يوجد له، وإن كان علماً بأنه يوجد له قد انقلب علمه، وكلا الأمرين محال، وفيهما انقلاب العلم، فالقدرة على ذلك قدرة على انقلاب العلم.

الجواب:

يقال لهم: قد أخطأتم بقسم آخر هو قولنا، وهو أنه لو وجد ما علم أنه لا يوجد ما كان علمه علماً بأنه يوجد له ولا علماً بأنه لا يوجد له، بل لا يكون ذلك التبين والعلم، وإنما كان يحصل بدلاً منه العلم بأنه يوجد له، وهذا هو الواجب لأن العالم إنما يعلم الشيء على ما هو به، فإذا كان الذي به المعلوم هو أنه لا يوجد له علمه كذلك، فإذا فرض السائل أنه يوجد فقد فرض أن الذي به المعلوم هو أنه يوجد، فإذا كان هذا هو المفروض حصوله، وكان هذا المفروض يتبعه علم العالم به على ما هو به، تبع هذا الفرض فرض حصول العلم بأنه يوجد، لأن الأشياء التي تتبعها أفعالها ينبغي إذا فرضت أن يلزم فرضها فرض أفعالها. ألا ترى [ن 56أ] أن السواد لو فرضناه اعتماداً لزم من ذلك كونه مولداً للحركة، والطبع يلزمه استحقاق الثواب والمدح؟ فلو فرض عاصياً بدلاً من كونه مطيعاً لزم أن يتبعه ما يتبع المعصية من استحقاق العقاب والذم بدلاً من الثواب والمدح، ولا يكون ذلك قلباً للثواب والمدح عن حقائقهما، بل حصول ذم بدلاً من مدح. ولو قال قائل: كيف علم الله عز وجل فيما لم يزل هذه السيرة الحمراء لقلنا: إنما ستكون حمراء، فإن قال: فلو كانت صفراء بدلاً من كونه حمراء، كيف كان عالماً بما؟ قلنا: لو كانت كذلك علمها فيما لم يزل أنها ستكون كذلك لأنه لا يجوز مع كونها صفراء أن لا يعلمها صفراء ويعلمها حمراء.

من: (ي + حاشية) من، ن.

بحسب كون الشيء في نفسه ما يوجد، ولا يلزمنا مثل ذلك في حصول المعلومات على ما هي عليه لأن من المعلومات ما يحصل على ما هي عليه بحسب ما يختاره القائل ولأجل الحكمة أو غير ذلك، ومنها ما يجب للذات. [ن 54ب] وليس يمكن أن يقال مثل ذلك في العلم إذا لم يتبع العلوم لأن الذات الواحدة توجب كونها عالمة بوجود شيء وعدم شيء، فقد أوجبت العلم بالوجود وبالعدم، فلم أوجبت العلم بعدم هذا ووجود ذلك بأولى من العكس؟ وأما الذات الموجبة لصفة من الصفات أو لحكم من الأحكام فليست توجب حكماً وتقتضيه وصته لشيئين فيقال: لم أوجبت الحكم لهذا وتقتضيه لهذا بأولى من العكس؟

وأيضاً، لو كان العلم موجباً كون معلومه لكان الإنسان مضطراً غير مختار لإيجاد الأشياء لأن الله عز وجل عالم بأجمعها، ونحن نفصل بين ما نحن مضطرون إليه وغير مضطرين إليه. وأيضاً، كان يلزم كلما كثر العالمون أن [يشند] الاضطراب لتكاثر الأسباب، لأنه لا فصل بين علم الله عز وجل وبين علومنا في حصول معلوماتها. وأيضاً، يلزم أن لا نستحق المدح والذم ولا يحسن الأمر والنهي لأننا مضطرون<sup>10</sup> غير مختارين. وأيضاً، يلزم على إيجاب العلم للمعلوم الاستغناء عن القدرة وأن لا يقع الفرق بين الصحيح والزم.

فإن احتجوا فقالوا: ما علم وقومه لا يجوز أن لا يقع فعلنا أن العلم بوجهه، قيل لهم: ما تريدون بقولكم: لا يجوز؟ فإن قالوا: لا يصح ولا يمكن، قيل لهم: هذا موضع الخلاف، وإن قالوا: لا نشك في أنه لا يقع، قيل لهم: هذا معناه أنه في نفسه يقع، ونحن قد وقفنا على ذلك، فكأنكم قلتم: الدلالة على أن العلم بوجه المعلوم هو أن تعلم أنه يقع معلومه. فيقال لكم: ولم إذا علمنا ذلك كان العلم موجباً؟ وما أنكرتم أن المعلوم يقع لأنه في نفسه مما يقع لا لأجل العلم؟ وإنما العلم هو وقوف على وقومه وتبين له، كما أن المرأة وصلة إلى الرؤية للوجه أسير، فلا يجوز أن لا يكون أسير، ليس لأن المرأة علة موجبة لسيرته ولا رؤيتها له أسير علة لذلك، بل إنما رأياه أسير لأنه في نفسه أسير. وإحساننا للحسم حاراً لم يوجب كونه حاراً وإن لم يجوز ذلك أن لا [ن 55أ] يكون حاراً، لكن إنما أحسنناه حاراً لأنه في نفسه كذلك، فكذلك العلم. ويلزم على هذا الاعتلال أن يكون علمنا بأن الله عز وجل يفعل أفعاله موجباً لأفعاله لأنه لا يجوز مع علمنا أنه يفعلها أن لا يفعلها.

فلما القول بأن القدرة على ما علم أنه لا يكون قدرة على قلب حقيقة العلم فلذلك كان قدرة على محال فإن المخالف يروم بيانه، ويمكن ذكر بيانه من وجهين: أحدهما أن يقول: لو وجد ما علم العالم أنه لا يوجد لم يخل إما أن يكون عالماً بأنه يوجد وإما أن يكون عالماً بأنه لا يوجد، فإن كان عالماً بأنه لا يوجد كما كان من قبل كان علمه متعلقاً بالشيء على خلاف ما هو به، وإن كان عالماً بأنه يوجد انقلب علمه، وكلا القسمين محال، وفيهما انقلاب العلم.

الجواب:

يقال لهم: لو وحد ما علم الله عز وجل أنه لا يوجد لكان فيما لم يزل عالماً بأنه يوجد بدلاً من كونه عالماً بأنه لا يوجد، وليس ذلك هو انقلاب علمه بأنه لا يوجد، وإنما هو حصول علم آخر بدلاً

9 مضطرون: مضطرين، ن.

10 مضطرون: مضطرين، ن.

عز وجل العلم فيما لم يزل بأنه يؤمن وأنه إذا كان ممن يؤمن كان الله سبحانه علماً بإيمانه إذا اختار فرعون أن يعلم الله عز وجل ذلك، حتى لو لم يختار أن يعلم الله عز وجل إيمانه مع أنه يؤمن لم يعلمه الله، وليس ذلك بصحيح، بل الله عز وجل يجب كونه علماً بالكائنات وما سيكون وما لا يكون، لو كان لكان علماً<sup>15</sup> بأنه كائن من غير أن يقف ذلك على إفادة مفيد ولا على اختيار مختار أن يعلم ما هو كائن في نفسه، فبيني وبينه أن تطلق هذه العبارة الموهمة، بل يطبق ما لا يوهم، فنقول: فرعون قادر على ما لو فعله من الإيمان لكان الله عز وجل علماً بأنه يؤمن، فلمنه بأنه يؤمن موقوف على اختياره الإيمان في نفسه، وليس بموقوف على اختياره أن يعلم ما هو مختار له في نفسه من كفر أو من إيمان. إن قالوا: قولكم: لو آمن فرعون لكان الله عز وجل علماً فيما لم يزل بأنه يؤمن بدلاً من كونه علماً بأنه يكفر، هو بدل من الماضي وهذا من الحال عندكم، قيل: إن أردتم بقولكم: البديل من الماضي، أنه يكون فيما لم يزل علماً بأنه يؤمن بدلاً من كونه علماً بأنه يكفر فصحيح لأنه لا يمكن أن يكون فرعون في نفسه ممن يؤمن والعالم بالأمور على ما هي عليه لا يعلمه على ما هو عليه من الإيمان، بل يعلمه على خلاف ما هو عليه، لأن ذلك مناقضة، وليس يفسد ذلك بأن تسمونه بدلاً [ب57] لأن الصحيح لا يبطل باختباركم إن تعبروا عنه ببعض العبارات. وإن أردتم بقولكم: بدل أن فرعون لو آمن الآن لكان الله عز وجل فيما لم يزل إلى أن آمن فرعون علماً بأنه لا يؤمن أصلاً، ثم خرج من كونه علماً فيما لم يزل بأنه لا يؤمن أصلاً وصار الآن علماً فيما لم يزل بأنه يؤمن، فذلك باطل غير متصور، ولنا نقول ذلك، وإنما يحصل علم بدلاً من العلم لا أن العلم الأول يستقر حصوله فيما لم يزل ثم يصير بعد استقرار حصوله فيما لم يزل غير حاصل فيما لم يزل، ولو أخبر الله عز وجل بأنه لا يقيم القيامة الآن، فلو أقامها الآن لكان عز وجل ممن يؤمن بقيمتها، ولو كان كذلك ما أخبر بأنه لا يقيمها الآن، ولو أخبر النبي أن ربي<sup>16</sup> القرشي لا يدخل اليوم هذه الدار، فلو دخلها اليوم بدلاً من أن لا يدخلها لكان النبي عليه السلام غير بذلك بدلاً من كونه مختاراً بذلك. فإن قالوا: فلو دخلها زيد القرشي مع إخبار النبي عليه السلام أنه لا يدخلها فصلنا القول عليهم وأجنبنا ما أجنبنا به من قال لنا: لو وجد ما علم الله سبحانه أنه لا يوجد مع أن الله عز وجل قد علم أنه لا يوجد.

وهذا الجواب هو جواب شيوخنا البغداديين ولم أرهم سنلوه بنصرة. وقاضي القضاة كان يعتمد في الجواب ما يحكيه عن الشيخ أبي علي<sup>17</sup>، وهو أن ما علم الله عز وجل بأنه لا يكون لو كان لكان خطأ أن نقول: إنه يكون العالم علماً بأنه يكون، وخطأ أن نقول: لا يكون علماً بأنه لا يكون، فمستنع من كلا الجوابين ولا نحبب بأحدهما مع أنه محال، فتكون القدرة عليه قدرة علي محال.

وللخصم أن يقول: أخطأ<sup>18</sup> الله عز وجل لو آمن فرعون من أن يكون علماً بأنه يكفر أو لا يكون علماً بذلك؟ فإن قالوا: لا يخطئ من ذلك ويكون علماً بأنه يكفر، قيل لهم: فقد شهدتم بأن علمه [أن

- 15 علماً: علماً، ن.  
16 ربياً: زيدا، ن.  
17 علي: هاشم + (حاشية) علي، ن.  
18 أخطأ: أخطأ، ن.  
19 يخطئ: يحلوا، ن.

فإن قالوا: إننا نفرض وجود الشيء مع علم الله عز وجل أنه لا يوجد، فلا يمكنكم أن تقولوا: إنه يكون علماً بأنه يوجد، لأننا قد فرضنا مع ذلك كونه علماً بأنه لا يوجد، قيل لهم: إن أردتم بقولكم: مع أنه عالم بأنه لا يوجد، أنكم مع ما قد ثبت من أنه عالم بأنه لا يوجد تفرضون خلاف ما قد ثبت من أنه لا يوجد الشيء فتقولون: لو وجد، قلنا لكم: إذا فرضتم خلاف الثابت من إيجاد الشيء لزم خلاف الثابت من العلم الذي من حقه أن يتبع المعلوم، وليس ذلك بمحال. وإن أردتم بهذا الكلام أنكم تفرضون وجود ذلك الشيء وتفتنون<sup>13</sup> من أن يتبع ذلك فرض علمه بأنه يوجد فقد أحلتم في الفرض لأنكم قلتم: نفرض إيجاد الشيء ونعني من أن نجيبوا بأنه يزعم ما يجب أن يلزمه من خلاف العلم الثابت، وقد ثبتاً فساد ذلك وقلنا: إن من فرض شيئاً فقال: إنه هو الحاصل لا غيره، وكان لذلك توابع ولوازم، وقال: لا تتبعه، فقد أحال وأخرج تلك اللوازم من كونها لوازم.

يبين ذلك أنكم يفرضكم وجود ما علم الله سبحانه أنه لا يوجد مع [ب56] فرضكم أن العلم لا يكون خلاف هذا العلم، بل يكون علماً بأنه لا يوجد، قد فرضتم الشيء ونفيه لأنكم يفرضكم أن العلم يكون علماً بأنه لا يوجد ويتبعه أنه لا يوجد ويقولكم: يوجد، قد فرضتم أنه يوجد، فكأنكم قلتم: يوجد ولا يوجد. فإن قالوا: يلزمكم ذلك، قيل لهم: إنما كان يلزمنا ذلك لو قلنا: إن الله عز وجل لو أقام القيامة الآن لكان علماً بأنه لا يقيمها الآن، فأما ونحن نقول: يكون علماً بأنه يقيمها الآن، فلا يلزمنا. يبين ذلك أن الله عز وجل علم فرعون أنه يعصي لأنه في نفسه يعصي، فإذا قال القائل: فلو أمر، فكأنه قال: فلو كان كموسى في أنه ممن يؤمن، فالواجب أن يقال: لو كان كموسى لكان الذي يعلم الأمور كما تكون يعلمه يؤمن كموسى. فإن قلت أنت: بل يعلمه يكفر، فقد قلت أنت: إنه يعلم الشيء لا على ما هو به. فبان أنه من الحال أن نفرض وجود ما علم العالم أنه لا يوجد ونفتع من فرض حصول العلم بأنه يوجد بدلاً من العلم بأنه لا يوجد.

فإن قيل: فالتكليف إذن قد تناول المحال، قيل: إنما كان متناولاً للمحال لو قيل للمكلف: افعل الطاعة واحمل العالم علماً بأنك تعصي وأنت لا تفعل، هذا هو المحال، ولم يقل ذلك للمكلف فيكون قد كلف المحال. إن قيل: يلزمكم إذا كان فرعون قادراً على الإيمان وكان منه صحيحاً أن يصح منه أن يصير البارئ عز وجل علماً<sup>14</sup> بأنه يؤمن بدلاً من كونه علماً بأنه لا يؤمن، قيل: قولك: الإيمان منه صحيح، إن أردت به أنه يتقرب منه الإيمان ويتوقع منه مع علم الله عز وجل أنه لا يؤمن فلا، وذلك أن قولنا: صحيح منه الإيمان، ربما أوهم الترتيب. وإن أردت أن الإيمان غير محال منه، فذلك صحيح، وقولك: يصح أن يجعل البارئ عز وجل علماً بأنه يؤمن، إنه لو آمن فرعون لاجتمع للبارئ سبحانه كلا العلمين، يجتمع علماً [ب57] بأنه يؤمن، حتى يكون فيما لم يزل علماً بأنه لا يؤمن أصلاً، ثم يصير بعد ذلك علماً بأنه يؤمن، فلا يلزمنا ذلك، لأننا لم نقل: إنه لو آمن فرعون لاجتمع للبارئ سبحانه كلا العلمين، بل نقول: لو آمن لعلم فيما لم يزل ولا يزال أنه يؤمن بدلاً من العلم بأنه لا يؤمن، وإن أردت أن قدرة فرعون على الإيمان هي قدرة على ما لو فعله لكان الله عز وجل علماً فيما لم يزل بأنه يؤمن فصحيح، ولا نقول: إنها قدرة على أن يجعله علماً بأنه يؤمن، لأن ذلك يفيد أنها قدرة على إفادة الله

- 12 مع ما: ممعاً، ن.  
13 تفتنون: تفتنوا، ن.  
14 علماً: عالماً، ن.

يُخبر يحصل كل واحد منهما، لا يقولين متفرقين ولا متفرقين لأن أحد الخبرين يكون كذباً، اجتمع مع الخبر الصادق أو انفرد عنه، ويكون مع ذلك قد وافق خصمه في أن كلا الأمرين لا يجتمعان للبارئ عز وجل؟ وإن قال: يجتمع للبارئ عز وجل كلا الأمرين، قيل: فيجب أن يحسن إثبات خبر يحصل كل واحد من الأمرين له بخبرين متفرقين أو متفرقين، إذ كان إقران الخبرين لا يوهم ثبوت أمر لا يجوز ثبوته. ألا ترى أن الجسم الطويل الأسود يحسن أن يخبر عن طوله وعن سواده بخبرين مجتمعين أو متفرقين؟ [59] فظاهر كلامه يقتضي أنه منع في كلا الأمرين إذا جمعا بين الخبرين، ولا يمنع إذا لم يجمع بينهما، وهذا باطل لأن ما يجتمع في نفسه لا يستحيل اجتماعه لأجل كلاهما وإخبارنا، بل إنما يقبح إخبارنا لأجل أن الخبر عنه ليس يحصل على حد ما يتناوله الخبر. ويمكن تأويل كلامه على وجه صحيح، فنقول: إنه عني بقوله: إنا إذا جمعنا بين القولين كان محالاً، أي إنا إذا قلنا: إنه قادر على أن يقيم القيامة الآن، ويكون مع أنه يقيمها الآن عالم بأنه لا يقيمها الآن، ولا يتبع إقامته لها العلم بأنه يقيمها، فإن كان أراد هذا فهو صحيح، وإن بعد أن يكون هذا مراده.

فصح بما قدمناه أنه لا وجه يحيل كونه قادراً على ما علم أنه لا يكون. ويدل عليه أيضاً قول الله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ يُدْعَىٰ بِهِ﴾<sup>26</sup> وقد علم أنه لا يسوي بنائه، وقوله عز وجل ﴿وَلَا يَخَافُ أَظْفَارَ الدَّاهِيَةِ﴾<sup>27</sup> وقد علم أنه لا يأنسها كلها هدها، ولا يقول من لا يقدر على الشيء: لو شئت لفعلت.

#### باب القول في وصف القديم عز وجل بالقدرة على مقدور غيره

حكى الشيخ أبو القاسم عن الشيخ أبي الفضل أن الله عز وجل قادر على فعل العبد، ولو فعله كان فعلاً له ولم يكن فعلاً للعبد. وحكى عن قوم أن الله عز وجل قادر على مثل ما يقدر عليه العبد، وتستحيل القدرة على ما يقدر عليه العبد، وتستحيل القدرة على ما يقدر عليه غيره بعينه لاستحالة كون مقدور واحد لقادرين، وأن الله عز وجل قادر على أن يخلق في العبد مثل العلم الذي يكتسبه العبد. وحكى عن الجمهور أنه محال وصفه بالقدرة على عين ما يقدر عليه العبد لاستحالة مقدور واحد لقادرين، ومحال وصفه بالقدرة [59ب] على مثله لأنه لو اشبهه بمقدورها لكانا هما مشتهين، وزعموا أن أفعال العباد كلها خشوع وتذلل وعبث وسفه، وأفعال الله عز وجل كلها حكمة وتفضل وتطول، والتطول لا يشبه الخشوع، بل هو مخالف له بنفسه وبعبثه، وأحوالوا خلق المعرفة بالعائيات.

واعلم أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وأبي القاسم ثابت في المعرفة لأنهما يجيزان أن يخلق الله عز وجل المعرفة فيما نعرفه الآن باستدلال حتى نكون عارفين به بالضطرار، وأبو القاسم لا يجيز ذلك. فاما الحركة التي هي تذلل فإن شيخينا وأبا القاسم يقولون: إن الله عز وجل قادر على مثل

26 يجمع: مجتمع، د.

27 سورة القيامة (75): 4.

28 سورة السجدة (32): 13.

[58] تعلق بالشئ لا على ما هو به، فإن صح ذلك فلم حطاً الجواب به؟ وإن قالوا: يخلو من كونه علماً بكفره ومن كونه علماً بإيمانه، قيل لهم: أنفقوا: إنه لا يعلم بشئ من حال فرعون من كفر أو إيمان؟ فلو قالوا: بلى، كانوا قد مالوا: إن الله سبحانه يخفى عليه الأمور، وذلك محال، وليس هو من قوهم. فإن قالوا: خطأ أن يقال: يخلو من العلم بكفره أو إيمانه، وخطأ أن يقال: لا يخلو من ذلك، قيل لهم: فهذا أشد استحالة مما هربتم منه لأن استحالة ذلك معلومة بالضطرار، والذي هربتم منه معلوم فساده باستدلال، فإن كان هذا محال لازماً على وجود ما علم الله عز وجل أنه لا يكون فوجود ما علم أنه لا يكون محال، وتعلق القدرة به محال على ما تذهبون إليه.

ويقال لهم: أنتم اعترضتم جواباً أنه لو آمن فرعون لكان البارئ عز وجل عالماً فيما لم يزل بأنه يؤمن، وقلتم: إن هذا هو البطل من الماضي، وذلك لازم لكم لأنكم تقولون: إن البارئ عز وجل عالم بأن فرعون يكفر، فلو آمن لم يكن عالماً فيما لم يزل بأنه يكفر ولا غير عالم بذلك، فقلتم: يخلو فيما لم يزل من الأمرين لو آمن فرعون مع أنه فيما لم يزل ولا يزال يعلم أنه لا يؤمن، فقد صرتم إلى ما أرتضوناه.

وحكى عن شيخنا أبي هاشم أنه قال: قول القائل: لو وجد ما علم الله عز وجل أنه لا يوجد لكان القول بأن يكون عالماً بأنه لا يوجد أو القول بأنه لا يكون عالماً بأنه لا يوجد، بل يكون عالماً بأنه يوجد، هو تعلق المحال بالمحتمل، فالحال أن يكون عالماً بأنه يوجد أو عالماً بأنه لا يوجد، والمحتمل هو وجود ما علم أنه لا يوجد. وللخصم أن يقول: هذا المحال يتعلق بوجود ما علمه الله عز وجل أنه لا يوجد أو لا يتعلق به. فإن قلت: لا يتعلق به، فبين ذلك حتى يمنع على الخصم أن يعلق به، وإن كان يتعلق به واستحال عندك أن يتعلق المحال [58ب] بالجاور ويتبعه فيجب أن لا يكون أحدهما جائراً<sup>24</sup> والآخر مستحيلاً، بل إذا كان أحدهما مستحيلاً فيجب أن يكون الآخر كذلك، وقد أقررت أن أحدهما مستحيل، فلزمك أن يكون الآخر مستحيلاً.

فاما الكلام على الأسواري في قوله أنه يوصف الله عز وجل بالقدرة على إقامة القيامة في هذا اليوم ويفرد الوصف بذلك ويفرد الوصف بأنه يعلم أنه عز وجل لا يقيمها اليوم ولا يجمع بين الوصفين فيقال: يقدر على إقامة القيامة اليوم وهو عالم بأنه لا يقيمها اليوم، لأن ذلك محال متناقض، فإنه يقال له: لا يجتمع للبارئ عز وجل أن يقدر على إقامة القيامة اليوم وأن يكون عالماً بأنه لا يقيمها اليوم؟ فإن قال: لا يجتمع ذلك له، بل له أحدهما، إما القدرة على إقامتها اليوم ولا يعلم أنه لا يقيمها اليوم تعالى الله عن ذلك، وإما أن يعلم أنه لا يقيمها اليوم ولا يقدر على إقامتها اليوم، قيل له: فإذا لم يجتمع له كلا الأمرين فينبغي أن لا يحسن منا أن نخبر بحصول كل واحد منهما له، لا بقولين متفرقين ولا مجتمعين. ألا ترى أن الجسم إذا اخص بالسواد دون الطول أو بالطول دون السواد لم يجز أن

20 يخلو: يخلو، د.

21 يخلو: يخلو، د.

22 يخلو: يخلو، د.

23 يخلو: يخلو، د.

24 جائراً: جائراً، د.

25 مستحيل: مستحيلاً، د.

وقد حكى قاضي القضاة أبو الشيخ أبو هاشم استدلال هذه الدلالة على أن القادر الواحد لا يصح أن يفعل الشيء الواحد من وجهين بأن قال: كان لا يمنع أن يفعله من أحد الوجهين ولا يفعله من الوجه الآخر، فيكون موجوداً معلوماً. ونصيره قاضي القضاة النصرة التي ذكرناها، ونقل هذه الدلالة إلى أنه لا يصح أن يقدر القادران على الشيء الواحد من وجهين، ولم يبن الدلالة على أن الوجود لا يتزايد لأنه لو بناه على ذلك ولتين أن الوجود لا يتزايد لكفاه في أن الشيء لا يتحدث من وجهين. وفي قوله: لو فعله أحدهما من أحد الوجهين دون الآخر ترك الاعتراض على أن صفة الوجود تتزايد، وكذلك قوله: لو فعله أحدهما من أحد الوجهين دون الآخر، لم يكن بأن يكون موجوداً لأنه حصل أحدهما له صفة الوجود بأولى من أن يقال: يكون معلوماً لأنه لم يحصل له الآخر صفة الوجود. وهذا يفيد أنه يبنى الدلالة على حصول صفة من صفات الوجود دون الأخرى وترك الاعتراض على تزايد الوجود، بل فيه تسليم لذلك.

ولما قل أن يقول للمستدل هذه الدلالة: أترم خصمك إذا حصص أحد القادرين الشيء على صفة الوجود ولم يحصله الآخر على صفة أخرى من صفات الوجود أن يسميه موجوداً معلوماً، أو أن يكون هو لا نفسه موجوداً معلوماً؟ فإن قال: أترمه التسمية، قيل له: الأسماء لا يتوصل بها إلى المعاني. وعلى أنه لا يلزم ذلك، بل إنما يلزم أن يسمى موجوداً كما [62] يسمى الجوهر أسود إذا وجد فيه سواد واحد وإن عدم عنه سواد آخر، فإن اختار الإنسان أن يسميه موجوداً معلوماً بمعنى أنه على صفة من صفات الوجود دون صفة أخرى لم يقصر المخالف. وإن قال المستدل: أريد أن ألزم مخالفتي أن يكون الشيء في نفسه موجوداً معلوماً، قيل له: أتريد بذلك أنه لا يكون له صفة من صفات الوجود أصلاً ويكون له مع ذلك صفة من صفات الوجود؟ فإن قال: بلى، قيل له: فكأنك قلت: إن حصلت أحد الفاعلين للشيء صفة الوجود لم يكن على صفة الوجود، وذلك تجري مجرى قول القائل: إن كان زيد في الدار لم يكن زيد في الدار، وهذا باطل لأنه إلزام الشيء على تقيضه. وإن قال: أريد بقولي: معلوم موجود، أنه حاصل على صفة من صفات الوجود، ولا يحصل على أخرى، قيل له: فكأنك قلت: لو حصل أحد القادرين للشيء صفة وجود ولم يحصل القادر الآخر له صفة أخرى من صفات الوجود لكان قد حصل الشيء على صفة من صفات الوجود ولم يحصل على صفة أخرى، وهذا إلزام الشيء على نفسه. فإن أن المستدل هذه الدلالة إما أن يلزم تسمية غير لازمة وإما أن يلزم الشيء على تقيضه وإما أن يلزم الشيء على نفسه.

وما احتجوا به قولهم: لو قدر قادران على إيجاد الشيء من وجهين صح أن يوجد أحدهما على أحد الوجهين ولا يوجد الآخر على الوجه الآخر، فيكون في المحل ويمنع ضده من وجه دون وجه لأنه ليس بأن يمنع ضده لأن له صفة من صفات الوجود بأولى من أن لا يمنع ضده لأنه ليس على صفة أخرى من صفات الوجود، وإن كان ذلك الشيء عسماً لم يكن بأن يوجب كون العالم علماً لأنه على صفة من صفات الوجود بأولى من أن لا [62ب] يوجب ذلك لأنه ليس على صفة من صفات الوجود، وليس بأن يكون على صفة الجنس بأولى من أن لا يكون عينها.

ولما قل أن يقول: ولم إذا لم يكن على صفة من صفات الوجود لا يحصل على صفة الجنس ولا يمنع ضده ولا يوجب حكمه؟ فإن قالوا: لأن صفة الجنس لا تتحدد لما لم تكن بموجود، قيل: إنما لا يتحدد ما ليس بموجود أصلاً، أعني أنه ليس على صفة أصلاً من صفات الوجود، فاما ما هو على

حركة غيرها يقطع بها ذلك المكان، ويقول الشيخ أبو هاشم إنما مثل الحركة التي قطع بها ذلك التي هي تنال، وأبو القاسم لا يقول أنها مثلها. فقد اتفقوا على أن القدم عز وجل يقدر على حركة يقطع بها مكان تلك الحركة، ولكن الشيخين يقولان: إنما مثل الحركة التي هي تنال، وأبو القاسم لا يقول ذلك. وأما المعرفة بما نعرفه باستدلال فإن أبا القاسم وصف القدم بالقدرة على ذلك لاستحالة أن تعلم عنده باضطرار ما تعلمه باستدلال.

والكلام في ذلك واقع من وجوه، منها إثبات القدرة على عين ما تقدر عليه، ومنها إثبات القدرة على مثله، ومنها خلق المعرفة فيها ما تعلمه باستدلال. أما إثبات القدرة على ما تقدر عليه فينقسم إلى أن يقال: إن الله عز وجل يقدر على عين ما تقدر عليه، من وجهين أو من وجه واحد. أما من وجهين فينقسم أيضاً إلى أن يقال: الوجهان لهما صفتان من صفات الوجود، والآخر أن يقال: أحدهما هو الوجود والآخر وجه زائد على الوجود. أما إن قيل: إن أحدهما زائد على الوجود وإن أحد القادرين يقدر على [60] الإحداث للشيء ويقدر الآخر على جعله عنى وجه زائد، فلا يتخلو إما أن يشار بهذا الوجه إلى وجه معقول أو إلى وجه غير معقول. فإن أشير به إلى وجه غير معقول نحو الكسب فالذي يفعله ما ذكره عند الكلام في الكسب. وأما الوجه المعقول فنحو كون بعض الأفعال قبيحاً وحسناً وكون الخير خيراً والأمر أمراً والنهي نهياً.

وعند أصحابنا أن الوجه الزائدة على الوجود لا تخص إلا بمن هو قادر على إحداث الشيء، وعندنا أن المرجع بذلك إلى إرادة الفاعل وأغراضه وكراماته، وليس ذلك بوجه يرجع إلى الفعل، فتكلم فيمن يقدر على تحصيله له، وقد مضى القول في ذلك عند الكلام في المعاني. فاما إذا قيل: إن كل واحد من الوجهين هو صفة وجود، وإن صفة الوجود تتزايد، فالذي يفعله ذلك عندنا هو أن وجود الشيء هو الشيء، وتزايد الشيء هو انضمام شيء إلى شيء، فالقول بأنه واحد وهو مع ذلك مزاييد متناقص، وهذا نقوله في الذات كالجواهر وفي الصفات وحصول الجواهر في مكان. ولسنا نثبت الوجود صفة يوصف بها شيء من الأشياء فيقال: حوزوا أن يوصف الشيء بصفتين منه، وإنما يتصور ذلك على طريقة أصحابنا.

وأصحابنا أفسدوا هذا القول بطريقتين، إحدهما أن قالوا: لو قدر قادران على إيجاد الشيء من وجهين لصح أن يريد أحدهما إيجاداً دون الآخر لأن كل حين فإنه يصح أن يريد أحدهما ما لا يريد الآخر ويدعو<sup>29</sup> الداعي أحدهما إلى ما لا يدعو<sup>30</sup> إليه الآخر، ولو صح ذلك لصح أن يكون الشيء الواحد موجوداً معلوماً معاً، وذلك محال لأنه لو أراد أحدهما دون الآخر فأوجده أحدهما ولم يوجده الآخر من الوجه الآخر لكان موجوداً معلوماً. قالوا: [60ب] وليس يجوز أن يقال: إنه يكون موجوداً لأنه قد حصل له صفة الوجود، لأنه ليس بأن يقال: هو موجود<sup>31</sup> لأنه قد حصل له صفة من صفات الوجود، بأولى من أن يقال: لا يكون موجوداً لأنه لم يحصل له الصفة الأخرى، ولأن من حق مقولور القادر أن يكون معلوماً، كما أنه إذا خرج عن كونه مقولوراً خرج عن كونه معلوماً، وهذا المقولور هو مقولور لمن لم يرد إيجاداً فيجب كونه معلوماً.

29 ويدعو: ويدعوا، ن.

30 يدعو: يدعوا، ن.

31 موجود: موجوداً، د.

صفة من صفات الوجود وقد انتفت عنه صفة أخرى من صفات الوجود فلا يمتنع تجدد صفة الجنس له. بين ذلك أن صفة الوجود شرط في اقتضاء صفة الذات للصفة المتحددة، وهذه الصفة مفتقرة إلى صفة الوجود، ويكفي في حصول المحتاج حصول واحد من المحتاج إليه وإن لم تحصل أمثاله. ألا ترى أن العلم لا افتقر في عمله إلى الحياة كفى في صحة حلوله في الحل ووجود جزء من الحياة، ولم يلزم إذا وجد في الحل جزء من الحياة، وعدم عنه جزء آخر، أن يقال: ليس بأن يصبح وجود العلم لأجل وجود الحياة بأولى من أن لا يصبح وجوده لأجل عدم الحياة الأخرى؟ فإذا وجب تجدد صفة الجنس وكان الشيء لاختصاصه بها يمنع من ضده ويوجب ما يوجب وجب فيما اختص بصفة من صفات الوجود أن يوجب حكمه ويمنع من ضده.

فإن قالوا: صفة الجنس تقتفر إلى مجموع صفتي الوجود، قيل: بينوا ذلك. وعلى أنه إن كان كذلك فيجب أن يستحيل تجدها مع صفة واحدة من صفات الوجود، فلم قلتم: ليس بأن يصبح تجدها بأولى من أن لا يصبح تجدها، وهي إذا افتقرت إلى مجموع الصفتين، ولم يحصل مجموع الصفتين ...

\*\*\*

## X

... [ن 47] إيجاد أكثر مما رام الآخر إيجاداً فإنه يكون وجود مقدوراته أحق وإن كان بعضها مقدوراً للقادر الآخر، ويمتنع وجود ما رame الآخر للنضاد.

ومنها أنه لو صح أن يقدر قادران على مقدور واحد بعينه لم يخل إما أن يصح أن توجد قدرة أحدهما عليه، ويريد إيجاداً، ويدعوه الداعي إليه، ويلجأ إليه، ولا يمنعه مانع منه، ولا توجد قدرة الآخر عليه، أو يكره فعله، ويصرفه الصارف عنه، ويلجأ إلى خلافه، أو يمنعه منه، أو لا يصح أن يختلفا في ذلك، وكل ذلك محال فما أدى إليه محال. إنما قلنا: محال أن لا يصح أن يختلفا فيما ذكرنا، لأن من حق حين صحة اختلافهما فيما ذكرنا، وإلا لم يتميزا من الحي الواحد. وإنما قلنا: إن اختلافهما في ذلك محال، لأنه لو اختلفا لم يخل إما أن يوجد الفعل وإما أن لا يوجد وإما أن يوجد ولا يوجد، ومحال أن لا يوجد لأن من حق القادر على الشيء أن يوجد إذا انتفت عنه الموانع واشتدت دواعيه إليه وانتفت عنه الصوارف، ومحال أيضاً أن يوجد لأن القادر الآخر قد كرهه وصرفته عنه الصوارف، ومن حق القادر على الشيء إذا صرفته عنه الصوارف أو اختص بمنع منه أو انتفت قدرته عليه أن يستحيل وجود الفعل، ولأنه لو وجد لكان الذي كرهه فاعله مع أنه على غاية الكراهة له والانصراف عنه لأنه قد وجد ما كان قادراً عليه، وهذا حقيقة الفاعل، وليس حقيقته أن يوجد الفعل بحسب دواعيه وإرادته لأن النائم والساهي ينعان ولا داعي لهما ولا إرادة. فاما وجود الفعل وعدمه لأجل إرادة أحدهما وكراهة الآخر فهو أشد استحالة مما تقدم، فإن أن يكون مقدور لقادرين قد أدى إلى صحة واحد من هذه الأقسام للمستحيلة، وما أدى إلى المستحيل مستحيل.

ولقائل أن يقول: إذا كانت المحال ما احتججنا<sup>2</sup> من اختلاف أحوال القادرين فإنه يوجد [ن 47ب] المقدور، لأن وجوده لا يحتاج إلى اجتماع القادرين، وإنما يحتاج إلى كل واحد منهما على البذل، فكل واحد منهما وجه يقتضي وجود المقدور بانفراده، وكل شيتين اقتضى كل واحد منهما حكماً بانفراده فإن اختصاص أحدهما بما يقتضي الحكم دون الآخر يقتضي حصول الحكم، لولا ذلك لانتقض كون كل واحد منهما مما يقتضي ذلك الحكم بانفراده، وخروج الآخر عن الصفة التي معها يصح الإيجاد هو خروج من أن يحصل الحكم به. وليس يمتنع حصول الحكم إذا خرج سبب من أسباب حصوله عن الصفة التي معها يؤثر في ذلك الحكم إلا بعد أن لا يقوم غيره مقامه، فصح أن أحد القادرين إذا أراد الفعل دون الآخر وجب وجود الفعل لحصول ما يكفي انفراده في حصول الفعل على الصفة المؤثرة في الفعل، ولا يمتنع إيجاداً لأن القادر الآخر ليس على الصفة المؤثرة في الفعل لأن غيره قد قام مقامه في ذلك. وبهذا يسطر قولهم: ليس بأن يجب وجود الفعل لإرادة أحد القادرين بأولى من أن يمتنع لكراهة القادر الآخر. بين ذلك أنه إذا افتقرت الإرادة والعلم والقدرة إلى جزء من الحياة بدلاً من جزء آخر، فوجد في الحل جزء من الحياة دون جزء آخر، لم يلزم من ذلك أن يصح

- 1 يختلفا: اختلفا، ن.
- 2 ذكرتموه، ذكرتموها، ن.
- 3 جزء: إضافة في الحاشية، ن.

وأما قولهم: لو وجد القدر مع كراهة أحد القادرين له لكان فاعلاً له مع كونه كارهاً له أو ممنوعاً منه، فإنه يقال لهم: ما معنى كونه فاعلاً له؟ فإن قالوا: أن يوجد وقد كان قادراً عليه، قيل لهم: فقد أزنمت مخالفتكم على قوله: إنه قد يوجد ما كان القادر قادراً عليه مع كراهته له، نفس قوله. وإن قالوا: نحن نبين أن قوله هذا محال، أعني أن يوجد القدر مع كراهة القادر عليه، قيل لهم: هذا رجوع إلى وجه آخر. وعلى أنه ليس حقيقة الفاعل هو الذي وجد ما كان قادراً عليه، وبين ذلك عند الكلام في المخلوق إن شاء الله.

فإن قالوا: إنما يلزم المخالف أن يسمى القادر الذي كرهه القدر فاعلاً، قيل لهم: ليس الممول في إثبات المعاني على الأسماء، لأن المخالف [49] لو قال: أسميه فاعلاً كما أسمى الممول على الفعل فاعلاً، سقط دليلكم على أنه إنما كان يلزمه تسميته فاعلاً لو كانت حقيقة الفاعل بالفاعل حاصلية فيه، وليس الأمر كذلك. فإن قالوا: إنما الزمنا المخالف أن يعلق أحكام الفاعل بالقادر الذي كرهه مقدوره نحو المدح والذم والتراب والعقاب، قيل: إنما يلزم ذلك لو ثبت فيه حقيقة الفاعل ولم يكن في حكم الحصول على الفعل، وقد بينا أنه ليس حقيقة الفاعل ما ذكرتموه، ولو ثبت فيه حقيقة الفاعل لم يجر أن يستحق الذم والمدح لأنه أشد حالاً من الحصول على الفعل، لأن الحصول على الفعل مريد له وإن كان محمولاً على إرادته، وهذا غير مريد. والساهي يفعل عندكم من غير إرادة، والفعل واقع لكان قدسرت، وليس كذلك هذا القادر. فإذا لم تتعلق أحكام الفاعل بالساهي فأولى أن لا تتعلق بهذا القادر. والعقل يمنع أن يستحق الإنسان الفعل إذا لم يردده، بل كرهه وإنما وقع لأجل إرادته غيره وقدره غيره. فبان أنه لا حصول لهذا الإلزام.

ومنها أنه لو قدر قادران على مقدور واحد بعينه واحد وإذا أراداً جميعاً إيجاداً أن يكون كل واحد منهما فاعلاً. ولو كان كذلك لم تنفصل حاله، وقد أراد أحدهما إيجاداً، من حاله، وقد أراداً جميعاً إيجاداً، إذ ليس يختص أحدهما بتأثير ليس للآخر.

وقائل أن يقول: إنه تنفصل حاله وقد أوجدناه من حاله ولم يجتمعا على إيجاداً من قبل أنهما إذا اجتماعاً على إيجاداً كان بالوجود أحق من مقدور قادر ثالث لم يوجد إلا القادر الثالث، لأن هذا المقدور قد اجتمع له سببان من أسباب الوجود وليس كذلك المقدور الذي لم يوجد إلا قادر واحد. على أنه لا يمنع أن يؤثر كل واحد من القادرين في إيجاداً، وإن لم يختص أحدهما بتأثير زائد. ألا ترى أن السواد الموجود في الحبل، [إن] طراً عليه جزآن من البياض، كان كل واحد منهما مؤثراً في علمه عند أصحابنا، ولم [49ب] يختص أحدهما بتأثير زائد؟ فما ينكر من مثله في تأثير القادرين في إيجاد الشيء الواحد؟ والعلماء بإحكام الفعل بوجوب كل واحد منهما صفة العالم، ويؤثر كل واحد منهما على سبيل الشرط في إحكام الفعل وفي صحة إيجاداً محكماً، وتدعو<sup>4</sup> كل واحدة من صفتي العالم إلى إيجاد الفعل وتقتضي كون ما يفعله العالم من الاعتقاد علماً، وليس يتميز أحدهما بتأثير زائد.

وما احتجوا به قولهم: لو قدر قادران، قدم ومحدث، على إيجاد الشيء الواحد لم يجتمع أن يقدر القدم على احتراعه ويقدر المحدث عليه بسبب. فإن صح وجوده من القدم مختزعا من غير أن يوجد

وجود العلم والإرادة والقدر لوجود إحدى الجانبين وأن يستحيل وجود ذلك لعدم ما عدم من الحياة الأخرى وأن يقال: ليس بأن يصح وجود ذلك لأجل ما وجد من الحياة بأولى من أن يستحيل لعدم ما عدم من الحياة إذ كانت الحياة إذا علمت من حقها أن يستحيل وجود العلم والقدر والإرادة إذا لم توجد حياة أخرى بدلاً منها، لأنه لما كان كل واحدة من الجانبين تصحح بانفرادها وجود العلم والقدر والإرادة، ولو قلنا: إن مع وجود أحدهما لا يصح وجود هذه الأشياء، انتقض القول بأن كل واحد منهما بالثلاثة يصح وجود هذه الأشياء، فوجب لذلك أن نقول: عدم الحياة يستحيل معه وجود [48] هذه الأشياء ما لم يقم غير تلك الحياة مقامها، مما قد علم أنه يكفي مفردة في تصحيح هذه الأشياء.

فإن قالوا: إنما أفسدنا أن يقدر قادران على مقدور واحد بعينه، ويفتقر كل واحد منهما في الفعل إلى صاحبه، قيل: ليس هذا مذهب خصمكم الذي شرعتم في إفساده، بل قوله هو أن كل واحد منهما يكفي في وجوده، فأفسدوا هذا الذي هو قولهم دون ما ليس بقولهم. فإن قالوا: يلزمهم أن يقولوا بذلك، قيل لهم: أتمم لم تبنوا ذلك في دليلكم فتكونوا سالكين هذه الطريقة، فإن سلكتهم هذه الطريقة فبينوا أنه يلزم المخالف ذلك، على أنكم إن بنيت الدلالة عليه لزم إذا كان أحد القادرين ممنوعاً من الفعل أو كارهاً والآخر مريداً له غير ممنوع أن يستحيل وجود الفعل لأن الفعل يحتاج إلى مجموعهما ولم يحصل مجموعهما على الصفة التي يفترق الفعل إليها. ولا يجوز أن يقال: إنه ليس بأن يصح وجوده لإرادة أحدهما بأولى من أن يستحيل لكراهة الآخر، بل القول بأنه يوجد مع افتراقهما في تلك الصفات هو المحال لا غير لأنه ناقض للقول باقتضاه إلى مجموعهما. وبالجمله، إن قيل: إن الفعل يفترق إلى كل واحد منهما بالثلاثة، لم يستحل أن يوجد وإن لم يختص أحدهما بما معه يجب الفعل منه. وإن قيل: إنه يفترق إلى اختصاصهما معاً بما يقتضي الفعل، لم يستحل القول بأنه لا يوجد إذا لم يختص أحدهما بما معه يوجد الفعل.

فإن قيل: لو لم يكن من حق القادر على الشيء الواحد أن لا يوجد ذلك الشيء إذا كرهه ولم يدعه داع إليه لصح مع كراهتنا أن نفعل أن يوجد الفعل، قيل لهم: أتمنون لصح مع كراهتنا أن يوجد جنس ذلك الفعل أو لصح وجود ذلك الفعل بعينه؟ فإن قالوا: لصح جنسه، قيل لهم: فخصه صحيح لأن الإنسان إذا كره أن يتحرك بسره فإن غيره يحركه بسره، وإن قالوا: لصح ذلك المقدور بعينه، قيل لهم: ومن أين [48ب] علمتم بأن ذلك غير صحيح؟ وما تتكرون أن من كره أن يتحرك بسره، فحركه غيره بسره، فإنه قد فعل فيه عين ما كرهه؟ فإن قالوا: ذلك لا يجوز، قيل لهم: هذا موضع الخلاف، وقد بنيت الدلالة عليه وقلمتموه كما تقدم الأصول المقررة المعلومه قبل العلم. عوض الخلاف. فإن قالوا: لو وجد عين ما يقدر عليه القادر مع الكراهة أليس القادر عين ليس بقادر؟ وإذا ليس بليس ذلك، لأنه يكون الفرق بينهما أن القادر إذا أراد الفعل من غير منع وجد الفعل، وإذا كرهه لم يوجد إذا لم يقم غيره مقامه. ويقال لهم: ويجب إذا كره القادر أن يتحرك بيمينه فحرك بيمينه بفعل غيره أن بليس القادر عين ليس بقادر، فقولوا: إنه لا يقدر على جنس مقدور القادر قادر آخر. فإن قالوا: لا بليس ذلك لأنه إذا تحرك بيمينه مع كراهته له ومع تحريك غيره له علمنا أن الحركة من فعل من أرادها واستعمل آلاته فيها دون من كرهها، قيل لهم مثله إذا وجد عين ما يقدر عليه القادر وهو كاره له.



لكان من جنسهما ما يختص بقادر آخر لأنهما لو تعلقتا<sup>8</sup> بمقدور واحد لكانتا<sup>9</sup> كجميع الأحاسيس المتماثلة، وفي ذلك اختصاص القدرتين عليه<sup>10</sup> بقادريين فيكون مقدوراً واحداً لقادريين، وذلك مستحيل. ولتأمل أن يقول: ليس ذلك بمستحيل لما تقدم من الاعتراض على ما استدلوا به.

واستدل شيخنا أبو القاسم في عيون المسائل على أن المقدور الواحد لا يكون مقدوراً له<sup>11</sup> عز وجل والعبد ويجوز أن يفعل كل واحد منهما على البذل، فقال: الفعل يكون لفاعله لنفسه ولغيره لا لشيء غيره، كما يكون [لونه] لونا لنفسه وعينه لا لشيء آخر، فإن جاز أن يكون فعلاً لغيره جاز أن يكون لونه لونا لغيره، وإلا فما الفرق بين ما يكون للشيء لعينه وبين ما يكون له لغيره؟ وإن جاز أن يكون الفعل فعلاً لفاعله ولغيره على البذل لا لشيء غيره جاز أن يكون العبد عبداً لك ولغيرك لا لشيء غيره، وأن يكون العالم عالماً في حال ويكون جاهلاً في حال لا لشيء غير عينه.

الجواب:

يقال له: قولك: يكون فعلاً له لعينه، أردت به لعين الفعل أو لعين الفاعل؟ فإن قال: لعين الفعل، قيل له: وما تريد بقولك: لعين الفعل؟ فإن قال: أردت أن ذات الفعل توجب كونه فعلاً لفاعله، قيل له: وما معنى كونه فعلاً لفاعله؟ فإن قال: معنى ذلك أنه حصل الفعل ذاتاً بقدرة الفاعل ودواعيه، قيل له: فقد وقف كونه ذاتاً على كونه ذاتاً لأنه قد وقف كونه ذاتاً على قدرته ودواعيه، وكونه موقوفاً على قدرته ودواعيه واقف على كونه ذاتاً. ويقال له: إنما كان الفعل فعلاً [لبي] إذا أثرت قدرتي فيه، وإنما أثرت قدرتي فيه لأن الداعي والإرادة دعت إلى ذلك لا لذات الفعل. والخصم يقول: وقد لا يكون [إن 51] الفعل فعلي ويكون فعل غيري إذا لم تؤثر قدرتي فيه وأثرت قدرة غيري ودواعيه فيه، فلم يتخصص بي لعلة أكثر مما ذكرته.

فإن قال: أردت بكلامي أنه لذات الفعل يصح أن يكون فعلي، قيل له: إنما يصح أن أفعله قبل أن أفعله عندي، وليس هو بذات قبل الفعل عندك فيكون مصححاً لما ذكرت، وكان يلزم في كل ما مثله عندنا أن يصح أن أفعله. على أن المصحح لكون الشيء فعلاً<sup>12</sup> هو القدرة عليه دون المقدور، فالأمر على العكس مما ذكره. ثم يقال له: ولم لا كانت ذات الفعل مصححة كونهما فعلي ومصححة كونهما فعل غيري أيضاً؟ فإن قال: ذات الفعل يصح كونهما فعلي ويحيل كونهما فعل غيري، قيل له: ومن سلم لك أنه يستحيل أن يكون فعلاً لغيري حتى تعطل ذلك بالذات وتجعله أصلاً في دليلك على استحالة كونه فعلاً لغيري؟ وكأنك قلت: إنما استحال أن يكون فعلي فعلاً لغيري لأنه يستحيل كونه فعلاً لغيري لذاته، وهذا تسلم المطلوب.

فإن قال: لو صح كونه فعلاً لي ولغيري لما اختص بأحدنا إلا لعلة، قيل له: إن أردت بالعلة أنه يحصل لي إليه داع يدفعني إلى تأثير قدرتي فيه ولم يحصل ذلك لغيري فصحيح، وإن أردت معنى زائداً على ذلك فلم زعمت بحصول الافتقار إليه؟ فإن قال: أردت أن فعلي لذاته لا يكون فعل غيري، قيل له: خصمك يجوز أن يكون فعله فعلاً لغيره بدلا من فعله، فكيف تسلم ذلك وتطله بالذات؟ ولو

8. تعلقتا: تعلقتا، ن.
9. لكانتا: لكانتا، ن.
10. عليه: عليهما، ن.
11. فعلاً: فعل، ن.

الآخر السبب كان الفعل مستغنياً عن السبب، وإن لم يوجد إلا مع السبب انتقض القول بأن القدم قادر على اختراعه. وفي ذلك كون الفعل مقفراً إلى السبب وغير مقفراً إليه، وذلك محال.

ولتأمل أن يقول: قد أحللتكم في دلتكم بقسم هو قولنا، وذلك أنا نقول: إن الفعل لا يكون مقفراً إلى السبب على كل حال لأنه قد قدر على اختراعه قادر، وإنما يقفّر إلى السبب إذا لم يقصد القادر لذاته إلى اختراعه. وليس يمتنع أن يحتاج الشيء إلى غيره في حال دون حال، ولا يجب من صحة وجوده من دون السبب أن تنتقض حقيقة القادر المحدث ولا أن تنتقض حاجة الفعل إلى السبب في بعض الأحوال لأن استثناء الشيء عن غيره في حال لا يمتنع من حاجته إليه في حال أخرى، وقيام قادر مقام قادر آخر في إيجاد الفعل لا يمتنع من كون القادر الآخر قادراً عليه. ألا ترى أن العلم يحتاج عند أصحابنا إلى جزء من أجزاء الحياة بعينه إذا لم يوجد غيره، فلا يحتاج إليه بعينه إذا وجد غيره؟

ومنها أنه لو قدر قادران عدنان على مقدور واحد لم يخل إما أن يوجد في محل قدرة أحدهما أو في كلا علي<sup>5</sup> قدرتهما أو لا في محل، وكل ذلك محال لأنه إن وجد في كلا المحليين كان مثلاً للتأليف، والتأليف لا يفعله المحدث إلا متولداً، [إن 50] ويستحيل أن يتولد عن سببين كما يستحيل أن يفعل الفعل بقدرتين، ومحال أن يوجد الفعل لا في محل لاستحالة اختراع المقدور لا في محل، ولو وجد في محل قدرة أحدهما استحال أن ينتزعه الآخر فيه لاستحالة اختراع المقدور لا في محل، ولو أن يوجد بسبب لأنه يؤدي إلى أن يكون الفعل محتاجاً إلى السبب وغير محتاج إليه لأنه ليس بأن يقال: يحتاج إليه لأجل القادر الذي يفعله متولداً، بأولى من أن يقال: لا يحتاج إليه لأجل القادر الذي يفعله في محل قدرته. ولتأمل أن يقول: إن الفعل يحتاج إلى السبب في حال دون حال، وذلك أنه يحتاج إليه إذا لم يفعله الآخر في محل قدرته، ولا يحتاج إليه إذا فعله الآخر في محل قدرته، وليس يمتنع أن يحتاج الشيء إلى الشيء في حال دون حال على ما تقدم بيانه. وقولهم: يستحيل أن يتولد الفعل من سببين، هو كقولهم: إنه يستحيل أن يفعله قادران، الخلاف فيهما واحد.

ومنها أنه قد ثبت تعلّق مقدورنا بنا وحاجته إلينا، كما ثبت تعلّق معلول العلة بالعدة، فكما استحال أن يتعلّق معلول العلة بعدة أخرى فكذلك يستحيل أن يتعلّق مقدورنا بقادر آخر وبقدرة أخرى، والطريقة في ذلك أن كل أمر تعلّق بشيء ولم يكن لتعلقه بغيره ما يقتضيه فيجب أن لا نعلقه بغيره، لأنه لا يصح إثبات ما لا طريق إليه. ولو جاز ذلك جاز تعلقه بتأليف رابع وخامس وغير ذلك، وهذا يمتنع من كون مقدور واحد بقدرتين لأنه قد ثبت تعلّق أحدهما به، ولا مقتضي لتعلّق الأخرى به إذ كان لا يفصل كونه مقفراً بإحدهما<sup>6</sup> من كونه مقفراً لهما. ولتأمل أن يقول: تفصل إحدى الحالتين من الأخرى بقوة المنع على ما تقدم بيانه. وأيضاً، هاهنا ما يقتضي كون مقدورنا داخلاً في جملة مقدورات الباري سبحانه، وهو كون الباري عز وجل قادراً لذاته، على ما سنبينه.

ومما احتجوا به على أن المقدور الواحد [إن 50ب] لا يكون مقدوراً بقدرتين قولهم: لو اختصت القدرتان بقادريين لكان المقدور مقدوراً لقادريين، وذلك مما قد أنفسدناه. ولو اختصنا بقادر واحد

5. علي: رضاعة في الحاشي، ن.
6. بإحدهما: بأحدهما، ن.
7. اختصنا: اختصنا، ن.

هو معنى يحل الفعل. وإن أراد بالعملة معنى يحل الفعل فليس الفعل محتاجاً إلى ذلك في كونه خشوعاً لو كان كونه خشوعاً صفة له. وأما كون الفعل ظلياً وعيناً فراجع إلى وجوه يقع عليها أو إلى نفي وجوه، وليس بمستحيل أن يقع على غير تلك الوجوه لأنه لا يستحيل أن يكون الفعل تارة فيه تقع وتارة لا تقع فيه.

واحتج أيضاً فقال: لو كان مقدوري مقدوراً الله عز وجل ويجوز أن أفعله ولا أفعله وجب إذا فعلته ولم يفعله الله عز وجل أن يفعل الله سبحانه له تركاً، فأكون فاعلاً للشيء مع فعل الله سبحانه ضمةً في محل واحد. [ان 52ب] قال: ولا يلزم أن يفعل الله سبحانه الأشياء فيما لم يزل لأن من أفعال الله عز وجل والأجسام يدل على أنه يقول: إن القادر لذاته أيضاً لا يخلو<sup>15</sup> مما يتضاء عليها. وظاهر هذا الكلام يدل على أنه يقول: إن القادر لذاته أيضاً لا يخلو<sup>16</sup> من الأخذ والتترك، وهذا غير مسلم. ويقال له: أوجب أن يفعل القادر الفعل أو ضمةً إذا صح أو يجب ذلك وإن استحلالاً؟ فإن قال: يجب ذلك وإن استحلالاً، كان قد قال باحتمال ذلك لفقد المحل والاستحالة وأن يفعل البارئ عز وجل السواد فيما لم يزل أو البيضاء وإن استحلال ذلك لفقد المحل والاستحالة الفعل فيما لم يزل. وإن قال: إنما يجب ذلك إذا صح الفعل وضمةً، قيل له: أوجب ذلك لأن القادر لا ينفك من داع إلى الفعل أو إلى ضمة متى صح، أو يجب لاستحالة خلو المحل مما يتعاقب عليه، أو لأن من حق القادر أن لا ينفك من ذلك، دعاه داع إلى ذلك أو لم يدعه؟ فإن قال: يجب ذلك لأنه لا ينفك من الدواعي إلى الفعل في المحل أو إلى ضمة، قيل له: لم زعمت ذلك؟ أليس الواحد منا لا يدعوه الداعي إلى تحريك جسم في شيء من الجهات، وقد لا يتعلق بتحريكه فائدة ولا غرض لحكيم ولا لغیر حکیم؟ ولو وجب في كل حال أن يكون للبارئ عز وجل غرض<sup>17</sup> في تحريك جسم في جهة من الجهات لوجب<sup>18</sup> ذلك وإن كان مقدورنا غير مقدوره، وفي ذلك استحالة انفكاك الأجسام في كل حال من حركة أو سكون يفعله الله عز وجل، فإن اختار الله عز وجل غير ما تختاره استحالة منا فعل ما تختاره. وإن قال: إنما يلزم ما قلته لأن المحل لا يخلو مما يحتمله، قيل له: فليس يلزم إذا لم يفعل الله عز وجل فعلناه أن يخلو<sup>19</sup> المحل مما يحتمله لأن الواحد منا قد فعل فيه مقدوره وهو أحد الضدتين اللذين يجمعهما المحل، فإن وجب مع ذلك أن يفعل الله عز وجل شيئاً في المحل وجب أن يفعله إذا ...

\*\*\*

- 15 يخلو: يخلو، د.  
16 يخلو: يخلو، د.  
17 غرض: غرضاً، د.  
18 لوجب: لو جلس، د.  
19 يخلو: يخلو، د.

كان فعلي لا يكون فعلاً لغيري لما وجب تعليل ذلك للذات. فإن قال: معنى كلامي هو أن الفعل لا يوجد إلا وهو فعلي أو يستحيل أن يوجد إلا وهو فعلي، قيل له: قد تسلمت موضع الخلاف على ما بيناه. فإن قال: أردت بقولي: إنه فعلي لعينه، أنه ليس المرجع بقولي: إنه فعلي، إلا إلى تجدد ذاته لا إلى معنى آخر، [ان 51ب] كما أقول: إنه محدث لعينه ولذاته، وأعني بذلك أن ذاته تجدد كونها ذاتاً، قيل له: ليس معنى كون الحركة ذاتاً بعد أن لم تكن ذاتاً هو معنى كونها فعلي، بل يعقل من كونها فعلي تعليل، ولا يعقل من قولي: إن الحركة تجدد كونها ووجودها، تعليل بي. ولو كان تجدد الذات وكونها فعلي معني واحداً<sup>12</sup> لكان إذا ثبت أحدهما ثبت الآخر، والأمر بخلاف ذلك لأنه قد يتجدد كون الشيء ذاتاً ولا يكون فعلي.

فإن قال: معنى كلامي هو أن الفعل يكون فعلاً لفاعله لعين فاعله، وأردت أن ذاته توجب كون الفعل فعلاً له، قيل له: إن أردت أن ذاته من حيث هي جسم أو من حيث هي قادرة توجب ذلك أبطلت التخيير ووقوف الفعل على الدواعي، وإن أردت أن قدرته تقتضي ذلك بحسب دواعيه فذلك صحيح، وكأنك قلت: إذا اقتضته قدرتي بحسب دواعي لم يجز أن تقتضيه قدرة غيري بحسب دواعيه، وهذا موضع الخلاف. فإن قال: معنى قولي: ذات فاعله، ومعنى قولي: إن هذا الفعل فعلاً له، معنى واحد<sup>13</sup>، لأن ما أقول: إنه للذات، فمرادي به أنه لا يفيد معنى زائداً على الذات، قيل له: معلوم بطلان ذلك، لأن المقول من فعلي أنه شيء سواي له تعليل بي، وليس يجوز أن يكون الشيء وتعليله بغيري هو غيره في المعنى والحد. فإن قال: أردت بكلامي أنه يستحيل أن يكون الفاعل له غيري أو أنه لا يفعله غيري، قيل له: هذا موضع الخلاف.

وأما كون اللون لوناً فإن أصحابنا لا يطلون استحالة كونه لوناً لغيري، ويقولون: بأي شيء علناه فسد، ولو علل لذاته لاستحال في كل سواد أو بياض أن يخل غيري. والصحيح عندي أن يعقل اختصاصه بي بالفاعل وقد كان يجوز أن يفعله الفاعل في غيري. هذا إن لم يكن اللون تابياً لمزاج ذلك اللون المخصوص. أما كون العبد عبداً بي فإنما يكون [ان 52] عبداً بي لا اختصاص وجه من وجوه الملك بي، فإذا زال عني ذلك الوجه واختص غيري بوجه من وجوه الملك صار عبداً له. وإذا علمت بعد أن لم أعلم كنت علماً لعني عند أصحابنا لبطان ما عداه عندهم. والصحيح أني كنت علماً إما لأنني نظرت فأوجب كونني ناظراً كونني علماً، وإما لأن فاعلاً فعل في العلم، أو لأنني أدرت الشيء إن كان الإدراك أمراً زائداً على المعرفة والعلم.

واحتج أيضاً فقال: لو قدر الله عز وجل على تصرفنا لصح أن يفعله وحده، ولو صح أن يفعله لكان إما أن يوجده خشوعاً وتللاً أو ظلياً وعيناً أو يوجده ولا يكون كذلك، ومحال أن يوجده كذلك، ولو أوجده لا على هذه الأحكام لكانت هذه الأفعال مع أنها أعراض قد اختصت بهذه الأحكام لعل. يقال له: أما كون الفعل خشوعاً وتللاً فهو أنه فعله من قد خشعت نفسه وخشوع نفسه دعاه إلى ذلك، وهذا راجع إلى حال للنفس يستحيل على الله عز وجل، وغير ممتنع أن يقع الفعل تارة وفاعله خاشع<sup>14</sup>، وتارة لا يكون خاشعاً. فإن أراد بالعملة ما ذكرناه فذلك صحيح، وليس

- 12 واحداً: واحد، د.  
13 واحد: واحداً، د.  
14 خاشع: خاشعاً، د.

نوصف [بالقدرة عليه كان ذلك شركة، هو نقيض للشركة. فبان أنه لا بد من اعتبار المساواة، فإن [المساواة] المطلقة لمرت الشركة بكونه حياً قادراً علماً وكوناً كذلك، وإن أوجبت الشركة [المساواة المطلقة] فيجب أن تذكرها، والمسلمون إنما وصفوا الإنسان بأنه مشترك على جهة الاشتقاق [إذا أشرك بالله عز وجل] إلاها رباً يستحق العبادة ويقدر على اختراع أصول النعم. وما ذكرناه من أن [كون غيره يقدر] على مثل السموات والأرض يقتضي كونه شريكاً له، فإنه يقتضي الشركة إذا [قدر على ما يقدر] عليه من التحريك والتسكين. وأما الاستغناء عن الله عز وجل فغير لازم لأن [لا قدرة لنا على] الفعل إلا بالله عز وجل، فنحن محتاجون إلى أن يُقدرنا وإلى أن لا يمنعنا ولا يسلبنا [القدرة، فلنا إليه عز وجل] افتقار دائم غير منقطع.

[ن 118] ومنها قولهم: إذا جاز أن يقع الفعل الواحد من الأجزاء الكثيرة جاز وقوعه من قادرين.

الجواب:

إن الفعل الواحد لا يقع من الأجزاء الكثيرة على أن كل واحد من الأجزاء فاعل له لأن كل جزء غير قادر ولا يستحق الذم والملدح. وإنما يقع الفعل من القادر، والقادر هو جملة الأجزاء، فجمعتها قادرة واحدة وهي شيء واحد وجسم واحد أو كالشيء الواحد على ما يقوله أصحابنا. فلم نقل: إن الفعل يقع من شيئين كل واحد منهما فاعل له. ونظير ما قلناه في ذلك أن يقول المخالف: إن الفعل الواحد يقع من اثنين وهما مجموعهما فاعل واحد وقادر واحد. [أو] لو كان كذلك لكان الفعل واقعاً من قادر واحد لا من قادرين، وليس هذا موضع الخلاف، مع أن المستدل اقتصر في الجمع بين الموضوعين على الدعوى ولم يجمع بينهما بعلّة.

عليه.

الجواب:

إنهم لم يجمعوا بين الموضوعين بعلّة. وأيضاً، فليس العاجز هو من ليس بقادر فقط، لأن الحي لا يقدر على الجمع بين الضدين وليس يعاجز عنه. وإنما العاجز هو من لم يقدر على ما يصح كونه قادراً عليه، ومثل فعلنا يصح كونه قادراً عليه، فلو لم يقدر عليه لوصف بالعجز. فعلى المستدل أن يبين أنه يصح كونه [قادراً على عين ما نقدر] عليه حتى يلزم الوصف بالعجز. وأما أصحابنا فقد ذكروا أن ذلك يستحيل كما [يستحيل الجمع بين الضدين] وكون الجوهر في مكانين في حالة واحدة.

[ومنها قولهم: إذا كان] القدم سبحانه قادراً على إعدام أفعاله وحب كونه قادراً على إيجادها. يقال لهم: ما العلة الجامعة بينهما؟ ويقال لهم: القدرة لا تتعلق بالإعدام، [بل تتعلق بالشيء وضبطاً] إن [18] [الشيء، فصار محصور كلامهم: إذا قدر على ضبط ما قدرنا عليه فيجب كونه قادراً عليه، وهذا دعوى باطلة لأن زيدا يقدر على ما يعلم به فعل عمرو ولا يكون قادراً على إيجاد فعل عمرو، ويقدر الواحد منا على إيجاد ما يعلم به الحياة والقدرة، ولا يقدر على إيجاد الحياة والقدرة.

ومنها قولهم: قد يحمل الاثنان منا محمولاً واحداً ويحركان جسماً واحداً، فصح أن فعلنا واحداً، وفعله ويقدر عليه قادران. يقال لهم: إن مخالفتكم يقول: إن ما فعله أحدهما ليس هو ما فعله الآخر،

## XI

[ن 17] القادر يقدر على الشيء وضبطه وخلافه، ويستحيل خلاف ذلك. والذي يبين أنه لا اعتبار بما ذكرناه أن القادر الواحد يقدر على أشياء كثيرة ولا يتعلق بالقدور الواحد قادرون كثيرون. ومنها قولهم: قد أقدرنا الله عز وجل على الأفعال فكان عليها أقدر، كما أنه لا أعلمنا بالأشياء كان بها أعلم.

الجواب:

إنهم لم يجمعوا بين العلم والقدرة بعلّة فتتكمّل عليها، ولم يجب كونه علماً بما أعلمنا لأنه أعلمنا، بل لأنه يصح أن يشترك العالمان في العلوم الواحد وهو عالم لذاته، فكان علماً بكل ما يصح أن يعلمه، ومعلوم غيره يصح أن يعلمه لصحة اشتراك العالمين في العلم بالعلوم الواحد. فعليهم أن يثبتوا أن القادر هذه سبيله حتى يصح الجمع بين العلم والقدرة. وليس يجب من حيث جعلنا على صفة أن يصح أن يكون على مثلها. ألا ترى أنه قد جعلنا مشتهين ونافرين ومتحرّكين وساكنين ومكسّبين وعاجزين ولا يصح [عليه ذلك].

فإن قالوا: إنما يجب ما حكمنا به في القدرة دون هذه الأمور، قيل لهم: ينو العلة المفعلة بين الحاليين حتى لا يطل دليلكم بهذه الأمور. فإن قالوا: يصح كونه قادراً كما يصح كونه علماً، فصيح [الجمع بين العلم والقدرة]، ولا يصح كونه مشتهياً ونافراً ومتحرّكاً وساكناً، فلم يكن ذلك مشهياً لما ذكرناه [أنه إنما كان أقدر] على ما قدرنا عليه من أجل أنه جعلنا قادرين، وهذا قائم فيما ذكرناه [وإن بطل فيما ذكر غيرنا] فقالوا: إذا قدرنا على الشيء وهو عز وجل قادر على الأمور في الجملة [وجب أن يكون قادراً عليه]، قيل: إن ما يستحيل كونه قادراً عليه يجري مجرى ما يستحيل عليه على الإطلاق، [ولذلك لم يصح أن يقال: إذا أقدرنا على شيء وجب كونه قادراً عليه، وما تأثر هذه الزيادة [في جوابكم؟] فما لم تبنوا] [ن 17] [الفرق بينكم وبين من قال: إذا كان قادراً في الجملة، لم يجب ما ذكرتم. ثم يقال لهم: ليس لو استحال كونه قادراً على ما أقدر غيره عليه جرى ما يقدر غيره عليه مجرى ما يستحيل عليه على الإطلاق في امتناع كونه قادراً عليه؟ فينبوا أولاً أنه يصح كونه قادراً على ما قدر غيره عليه حتى لا يترككم على دليلكم الشهوة والنفار.

ومنها قولهم: لو أقدرنا على شيء لا نوصف بالقدرة علينا لكننا شركاء له، كما لو قدر غيره على اختراع مثل السموات والأرض لكان شريكاً له، ويلزم أن نكون مستغنيين عنه.

الجواب:

أما الشركة فغير لازمة لأن الشركة هي المساواة إما بكل وجه وإما بوجه مخصوص، [فلا] تترم الشركة بفقد المساواة في القدور لأن ذلك نقيض للشركة. فقولهم: إنه إذا أقدرنا على شيء [لا

1 مشتهين: مشتهين، ن.

2 أقدرنا: قدراً، ن.

للاعتقاد. وكل واحد منهما قد فعل من الاعتماد بعض ما يقدر عليه، وهو عين ما فعله الآخر فيصير الآخر كأنه دافع لحجر خفيف، والإنسان يجد أنه يدفعه ما يدفعه غيره كأنه دافع لجسم خفيف، ولهذا يمكنهما تحريك ما لا يمكن أحدهما تحريكه. وأيضاً، فإن الإنسان إذا دفع وحده حجراً فإنه يوالي بين دفعه، وإذا دفعه معه غيره فقد يجتمعان على دفعه معاً، فقد يجد الإنسان ذلك وقد يستريح كل واحد منهما إلى صاحبه في بعض الحالات في الدفع، فيسهل على كل واحد منهما لأن مواصلة النفس أشقّ من الإقدام عليه تارة والإحلال به أخرى.

فإن قيل: إن أوجبت أن يقدر القادران على مقدور واحد وهو حصول الجواهر في الحادثة لأنه لا يعقل في ذلك تزايد فيسند شيء منه إلى أحد القادرين ويسند شيء منه الآخر [إلى القادر الآخر] فيجب أن نغفلوا كون قادرين على مقدور واحد لأنه لا يعقل كذلك لأن قد بينا أنه قد يجتمع المؤثران على يؤثر حصوله أحدهما بتأثير هو ليس للآخر، قيل: ليس كذلك لأن قد بينا أنه قد يجتمع المؤثران على [تأثير حصول] الضدّين النافيين في حالة واحدة لضد واحد، وعلى أنه إذا اجتمع قادران محدثان [على تحصيل الشيء] في المكان في حال ما رام قادر آخر محدث أن يحصله في مكان آخر، فإنه يكون محصوره في المكان [الذي أراد تحصيله] فيه أولى إذا كانا أقدر منه لأن ما يسبب وجوده أكد فوجوده أولى، [ن 20] ولذلك كان إسحان ما كانت حرارته أشد من برودة غيره أولى من تبريد ذلك الغير لشيء الذي أسخنه الشديد الحرارة.

فإن قيل: إذا كانت المقدورات ليست أشياء وذواتاً في حال عدمها، فكيف يمكنكم أن تقولوا: إن مقدور أحد القادرين هو مقدور الآخر، وليس في حال عدم شيء يشار إليه بأنه مقدور لأحدهما، فيقال: إنه مقدور للآخر؟ قيل: يصح ذلك كما يصح قولنا بعد وجود المقدور أنه كان مقدوراً لأحدهما على معنى أنه لأجل هذا القادر يصح وجوده، وإن لم يكن من قبل شيئاً. كذلك نقول لأجل القادر الآخر وجد لأنه إذا أمكنت إضافته إلى أحد القادرين أمكنت إضافته إلى الآخر معه، على أنه يمكن فيما لا يتزايد أن يقال: إنه مقدور لقادرين على معنى أنه لا تزايد فيه، فيصح لأجل أحدهما غير ما يصح لأجل الآخر.

وإذا قد تكلمنا في صفاته عز وجل وأنه يستحقها لذاته، وتكلمنا في مشاع كونه عز وجل عالماً قادراً في العلوم والمقدور، فننتكلم في أنه لا يجوز أن يستحق صفاته لمان محتنة وإن كان يستحقها لذاته، ثم نتكلم في استحالة أضداد هذه الصفات عليه تعالى علواً كبيراً.

### باب في أن العالم لذاته لا يجوز أن يعلم بعلم محدث

اعلم أنه لو علم بعلم محدث لم يتخل إما أن يعلم به ما لا يعلمه لذاته وإما أن يعلم به ما يعلمه لذاته إما [بعضه وإما] كله، والأول باطل لأنه عالم بجميع المعلومات، وأما الثاني فالأمر فيه ظاهر عندنا [لأنه] يقتضي [إثبات] معنى يوجب كون العالم علماً، فقد بينّا من قبل أنه لا طريق إلى ذلك، وما لا طريق إليه [لا بد من أن لا] يصح النظر في وجوده في محل أو لا في محل. وإن أريد بالملم كون العالم علماً،

فلم زعمتم أنه هو هو؟ ولو كان هو هو لوجب إذا تعذر على أحدهما حمل الجسم أن يتعذر عليه وعلى غيره لأن غيره لم يفعل فعلاً آخر، وليس إلا الفعل الأول الذي لم يستقل الجسم به، ولكان إذا شق على أحدهما حمل الجسم شقّ عليهما، وسنتبع القول في ذلك بعد.

فهذا تلخيص ما احتج بهما الفريقان وما يمكن أن يقال عليه. والذي نقوله نحن في ذلك هو أن القدورات ضربان: أحدهما يصح فيه التزايد والآخر لا يصح تزايد فيه. فالذي يصح فيه التزايد منه ما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل كالجواهر والألوان وغير ذلك، [ومنه ما يقدر] على جنسه العباد كالاعتمادات والأصوات وغيرها، والله عز وجل قادر على جسس ما [يقدرون وعلى المثل] وعلى عيه لأنه قادر لذاته، فقدر على كل ما يصح أن يقدر عليه وعين ما يقدر [القادر منا] عليه إذ لا يحيل لذلك بما يجب للقادر والمقدور علي ما ذكرناه من قبل. وأما ما لا يصح [فيه التزايد هو حصول] الجواهر في الحادثة، والقدم عز وجل والحديث يقدران منه على مقدور واحد، والمحدثان [مستويان في] المقدور بعد كون [القدم سبحانه قادراً على تحصيل الجواهر في الحادثة، والواحد منا قادر على ذلك، [ن 19]] وليس يجوز أن نكون إنما قدرنا على معانٍ ولا على صفة غير الصفة التي قدر الله عز وجل على جعل الجواهر عليها لأنه قد فسد القول بالمعاني، ولا تزايد في حصول الجواهر في الحادثة. وأما المحدثان القادران فالدليل على أن مقدورهما من ذلك واحد هو أن القادرين منا يدفعان بأكفهما حجراً إلى مكان وتكون كتف أحدهما دفعة لحجر في حال ما تدفع كتف الآخر لكفّ هذا اللافع، فلا يتخلل إما أن يكون كل واحد منهما فعل نفس ما فعله الآخر أو فعل غيره. فإن فعل غيره فيما أن يكون فعل معاني أو صفات. فإن كان صفات فيما أن يكون أحدهما جدد الصفات لبعض الحجر وجدد الآخر الصفات لغير ذلك البعض، وإما أن يكون كل واحد منهما جدد لكل [جزءاً] من الحجر صفة محصورة في تلك الحادثة، وكل ذلك باطل. فإذا ما فعله أحدهما هو ما فعله الآخر.

وأما القول بالمعاني فقد أبطلناه من قبل، وباطل أيضاً اختصاص كل واحد منهما ببعض الحجر وتجديد الصفات فيه دون البعض الآخر لأنه إنما يمكن هذا الاختصاص لو ماس كل واحد منهما بعضاً من الحجر غير ما ماسه الآخر. فاما كتف أحدهما دافعة لكفّ الآخر فلا يمكن إذ ليس بعض الحجر بأن يفعل فيه أحدهما أولى من بعض، ولو دفعنا على هذا الوجه جزءاً واحداً لم يمكن أن يقال ذلك. وأما القول بأن كل واحد منهما [يجدد] لكل جزء من الحجر غير ما جدد الآخر فباطل لأن العقل يمنع من أن يكون للجواهر في المكان [تزايد بأن] يكون وجود الشيء متزايداً، وهذا يمنع من توصل من توصل يتزايد الأحكام إلى تزايد [حصول الجواهر في الحادثة] لأن العاقل قاطع على استحالة تزايد ذلك غير متصور له. وإثماً تزايد شدة [دفعنا للحجر وتحريكه] معاً. وذلك راجع إلى الاعتماد، لا إلى حصول الجواهر في الحادثة.

فإن قيل: فكيف يسهل دفع [ن 19 ب] الحجر على كل واحد منهما إن كان مقدورهما واحداً ولا يتزايد تحريك الحجر وحصوله في الحادثة؟ قيل: يسهل ذلك لأمرين: أحدهما أن كل واحد منهما إذا اعتمد على الحجر قاوم اعتماده لثقله وكانافه بعض المكافاة، فلا يحتاج كل واحد منهما إلى أن يستفرغ جهده في الاعتماد على الحجر إذ كان ثقل الحجر يقاومه بمجموع فاعليهما

أن في تلك الطريقة بدئ بغير ما بدئ به في هذه الطريقة. [ولو كان في] العلوم ما يوجد لا في محل لكان من الجهل بمعلومه ما يوجد لا في محل، لأن لهذا [العلم يكون ضده في] [ن 21ب] الجنس، فله ضده على الحقيقة، وليس للعلم الموجود لا في محل ضده على الحقيقة إلا الجهل الموجود لا في محل، فكان في الجهل ما يوجد لا في محل.

فإن قيل: وما ضده العلم في الجنس؟ قيل: الاعتقاد لمعلومه على العكس. مثال ذلك: اعتقاد أن الله عز وجل يرى بالأبصار بضاد اعتقاد أنه لا يرى بحال. فإن قيل: دلوا على تضاد هذين الاعتقادين، ثم دلوا على أن ما له ضده في الجنس فله ضده على التحقيق، ثم دلوا على أنه لا ضده للعلم الموجود لا في محل إلا الجهل الموجود لا في محل، قيل: أما تضاد العلم والجهل فقد استدلل أصحابنا عليه، فقالوا: إنه يستحيل اجتماع اعتقاد كرون الشيء على صفة واعتقاد نفيها في الوجود على حد واحد وأمر يرجع إليهما لا إلى غيرهما، وما هذه سبله فهو متضاد، ونفي بقولنا: على حد واحد، أن يتعلق بحي واحد. ومنع قاضي القضاة في النفي من القول بأنه يمنع اجتماعهما للداعي، وهو اعتقاد الحي استحالة كون الشيء الواحد على صفة وعلى نفيها معاً. قال: لأنه ليس بأن يقال: إن [تقدم هذا] العلم أحال اجتماعهما، بأولى من أن يقال: إن استحالة اجتماعهما هو الموجب لتقدم هذا العلم، [لأن هاذين] الأمرين فصلاً علم أن ما لأجله يحصل هذا العلم هو الذي لأجله يستحيل اجتماع اعتقاد [كون الشيء على] صفة مع اعتقاد كونه على نفيها، وهو أن الشيء يستحيل كونه على صفة وعلى نفيها. ألا ترى [أنه إذا استحال] كون الحي مريداً كإرادته وجود الإرادة والكراهة؟ ولقاتل أن يقول: [لا يجوز ذلك لأن] علمنا باستحالة حصول الشيء على صفة وعلى نفيها معاً يجوز أن يصرف من [اعتقده عز] أن يفعل اعتقاد نفي الصفة إذ قد علم أن ذلك مستحيل، والاعتقاد قد يكون [ن 22ب] داعياً وصارفاً. وأما استحالة اجتماع اعتقادي الصفة ونفيها فليس يجوز أن تكون داعياً إلى العلم باستحالة كون الشيء على صفة وعلى نفيها معاً لأن العلم بهذه الاستحالة من فعل الله عز وجل عنده أو موجب عن كمال العقل كما يقوله غيره، وليس بواقع باختيار الإنسان فيقال: إن بعض الأشياء تدعوه إلى فعله. ولو كان من فعل الإنسان لما كان ما ذكره داعياً إليه لأن استحالة اجتماع هذين الاعتقادين ليس باعتقاد ولا ظن، فلم يكن داعياً ولا صارفاً، والدواعي والصوارف عنده إما اعتقادات وإما ظنون، وليس له تعلق أيضاً بذلك العلم فيكون داعياً إليه لو صح أن يكون ما ليس باعتقاد ولا ظن داعياً.

ثم إنه لا يجب إذا لم يكن بين الأمرين فرق<sup>7</sup> أن يكون المحل اجتماع هذين الاعتقادين هو المقضي لحصول ذلك العلم، بل لا يمنع أن يكون المقضي لأحدهما غير المقضي للآخر. على أنه ليس عنده أن المقضي لتقدم العلم باستحالة كون الشيء عنى صفة ونفيها هو استحالة حصول الشيء على صفة ونفيها، لأن معلوم العلم عنده ليس هو المقضي لحصول العلم، بل المقضي لذلك أمر آخر. والمقضي لاستحالة اجتماع اعتقادي الصفة ونفيها هو تضاد الاعتقادين عنده، وإن كان الذي يكشف عن تضادها هو كون معتقدهما صفة ونفيها، [ولو صح ذلك] جاز لقاتل أن يقول: إنه

- 5 ضده: ضده. د.
- 6 تمتع: تعلقا. د.
- 7 فرق: فرقا. د.

وكونه علماً [حكمنا بأنه يعلم كل المعومات] وأنه لا يرجع إليه نقص لوصفنا لذاته بأنها عالة متينة، فإن أنه لا يعقل [القول بأنه يحصل في محل أو] [ن 20ب] يحصل لا في محل. على أن قد يتبادر أن تجدد كون الحي علماً بما هو ظاهر له غاية الظهور لا يعقل.

فأما أصحابنا فأنهم سألوا أنفسهم عن ذلك على قولهم يجوز وجود إرادة لا في محل، وأنه يجوز أن يعلم العالم المعلوم الواحد بعلمين، فقالوا: إذا جاز ذلك فلم لا يجوز أن يوجد علم لا في محل كما جاز وجود إرادة لا في محل، فيعلم في الباري عز وجل معلوماً هو عالم به لذاته كما يجوز عندكم أن يريد مراداً واحداً بإرادتين ويعلم الواحد منا معلوماً واحداً بعلمين؟ وقد أبطل شيوخنا ذلك بما سذكروه. وأما أن يعلم بعلم واحد جميع ما يعلمه لذاته فباطل لأن بالعلم الواحد لا يجوز أن يعلم به أكثر من معلوم واحد. وأجابوا عما سألوا عنه أنفسهم بما هذا تحريره: لو جاز أن يعلم شيئاً يعلمه لذاته يعلم محدث لكان القادر على إحداث ذلك العلم هو الله عز وجل، ولو كان هو القادر على ذلك لكان قادراً على إحداث جهل بذلك المعلوم لا في محل، ولو قدر على ذلك صح منه إيجاد، ولو صح منه إيجاد الجهل لا في محل لصح إما وجود الجهل ولا يوجب كون الحي جاهلاً أو يوجب كون حي غير [البارئ عز وجل] جاهلاً أو يوجب كونه جاهلاً إما بأن يخرج عن كونه علماً بمتعلقه وإما بأن لا يخرج عن [امتعلقه حتى] يكون علماً بالشيء جاهلاً به معاً، وكل ذلك محال.

واعلم أن السائل ليس يقول [لأصحابنا: جوزوا] أن يكون الله عز وجل قادراً على العلم أو على فعل الجهل، لأن أصحابنا يقولون [بأن الله قادر] على ذلك، ولا يقول لهم: جوزوا أن يقدر على إيجاد علم لا في محل، لأن أصحابنا لا يطلقون [القول بنفي إيجاد العلم وأن] يورهم صحة وجوده لا في محل وأن الباري عز وجل لا يقدر على ذلك. ولا يلزم [من ذلك أن] يقولوا: إن ما يقدر الله عز وجل عليه من العلم الذي يفعله في قلبنا يصح فعله لا في محل [ن 21ب] كما جاز أن يفعل الإرادة لا في محل، وإن كانت مختصة بالخل، لأن أصحابنا لا يجوزون ذلك في الإرادة، فلا يلزمهم مثله في العلم. وإنما السائل إذا قال لأصحابنا: جوزوا أن يعلم الله عز وجل يعلم لا في محل قياساً على قولكم: إنه يريد بإرادة لا في محل، فإنما مراده هو أنه إذا كان في الإرادات ما يوجد لا في محل فجوزوا أن يكون في مقبوره من العلوم ما يوجد لا في محل، وإذا وجد لا في محل علم به الباري عز وجل، لأنه مختص به على حد اختصاص الإرادة به، وكونه علماً بمعلومه لا يتنافى كونه علماً بعلم محدث. وذلك يقتضي أن لا نجعل ابتداء الدلالة من الموضع الذي ابتداء به أصحابنا، وهو أنه لو قدر على إيجاد علم لا في محل قدر على إيجاد جهل لا في محل، لأن ذلك يورهم أن العلم يصح وجوده لا في محل، ولا يقدر عليه، وأن الخلاف في هذا الموضع وقع.

فينبغي أن نبتدئ بما وقع السؤال عنه، فنقول: لو كان في العلوم ما يصح أن يوجد لا في محل كالإرادات لكان في الجهل بمعلوم ذلك العلم ما يصح وجوده لا في محل، ولو كان كذلك لكان القادر على أن يفعله لا في محل هو الله سبحانه. ولو قدر على إيجاد الجهل لا في محل لصح أن يفعله، ولو صح أن يفعله لصح إما أن لا يوجب كون شيء جاهلاً، وإما أن يوجب كون شيء ليس بحي جاهلاً أو كون حي غير الله عز وجل [جاهلاً، وإما أن يجهل] الله إما بأن يخرج عن كونه علماً أو لا يخرج عن كونه علماً، وكل ذلك محال، فما [أدنى إليه محال، وما] أدنى إليه هو صحة وجود علم لا في محل، وجميع الأصول في هذه الطريقة حاصلة في [الطريقة المقدمة إلا أن] الفرق بينهما هو

لأجل الدواعي أيضاً. عني أنكم أنتم تقولون: إنه إما امتنع اعتقاداً<sup>11</sup> الضئيلين للعلم باستحالة اجتماع الضئيلين، وأنتم قد ذكرتم الآن شيئاً آخر هو بالتفاني أشبه منه بالصارف.

ثم قال: ولو جاز [إن] لا يجتمع للحي الواحد اعتقاداً<sup>12</sup> الصفة ونفيها في حالة واحدة لأن اعتقاده استحالة كونه الشيء الواحد [على صفة] ونفيها معاً يصرف عن الجمع بين هذين الاعتقادين لكان اعتقاده استحالة [حصول الشيء على صفة] وعلى صفة] ونفيها معاً لا يجتمع اجتماع مع اعتقاد نفي استحالة حصول الشيء على صفة وعلى نفيها [لصارف من الصوارف] لا للنضاد، وفي ذلك تعلقه باعتقاد آخر وصارف آخر إلى غير غاية من الصوارف. [ثم قال: إنه] [إن 23ب] لا يلزم ذلك لأن اعتقاد المعتقد استحالة حصول الشيء على صفة وعلى نفيها يصرفه عن أن يجتمع بين اعتقاد هذه الاستحالة وبين اعتقاد نفيها لأن استحالة حصول الشيء على صفة ونفيها هو حكم للشيء وصفة له، فدخلت هذه الاستحالة ونفيها في ضمن ذلك الصارف، فلم تلزم الحاجة إلى اعتقاد آخر فيؤدي إلى غير غاية من الصوارف حتى لا يجتمع اعتقاداً<sup>13</sup> كون الجوهر أسود غير أسود. وقال أيضاً: إن كل متعلقين بخبرها إذا تعلقا به على العكس فإنهما يكونان متضادين كالقدرة والصعر والإرادة والكرهية، قال: واعتقاد كون الشيء على صفة واعتقاد كونه ليس عليها قد تعلقا بالشيء على العكس فكانا متضادين.

ولما قال أن يقول: إن اعتقاد الحي استحالة كونه الشيء على صفة وأن لا يكون عليها يصرفه إذا كان كارهاً له أن يريده، أو إذا كان مريداً له أن يكرهه، ويسوي بين ذلك وبين الاعتقادين. وأما العجز فالصحيح أنه ليس بمعنى، ولو كان معنى لاقتضى نفي الصحة التي تقيدها القدرة، فالتقدير يصح منه الفعل، والعاجز لا يصح منه من الفعل ما كان يصح منه، فهما لذلك ضلآن، ونظير أن يصح من زيد الفعل ولا يصح منه [أن يعتقد الشيء] على صفة ولا يعتقد عليه. وليس هذا من اعتقاد نفي الصفة بسبيل، وليس نظيره [أن يعتقد أن الشيء يكون] على صفة ويعتقد أنه لا يكون عليها.

ثم قال: لو امتنع اجتماع [العلم بالشيء والجهل] به لا للنضاد لم يقدح في غرضنا لأنه لو قدر قادر على إيجاد علم لا في محض اقتدر [على أن يوجد] الجهل لا في عمل، ولو أوجدناها لأدّى إلى الفساد المتكلم. ولما قال أن يقول: [إلا يصح هذا القرض] لأنه إن ثبت أنه إما لا يجتمع العلم مع الجهل لأجل الصارف لم يكن اجتماعهما إلا [أن 24ب] كوجود الظلم من العالم الغني في أنه إما لا يحصل لأجل الصارف. والصارف لا يحيل وجود الفعل عنده، وفرض وجود الجهل مع العلم فرض وجود القبح من العالم الغني، ولا يمكن إذا سم أن امتنع ذلك للداعي أن يحيل إيجاب الجهل كونه جاهلاً بما هو عالم به لأن لقال أن يقول: إن اجتماع هذين غير مستحيل في أنفسهما، وإما يستحيل للصارف. فإذا فرض أن الصارف لم يصرف عن وجودها فليس بعد ذلك في هاتين الصفتين وجه إحالة كاعتقادي الضئيلين.

- |    |                     |
|----|---------------------|
| 11 | اعتقاد: اعتقادي، ن. |
| 12 | اعتقاد: اعتقادي، ن. |
| 13 | اعتقاد: اعتقادي، ن. |

ليس المانع من اجتماع اعتقادي كون الجسم أسود أيضاً في [حالة واحدة إلا] المعتقد باستحالة كون الشيء أسود أيضاً، لأنه ليس بأن يقال ذلك بأولى من أن [يقال: إن استحالة جسم] أيضاً هو المقضي لفهم هذا العلم، فيجب أن يقال: إن ما أحال اجتماع هذين الأمرين [هو ما يقتضي] العلم باستحالة كونه أسود أيضاً وهو استحالة كون الجسم الواحد أسود أيضاً [في حالة واحدة، فإن] [إن 22ب] قوله: إنه لا استحالة كون الحي مريداً كارهاً استحالة وجود الإرادة والكرهية في قلبه، لا يصحح ما ذكره لأن المخالف لم يجمع من القول بأن الصفة إذا استحالة اجتماعها مع أخرى استحالة اجتماع موجهها، وإما يقول: ليس يجب إذا استحالة اجتماع الصفة ونفيها أن يستحيل اجتماع اعتقادها معاً إلا للصارف، وهذا مفارق لاستحالة اجتماع علتين موجبتين لصفتين ضئيلتين. فإن قال: فإنا لا أقول: إن ما لا يقع لأجل الصارف مستحيل، قيل: إن كان كذلك لم يسلم المحصم قولكم في الدليل أنه يستحيل اجتماع اعتقادي كون الشيء على صفة ونفيها، ولا يمكنكم أن تعلموا ذلك إلا بعد أن تفصلوا أن هذين الاعتقادين لا يجتمعان للصارف.

ثم قال رحمه الله: وبعد، فلو كان المانع من اجتماع هذين الاعتقادين هو العلم باستحالة حصول الشيء على صفة وعلى نفيها لكان لو لم يتقدم هذا العلم لم يستحل اجتماع هذين الاعتقادين، وللمتزعم أن يلزم ذلك فيقول: يصح اجتماع هذين الاعتقادين لو لم يعلم المعتقد استحالة [اجتماع] الصفة ونفيها، كما أنه لو لم يتقدم العلم باستحالة اجتماع الضئيلين لم يجتمع اجتماع اعتقادي [الشيء أسود أيضاً]، فأي فرق بينهما؟ وسأل نفسه عن الفرق بين ذلك وبين اعتقادي الضئيلين، [فحكى أن من رأي] شيخنا أبي هاشم التسوية بينهما وبين اعتقادي النفي والإيجاب في النضاد، وعمر [هذا الرأي مع المنع] من اجتماع اعتقادي الضئيلين للصارف لا للنضاد، والصارف هو العلم باستحالة [كون الشيء على صفة] وعلى ضدها. وأجاب عن السؤال فقال: إنا لو لم نقل: نضاد اعتقادي [الضئيلين] لم يستحل اجتماع اعتقادي الضئيلين، لأنه متى علم أن كون الشيء على صفة السواد [إن 23ب] يضاد كونه على صفة البياض فقد علم أنه إذا كان على صفة السواد لا يمكن على صفة البياض، فلو جئنا كونه معتقداً للشيء على صفة ونفيها لجئنا كونه معتقداً للصفة وضدها، فلو لم يتضاد ذان<sup>8</sup> الاعتقادان لم يجتمع اجتماع اعتقادي الصفتين الضئيلين.

ولما قال أن يقول: أنا أقول: إنه يجتمع اجتماع اعتقادي الصفة ونفيها للعلم المعتقد استحالة اجتماع الصفة ونفيها، ويمتنع اجتماع اعتقادي الضئيلين للعلم المعتقد استحالة اجتماعهما، لا ما ذكرتم، فلم كان ما ذكرتموه أولى مما ذكرتموه أنا؟ ولو قلت: إن اجتماع اعتقادي الضئيلين إما استحالة لأنه يؤدي إلى اجتماع اعتقادي الصفة ونفيها، لم يضري<sup>9</sup> ذلك لأي أمتنع من اجتماع اعتقادي الصفة ونفيها كما تمنعون، غير أنكم أنتم تمنعون منه للنضاد، وأنا أمتنع منه للصارف، وقولكم: إنه لو لا تضاد هذين الاعتقادين لم يجتمع اعتقاداً<sup>10</sup> الصفتين الضئيلين، دعوى، بل إنما امتنع لأنه يتضمن اعتقادين يجتمع اجتماعهما للصارف لا للنضاد، وليس يجتمع أن يقف امتناع ما يجتمع لأجل الدواعي على ما يجتمع

- |    |                     |
|----|---------------------|
| 8  | ذان: ذان، ن.        |
| 9  | يضري: يضري، ن.      |
| 10 | اعتقاد: اعتقادي، ن. |

والذي نقوله نحن في ذلك هو أن الإنسان يعلم أنه يتمتع عليه أن يعتقد أن الشيء أسود وليس بأسود في حالة واحدة معاً. فلا يخلو<sup>14</sup> امتناع ذلك إما أن يكون لأجل الصارف [وإما] أن أحدهما يتمتع من الآخر لما يرجع إليه، ويقصد أن يكون لأجل الصارف لأنه لو كان كذلك لكان ذلك الصارف هو علمه باستحالة حصول الشيء على صفة وعلى نقيضها، فإذا علم أنه على صفة علم أنه لا فائدة في فعل اعتقاد نقيضها، وذلك يقتضي صحة اجتماعهما إذا رما فعلهما لتعلم هل يمكن اجتماعهما أم لا. ونحن تعلم أنه لو كان لنا هذا الداعي لما صح اجتماع هذين الاعتقادين حتى نكون معتقدين للصفة ونقيضها.

فإن قيل: أليس لو علم الإنسان أنه إن خرج من الدار قُتل، لم يخرج منها لصارف، ولا يجوز أن [يجرب نفسه] في الخروج لينظر هل يمكنه أن يخرج أم لا، فما أنكرتم من مثله في مسألتنا؟ قيل له: [إنما لم ننكر] أن يسوغ أن يجرب الإنسان نفسه في اعتقاد النقيضين، وإنما قلنا: إنه يعلم [أنه لو جرب نفسه] لا اجتماع الاعتقادين حتى يكون معتقداً أن الشيء أسود غير أسود، فنظير ذلك [أن تقول في الخارج من الدار]: إنه لو جرب نفسه في الخروج من الدار ما وقع منه الخروج، والمعلوم خلاف ذلك [لأنه لو كان الإنسان قد] [أن 24ب] هانت عليه نفسه، فأراد الخروج للتجربة، لوقع منه الخروج. وكيف يجرب ذلك وهو عالم أنه لو حصل له إلى الخروج داغ من تجربة وغيرها لوقع؟ وعلى أنا لو قلنا: إنه يجوز أن يجرب الإنسان اجتماع هذين الاعتقادين لو كان فقد اجتماعهما للصارف، لم يلزمنا مثله في الخارج من الدار لأن الصارف عن الخروج هو مضرة عظيمة، والإنسان لا يقدم على هلاك نفسه ليعلم هل الشيء يمكن أم لا، لأن ذلك الصارف أقوى من هذا الداعي. ومع ذلك فلا داعي إلى هذه التجربة لأن الإنسان يعلم أنه لو رام الخروج من الدار للتجربة أو لغرض آخر لوقع منه الخروج. ألا ترى أن الإنسان قد يتعرض للقتل ويهون عليه نفسه في طاعة الله عز وجل؟ فإن أن لهذا الإنسان أكثر صارف عن الخروج وأنه لا داعي له من جهة التجربة. وليس كذلك في مسألتنا لأنه لا مضرة فيها أصلاً وله داغ<sup>15</sup> إلى التجربة، لأن القول بأن فقد اجتماع هذين<sup>16</sup> الاعتقادين سببه الصارف ليس بالأمر الظاهر الذي لا يشبه. فإذا كان الصارف عن الاعتقاد هو أنه لا فائدة فيه عند من اعتقد استحالة حصول معتقده، وكانت التجربة فائدة، فقد بطل [أنه يتمتع عنها]. وأيضاً، فلو علم ضرورة أنه إن فعل اعتقادي الصفة ونقيضها معا دخل الجنة [وخلد مع سكانها]، وإن لم يفعلهما خلد النار، ودخلها في الحال إن يجد نفسه معتقداً للصفة ونقيضها، [لم يحصل ما يصرفه من] ذلك. ولا يصح لأصحابنا أن يختصوا بذلك لأهم يقولون: إن العلم بإدخال التفصيل [يقضي حصول] الداعي، ويعنون أنه لا يجوز مع ذلك أن لا يقلع الإنسان وإن علم باضطرار أن في [ذلك خلود النار] وفي تركه خلود الجنة.

وأما نحن فنعدنا أن ذاك هو متولد ليس بمحاصل بالداعي ...

\*\*\*

- 14 يخلو: يخلو، د.  
15 داغ: داعي، د.  
16 هذين: هذان، د.

## الفهارس

### الآيات القرآنية

- سورة البقرة (2): (21) 71  
سورة البقرة (2): (30) 63  
سورة البقرة (2): (52-53) 71  
سورة البقرة (2): (143) 72  
سورة آل عمران (3): (166-167) 72, 73  
سورة النساء (4): (166) 58  
سورة المائدة (5): (52) 74  
سورة الأنعام (6): (28) 63, 110  
سورة الأنعام (6): (59) 63  
سورة الأنعام (6): (73) 63  
سورة الأنفال (8): (66) 73  
سورة التوبة (9): (47) 63  
سورة يونس (10): (44) 94  
سورة الإسراء (17): (4) 63  
سورة طه (20): (44) 71  
سورة التور (24): (55) 64  
سورة الشعراء (26): (128-129) 71  
سورة الروم (30): (4-1) 63  
سورة الروم (30): (3) 64  
سورة لقمان (31): (34) 63  
سورة السجدة (32): (13) 123  
سورة سبأ (34): (21) 72, 67  
سورة الصافات (37): (147) 74  
سورة محمد (47): (31) 66  
سورة القصر (54): (45) 64  
سورة القيامة (75): (4) 123  
سورة المسد (111): (3) 63

## فهرست أسماء الفرق والطوائف والجماعات

- أصحاب أبي هاشم 28، 65، 78، 88  
 أصحاب الطائفة 82  
 أصحابنا / شيوخنا / شيوخ أصحابنا 5، 6، 7، 8، 9، 11، 12، 19، 24، 25، 26، 27، 28،  
 31، 35، 37، 43، 46، 47، 48، 50، 51، 53، 54، 55، 56، 58، 59، 62، 63، 66، 67،  
 70، 75، 76، 78، 79، 80، 81، 82، 85، 86، 89، 97، 105، 110، 112، 113، 124،  
 129، 130، 132، 135، 138، 139، 142  
 أهل العربية 32  
 أهل اللغة 6، 30، 31، 32، 34، 58  
 أهل الله 64  
 البصريون 91  
 البغداديون / شيوخنا البغداديون 52، 90، 91، 92، 121  
 الشيخان 123، 124  
 شيوخنا المتقدمون 24، 25  
 المتكلمون 36، 58  
 المجرة 89  
 المخالف / المخالفون 8، 9، 10، 19، 20، 25، 31، 42، 48، 54، 62، 64، 65، 71، 89،  
 92، 98، 109، 113، 118، 125، 128، 129، 135، 140  
 المرجئة 89  
 المسلمون 59، 135

## فهرست أسماء الكتب والرسائل

- تفسير (علي بن عيسى الرمانى) 74  
 عيون المسائل والجوابات (أبو القاسم البلخى) 66، 84، 131  
 الغنى في أبواب التوحيد والعدل (قاضي القضاة عبد الجبار الهمداني) 24، 26، 28، 51، 65، 69،  
 114، 139  
 القالات (أبو القاسم البلخى) 101  
 هداية المسترشدين (الباقلاوى) 31

## فهرست أسماء الرجال والنساء والأعلام

- أبو بكر بن الإخشيد 62، 72  
 أبو عبد الله البصري 13، 24، 25، 27، 78  
 أبو عبد الله البصري النحوي [المعروف بابن الجهمي] 110  
 أبو علي الجبائي 16، 27، 28، 29، 56، 57، 65، 71، 89، 101، 115، 121، 123  
 أبو القاسم البلخى 20، 59، 65، 66، 77، 84، 85، 86، 89، 101، 111، 115، 123، 124،  
 131  
 أبو موسى الأشعري 111  
 أبو هاشم الجبائي 11، 13، 27، 28، 29، 56، 58، 65، 68، 77، 78، 83، 88، 89، 105،  
 115، 122، 123، 124، 125، 140  
 أبو الخليل العلاف 58، 89، 93، 101، 110، 115، 123  
 الإسكافي، أبو جعفر محمد بن عبد الله 111  
 إقليدس 36  
 بشر بن المقتمر 111  
 بطليموس 36  
 الجاحظ، أبو عثمان 36، 89  
 جالينوس 36  
 جهم بن صفوان 59، 60  
 عبّاد بن سليمان 115  
 علي الأسوارى 89، 115، 122  
 علي بن عيسى الرمانى 74  
 قاضي القضاة عبد الجبار الهمداني 13، 20، 22، 24، 26، 28، 47، 51، 62، 65، 69، 78،  
 83، 86، 89، 101، 112، 113، 121، 125، 139  
 قطرب، أبو علي محمد بن المستنير 71  
 النظام، أبو إسحاق 89، 101، 105، 110  
 هشام بن الحكم 60  
 هشام بن عمرو القوطى 60



*Kitāb Taṣaffiḥ al-adilla taṣnīf al-Shaykh Abi l-Ḥusayn al-Basrī rahimahū llāh*, and it contains a dedication to a pious endowment to Yāshār, the son of the nobleman Ḥesed (al-Faḍl) al-Tustarī and to his descendants; whoever sells it or changes the condition of the endowment will be cursed.<sup>13</sup> Beneath the dedication is a barely legible translation of the title of the manuscript into Hebrew. The person mentioned in the dedication is presumably Saḥl b. Faḍl al-Tustarī, a well known Karaite dignitary and leading Karaite theologian of the second half of the 5th/11th century who was evidently interested in Abu l-Ḥusayn al-Basrī's thought;<sup>14</sup> it is likely that the manuscript was copied during his lifetime.

ج – RNL II Firk. Yevr.-Arab. I 4814 is written in Hebrew characters and consists of 71 ff. (18×14 cm) with 18 lines per page. The manuscript consists partly of isolated leaves (ff. 1, 10, 29), partly of quires of either eight (ff. 2-9, 21-28, 30-37, 48-55, 56-63, 64-71) or ten leaves (ff. 11-20, 38-47). The fragment lacks any chapter headings; breaks in the continuity of the text are to be observed following nearly every quire, namely ff. 9, 20, 29, 37, 47, 55, 63. The copyist who evidently transcribed the text from an original in Arabic characters was not well versed in Mu'tazilī *kalām* as is obvious from the numerous misreadings that can partly be explained by the characteristics of Hebrew transcription of Arabic and partly by ignorance of the copyist, such as his rendering of 'Abd al-Jabbār's *al-Mughnī* as מלמנני instead of the correct מלכנני.

פ = RNL Firk. Arab. 103 (16.9×12 cm) is written in Arabic characters by a different hand than Firk. Arab. 655. It consists of 147 fols. (16.9×12 cm), between 17 to 19 lines per page, and contains twelve chapter headings. The manuscript is badly damaged; virtually none of the leaves is completely preserved because of damage on its margins and numerous wormholes in most leaves. It underwent preservation measures in the 1980s but in a way that proved to be detrimental to deciphering it. It consists of isolated leaves (ff. 35, 36, 37, 44, 66, 67, 91, 92, 111, 112, 123, 136, 137), a bifolio (ff. 9-10) as well as of quires of six (ff. 1-8, 38-43), eight (ff. 93-100), ten (ff. 46-55, 56-65, 68-78 [including an additional isolated leaf], 101-110, 113-122, 138-147) and twelve leaves (ff. 11-22, 23-34, 79-90, 124-135). As is the case with the

13 קדש על ישר בן השר חסד אלחסתורי ועל דורות בניו אחריו לא ימכר ולא ינאכל אורו המחליף

14 On him, see our *Rational Theology in Interfaith Communication. Abu l-Ḥusayn al-Basrī's Mu'tazilī Theology among the Karaites in the Fātimid Age*. Leiden: Brill, 2006.

two other fragments, there appear to be breaks in the continuity of the text at the end of the respective physical units of the manuscript, and in no case does the text continue at any other location of the manuscript – at least as far as the problematic state of the manuscript allows the reader to judge. The manuscript was possibly copied by the famous Karaite writer of the 5th/11th century, Abu l-Ḥasan 'Alī b. Sulaymān al-Muqaddasi, who wrote among other works a commentary on the Book of Genesis,<sup>15</sup> and who was closely associated with the Tustarī family; the handwriting of Firk. Arab. 103 is very similar to that of RNL Firk. Arab. 111 that has the colophon of 'Alī b. Sulaymān.<sup>16</sup> Moreover, the manuscript is written on small-sized paper that is typical for 'Alī b. Sulaymān.

Most of the portions of *Taṣaffiḥ al-adilla* that are contained in II Firk. Yevr.-Arab. I 4814 are also to be found in Firk. Arab. 103:

Firk. Arab. 103	II Firk. Yevr.-Arab. I 4814
32b:1-36a (36a preceded by 36b)	48-53b:7
39b:2-45b:12	30-37
46a-50b:10	22a:7-28
51a:15-55b	11-17a
56b:40-63a:11	38-47
84b:16-89a:15	64-71
123b:13-130b:18	1-10
131b:5-135b	56-62b:11

Firk. Arab. 103 also contains some additions that have no equivalent in II Firk. Yevr.-Arab. I 4814. Given the poor physical condition of the manuscript, these additions could not be included in the present edition.

In only one case could an equivalence between Firk. Arab. 103 and Firk. Arab. 655 be found: Firk. Arab. 103, f. 100b:12-end of leaf contains the same text as Firk. Arab. 655:1b.

15 Solomon Leon Skoss: *The Arabic Commentary of 'Alī ben Sulaymān the Karaite on the Book of Genesis*. Edited from Unique Manuscripts and Provided With Critical Notes and an Introduction. Philadelphia 1928. Apart from that, 'Alī b. Sulaymān produced numerous copies of Mu'tazilī manuscripts and himself composed a number of commentaries on writings of earlier Mu'tazilis. See A. Ya. Borisov: „The time and place of the life of the Karaite author 'Alī b. Sulaymān.“ [Russian] *Palestinskij Sbornik* 9 (1962), pp. 109-114.

16 See Sabine Schmidtke: „II Firk. Arab. 111 – A copy of al-Sharīf al-Murtadā's *Kitāb al-Dhakhira* completed in 472/1079-80 in the Firkovitch-Collection, St. Petersburg.“ [Persian] *Ma'ārif* 20 ii (1382/2003), pp. 68-84.

agent in the world or that His action was decisive in human acts. Abu l-Ḥusayn mentions the case when one of the aspects is unintelligible (*ghayr ma'qūl*), like the acquisition (*kasb*) of the act by the human act which he will discuss elsewhere. The Ash'arite theory of acquisition of the act by the human agent was generally dismissed by the Mu'tazila as unintelligible.

Abu l-Ḥusayn then points out that according to "our companions" all aspects of the act which are additional to its existence can go back only to the agent originating it. In his view, however, they go back to the will and purpose of the agent rather than the act itself. He describes and criticizes two ways in which "our companions" seek to prove that two agents cannot originate a single thing from two aspects. Abū Hāshim indeed asserted that even a single agent could not produce an act from two aspects on the grounds that he might then do the act from one aspect and not do it from the other, so that it would be existent and non-existent at once. 'Abd al-Jabbār backed this view, which is then refuted by Abu l-Ḥusayn. The text breaks off in the course of the discussion of the second way with the end of Fragment IX.

In Fragment X the same chapter is continued. Abu l-Ḥusayn quotes five arguments of the Bahshamiyya in support of their thesis that two capable agents cannot share in a single act and objects to them in detail. He also rejects their assertion that any single object of power (*maqḍūr*) cannot be subject of two atoms of power (*qudratayn*) (pp. 130-131). Next he turns to arguments proposed by Abu l-Qāsim in his '*Uyūn al-masā'il*' affirming that God cannot have power over any object of human power. In the remainder of the fragment he quotes three such arguments and refutes them. The text breaks off in the refutation of the third argument.

In Fragment XI the text of the same chapter is resumed in the middle of the discussion of arguments of the Sunnī determinists upholding the absolute power of God over human acts. Abu l-Ḥusayn quotes five of these and presents objections to them. After completing his presentation of the arguments of both sides, he states his own position. Acts (*maqḍūrāt*) are of two kinds: those in which an increase (*iaẓāyud*) is possible and those where it is impossible. Among the first kind there are some over which only God has power, such as substances (*jawāhir*) and colours, and some over which both human beings and God have power, like impulses (*irṭimādāt*) and sounds. In acts where no increase is possible, namely in placing a body in a location (*muḥādḥat*), God and human agents have equal power after God has done so initially. A single human being is capable of doing so, and more than one human agent can share in a single act of this kind. He goes on to defend his position against objections from the Bahshamiyya who deny the possibility of two agents sharing in a single act.

At the end of the chapter Abu l-Ḥusayn explains that after completion of his discussion of the reality of the divine attributes and that they belong to God by His essence, as well as of the extent of their effectiveness, he intends to speak about the impossibility that God could deserve these attributes by originated *ma'nās* in addition to His essence and the impossibility that He should have their opposites (*adḍād*).

The first chapter in this new section asserts that the One who knows by His essence cannot know by an originated knowledge: Abu l-Ḥusayn asserts that this is evident on account of his principles which he has already explained. "Our companions", however, on account of their view that the (divine) attribute of will can exist without a substrate (*lā fī mahall*), asked themselves whether God might not know the same thing by two kinds of knowledge, that of His essence and another by a temporally originated knowledge. They deny this, but their proof involves questionable arguments which are analyzed by Abu l-Ḥusayn in detail. He quotes a long explanation of 'Abd al-Jabbār from his *Mughnī* as to why it is impossible for a living being to believe that a single thing can have a certain quality (*ṣifa*) and not have it at once. In the course of his argument 'Abd al-Jabbār refers to an opinion of Abū Hāshim.<sup>11</sup> Abu l-Ḥusayn interrupts the quotation from the *Mughnī* with lengthy potential objections. The fragment ends with Abu l-Ḥusayn beginning to explain his own position on a point of detail.

## II

The present edition is based on the following three fragments belonging to the Abraham Firkovitch collection housed at the Russian National Library (RNL), St. Petersburg:<sup>12</sup>

١ - RNL Firk. Arab. 655 (25×21,4 cm) is written in Arabic characters and consists of 71 ff. with 14 to 16 lines per page. The manuscript consists of isolated leaves (ff. 25, 36, 61, 62, 63), of bifolios (ff. 34-35, 45-46), and of quires of six (ff. 47-52) and of eight leaves (ff. 1-8, 9-16, 17-24, 26-33, 37-44, 53-60, 64-71). The fragment has a title page stating: *al-juz' al-thālith min*

<sup>11</sup> P. 146. The formula *raḥimahu llāh* used here in reference to 'Abd al-Jabbār is most likely added secondarily. Abu l-Ḥusayn's criticism was certainly written during the lifetime of his teacher.

<sup>12</sup> We wish to express our thanks to the authorities of the Russian National Library, St. Petersburg, for granting us liberal access to the manuscripts of the Firkovitch Collection for research and permitting the publication of editions of manuscript material.

for the parallel text in the published version differs substantially. 'Abd al-Jabbār must have revised his text, most likely in response to Abu l-Ḥusayn's objections. He also added a short annex to his chapter (*faṣl ākhar mulḥaq bi-dhālik*) in which he rejected Abu l-Ḥusayn's basic approach in this and related subjects without naming him.<sup>8</sup> Abu l-Ḥusayn cites eight further replies to this *shubḥa*, first one by "our companions", which he relates without comment, then the one of Abū Hāshim, which he criticizes. The next one may have been the standard Sunnī reply: If injustice occurred on the part of God, it would not indicate ignorance or need. That is not impossible because the condition for its indicating ignorance or need is that it occurs on the part of someone for whom ignorance or need is possible. Abu l-Ḥusayn refutes this argument at great length (pp. 106-110). He also objects to the replies of an otherwise apparently unknown grammarian, Abū 'Abd Allāh al-Baṣrī *al-ma'rūf bi-lbn al-Jahramī* (?), of Bishr b. al-Mu'tamir (d. betw. 210/825 and 226/840), Abū Mūsā al-Murdār (d. 226/840-1) and of Abū Ja'far al-Iskāfī (d. 240/854). There are four more *shubḥas*, all of which he refutes. In the first two, he also quotes and criticizes the answers of 'Abd al-Jabbār. In the second one, the answer of 'Abd al-Jabbār and "our companions" is interrupted by the gap between fragments VIII and IX.

In Fragment IX follows a chapter on God's having power over what He knows. He will not do and over what He informs us that He will not do. Abu l-Ḥusayn here quotes the statement of 'Abbād b. Sulaymān (d. ca. 250/864): Whatever God knows that it will be, He must have the power to produce it, and it cannot be said: He has the power not to produce it. Whatever He knows that it will not be, it must not be said: He has power to produce it (*yukawwinah*), although it may be said that He has power over it (*yaqdir alayh*). Abu l-Ḥusayn quotes a parallel statement of al-Uṣwārī and the contrary view of Abū 'Alī, Abū Hāshim and Abu l-Qāsim: God has power to produce whatever He knows and informs us that it will not be. These statements are probably taken from the *Mughnī* of 'Abd al-Jabbār who quotes them in the previous chapter<sup>9</sup> and does not devote a separate chapter to the issue. Abu l-Ḥusayn's chapter was largely copied by Ibn al-Malāḥimī in his *K. al-Mu'tamad*.<sup>10</sup>

In his defense of the thesis of the chapter, Abu l-Ḥusayn argues primarily that God's knowledge neither necessitates (*yūjib*) its object nor does it follow His choice, but rather it follows its object. The argument evidently is directed

<sup>8</sup> See 'Abd al-Jabbār, *K. al-Mughnī*, VI/1, pp. 157-158.

<sup>9</sup> 'Abd al-Jabbār, *al-Mughnī*, VII/1 127.

<sup>10</sup> Ibn al-Malāḥimī, *al-Mu'tamad*, pp. 509-607.

specifically against the Sunnī determinists who often maintained that God's foreknowledge inevitably determined future events. The opponents are thus quoted as stating: What He knows will occur (*yūqū'ah*) cannot possibly (*lā yajūz*) not occur. Thus we know that the knowledge necessitates it. They also argue that power over what He knows will not be is power to overturn (*qalb*) the reality of knowledge (into ignorance). Thus it would be power over what is absurd (*muḥāl*). Another argument of the opponents was based on the question of the potential faith of the Qur'ānic Pharaoh of whom God knew from eternity that he would not believe. If he were to believe, God, according to the Mu'tazila, would have known from eternity that he would believe instead of (*badalan*) knowing that he would reject the faith. The opponents claimed that this would constitute a substitution in the past (*badal fi l-māḍī*), something rejected as impossible by the Mu'tazila. Abu l-Ḥusayn denies this claim in a detailed reply and adds that this was the answer of the Mu'tazila of Baghdad, although he was not aware of their having provided supporting evidence. Qāḍī 'Abd al-Jabbār, in contrast, had relied on the answer of Abū 'Alī which was open to objection by the opponent, as was also the answer of Abū Hāshim. The answers of Abū 'Alī and Abū Hāshim here parallel their answers in the question of God's potentially doing evil. Abu l-Ḥusayn goes on to criticize the formulation of al-Uṣwārī and concludes the chapter quoting scriptural evidence in support of his position that God has power to do what He will not do.

The next chapter deals with the question whether God may be described as having power over the object of power (*maqḍūr*) of another. Abu l-Ḥusayn presents the different opinions of the Mu'tazila on this issue according to Abu l-Qāsim. Abu l-Hudhayl held that God has power over the act of a human being, but if He does it, it is His act, not that of the human. This general formulation presumably appealed to Abu l-Ḥusayn. Others held that God had power of an act like (*mithl*) the human act, but that he could not have power of the same (*ḥayn*) act because a single act could not be shared by two agents. The majority of the Mu'tazila went further to deny even that God could do a similar act because in that case the agents could not be distinguished. They asserted that human acts were all submission, humility, futility or folly, while God's acts were all wisdom, grace, and generosity and thus could not be confused.

In explaining the relevant questions to be discussed on the subject, Abu l-Husayn introduces a further division. God's power over human acts may be from one or two aspects. If it is from two aspects, it may be in respect to two aspects of existence or of one of existence and the other additional to existence. These further divisions evidently reflect the controversy with Ash'arite and other Sunnī determinists who either held that God was in fact the only

human beings. A long final section of the chapter deals with the question whether God has the power to create the like of acquired knowledge (*ma'rifa muktasaba*) in human beings. This was widely denied by Mu'tazilī theologians, but basically affirmed by Abu l-Ḥusayn. He quotes and refutes several arguments of the deniers. The longest one is a paraphrase from Abu l-Qāsim's '*Uyūn al-masā'il*' who argued that if God could create in us necessary knowledge of unseen matters which we also could know by inference, we could know the same thing by necessity and ignore it by our own faulty inference. Both 'Abd al-Jabbār and Abu l-Ḥusayn criticized Abu l-Qāsim's argument, but from different angles. Abu l-Ḥusayn mentions his own questioning 'Abd al-Jabbār about a specific point but receiving an unsatisfactory answer (p. 86). He goes on to refute Abu l-Qāsim's argument statement by statement. The text is interrupted by a gap between fragments VII and VIII and ends with Abu l-Ḥusayn affirming that God must have power over the knowledge of mankind.

Fragment VIII continues with a chapter on God's power to do evil. Abu l-Ḥusayn notes the different opinions, closely following the account of 'Abd al-Jabbār in his *K. al-Mughnī*. Among the Mu'tazila, al-Nazzām (d. betw. 220/835 and 230/845), al-Jāhīz and al-Uswānī held that God could not be described as having power to do evil, as was also reported of most of the determinists (*mujbira*) and Mu'ji'a. The majority of the Mu'tazilī scholars, Abu l-Hudhayl, Abū 'Alī, Abū Hāshim and Abu l-Qāsim taught that God had power to do evil. Whereas the latter three also stated that an evil act was possible (*yaṣīḥ*) on the part of God, Abu l-Hudhayl said this was impossible (*mustahil*). Abu l-Ḥusayn signals his support of the position of Abu l-Hudhayl by stating that he will present the proof that it is impossible for God to do evil, while he has the power to do so, before discussing the arguments of the opponents for denying the power of God to do evil.

He first presents four proofs used by the Mu'tazila that God has power to do evil and raises objections to them. The fifth proof (p. 93), arguing that God is powerful by His essence and therefore must have power over all kinds of acts, was used and approved previously by Abu l-Ḥusayn. It can, however, be criticized in the present context by noting that the essentially powerful must have power over everything that is possible (*yaṣīḥ*) for him. Yet the opponent holds that evil is not possible on the part of God. Abu l-Ḥusayn now explains his own position, namely that God has power to do evil in the sense that evil would occur on His part if He had a motive (*dārī*) for it. Since God knows the evilness of any evil act and since He is self-sufficient, it is impossible for Him to have such a motive. Abu l-Ḥusayn suggests that this was substantially the position of Abu l-Hudhayl, though he expressed it in-

correctly. He seems to mean that the unqualified expression that it is impossible for God to do evil would imply that God does not have the power to do so. The lack of a motive, he insists, is the only valid reason for the impossibility for God to do evil. He adds two further proofs which he evidently approves, one of them a scriptural proof based on Qur'ān 10:44. In the final section of the chapter he presents, as promised, the proof for the impossibility of God's bringing about evil (*istihālat iḥād al-qabīḥ*). His doing so, he states and explains at length, would inevitably lead to any of four consequences relating to the incompatibility of God's omniscience and self-sufficiency with doing evil. His discussion here may seem redundant after his previous insistence that lack of a motive alone is responsible for the impossibility. This new discussion is evidently meant to serve as the basis for the refutation of the specious arguments of the opponents claiming that God cannot do evil. These arguments are taken up in the following chapter on the *shubḥ* of the opponents.

The first *shubḥ*, that if God had power to do evil He would do it, is quickly dismissed by Abu l-Ḥusayn on the grounds that the one capable of an act may not do it because of a deterrent. The second *shubḥ*, Abu l-Ḥusayn remarks, actually consists of a group of arguments going back to a single one. It argues that if God had the power to do evil, it would potentially be an indication of His ignorance or need. This was evidently the most widely debated *shubḥ* of the school of al-Nazzām. Abu l-Ḥusayn reformulates it together with its supportive arguments. He then presents his own refutation based on the assertion that having power does not unconditionally imply the possibility (*ṣiḥḥa*) to act if there are deterrents. An evil act on the part of God would be possible only if He had a motive for it. He defends his position at length. Then he states (p. 100) that after having given his answer, presumably in the circle of Qādī 'Abd al-Jabbār, he found that Abu l-Qāsim al-Balkhī in his *K. al-Maḡālāt* had reported that Abu l-Hudhayl used to say that it is impossible for God to do evil. Qādī 'Abd al-Jabbār viewed this statement of Abu l-Hudhayl as contradicting his doctrine that God had the power to do evil. Both 'Abd al-Jabbār and Abu l-Qāsim considered it unlikely that Abu l-Hudhayl could have said this. 'Abd al-Jabbār relied in his reply to the *shubḥ* on Abū 'Alī's answer who had argued that if God did an evil act it would not, as the opponent claimed, indicate His ignorance and want, because it had been established that He is knowing and self-sufficient, and it would be equally mistaken to claim that it would not indicate it, because it had been established that wrong-doing indicates ignorance or need. Abu l-Ḥusayn then adduces 'Abd al-Jabbār's comments at length and criticizes them in detail. These comments are evidently quoted from an earlier version of the *K. al-Mughnī*,

that some of the people on whom He will impose religious obligation (*taḳlīf*) will die as unbelievers and be subject to eternal punishment, and He knew that the imposition in this case is evil, He would not do so. Yet we know that He does so. Abu l-Ḥusayn replies that the imposition on someone of whom the imposer knows that he will deserve punishment is proper, and if it were evil, the imposition on someone who in the view of the imposer may perhaps deserve punishment would also be evil. The second argument is that if God knew from eternity that something will happen, this knowledge would turn into ignorance when the thing actually happened. Abu l-Ḥusayn counters that no change of God's eternal knowledge is involved since He knew from eternity that the non-existent has a state of existence after non-existence and this knowledge remains so after its existence. He admits, however, that the expression (*ibāra*) changes in stating now: He is knowing that the thing was non-existent, as against formerly stating: He knows that it is non-existent. This change of expression, he argues, does not imply a negation (*adam*) of previous knowledge. He then discusses the formulation of the Bahshamiyya in this regard: "Knowledge that the thing will exist is knowledge of its existence when it exists." He notes that the doctrine of Abū 'Alī and Abū l-Qāsim implied disagreement with this formulation and that they held that knowledge of the existence of something requires its actual existence and thus the emergence (*tajaddud*) of knowledge. As evidence he quotes a statement of 'Abd al-Jabbār in his *Mughnī* concerning Abū 'Alī's view and a passage from Abū l-Qāsim's *Uyūn al-masā'il wa l-jawābāt*. The Bahshamiyya themselves realize that the formula, while correct if applied summarily (*fi l-jumla*), is false when applied in concrete cases. When we know that Zayd will die next morning, we know that he is dead only with the emerging knowledge that the morning has arrived. Abu l-Ḥusayn then critically reviews five arguments of the Bahshamiyya seeking to prove the correctness of the formula. He notes that God, in contrast to humans, by His essential omniscience knows everything immediately at any moment and does not need to infer knowledge (*istidlāl*) from newly emerging facts. In the remainder of the chapter he refutes scriptural arguments of the opponents denying God's foreknowledge of all future events.

The next chapter deals with the omniscience of God. Abu l-Ḥusayn presents the conventional Mu'tazilī argument. The thesis that no knowable has a special relationship (*ikhtisās*) to the essence of God to the exclusion of others gives rise to the question as to why men who are fully *compos mentis* necessarily know what reasonable men know by intuition (*badiha*), but not necessarily anything else. Abu l-Ḥusayn explains that according to "our companions", man does not necessarily have intuitive knowledge, but God chooses it

and creates it in him in preference to other knowledge. Abu l-Ḥusayn, in contrast, holds that a human being in perfect health necessarily knows certain basic matters, while other matters become known to him only secondarily by sense perception, experience and other ways. God's knowledge, however, is immediate and does not require sense perception. Another disagreement with the Bahshamiyya arises about the attachment (*a'alluq*) between the knower and the known. A questioner asks: Does a single knowledge act (*'ilm wāhid*) not attach itself only to a single knowable matter, so that its attachment to another becomes impossible even though there is no special relationship (*ikhtisās*) to either of them? Does the same not apply to the Knower (by His essence)? Abu l-Ḥusayn explains that the question does not concern him since he considers knowledge merely as the knower's being knowing without affirming a separate being (*dhāt*) of which it could be said that it attaches itself to one object of knowledge to the exclusion of another. The Bahshamiyya, however, affirm *ma'nās* and distinguish between the knowing essence and the knowledge act which cannot attach itself to more than a single object. The knower is able to direct his knowledge to a specific object rather than another. This is so, according to them, because he is alive, in contrast to the knowledge act. They also hold that the Knower by His essence may know an infinite number of knowable matters. Abu l-Ḥusayn here (p. 76) adds a *shubha*: A knower's knowing an infinity cannot be imagined (*lā yutaṣawwar*). He rejects this as a mere assertion and seems to suggest that infinite knowledge in itself is not unreasonable, but if the impossibility of the occurrence (*ḥuṣūl*) of an infinite number of existents can be proven, infinite knowledge must also be denied.

The next chapter is about God's having power over every kind (*jins*) of act and over an infinite number of any kind. After a brief account of divergent views on this subject, Abu l-Ḥusayn elaborates two proofs for the thesis that God must have power over every kind of object without restriction. He then critically reviews the proof of the Bahshamiyya, which contrasts God's essential power with the atomistic power (*qudra*, plur. *qudar*) of human action. They held that each *qudra* was specific to one kind of act and within that kind it could be attached only at a single time in a single place. Abu l-Ḥusayn rejected this atomistic view of human power, but this disagreement is not discussed here. He first presents his own proof for God's having power over an infinite number of acts of every kind and then the Bahshamī proof based on the atomistic view of *qudra* as a *ma'nā*. He goes on to argue that those theologians who hold that God is powerful because of a *ma'nā* and is knowing because of a *ma'nā*, i.e. the Ash'ariyya and other Attributists, are unable to prove that God has infinite power over the like (*mithl*) of the acts of

taught that God as well as temporal things last through such an attribute of duration, a thesis that was mostly abandoned by later Ash'arite scholars. Abu l-Ḥusayn then refers to "this opponent" who in his book maintained that the *baqā'* of God lasted because of a further *baqā'* which subsisted in God and also caused the eternity of God's other attributes (p. 42). This is recorded specifically of al-Ash'arī.<sup>6</sup> It is not known in which book he set forth this view.

Fragment VI begins with a proof based on the principle of likeness (*tamāthul*) which asserted that essences sharing an essential attribute must be alike. At the beginning of the fragment, an opponent argues that since God's attribute of being knowing as well as His essence according to the Mu'tazila require Him to know in the same way, they ought to affirm that the two are alike since their effect (*mujab*) is the same. This would furthermore entail that God's essence is like knowledge. Abu l-Ḥusayn refutes this argument and goes on to discuss various Mu'tazili arguments that two acts of knowledge (*ilmān*) which are attached to a single thing in the most specific way (*ḥalā akhaṣṣ mā yumkin*) must be alike. The next proof (p. 47) posits that if God knew by a *ma'nā*, it would have to be either a single knowledge act, or more than one, either finite or infinite in number. If he knew by one or a finite number, he would either know all objects of knowledge or not all of them. Since all of these alternatives can be shown to be false, God does not know by a *ma'nā*. Abu l-Ḥusayn examines the arguments concerning the rejected alternatives one by one and frequently notes possible objections. A further proof (p. 56) is based again on *tamāthul*: If God were omniscient by an eternal *ma'nā*, it would have to be like Him. Abu l-Ḥusayn explains that the elaboration of this proof differs according to the doctrine of Abū 'Alī, who describes God's eternity as a distinguishing essential attribute, and the doctrine Abū Ḥāshim, who describes it as entailed by God's distinguishing essential attribute. The fragment breaks off in the discussion of Abū 'Alī's doctrine.

The remaining fragments (VII-XI) come from MS RNL Firk. Arab. 655, written in largely unpointed Arabic characters and described on the title page as the third part of the *K. al-Taṣaffiḥ*. The chapter headings are preserved in the extant text, and the author at various points explains the arrangement of the presentation. The gaps between the fragments seem to be small.

6 See D. Gimaret, *Les noms divins en Islam*, Paris 1988, pp. 181-182; and idem, *La doctrine d'al-Ash'arī*, Paris 1990, pp. 28-29.

Fragment VII begins with a brief chapter analyzing the paradoxical statement widely reported of Abu l-Hudhayl al-'Allāf (d. 227/841-2) that God's knowledge is God but that he would not say that God is His knowledge.<sup>7</sup> Abu l-Ḥusayn proposes a positive interpretation of the words of one of the founding fathers of the Mu'tazila whom he describes with evident admiration as the shaykh of the *kalām* theologians (*shaykh al-mutakallimīn*). This chapter evidently still belongs to the previous section of the book dealing with the divine attribute of knowledge.

The next chapter deals with God's having been powerful (*qādir*) from eternity. Abu l-Ḥusayn explains this as meaning that there is no beginning to His being an essence distinguished by the capacity (*yaṣīḥh*) to act whereby the action cannot be eternal. This formulation may give rise to questions on five points which he answers one by one. He then describes the proof of "our companions" without comment. He probably considered it unsatisfactory because it relied on the doctrine that the non-existent (*ma'dūm*) has some kind of reality, elsewhere called by the Mu'tazila stability (*thubūt*), a doctrine rejected by Abu l-Ḥusayn.

The following lengthy chapter is about God's being knowing and living from eternity. Abu l-Ḥusayn notes the reported dissent of Jaḥm b. Ṣafwān (d. 128/746) and Hishām b. al-Hakam (d. 179/795-6), who held that God could not know things before their origination. He refutes this view, arguing that knowledge of the future existence of the non-existent is possible. Deviating from the doctrine of the Bahshamiyya, he stresses that the non-existent does not need to be an essence for it to be known as such and that it will occur in the future, and notes that he dealt with the question of the *ma'dūm* in various places of his book before. He further argues that knowledge does not require previous sense perception. Then he quotes and raises objections to three proofs, one of them by 'Abd al-Jabbār and another by Ibn al-Ikshīd (d. 326/938). A fourth proof relies on Qur'anic predictions of the future. Abu l-Ḥusayn justifies the reliance on scriptural evidence here after the veracity of God's word has been established by His knowledge of the evilness of evil and His self-sufficiency.

Next he quotes two rational arguments of the opponents in the question of God's foreknowledge of future events. The first is that if God eternally knew

7 In al-Ash'arī's report of Abu l-Hudhayl's statement the second part reads that Abu l-Hudhayl declined to say that God is a knowledge act (*ilm*), rather than that He is His knowledge (*ilmuh*). See al-Ash'arī, *Maqālāt al-islāmiyyīn*, ed. H. Ritter, Wiesbaden 1963, p. 484, trans. by J. van Ess, *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra. Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*, Berlin/New York 1991-97, V 395, and discussed by him, op. cit., III 254-6.



His being ignorant, as is the case in human knowledge. The advocate argues here that a potential contrary requires the admission of a real contrary. Abu l-Ḥusayn analyzes various objections by the Attributionist opponents. A further proof is presented on p. 9: If God were powerful by a *ma'nā*, that *ma'nā* would have to inhere in Him, and it would be impossible for Him to produce substances (*jawāhir*). This is because powers (*qudar*), in contrast to knowledge and will, can only be employed to activate their substrate in the act and, in all their variety, cannot be used to produce substances. Abu l-Ḥusayn dismisses this proof as entirely unsound. He mentions related arguments, leading to the question of whether such an eternal *ma'nā* in God would have to be God, part of God, or other (*ghayr*) than God. Since a *ma'nā*, as an essence, cannot be identical with God, and God cannot have parts, it would have to be other than God yet not co-eternal with Him. This, however, is ruled out by consensus. Abu l-Ḥusayn now examines the definition of otherness offered by Mu'tazilī scholars (pp. 20-22). He agrees with the definition of Abū Ḥāshim and criticizes those of 'Abd al-Jabbār and of Abu l-Qāsim al-Ka'bī al-Balkhī (d. 319/931). The definition of the latter was preferred by the Attributionist opponents because it allowed them to argue that God's eternal attribute of knowledge was not "other than God" since neither of the two could exist without the other.

Fragment IV is separated from III by only one missing folio. It begins, however, with a *shubha* of the opponents who argue that the reality of describing anyone as knowing is that he has knowledge. Abu l-Ḥusayn quotes one of them as arguing that the description of "knowing" must either refer to the essence of the knower or to his having knowledge. If it referred to the essence of the knower, negation of his being knowing would imply negation of his essence. The argument is further developed by the claim that we can order someone to know, meaning to acquire knowledge, and to praise him for doing so, or blame him for failing to do so. This requires knowledge to be a *ma'nā*. Abu l-Ḥusayn objects to this claim, first on the basis of the method (*madhhab*) of the Ash'arite opponent, and then on the basis of two Mu'tazilī views reported by Qāḍī 'Abd al-Jabbār in his *Mughnī*, one by Abū 'Abd Allāh al-Baṣrī and the other anonymous (pp. 24-28). He goes on to examine the divergent answers of Abū Ḥāshim and Abū 'Alī to the *shubha* and finally gives his own reply. There follows another *shubha* (p. 30): The meaning of someone being knowing in the present world (*fi l-shāhid*) is that he has knowledge. This must also be its meaning in the unseen world (*fi l-ghā'ib*) because the meaning of an attribute cannot differ in the seen and the unseen world. Abu l-Ḥusayn points out that this *shubha* is identical with the previous one except that the opponents base it on linguistic grounds. They refer to the

language experts (*aḥl al-lughā*) who say that our statement "knowing" is affirmative (*iṭbāṭ*), implying an assertion that someone has something real called knowledge. This implication had long been disputed by the Mu'tazila, and angry exchanges had ensued. Abu l-Ḥusayn quotes at length from the *K. al-Hidāya* (*Hidāyat al-mustashidīn*) of the Ash'arite Qāḍī Abū Bakr al-Bāqillānī (d. 403/1013),<sup>5</sup> without naming him, who had insisted that the linguistic usage of the Arabs was divinely sanctioned since the Qur'ān was in Arabic and that the Arabs indeed understood the word *ʿālim* to mean that someone had knowledge. Al-Bāqillānī then commented in an ethnic slur that the Arabs were superior in intelligence and eloquence to "the people of Jubbā and the Khūz", alluding to the two prominent Mu'tazilī scholars from Jubbā, Abū 'Alī and Abū Ḥāshim and their numerous followers in Khūzistān. Abu l-Ḥusayn responds by remarking that God, in addressing mankind in the language of the Arabs, certainly did not wish to sanction their false beliefs, such as that their idols were gods. He ridicules al-Bāqillānī's rhetorical flourish as an attempt to emulate the famous Mu'tazilī man of letters Abū 'Uthmān (al-Jāḥiẓ) (d. 255/869) (pp. 30-37).

Fragment V begins in the middle of another *shubha* which evidently argued that any characteristic (*ḥukm*) such as being knowing or powerful required a specific cause (*illa*), i.e. knowledge or power. If God's being omniscient and all-powerful were both grounded in His essence, His being knowing and His being powerful would be identical. Abu l-Ḥusayn discusses and refutes various applications of this argument. Another *shubha* is introduced on p. 39: If God were knowing by Himself, His essence would be knowledge because knowledge is what is distinguished from everything else in that the knower knows through it, and it requires him to be knowing. Abu l-Ḥusayn examines and refutes the argument again first on the basis of the principles (*uṣūl*) of the opponents and then on the basis of the principles of the Mu'tazila. In the course of his discussion of the arguments of the opponents, he mentions one (or some) who maintains that things last by a specific *ma'nā* of duration (*baqāʾ*). Following the early Sunnī *kalām* theologian 'Abd Allāh b. Kullāb (d. 240/855), Abu l-Ḥasan al-Ash'arī (d. 324/935) is known to have

<sup>5</sup> Of this work, only some fragments are extant none of which apparently containing the parts Abu l-Ḥusayn al-Baṣrī is quoting from. The Azhar Library (Cairo) houses a fragment dealing with prophecy only (MS *kalām* 21). See *Fihrist al-kutub al-manwiyya bi-l-Maktaba al-Azhariyya ilā 1366/1947*, vol. III, Cairo 1366/1947, p. 337. In the *Maktabat al-Qarawīyīn* (Fez) is preserved a fragment dealing with *qudar* and *tawallud*. See Muhammad al-'Ābid al-Fāsī, *Fihris maktūbiyyāt Khizānat al-Qarawīyīn*, vol. II, Fez 1400/1980, pp. 284-285. See also Fuat Sezgin, *Geschichte des arabischen Schrifttums*, vol. I, Leiden 1967, p. 609.

portion of the large work, they can provide an insight into the author's aim, method and form in his discussion of the arguments used in contemporary *kalām* theology.

The first six fragments, coming from MS RNL Firk. Yevr. Arab. I 4814, deal primarily with the divine attribute of knowledge. The Mu'tazila held that God was omniscient by His essence (*dhāt*), not by an attribute defined as an entitative being (*ma'nā*) additional to it as maintained by the Ash'arites and other Attributists (*ṣifātiyya*). For the Mu'tazila their definition raised the problem that God's knowledge could be identified with His essence. Abū Hāshim proposed to avoid this implication by stipulating a state (*ḥāla*) of being knowing. This state was caused in God by His essence, while in man it was based on accidents of knowledge (*'ulūm*). Abū l-Ḥusayn al-Baṣrī, in contrast, defined knowledge as the mere attachment or connection (*ta'alluq*) between the knower and the object of knowledge without the need for a state.<sup>2</sup> He criticized the complicated method developed by the Bahshamiyya of assigning grounds (*ta'ilil*), which involved the concept of accidents (*a'rād*) as entitative beings (*ma'ānī*) inhering in bodies and causing their qualities such as motion and blackness. The Attributists, on the other hand, faced the problem that the concept of additional attributes in God such as His knowledge destroyed His absolute unity. They sought to escape this consequence by defining the divine attributes as neither identical nor other (*ghayr*) than His essence. These problematic aspects are raised in Abū l-Ḥusayn's discussion of the proofs (*adilla*) of the Mu'tazila, to whom he refers as "our companions" (*aṣḥābunā*), and the specious arguments (*shubah*) of their opponents. Many of the *adilla* and *shubah* are evidently quoted from Qāḍī 'Abd al-Jabbār's *K. al-Mughnī* to which he repeatedly refers. The parts of the *Mughnī* relevant to the first six fragments are not known to be extant and thus could not be compared. As will be seen, Abū l-Ḥusayn quoted from an earlier version of the text than that available in Yemen whose extant parts have been published.<sup>3</sup> 'Abd al-Jabbār revised the early text, in part at least in response to the objections of his brilliant, if argumentative student.

Fragment I begins in the middle of a discussion of a question of assigning grounds (*ta'ilil*). The Bahshamiyya held that the likeness of essential attributes

deteriorated to such a degree that no coherent passages of any length could be independently restored from it. It was useful, however, in improving the text of RNL Firk. Yevr. Arab. I 4814 which it largely duplicates.

2 See Ibn al-Malāḥimī, *K. al-Mu'tamad*, ed. M. McDermott and W. Madelung, London 1991, pp. 200-201.

3 'Abd al-Jabbār al-Hamadhānī, *K. al-Mughnī fī abwāb al-tawḥīd wa-l-'ādī*, vols. IV-IX, XI-XVII, XX, ed. Ibrāhīm Madkūr et al., Cairo 1961-1965.

entailed likeness of the essences themselves. Abū l-Ḥusayn points out that in the case involved the negation of an essential attribute does not require the likeness of the essences lacking the attribute. He then questions an argument of "our companions" as to why God's eternal knowledge does not have to be knowing as God is knowing. He notes a potential objection to the argument and then describes and criticizes three answers he had been given by his colleagues when he raised the objection. A further proof (*dalīl*) is introduced on p. 8: God's being powerful and omniscient is necessary, and necessary attributes cannot be grounded (*ta'ilil*) in an external matter (*amr munfaṣil*). Abū l-Ḥusayn discusses an actual objection and a potential one.

Fragment II continues the discussion of the same proof. It seems that only one folio of the manuscript written in Hebrew characters is missing between the two fragments.<sup>4</sup> On pp. 12-13 Abū l-Ḥusayn offers two reformulations of the proof, but concludes that the Attributist opponents can present valid objections. A further proof follows: The way to affirm (the *ma'nā* of) knowledge is on the basis of the desert of the living being (*istiḥqāq al-ḥayy*) to be knowing, while it was possible for him not to be knowing, when all conditions are fulfilled. This way is not available in respect to God's knowing (because He is necessarily knowing). Therefore it is impossible for Him to be knowing by a *ma'nā*. Abū l-Ḥusayn explains that the proof in this formulation goes back to Abū Hāshim. Abū 'Abd Allāh al-Baṣrī (d. 369/980) had objected to it and had offered a different formulation. Qāḍī 'Abd al-Jabbār then defended the formulation of Abū Hāshim, suggesting a plausible explanation of its intended meaning. Abū l-Ḥusayn analyzes the underlying argument at length and eventually offers a reformulation, but again concedes that opponents could produce valid objections. The fragment ends with the quotation of a proof by Abū 'Alī al-Jubbārī (d. 303/916): If God were knowing by a *ma'nā*, He would either know that *ma'nā* or not know it. In the latter case, it would be possible for us humans to know many things God does not know by His essence or by (another *ma'nā* of) knowledge. In the former case, He would not be more likely (*awla*) to know it by His essence than to know all other things by His essence. If He knew it by another (*ma'nā* of) knowledge, this could lead to an infinity of (*ma'nās* of) knowledge.

Fragment III begins in the middle of a discussion of the hypothetical and the real contrary (*didd muqaddar wa-didd muḥaqqaq*). It is probably part of a proof that the divine attribute of being omniscient could not be grounded in a *ma'nā* since that would require that God's being omniscient had a contrary in

4 The parallel text in MS RNL Firk. Arab. 103 breaks off on fol. 38a and resumes on fol. 39b.



## Introduction

I

*K. Taṣaffiḥ al-adilla* is the title of Abu l-Ḥusayn al-Baṣrī's (d. 436/1044) first theological work, in which he critically reviewed the proofs and arguments (*adilla*) employed in *kalām* theology. After having studied medicine and the philosophical sciences in Baghdad, Abu l-Ḥusayn had attached himself as a student to the famous Mu'tazilī scholar Qāḍī 'Abd al-Jabbār b. Aḥmad al-Hamadhānī (d. 415/1025) in Rayy. He criticized some of the opinions of his teacher during his lectures, provoking an angry reaction from most of 'Abd al-Jabbār's other disciples, who accused him of espousing heretical thought. He now set forth his criticism systematically and in much detail in writing. Parts of his book were published before its completion and aroused further charges of heresy and even unbelief (*kufr*) as his views seemed to undermine the standard Mu'tazilī proof for the existence of God. Rather than completing the *K. Taṣaffiḥ al-adilla*, he now composed a book on what he considered as the best proofs (*K. Ghurar al-adilla*) as evidence that he upheld the basic tenets of the Mu'tazilī creed. While the new book did not entirely dispel the suspicion among Abu l-Ḥusayn's colleagues that the author was merely covering up his philosophical ideology, the two works eventually formed the foundation of a new school of Mu'tazilī thought, rivaling the school of Qāḍī 'Abd al-Jabbār based primarily on the earlier teaching of Abū Hāshim al-Jubbārī (d. 321/933) and known as the Bahshamiyya. Although much quoted in later works of the new school, Abu l-Ḥusayn's two books are not known to be extant. Extensive fragments of the *K. Taṣaffiḥ al-adilla*, however, have now been found in three manuscripts of the Abraham Firkovitch Collection of literary texts of Near Eastern Jewish communities in the Russian National Library in St Petersburg. Abu l-Ḥusayn's teaching gained early favour among the Karaites in Fatimid Egypt before it was adopted by the Khwarazmian Mu'tazilī scholar Rukn al-Dīn Maḥmūd b. al-Malāḥimī al-Khwārazmī (d. 536/1141) and through the latter's works spread among Mu'tazilī, Imāmī and Zaydī Muslims. While the eleven fragments that could be recovered from two of the manuscripts<sup>1</sup> evidently cover only a small

1 The third manuscript, RNL Firk. Arab. 103, although originally of a high quality, has

## Table of Contents

Introduction .....	VII
Edition	
Fragment I.....	5
Fragment II.....	11
Fragment III.....	17
Fragment IV.....	23
Fragment V.....	38
Fragment VI.....	44
Fragment VII.....	58
Fragment VIII.....	88
Fragment IX.....	115
Fragment X.....	127
Fragment XI.....	134
Index of Qur'anic Verses.....	143
Index of Personal Names.....	144
Index of Group Names.....	145
Index of Worktitles.....	145

Bibliografische Information Der Deutschen Bibliothek:  
Die Deutsche Bibliothek verzeichnet diese Publikation in der Deutschen  
Nationalbibliografie; detaillierte bibliografische Daten sind im Internet  
über <http://dnb.ddb.de> abrufbar.

Bibliographic information published by Die Deutsche Bibliothek:  
Die Deutsche Bibliothek lists this publication in the Deutsche  
Nationalbibliografie; detailed bibliographic data is available in the  
internet at <http://dnb.ddb.de>; e-mail: [cip@dbf.ddb.de](mailto:cip@dbf.ddb.de)

For further information about our publishing program consult our  
website <http://www.harrassowitz-verlag.de>

© Deutsche Morgenländische Gesellschaft 2006  
This work, including all of its parts, is protected by copyright.  
Any use beyond the limits of copyright law without the permission  
of the publisher is forbidden and subject to penalty. This applies  
particularly to reproductions, translations, microfilms and storage  
and processing in electronic systems.

Printed on permanent/durable paper.  
Typesetting: Jasper Michalczik, Berlin  
Printing and binding: Hubert & Co., Göttingen  
Printed in Germany

ISSN 0567-4980  
ISBN 3-447-05392-5 after 1.1.2007: 978-3-447-05392-1

ABHANDLUNGEN FÜR DIE KUNDE  
DES MORGENLANDES

Im Auftrag der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft  
herausgegeben von Florian C. Reiter

Band LVII, 4

2006

Harrassowitz Verlag · Wiesbaden

Abu l-Husayn al-Baṣrī  
Taṣāffuḥ al-adilla

The extant parts introduced and edited  
by Wilferd Madelung and Sabine Schmidtke

2006

Harrassowitz Verlag · Wiesbaden



ABHANDLUNGEN FÜR DIE KUNDE  
DES MORGENLANDES  
Band LVII, 4

Abu l-Husayn al-Baṣrī  
Taṣaffuḥ al-adilla

The extant parts introduced and edited  
by Wilferd Madelung and Sabine Schmidtke



Deutsche Morgenländische Gesellschaft  
Harrassowitz Verlag

23XA

280.5

BAS